

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف بن عيسى ق متخرج من جامعة المدية سنة 2007

للتواصل وطلب المذكرات :

بريدي الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN : benaissa.inf@hotmail.com

Skype :benaissa20082

هاتف : 0771087969

دعوة صالحة بظهر الغيب....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كليـة الحقـوق
قسـم العلـوم السياسيـة

واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة
- دراسة حالة الوطن العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية

إعداد الطالبـــة: زهيـــة قربوع
إشراف الأستـــاذ: د/ علـــي قريشي

لجنـــة المناقشـــة:

أ.د رابح بلعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بـاتنة	رئـيـــسا
د. علي قريشي	أستاذ محاضـــر(أ)	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
د. ناجي عبد النور	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
د. صالح زيـاني	أستاذ محاضـــر(أ)	جامعة بـاتنة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:

1429هـ -1430هـ/2008م -2009م

أطلق على النمط التنموي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية واستمر حتى نهاية الحرب الباردة مصطلح التنموية Développementalism، أحد مكوّنات هيكل النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو النمط الذي كان يسعى إلى ترتيب نشاط الرأسمالية العالمية من خلال إدارة الدولة للعملية الاقتصادية بمعنى أن تكون الدولة هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

ولقد استمر هذا النمط طيلة حقبة الحرب الباردة على أساس أنّ عملية التنمية هي نشاط اقتصادي يتحرك في اتجاه مستقيم، ويهدف إلى تحقيق التحديث، وحتى بداية السبعينات ساد ما أطلق عليه إجماع واشنطن الذي يقوم على **محورين أساسيين**:

المحور الأول: أنّ الولايات المتحدة تبنت في نهاية السبعينات وهو العقد الذي شهد تحسنا في شروط التجارة الدولية للبلدان النامية، إستراتيجيه جديدة وهي سياسة ترفض تدخل الدولة إلا في أضيق الحدود الممكنة، وبالتالي تحرير الاقتصاد من قيود الدولة، واستبدل ت سياسة الدائنية والاستثمار في البلدان الأخرى بالمديونية لتنشيط اقتصادها، فلقد نجمت عن هذه السياسة نتائج عديدة، حيث مكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز استثماراتها وبالتالي سلب أموال البلدان الأخرى بما فيها العربية من انجاز خططها التنموية، والذي أدى فيما بعد إلى انفجار أزمات المديونية المتتالية.

المحور الثاني: وهو ما أسماه البعض الثورة المضادة ضد نظرية التنمية والتي كان أفضل تعبير عنها الوصفة المشتركة للمنظّمات الاقتصادية الدولية، فالسياسة الجديدة التي أطلق عليها "برنامج إعادة الهيكلة" شرعت أبواب البلدان النامية أمام الشركات الكبرى، فهي إذن استبدال لاستبدادية الدولة باستبدادية النخبة الاقتصادية، ودعوة للخصخصة وتخفيض النفقات، وبيع الخدمات الصحية والتعليمية وتحرير التجارة، وتنمية الصادرات، ورفع أسعار الفائدة ولقد كانت نتائجها سلبية وضارة على معظم اقتصاديات البلدان النامية خاصة الدول العربية.

هذه إذن هي العولمة التي ارتبطت بمنطق السوق وآلياته بسبب تراجع طبيعة دور الدولة، فسيادة الدولة لم تعد هي القوة النهائية والقصوى، لقد تم فك الارتباط الذي كان قائما بين الدولة والسيادة، لأن فعاليات كانت مقصاة مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي تقوم إذن على أساس الفرد وليس المواطن.

وهذا ما طرحه الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي أنان** حين قال:"أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية، ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم، وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي أصبحت السيادة هي الحفاظ على حقوق الأفراد في السيطرة على مصيرهم، أما الدولة فمهمتها هي حراسة حقوق الأفراد".

وقد قام **ميرفن فروست** بتأسيس مبدأ جديد للتدخل الإنساني يقوم على فكرة التفريق بين الحقوق المدنية والمواطنية، فيقول "الفرد هو مواطن في المجتمع السيادي القومي، وهو مدني في المجتمع المعولم، له مجموعتا حقوق، واحدة منسوبة لصفته مواطن تابع قانونيا للدولة، وأخرى منسوبة لصفته كمدني معولم غير معروف بهويته القومية...".

هذا التوجه الجديد إذن الذي أفرزته العولمة من اهتمام بالفرد، أدّى إلى بداية ظهور موضوع مهم على سطح الأدبيات في العالم يهتم بتفسير أسباب النمو الاقتصادي وكيفية تكوين ثروة الشعوب واستثمارها ألا وهي التنمية البشرية أو الإنسانية انطلاقا من أنّ البشر هو الثروة الحقيقية لأي أمة، وأن المقاربات المختلفة لهذه التنمية تستهدف إحداث تغييرات شاملة في مختلف أبعاد الحياة الإنسانية، أبعد ما تكون عن مجرد تغييرات هامشية تمثل إضافات محدودة لكيانات قائمة، بل تغيير تلك الكيانات ذاتها.

حسب المدخل الاقتصادي ينصب التغيير على البنيات الاقتصادية وقواعدها من الموارد كما ونوعا، من أجل تحقيق مستويات أفضل للعيش، أما المدخل الذي ينطلق من مفهوم التنمية البشرية فتتسع نظرته إلى التنظيم الاجتماعي معتمدا على قاعدة تتجاوز الحدود التي يعيّنها التعريف الاقتصادي للموارد لتتيح للعطاء البشري مجالا أرحب في تطويع صفات الموارد المختلفة إلى ما تتطلبه التنمية المتواصلة والمطّردة، مستفيدة مما تفرزه التنمية من نهوض مستمر لنوعية الحياة.

وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة التي طوّرت الفكر الاقتصادي وتقود التجديد فيه، عنيت بظاهرة النمو الاقتصادي في مراحل تقدمها المختلفة، فإنّها لا تسلم حياتها لهذه الاعتبارات الاقتصادية الضيقة، إذ أنها تكرس جهودها للنهوض بمختلف فروع العلوم الإنسانية والطبيعية، شاملة كل جوانب الحياة البشرية، من هنا كانت التطورات التي تشهدها في هذه الآونة من قبيل الثورة التقنية ذات الأبعاد الحضارية التي تتوافق معها وتعيد تشكيل أبعادها.

وهكذا فإنّ التنظيم الاقتصادي والتطبيق العملي، يلحظان شروط التوافق بين مختلف جوانب الحياة، محقّقان شرط توظيف التنظيم الاجتماعي لتحقيق متطلبات الربط الكفء بين مدخلات عملية النمو ومخرجاتها وفق ما يذهب إليه منهج التنمية البشرية.

وبالمقابل نجد أن تطبيق هذا المنهج "التنمية البشرية" في الوطن العربي بعد مراجعات الأمم المتحدة لعمليات التنمية الاقتصادية ونظرياتها التقليدية، والتي انتهت بها في الثمانينات إلى نقد المفهوم التقليدي للتنمية باعتباره يهمّش الإنسان والأهداف الإنسانية لحساب المعايير الاقتصادية، أدّى إلى تفجير قضية الإطار المرجعي للتغيير أو بمعنى آخر قضية خصوصية القيم، ومن ثم الفارق بين منظومة القيم الغربية التحديثية التي تقود دولها عمليات العولمة ومنظومة قيم المجتمعات الأخرى التي تمثل موضوعا لهذه العمليات، وهذا كله في ظل تآكل السيادة الوطنية لأقطار الوطن العربي، وتزايد تبعيتها الاقتصادية في زمن العولمة وتغوّل الشركات الدولية النشاط،

وتعاظم دور الرأسمالية الطفيلية الوثيقة الصلة بالقوى الدولية الرافضة للوحدة والتكامل العربي، وكذا وفي ظل غياب الإرادة السياسية العربية.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من العلاقة الجدلية بين مفهومي العولمة والتنمية البشرية، والتي تعبر عن مجموعة من التفاعلات التي تأخذ مختلف الاتجاهات والمستويات بين المتغيرين فإنّنا سنركز على اتجاهين رئيسيين؛ التفاعلات الصاعدة، والتي تعبر عن مختلف التأثيرات لفكرة أو لمنظومة التنمية البشرية المحلية على ظاهرة العولمة كعامل هيمنة، ثم التفاعلات النازلة بين المتغيرين.

يمكن التساؤل: **عن مختلف التفاعلات بين العولمة كبنية شاملة والتنمية البشرية كمجموعة تفاعلات وعمليات محلية؟ أو بصفة أخرى؛ كيف يمكن إيجاد نموذج لنشوء بنية شاملة للعولمة، انطلاقا من تفاعلات محلية للتنمية البشرية؟**

فرضية الدراسة:

وعلى هذا الأساس، وسعيا منا إلى تحديد أدق لحدود بحثنا، سنحاول تقديم الإطار العام له، وذلك من خلال الفرضية التالية:

إنّه في المرحلة الانتقالية ما بين نقد مفهوم التنمية الاقتصادية ونشوء المفهوم البديل أي التنمية البشرية أو الإنسانية، لم تستطع الدول العربية تحقيق الظروف المناسبة لربط الصلة بين المرحلتين من خلال خلق ميكانيزمات بديلة لاستيعاب مختلف التأثيرات النازلة، واستبدالها باستجابات صاعدة تعبّر عن منظومة التفاعلات المحلية لظاهرة التنمية البشرية في الوطن العربي.

منهج الدراسة :

ومن أجل تحقيق موضوعي لهذه الفرضية، سوف نعتمد على ابستيمولوجيا ما بعد وضعية، تعترف بذاتية المعرفة العلمية، وتحاول إيجاد ذلك المشروع الناشئ بين العلاقات والتفاعلات المتزامنة ما بين الذات والموضوع، ولذلك سوف نحاول بناء- وليس إعطاء- واقع التنمية البشرية في الوطن العربي.

وبالتالي؛ فإنّ هذا البناء لا يتم إلا في إطار منهج متكامل ومتعدد، وهذا ما يتوفر عليه منهج تحليل النظم في صيغته الحديثة، والذي يعتبر مناسبا لدراسة الإشكالية، حيث تتطلب دراسة وافية تتطرف إلى كل جوانبها الحيوية، وكل أبعادها من خلال النظر إلى الظاهرة موضوع الدراسة كنسق كلي من جهة (إثبات استقلالية التنمية البشرية في الوطن العربي عن العولمة)، وكنسق جزئي من جهة أخرى (إثبات تبعية التنمية البشرية في الوطن العربي لظاهرة العولمة)، ومن خلال منهج تحليل النظم يمكن إيجاد الصيغة الواقعية وليس المثالية للتوازن بين استقلالية الظاهرة وتبعيتها من خلال اعتبارها مؤثرة ومتأثرة.

مقترب الدّراسة: نستخدم إلى جانب منهج تحليل النظم **مقترب الشّبكية**: حيث سعينا في هذه الدّراسة إلى محاولة بناء واقع لتنمية بشرية في الوطن العربي ينطلق من خصوصية هذا الواقع ويتفاعل مع المستجدّات والمتغيّرات الدولية خاصة على مستوى الحكم، وذلك عبر توظيف ثلاث آليات من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني، وبالتالي إلى أي مدى تتفاعل هذه العناصر الثلاث، وإلى أي مدى تمتلك القدرة على التشبيك في علاقاتها

أهداف الدراسة:

الدّراسة تجمع بين موضوعين، تناولتهما معظم الدّراسات والبحوث كل على حدا، وإن جمعت بينهما بعض الأدبيات، وهي تحاول تحليل ظاهرة العولمة، وفي هذه الدّراسة حاولنا بناء عملية التنمية البشرية في الوطن العربي في ظل التأثيرات والمستجدّات التي حملتها العولمة، وفي هذا الصدد حاولنا توخي **الأهداف التالية**:

1–محاولة التعريف بالتنمية البشرية باعتبارها آخر ما توصّل إليه الفكر التنموي، وإلقاء نظرة على تطورها التاريخي رغم حداثة المفهوم، وتحديد مقاييسها ومكوّناتها، والفرق بينها وبين التنمية الاقتصادية.

2–معرفة الآليات والوسائل التطبيقية للتنمية البشرية التي استطاعت الدول المتقدّمة بواسطتها بناء قدرات الفرد الغربي وتحريرها، ومن ثم معرفة مدى تحقيق الدول العربية لهذه الشروط عند انتقالها من الاهتمام بالنمو الاقتصادي إلى الاهتمام بالإنسان الغاية والوسيلة، وما هو موقعها على مقياس التنمية البشرية.

3–اقتراح بعض الآراء كمحاولة لتحديد الأبعاد والخصوصيات المختلفة للفرد العربي، لأخذها في عين الاعتبار عند القيام بأي عملية تنموية تستهدف الارتقاء بالفرد وتوسيع نطاق خياراته في ظل العولمة.

4–إبراز أن العولمة لم تكن لها آثار سلبية فقط على التنمية البشرية كما يروّج لذلك البعض، بل هي التي عزّزت هذا المفهوم باهتمامها بالفرد، ولكن عمل الدول الرأسمالية على فرض نموذج واحد للفرد الغربي على بقية الشعوب، أدى إلى ظهور ما يسمى بالعولمة المحلية لمواجهة محاولة إلغاء الخصوصيات الذاتية للأفراد.

5–تبيان كيف يمكن استغلال هذه التأثيرات الصاعدة والنّازلة بين العولمة كبنية شاملة والتنمية البشرية كتعبير عن الذاتية والمحلية في الوطن العربي، للوصول إلى بنية شاملة للعولمة يكون فيها اتّفاق وانسجام لا تصارع واصطدام بينهما.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

لاشك أنّ ما جاءت به العولمة من تصعيد لعمليات الاتصال بين أرجاء المعمورة عن طريق تكنولوجيا الاتصال قد قلّلت إلى حد كبير من تأثير المسافات بين الدول وازدياد التفاعل بين الأشخاص، ممّا قاد إلى تكوين نموذج عالمي للفرد، فهناك دعوة للاندماج والتوحّد، ولكن في الوقت نفسه لازالت الهويات المحلية تتصارع مع تلك الهوية العالمية التي تهيمن عليها القوى الكبرى، فالعولمة أحدثت تصدعا في بنية النظام الدولي السابق، وذلك بالانتقال إلى منهج التنمية البشرية وإلى نظام من الانفتاح والتفاعلات، فأصبح الأمر متعلق

بإعادة تحليل مفهوم التنمية وتكوين نظرة جديدة حولها ترتبط أساسا ببناء قدرات الفرد وتحريرها في إطار نظام حكم عالمي، من هنا تنطلق أهمية الموضوع والتي تتجلى **في جانبين هما**:

الأول: متعلق بكون الموضوع شكّل منذ وقت قصير، اللحظة الراهنة في مجال الفكر والسياسة، فموضوع التنمية البشرية يعتبر مرحلة جديدة في بنية الفكر التنموي، تتجاوز المقولات النظرية التقليدية للتنمية الاقتصادية وهذا في خضم مستجدات العولمة في النظر والتطبيق.

الثاني: أهمية الموضوع أيضا تتعلق بكون دراسة تأثير العولمة على التنمية البشرية من جهة، واستقلالية هذه الأخيرة عنها من جهة أخرى، ومحاولة إيجاد ميكانيزمات للتوفيق بينهما، لا تتوقف عند حدود الظاهرتين، وإنّما لها أبعاد مختلفة، تتعدّد-إن صح القول- بقدر تجليات العولمة على جميع أصعدة الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا تعدّد الأبعاد المختلفة لتركيبة الفرد الاجتماعية والمادية والروحية والفكرية وغيرها.

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها موضوع التنمية البشرية في حدّ ذاته، ناهيك عن دراسته في منطقة الوطن العربي في ظل تحولات العولمة، كانت لأسباب اختياري لهذا الموضوع ،**أسباب ذاتية وأخرى موضوعية**.

- الأسباب الذاتية:

1-الرغبة في الكشف عن واقعنا العربي وتلمس نقاط الضعف فيه، ومحاولة لفت الانتباه لبعض سبل النهوض به، استغلالا للفرص التي أفرزتها العولمة.

2-تنبيه القارئ وخاصة الطالب الجامعي، بأنّ التنمية البشرية ليست فقط عملية تتعلق بالسياسات العامّة وبعمليات الحكم، بل هي أيضا علم حديث له أسسه ومبادئه العلمية التي استطاع بواسطتها أن يجد نموذجا مشتركا للفرد البشري.

- الأسباب الموضوعية:

1-تدعيم المكتبة الجامعية ببحوث نظرية تكشف الجوانب المختلفة لتأثير العولمة على التنمية البشرية سلبا وإيجابا في الوطن العربي، و بالتالي ماهي سبل استغلال فرصها وتفادي مخاطرها.

2-نقص الدّراسات التي تناولت موضوع التنمية البشرية بتحديد الأبعاد والخصوصيات التي تكوّن النسيج المجتمعي العربي، وبالتالي ضرورة مراعاة هذه الاعتبارات عند القيام بأي إستراتيجيه تنموية تستهدف الفرد في ظل المتغيّرات المتسارعة.

صعوبات انجاز البحث:

-الصعوبة الوحيدة تقريبا التي صادفتها في إنجاز هذا البحث المتواضع هي: تشعب الموضوع، خاصة وأنّه لم يتم تناوله من قبل بصفة معمّقة في الوطن العربي، وتم الاقتصار فقط على وصف واقع التنمية البشرية في المنطقة استنادا لما ورد من مقاييس ومؤشّرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (وفقا للدّراسات التي تحصلت عليها)، حيث يمس موضوع التنمية البشرية في ظل العولمة في الوطن العربي، مختلف الجوانب من إدارية وسياسية واقتصادية، كما يتطلب الموضوع التنقل من مستويات التحليل المختلفة (المحلية، القومية، الإقليمية والعالمية)، وهذا دون الخروج عن إطار الموضوع وهو التنمية البشرية بما تعنيه من جوانب اجتماعية، ثقافية، روحية وتاريخية للفرد والمجتمع، حتى أمكننا القول دون مبالغة أنّ كل جزء من هذه الدّراسة يحتاج إلى بحث منفرد.

هيكلة الدّراسة:

سعيا منّا لتناول موضوع واقع التنمية البشرية وآفاقها في الوطن العربي في ظل التغيرات التي أحدثتها العولمة، قمنا باتّباع **خطّة كانت تفاصيلها كالآتي:**

فصل تمهيدي: بعض مفاهيم الدراسة الأساسية وأدبياتها:

تناولنا في المبحث الأوّل تحديد بعض المفاهيم الرّئيسية التي شكلت محاور الدّراسة، وذلك بشيء من التفصيل كمفهوم التنمية والوطن العربي والعولمة، وفي المبحث الثاني عرضنا بعض الدّراسات الخاصة بالتنمية البشرية والعولمة والحكم الرّاشد التي تم الاعتماد عليها في إنجاز البحث تمثلت في كتب وتقارير ومقالات بإعطاء ملخّصات عامة على ماجا ء فيها.

القسم الأوّل: من التنمية الاقتصادية في ظل النظام العالمي الجديد إلى التنمية البشرية في ظل العولمة:

حيث ارتأينا أن نفرد لمفهوم التنمية البشرية قسما بأكمله باعتبار أنّ التنمية البشرية مفهوما جديدا يجب ضبط جميع جوانبه المفاهيميّة:

الفصل الأوّل: وحتى يكون هناك تحديدا أدق للمفهوم، قمنا بعرضه وفق المنظور الغربي، مرورا بالمقاربة الإسلامية وما هو مفهوم التنمية البشرية في الفكر الإسلامي، لنخلص إلى الإشارة للتنمية البشرية كعلم حديث مازال في بداياته الأولى، ولتوضيح المفهوم أكثر بحثنا في الفرق بينها وبين بعض المصطلحات والمفاهيم الأخرى، لنعرّج في آخر الفصل إلى ذكر مكوّنات وأبعاد التنمية البشريّة.

الفصل الثاني: خصّص لبحث جذور نشأة وتطور التنمية البشريّة في النظريات الكلاسيكية و الحديثة، من الإشارة إلى مفكّري العصر اليوناني كأرسطو، مرورا بتطور المفهوم في الحقب المتتالية عند ابن خلدون، ماركس، آدم سميث، انتهاء إلى المنعرج الذي عرفه المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية، ثم الصياغة الجديدة التي عرفها المفهوم أثناء التسعينات مع الفكر العولمي، وتناولنا في الجزء الثاني من هذا الفصل مقاييس التنمية البشرية

التي واكبت بدورها تطور المفهوم، خاصة من النمو الاقتصادي إلى الرأسمال الإنساني، مع الإشارة إلى مقياس التنمية الإنسانية "العربي".

القسم الثاني: التنمية البشرية والعولمة في الوطن العربي

الفصل الأول: قبل تناولنا للتنمية البشرية في المنطقة العربية، ارتأينا أن نتحدّث أوّلا على تأثيرات العولمة وحدودها عبر العالم بصفة عامّة، من تجلياتها على الأمن البشري وبذلك أهم الانتقادات التي وجّهت لتطبيقاتها من طرف الدول المتقدّمة، وكذا حدود هذه العولمة وانتشارها عالميا، ونقصد بذلك ظهور مايسمّى بالعولمة المحليّة وتمسّك الشعوب بخصوصياتها وهويّتها كرد فعل عن العولمة وامتدادها، ثم تناولنا انعكاساتها على التنمية البشرية في الوطن العربي سلبا وإيجابا مخصّصين الحديث في ذلك عن تنمية الشباب العربي.

الفصل الثاني: خصّص للحديث عن حال التنمية البشرية في الوطن العربي، بدأناه بالحديث عن ملامح التنمية البشرية وأهم مؤشّراتها من صحة وتعليم و مستوى الدّخل وكذا مؤشّرات الحكم الصالح والحريّات في المنطقة، لنعطي بعد هذا نماذج على تطبيقات التنمية البشرية في بعض البلدان العربية، فاخترنا دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة:"الكويت"، ومتوسّطة:"مصر"، فدولة منخفضة:"اليمن"، لننهي هذا الفصل بأهم التحديّات والمعوّقات المحلية والعالمية للتنمية البشرية في الوطن العربي في ظل العولمة.

الفصل الثالث: إستراتيجية التنمية البشرية في الوطن العربي بين متطلّبات المحلي وتحديّات العولمي، فبعد وصفنا لواقع التنمية البشرية في الوطن العربي، نعرّج في هذا الجزء الأخير من هيكلة البحث إلى محاولة بناء هذا الواقع وذلك أخذا بما أفرزته العولمة من أنماط للحكم على المستوى العالمي وهو ما يسمّى بالحكم الرّاشد، وتطويعه وفق خصوصية عملية تنمية الفرد في الوطن العربي التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرّوحية وهذا لإيجاد بنية شاملة للعولمة يتفاعل فيها كل من المحلي (التنمية البشرية) والعالمي (العولمة)، بمعنى تعميم ما هو مشترك فقط وترك ما هو خصوصي على مستواه المحلي، فتحدثنا عن معنى الخصوصية وأهم مكوّنات الهويّة العربية، وذكرنا الوسائل التطبيقية للتنمية البشرية وواقعها في البلدان العربية، والتي لم تستطع بعد خلق الميكانيزمات التنموية أي إيجاد شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الكفيلة بإنجاح التنمية البشرية في ظل غياب تعاون عربي فعّال

الفصل التمهيدي
بعض مفاهيم الدراسة الأساسية وأدبياتها

المبحث الأول: بعض مفاهيم الدّراسة الأساسية

المبحث الثاني: بعض الدّراسات السابقة والمشابهة

المبحث الأول: بعض مفاهيم الدّراسة الأساسية

تتركّز في ثنايا دراستنا هذه كثيرا من المفاهيم والمصطلحات، أفرز بعضها في عصر العولمة مثل مفهوم التنمية البشرية نفسه، ونتيجة للتطوّرات الحاصلة على مستوى المنظومات السياسية والاعلامية والاجتماعية والاقتصادية، لتبرز كمصطلحات ومفاهيم معبّرة عن ظاهرة أو عدّة ظواهر، وارتأينا أن نركّز على المفاهيم الرّئيسية التي شكّلت عنوان الدّراسة بشيء من التفصيل دون التطرّق للمفاهيم والمصطلحات الجزئية التي تندرج تحتها، وهذه المفاهيم نتناولها في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يعدّ مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى "بعملية التنمية"، وقد برز مفهوم التنمية بصفة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، و أوّل استعمالات هذا المفهوم كانت في المجال الإقتصادي، ثم انتقل إلى حقل السياسة، فالتنمية الثقافية والاجتماعية وصولا إلى مفهوم التنمية البشرية أو الإنسانية، سنحاول إذن في معرض هذا الحديث ضبط مفهوم التنمية لغة واصطلاحا.

الفرع الأول: تعريفها لغة

تبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدّد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

يتّضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللّغة العربية عنه في اللّغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمـــى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإنّ إطلاق هذا اللّفظ على المفهوم الأوروبي يشوّه اللّفظ العربي، فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه.

وطبقا لهذه الدّلالات لمفهوم التنمية فإنّه لا يعدّ مطابقا للمفهوم الإنجليزي **development**، الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطّط الاقتصادي (الخارجي غالبا) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة ، ويلاحظ أنّ شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.

فعلى سبيل المثال تعالج ظاهرة النّمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدّده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغة واصطلاحا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة، وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله "**يمحق الله الربا ويربي الصدقات**" [البقرة:276].[1]

---

[1]- نصرعارف، "مفهوم التنمية"، تم تصفح الموقع يوم 15 سبتمبر 2008م.
<http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_24194.html>

الفرع الثاني: اصطلاحا:

تعدّدت تعاريف التنمية من الناحية الإصطلاحية وعليه سنورد فيما يلي أهم التعاريف التي تبنتها بعض المنظّمات الدولية وفق الترتيب الزمني لها:

-**تعريف مكتب المستعمرات البريطانية** 1948م: عرّف التنمية بأنها:"حركة غرضها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع بقدر الإمكان، وفي حالة عدم ظهور هذه المبادرة بصفة تلقائية ينبغي الاستعانة بوسائل منهجية، واستشارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة "، يستدل من هذا التعريف على أن تحسين الظروف الحياتية للسكان لايمكن أن يتم عن طريق الإجبار، بل عن طريق التوضيح والفهم والإقناع، مع ضرورة التركيز على مساهمة أفراد المجتمع نفسة في وضع وتخطيط البرامج الخاصة بتحسين أحوالهم المعيشية.

-**تعريف إدارة التعاون الدولي** عام 1955م: "التنمية عملية للعمل الجماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسّسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي".

-**تعريف هيئة الأمم المتحدة عام** 1956م: "هي العمليات التي توحّد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقا لتكاملها في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي".**ويقوم هذا التعريف على مبدأين هما:**

1-ضرورة إشراك أفراد المجتمع المحلي.

2-توفير الخدمات الأساسية بطريقة تثر المجتع المحلي لتقديم المبادرة والمساعدات الذاتية، وبهذا صارت التنمية مجهودا مشتركا بين جميع أطرافه.

-**وأما التعريف الحديث لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي**: فإن مفهوم التنمية يتسع لأبعاد ثلاث:

1-تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.

2-استخدام البشر لهذه القدرات في الإستمتاع، أو الإنتاج (سلعا وخدمات)، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

3-تحقيق مستوى معين من الرفاه البشري.[1]

فالتنمية تمثل المحورالسياسي للفكر الجديد عن المرحلة التي مرّت بها معظم الدول النامية، ويعني أن همّ الدول الحديثة الاستقلال ليس في اللّحاق بركب الدول الغنية ولكن في التغيير الجوهري لمجمل عملية التنمية من منظور عالمي يطل على الكرة الأرضية كقرية عالمية واحدة[2].

---

[1]-عبد الرحمن تيشوري، مفهوم التنمية، تم تصفح الموقع يوم 5 جانفي 2006م.
<http;//www.mes.gov.sa/htm/mag/essays005.htm. >

[2]- اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (مركز الإسكندرية للكتاب:2005م)، ص.71.

في الأخير يمكن الاستنتاج أن التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، والتنمية أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءته وإطلاق لقدراته للعمل والبناء، والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الانتاجية القادرة على العطاء المستمر.

المطلب الثاني: مفهوم الوطن العربي:

نتناول في هذا المطلب مفهوم آخر محوري في موضوع دراستنا وهو الوطن العربي من حيث النشأة والتعريف والخصائص.

الفرع الأول: في نشأة الوطن العربي

إنّ الأمة العربية هي ذلك الكيان البشري الذي وضعت لبناته الأولى الهجرات المتتالية للعرب من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة بها، وذلك نتيجة تغيّر الظروف المناخية تغيّرا استهدف شبه الجزيرة بجفاف شديد، ولما جاء الفتح الإسلامي أعطى موجات الهجرة دفعة قوية، وإن لم تكن الهجرة وحدها سببا في التجانس ولا كانت هي العامل الأهم في ظهور الأمة العربية، إنّما أدّى امتزاجهم في اللّغة والدين والعادات والتقاليد، لنصير في نهاية الأمر إزاء كيان واضح القسمات الاجتماعية والثقافية[1].

أما حديثا فلقد تبلور اتجاهان لدراسة وتحليل ظروف نشأة الدولة القطرية في الوطن العربي:

الاتجاه الأول: يؤكّد على أن الدولة القطرية في الوطن العربي هي من صنع الاستعمار.

الاتجاه الثاني: يؤكّد على أن أغلب الدول العربية الموجودة حاليا لها جذورها وامتداداتها السابقة على مرحلة ما قبل الاستعمار الأوروبي في المنطقة.

وبغض النظر على الحجج والمبرّرات التي يستند عليها كل من الاتّجاهين، فالمؤكّد أن كل منهما يتضمن جانبا من الحقيقة التاريخية المرتبطة بظروف ومعطيات نشأة الدولة القطرية في الوطن العربي، فهناك دول لها كياناتها السياسية والجغرافية السابقة على مرحلة الاستعمار الأوربي للمنطقة ومن هذه الدول: مصر، تونس، الجزائر والمغرب.

هناك دول أخرى كانت خاضعة لسياسات وخطط الاستعمار بحسب متطلبات ومصالح الاستعمار وأهدافه، وفي هذا الإطار قام الاستعمار في بعض الحالات بتجزئة بعض الكيانات القائمة مثلما هو الحال بالنسبة لبلاد الشام التي قسّمت إلى سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، واقتطعت أجزاء من سوريا وضمت إلى تركيا والأردن ولبنان، وفي حالات أخرى قام الإستعمار بعملية توحيد وضم كيانات قائمة بقصد خلق كيانات أكبر مثلما هو الحال بالنسبة للدولة الليبية التي هي تجميع لثلاث ولايات عثمانية متجاورة (برقة، طرابلس وفزان 1911-1917م) والدولة السودانية التي ظمّت إليها مناطق غرب السودان، وفي حالات ثالثة فإنّ الدول التي لم تتعرض للاحتلال الاستعماري المباشر مثل اليمن والدول التي تشكل مجلس التعاون الخليجي

[1]-علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية "قضايا الاستمرار والتغير"، ط.3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م)، ص.22.

حاليا، تمثّل تأثير الاستعمار البريطاني في ترسيم الحدود الحالية لهذه الدول مع فرض حد أدنى من الاحترام وليس بالضرورة القبول بتلك الحدود[1].

الفرع الثاني: التعريف بالوطن العربي

يلج الوطن العربي القرن الحادي العشرون وهو يتكون من 22 دولة، وما يربو على 280 مليون نسمة، حيث يعادل عدد سكانه تقريبا عدد سكان الولايات المتحدة وخمس عدد سكان الصين. ويحتل الوطن العربي منطقة جغرافية تبلغ مساحتها 13,6 مليون كلم تمتد على قارّتين، وتقع ثلاثة أرباع المساحة في إفريقيا، أكبر بلد هو السودان يليه الجزائر ثم السعودية، وأصغر بلد هو البحرين يليه الكويت ثم قطر فدولة الإمارات[2].

تتفاوت أنظمة الحكم في دوله، فبعضها يتخذ شكل الجمهورية في الحكم مثل: مصر، سوريا، العراق، لبنان، السودان، تونس، الجزائر، اليمن، موريطانيا وليبيا، بينما أخذت عددا من الدول شكل الحكومة الملكية مثل: السعودية، الأردن، المغرب، البحرين أما دولة عمّان فأخذت شكل السلطنة، والكويت أخذت شكل الدولة التي يرأسها أمير وكذلك قطر، أما دولة الإمارات العربية المتّحدة فهي تشكل اتحادا بين ستّ من الإمارات العربية.

تعتمد معظم البلدان العربية على الموارد المالية الخارجية نتيجة تسويق النفط أوالتحويلات من مواطنيها العاملين في الخارج أو المساعدات من بعض الدول الغنية أو المؤسّسات الدولية أو المنح والقروض إلى جانب الإيرادات الضريبية، ورغم أن العديد من الدول العربية حقّقت إنجازات إنسانية اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الماضية، إلا أن دول المجتمع العربي لازالت تواجه مشاكل سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية عميقة ومعقّدة تمس حاضرها ومستقبلها، مما يضاعف من قوة التحديات التي تواجه المجتمع العربي في تطوير هياكل و مؤسّسات الحكمانية الجيدة، وتعميق مستويات العمل المشترك والمشاركة داخل الدول القطرية وبين الدول العربية[3].

التمييز بين الوطن العربي والشرق الأوسط: يعتبر الإطار الاقليمي بمثابة الإطار المرجعي الذي ينبع منه كل من مفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط، إن الدولة العربية تندرج في أطر أوسع منها، فهي من الزاوية الثقافية تعتبر نسقا فرعيا لمجموعة الدول الإسلامية، وهي من زاوية التنمية تدخل في عداد الدول النامية أو دول الجنوب، وهي من الزاوية الاستراتيجية ومن حيث نظرة القوى الكبرى لها تدخل في إطار منطقة الشرق الأوسط، بعبارة أخرى فإن الوطن العربي بوحداته المختلفة هوكيان يملك في حد ذاته أسبابا للتمايز

---

[1] - حسين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية "الاتجاهات الحديثة في دراستها"، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ص.54-55.

[2] – جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: "دراسة في العلاقات السياسية العربية"، ط.5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م)، ص.41.

[3] - زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003م)، ص ص.215-216.

والاختلاف، لكن هذا التمايز والاختلاف لا يحتم فصله عن السياقات الأوسع منه نطاقا، والتي يمكن أن تندرج في إطارها ثقافيا واقتصاديا واستراتيجيا[1].

وبالنظر إلى مفهوم الشرق الأوسط نجد أنه غامض مقابل مفهوم الوطن العربي أو المنطقة العربية، لأنه تعبير جغرافي ليس له حدود، فهو يستثني الأقطار العربية في شمال إفريقيا (دول المغرب العربي)، لكنه يضم أقطارا عربية مثل مصر، السودان والعراق، ودولا أخرى غير عربية[2]، وهو لا يعبّر عن قسط من الخصائص المتماثلة بين دوله، وكان مفهوم الشرق الأوسط قد ظهر لأول مرّة عام 1903م للاشارة إلى الهند، ثم استخدم مفهوم "الأوسط" بعد ذلك ليغدو هو ثالث الصفات التي يلقب بها الشرق بعد صفتي الأدنى: التي يشار بها إلى ولايات الدولة العثمانية، والأقصى: أي الصين، وأما الشرق الأوسط فتارة يتّسع ليضم كل العالم الإسلامي وتارة يضم دولا أخرى كإسرائيل وإثيوبيا[3].

يستند التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط إلى مسلّمة تقول بأنها منطقة فسيفسائية تتكون من خليط من الشعوب والثقافات القومية، ويسكنها ثلاثة أنواع من الشعوب (الهندية، الأوروبية والسامية)، وهناك أيضا تعدّد الأديان (الإسلام، المسيحية واليهودية)، فالنظرة الغربية تهدف من وراء رسم هذه الصورة إلى رفض مفهوم القومية والوحدة العربية، تبرير شرعية الوجود الصهيوني كدولة في المنطقة لاستحالة قيام وحدة بين مختلف القوميات، وهكذا تبدو الدّلالة الحقيقية التي تختفي وراء مصطلح الشرق الأوسط تتضمن طمس الهوية العربية لمنطقتنا وإدراجها في مفهوم سياسي غير واضح وغير محدّد[4].

ولذلك سنعتمد في دراستنا هذه على استخدام مفهوم الوطن العربي، حيث يتضح ممّا سبق أنه الأقرب للتعبير عن مقوّمات النظام الإقليمي العربي، فهو يعبّر عن تواصل جغرافي تمثله المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، و يهيئ الشيء الكثير من أسباب التشابه بين الأقطار العربية، مع الإشارة أن هناك من يتحفظ على هذا المصطلح، ونستعمل تارة مصطلح العالم العربي أو بلدان المنطقة العربية.

الفرع الثالث: خصائص الوطن العربي

لقد اشتركت دول العالم الثالث في مجموعة من الخصائص التي تنبع كلها من سمة واحدة هي "التخلف"، ونجد البلدان العربية تشترك معها في تلك السمات، في حين نجدها تتمتّع بخصوصية تميّزها عن باقي بلدان العالم، **كما سيتم توضيحه كالتالي:**

---

[1]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص.25.

[2]- محمد علي الحوّات، العرب والعولمة: شجون الحاضر وغموض المستقبل.ط.1،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004م)، ص.59.

[3]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص.24.

[4]- جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص.34-35.

أولا: البلدان العربية كجزء من مجموعة الدول النامية:

شاع استخدام مفهوم "العالم الثالث" لوصف الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وينسب المفهوم إلى الكاتب الفرنسي **ألفريد سوفي** الذي استخدمه في عام 1956م للدّلالة على مجموعة الدول غير الملتزمة إيديولوجيا تجاه أي من العالم الأول (الغربي الرأسمالي) والعالم الثاني (الشرقي الاشتراكي)، وعليه فإنّ الدول العربية تشترك مع الدول النامية في **مجموعة سمات أهمها**:

1-الخبرة الاستعمارية:

خضعت هذه الدول لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها، كما أنها تعدّ حديثة العهد بالتخلص من تلك السيطرة، مثل تلك الخبرة تركت العديد من الآثار السلبية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ذلك مثلا أن لغة المستعمر لازالت سائدة بل ومعتمدة أحيانا كلغة رسمية[1].

2-التبعية:

وهي مفهوم حديث ظهر بعد انقضاء العلاقة الاستعمارية في صورتها التقليدية، والفكرة المحورية لدى منظّري التبعية هي أنه من غير المجدي دراسة التنمية في مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات المتقدمة، وهم يميزون بين التبعية كعلاقة والتبعية كمجموع أبنية، يعرف **دوسانتوس** التبعية بأنها: "الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد آخر تخضع له".

حيث يوصف البناء الاجتماعي في مجتمعات العالم الثالث بأنه بناء متخلف، يتحدّد بتقسيم معين للعمل داخل إطار النظام العالمي، وهو تعبير عن التوسّع الرأسمالي الذي وصل إلى أقصى البقاع عزلة في المجتمعات المتخلفة، فالنظام الرأسمالي عمل طوال تاريخه على استخلاص فائض القيمة من المجتمعات التي تقع خارج نطاقه، تاركا بعضه لقلة قليلة من الأفراد، وشدد **فرانك** مثلا على العلاقة الوثيقة بين البرجوازية المحلية والبرجوازية العالمية، ورأى أن الطبقات الأخرى (سواء في المركز أو المحيط) تخضع لهاتين الطبقتين المتحالفتين[2].

3-محدودية الموارد:

الدول النامية هي دول محدودة الموارد أو بتعبير أدق هي دول محدودة القدرة على توظيف مواردها، فهناك تصنيف نمطي لدول الجنوب يركّز على استيراد المواد المصنعة من الغرب وتتوزع على **مجموعات أساسية هي**:

أ)**مجموعة الدول المصدّرة للنفط**: وهي دول يعتمد اقتصادها اعتمادا شبه كلي على مورد هو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة، خاصة بعد فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياستها الإنتاجية والالتزام بحصصها المقرّرة، وعملت بعضها على تقليص حجم موازنته، بحيث تواجه انكماش قيمة صادراته، ومن دول هذه المجموعة بلدان الخليج وليبيا قبل أزمة لكربي، وبعض دول أمريكا اللاتينية.

---

[1]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص.16-17.

[2]-أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث،سلسلة عالم المعرفة، 117(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص. 21-20.

ب) **مجموعة الدول المتوسطة التطور**: وهي متنوعة الهياكل الإنتاجية والصادرات، والمدينة في الوقت نفسه؛ تتميز هذه الدول باعتمادها أساسا على القطاع الزراعي ولآلات النقل التي تعد مؤشّرا مهما من مؤشّرات التقدم الاقتصادي، ودول هذه المجموعة تعاني من مديونيتها الخارجية، بل إن الدول العربية المنضوية في إطارها هي من أعلى الدول العربية مديونية، ففي عام 1995م بلغت مديونية كل من مصر والجزائر والمغرب على التوالي: 34.116 مليار دولار، 32.610 مليار دولار،22.147 مليار دولار.

ج) **مجموعة الدول المهمّشة التي تعتمد على تصدير المواد الأولية الزراعية**: ومن نماذج هذه الدول موزمبيق، مالي، السودان، الصومال...وتنبع المعضلة التي تواجهها هذه الدول من اضطرارها لمضاعفة المعروض من إنتاجها لمواجهة احتياجاتها من العملة الصعبة، في الوقت الذي يتراجع فيه الطلب العالمي على المواد الأوّلية الزراعية وذلك **لعدة أسباب**: تقدم بحوث الكيمياء الحيوية التي مكّنت دول الشمال من التحكم في تجارة الغذاء العالمي، وتطور تكنولوجيا إنتاج السلعة نفسها بقدر أقل من المواد الأوّلية.

4-**المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها**:

فالدول النامية أودول الجنوب تجتاز مرحلة من مراحل تطورها السياسي يعبر عنها بالمرحلة الانتقالية، تواجه في غضونها مختلف أزمات التنمية السياسية، فهناك أزمة الهوية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع بمعنى، وهناك أخيرا أزمة الشرعية التي تأتي كحصيلة لمختلف الأزمات السابقة، وتعبّر عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية[1].

ثانيا: خصوصية الوطن العربي:

1-**البعد الثقافي**: تقدم الثقافة بمعناها الواسع خاصية جامعة لأكثر سكان العالم العربي، حيث تعد اللّغة العربية هي اللّغة الأساسية للتخاطب والتفاهم، كما ينتمي نحو80 % من سكان الوطن العربي إلى الإسلام على مذهب أهل السنة، هذا فضلا عن الاشتراك في الخبرات والسوابق التاريخية، في حين خارج النسبة المشار إليها تقدّم لنا المنطقة العربية نموذجا لواحدة من أكثر مناطق العالم ثراء وتنوّعا سواء على محور اللّغة أو الدين أو الطائفة أو العرق...وتلك حقيقة أفاضت المؤلّفات الغربية في تصويرها، كما أجادت أيضا توظيفها، لكن المقصود هو أنه مهما تكاثرت مظاهر الاختلاف والتنوع فإن أوجه التجانس والتشابه بين الدول العربية تجب ما عداها.

2-**البعد التنظيمي**: ويشار به إلى الرابطة التنظيمية بين الدول العربية التي تعبر بها عن نفسها بصورة أساسية في الجامعة العربية ومنظّماتها المتخصّصة، علاوة عن عشرات الاتّحادات والجمعيات على المستوى العربي، وتبدو أهمية هذه الجامعة في ما وصفها به أحد المفكرين من أنها ليست مجرد تنظيم قانوني يقف على حافة النظام الإقليمي العربي بل هي تمثل طرفا أصيلا من أطرافه تتفاعل معه بالتأثير والتأثر، فهي تتأثّر به من خلال

---

[1]- علي الدين هلال و نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 19-21.

الالتزام بفكرته القومية، والمحافظة على التوازن الدقيق بين الفكرة وسيادة الدول الأعضاء مع ما تتعرض له أثناء ذلك من مختلف أنواع الضغط، وهي تؤثّر فيه طالما أن كل فشل تمنى به يقلّل من فعالية العمل العربي المشترك، والعكس صحيح[1].

والأصل في جامعة الدول العربية أنها قامت بنص ميثاقها وبمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك لتنهض بعدة وظائف يمكن بلورتها فيما يلي: "تنسيق الدفاع عن الدول العربية التي استقلت، ورعاية مصالح تلك التي لم تستقل بعد، ودعم التعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات وحفظ الأمن والسلام في علاقتها مع بعضها البعض". **وعلى امتداد تاريخها تمكّنت الجامعة العربية من إحراز نجاحات بأقدار متفاوتة منها:**

أ- الإسهام في حصول الدول العربية على استقلالها مثل: الجزائر، سلطنة عمان، اليمن الجنوبي(قبل الوحدة).

ب- المشاركة في بعض النزاعات العربية- العربية، ومن نماذجها النزاع المصري-السوداني عام 1958م، المغربي- الجزائري عام 1963م.

ج- تشجيع التعاون العربي- العربي على مختلف المستويات داخل إطار الجامعة وخارجها، ففي إطار الجامعة تم إنشاء 22 منظمة متخصصة، وخارج إطار الجامعة كقيام اتّحادات المحامين والأطباء والصحفيين والحقوقيين والعمال العرب.

د- تمثيل الدول العربية في مختلف المحافل المنظمات الدولية مثل: الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة و منظمة الوحدة الإفريقية، والتعاون مع هذه الأخيرة على تكوين طائفة من المؤسّسات المشتركة، هذا إلى جانب دور الجامعة العربية كطرف في الحوار مع أوربا[2].

3- **البعد الأمني**: عرّف البعض الأمن القومي العربي بأنه: "تأمين المناعة الاقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية" ولقد عبّرت المواثيق الصادرة عن الجامعة العربية عن هذا المعنى الشامل للمفهوم، وفي هذا الإطار تم توقيع معاهدة الدفاع المشترك في عام 1950م، كما انبثقت من المعاهدة نفسها عدّة مؤسّسات وهيئات تنفيذية مثل: مجلس الدفاع المشترك والهيئة الاستشارية العسكرية.

وفي محاولة لتبيان خصوصية الأمن القومي العربي يمكن الحديث عن أوجه الاختلاف بينه وبين أمن الشرق الأوسط وبالتالي يمكن الإشارة للنقاط التالية:

1- إنّ مفهوم الشرق الأوسط ارتبط بظروف الحرب الباردة وتطورات العلاقات بين طرفيها الرئيسيين، وفي المقابل؛ انطلق مفهوم الأمن العربي من إدراك الدول العربية للتهديدات الاقليمية الموجّهة لها، والتي تمثّلت بصفة أساسية في المواجهة مع إسرائيل.

---

[1]- علي الدين هلال و نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص.25-26.

[2]- المرجع نفسه، ص. 27.

2- إنّ مشروعات الشرق الأوسط افترضت دائما تعاون دول عربية مع دول إقليمية غير عربية لتحقيق هذا الأمن، كمثال حلف بغداد الذي يضم كل من العراق وإيران وتركيا وباكستان علاوة على المملكة المتحدة، وفي المقابل ركّز الأمن القومي العربي على توثيق العلاقات فيما بين الدول العربية.

3- إن مفهوم أمن الشرق الأوسط في كثير من أطروحاته تضمّن مشاركة إسرائيل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يتناقض مع جوهر مفهوم الأمن القومي العربي[1].

المطلب الثاني: مفهوم العولمة

عندما يقال"النظام الدولي" فإنه ينصب بصفة أساسية على نوع وشكل العلاقات القائمة بين الدول وأسلوب التفاعل بينها، ويفرّق البعض بين"النّظام الدولي" و"النّظام العالمي" باعتبار أن:

الأوّل يشير إلى أنماط العلاقات والتفاعلات وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول القومية التي تمثل وحدات هذا النظام، أمّا "النظام العالمي" فهو أكثر شمولا من ذلك، حيث يضم إلى جانب الدول فاعلين دوليين آخرين مثل الشركات متعدّدة الجنسيات والمنظّمات الدولية غير الحكومية، والقيادات السياسية والفكرية العابرة للحدود، ووفقا لهذا التصور يكون النظام الدولي جزءا من النظام العالمي[2].

ولهذا النظام العالمي أو ماسمي بالعولمة ظروفا خاصة لظهوره كبديل للنظام الدولي الذي كان قائما، فهو يحدث في ظل:

1- في ظل ثورة علمية تكنولوجية متعدّدة الحلقات والآثار أهمّها ثورة الاتّصالات والمعلومات التي سمحت عن طريق المحطّات التلفزيونية العالمية، والهاتف النقال، وأجهزة الفاكس والإنترنت بتواصل البشر على امتداد العالم فربطت عوالمهم المختلفة بعضها ببعض بواسطة انكماش الزمان والمكان.

2-فهي تحدث في ظل اقتصاد عالمي تغلب عليه اللّيبيرالية الاقتصادية الجديدة، ويميل إلى انفتاح الأسواق وإزالة الحدود، ليسمح للبضائع والأموال والأشخاص بحرية الانتقال، وللشركات متعددة الجنسية ومنظّمات الجريمة المنظمة بحرية التحرك، حيث يصبح العالم بأكمله مسرحا لنشاطها .

3- تحدث في ظل انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، الذي صوّر على أنه انتصار للولايات المتحدة الأمريكية ولما تمثله بصفتها زعيمة الرأسمالية، ومدافعة عن الليبرالية، وحاملة لواء حقوق الإنسان[3].

في نطاق الإلمام ببعض المفاهيم ووجهات النظر حول مفهوم العولمة؛ **فإن النموذج المعرفي المعتمد لرسم خريطة معرفية للعولمة ثلاثي الأبعاد:**

---

[1] – علي الدين هلال و نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

[2] – حسنين توفيق إبراهيم، "العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة"، منبر الحوار 37 (99): ص. 72.

[3] – منير الحمش، "العولمة والتنمية البشرية"، شؤون الأوسط 107 (2002): ص. 47.

البعد الأول: ويتعلق بمجالات السياسة المختلفة التي تظهر فيها الخطابات المتصارعة حول العولمة قبولا أو رفضا، لنبين الخلاف الموجود حول حقيقة وجود الظاهرة أم أنها عبارة عن أسطورة[1].

البعد الثاني: دراسة دقيقة لتعريات العولمة المستخدمة لدى الباحثين العلميين ولدى السّاسة.

البعد الثالث: يتعلق بالأطروحات الأساسية التي صيغت بناء على هذه التعاريف.

وبالتالي؛ سوف نحاول في هذا الجزء أن نقدّم أهم الآراء المؤيدة والمعارضة لعملية أو ظاهرة العولمة ثم نتحدث عن الجذورالفكرية والتاريخية لها، ثم نرصد مختلف التعاريف التي وردت في تحديد مفهومها لنبين تضارب الآراء في ذلك، لنخرج في الأخير باستنتاجات حول بداياتها ومفهومها وأهم خصائصها.

الفرع الأول: العولمة بين مؤيّد ومعارض

أولا: هناك آراء مؤيدة للعولمة حيث نورد بعض الحجج منها:

1- بلغ من سرعة وتيرة التحوّل الاقتصادي أنها أدّت إلى نشوء سياسة عالمية جديدة، فلم تعد الدول وحدات منغلقة، و لم تعد تستطيع السيطرة على الاقتصاد في كل منها، قد أصبح الاقتصاد العالمي في أنظمته ومستوياته المختلفة أكثر ترابطا مع الأنظمة الأخرى من أي وقت مضى ولا يتوقف التوسّع في هذا المجال على صعيدي التجارة والتمويل فقط.

2- لقد غيّرت الاتّصالات الحديثة أساليب التعامل مع بقية أجزاء العالم تغيّرا جذريا، ونعيش اليوم في عالم نستطيع أن نشاهد فيه الأحداث في كل جزء من الأرض، كما تغيّر الاتّصالات الإلكترونية المعاصرة أفكارنا عن المجموعات التي نعمل ونعيش ضمنها.

3- نشهد اليوم أكثر من أي وقت مضى بروز ثقافة عالمية تتشابه فيها المجتمعات المدنية جميعا، وهي أيضا في طور الارتقاء "حيث أصبح الناس يفكّرون على الصعيد العالمي ويتصرفون على الصعيد المحلي"، وأيضا تنشأ اليوم مايسمى "بثقافة المخاطر" حيث يدرك النّاس أنّ المخاطر التي تواجههم مخاطر عالمية كالتلوّث ومرض الإيدز[2].

4- وهناك من يرى أيضا أن العولمة سوف تدعو لامحالة إلى توسيع فرص وآفاق التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، والمنطلق في ذلك فرضيتين رئيسيتين:

أ) أنّ الدول الكبرى الديمقراطية معنية بتحقيق الديمقراطية في البلاد النامية على سبيل تعميم نموذجها الاجتماعي السياسي، وتوسيع دائرة انتشار قيم الحرية الفردية التي تؤمن بها.

ب) أنّ رأسمالية السوق نفسها، تفترض ما يمكن اعتباره سوقا سياسية مماثلة ومقابلة لها تقوم على قاعدة التنافس بين أفراد النخبة الاجتماعية للوصول إلى مناصب المسؤولية، وهذا يعني أنه بقدر ما تتّجه الأمور في

---

[3]- السيد يسين، "نظرة نقدية لتعريفات العولمة"، تم تصفح الموقع يوم: 19 أوت 2007م .
< http/web1.ahram.org.eg/scripts/arab/getpage.asp.>

[2]- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط.1 (مركز الخليج للأبحاث، 2004م)، ص ص.18-19.

اتجاه اللّيبرالية الاقتصادية وتتوسّع دائرة نفوذ السيطرة الغربية على المقدّرات العالمية، ترتفع حظوظ تحقيق الديمقراطية في البلاد النامية[1].

*وبقدرما هناك من أسباب وجيهة لاعتبار العولمة مرحلة جديدة في مجال السياسة العالمية ترتبط غالبا بالفكرة القائلة: إنّ العولمة بطبيعتها تقدّمية أي أنّ من شأنها تحسين معيشة الشعوب، فإنّ **هناك في المقابل**:

ثانيا: آراء تعاكس ذلك ومن أبرزها مايلي:

1–من الاعتراضات الواضحة على موضوع العولمة أنّها مجرّد صيحة تنذر بأحدث مراحل الرأسمالية، ويعتقد **هرست** و**تومبسون**(1992م)في انتقاد قوي لنظرية العولمة بأنّ إطار موضوعها يجعلها تبدوكما لو أنّ الحكومات الوطنية في هذا السياق عاجزة وليس لها أي قوة لمواجهة الاتّجاهات العولمية، الأمر الذي يؤدّي في النهاية لشلّ مساعي تلك الحكومات لإخضاع القوى الاقتصادية العالمية لسيطرتها وتنظيمها.

ويخلص الباحثان إلى أن الحالات الأكثر تطرفا للعولمة ماهي إلا أسطورة وهما يدعمان رأيهما هذا بخمس نتائج مستخلصة من دراستهما للاقتصاد العالمي المعاصر:

أ– الاقتصاد الدولي الرّاهن ليس حالة فريدة لم يشهد لها التاريخ مثيلا، ويرى الباحثان أنّه في بعض الجوانب أقل انفتاحا ممّا كان عليه الاقتصاد الدولي بين عامي1870- 1914م.

ب– وجدا أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات حقا نادرة نسبيا، فمعظمها شركات وطنية تتجاوز دوليا، وليس هناك اتّجاه نحو تشكيل شركات دولية.

ج– ليس هناك انتقال لرؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والاستثمارات المباشرة تتركّز بشكل كبير فيما بين دول العالم المتقدّم.

د– الاقتصاد العالمي ليس معولم، بل إنّ التجارة والاستثمارات وتدفق الأموال تتركز في ثلاث كتل: أوربا، أمريكا الشمالية واليابان.

و– يعتقد الباحثان أنّ في وسع هذه الكتل الاقتصادية الثلاث إذا نسقت سياساتها أن تنظم الأسواق والقوى الاقتصادية العالمية.

من خلال هذا نجد أن كل من **هرست** و**تومبسون** يحصران أبحاثهما في النظريات الاقتصادية للعولمة، وأن العديد من الجوانب الرئيسية المطروحة تتعلق بعوامل كالاتّصالات والثقافة أكثر مما تتعلق بعلم الاقتصاد، ومع هذا فإن بحثهما يقدم نقدا متينا لأحد الأطروحات القائلة: "**للاقتصاد العالمي قدرة تتجاوز قدرتنا في التحكم** فيها وأن علينا أن نخضع اقتصادنا لأوضاع السوق العالمية"، ويعتبران أن هذا نوع من الأساطير[2].

---

[1]– داني رودريك، "أربعة مبادئ بسيطة لإدارة العولمة بصورة ديمقراطية"، تم تصفح الموقع يوم 14 جوان 2007م.
<http://www.cipe-egypt.org/cases/case19-html

[2]– جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص.20.

2- ومن الإعتراضات أيضا:

أ- أنّ العولمة تبدو غير متوازنة للغاية في تأثيراتها، فهي أحيانا تبدو مقاربة غربية، حيث نجد الادّعاء بأنّه حتى ولو كانت أقلية ضئيلة للغاية من سكان العالم تستطيع أن تدخل أحد المواقع العالمية على شبكة الإنترنت هو إدّعاء مبالغ فيه، ذلك أنّ معظم سكان كوكبنا ربما لم تسمح له فرصة الاتّصال الهاتفي ولو مرّة واحدة في حياتهم، بعبارة أخرى لاتنطبق العولمة إلا على دول العالم المتقدم.

ب- أنّ العولمة ربما كانت وببساطة أحدث مرحلة من مراحل الامبريالية الغربية، وبالتالي فهي ليست إلا مجرّد قالب جديد لنظرية الحداثة، فالأهم ما هو موقع الشعوب الضعيفة في العالم المعولم في ظل انتصار فكر العالم الغربي على حساب الأفكار العالمية للثقافات الأخرى.

ج- يشير النقاد أيضا أنّ هناك خاسرين كثر أثناء مسيرة العالم نحو درجات متصاعدة من العولمة، والسّبب في هذا أنّها تمثل نجاح الرأسمالية الليبرالية في عالم منقسم اقتصاديا باسم الانفتاح، والتقدّم التكنولوجي المرافق للعولمة هو تقدم يفيد الدول الأغنى في العالم، ويسمح أن تصبح مصالحها فوق المصالح المحلية للدول الأخرى، وبهذا نجد أن العولمة ليست امبريالية فحسب بل هي مستغلة أيضا.

د- إنّ القوى المعولمة ليست كلها بالضرورة قوى خيّرة، فالعولمة تسهّل أنشطة عصابات المخدّرات والجماعات الإرهابية، كما تثير الفوضى في المواقع العالمية على شبكة الإنترنت تساؤلات مهمة عن ضرورة الرقابة عليها لصالحها وذلك بحجب مثلا مواد معينة عن المشتركين.

و- في إطار مايسمى نظام الحكم العالم، نجد أنّ القلق الأكبر هنا هو معرفة الجهات التي تكوّن الحركات الاجتماعية المتخطية للحدود الوطنية والمسؤولة أمامها، فحين يتعاظم نفوذ شركات كبرى مثلا على نطاق العالم، ألا يثير هذا النفوذ المتعاظم تساؤلا على مدى مسؤوليتهما تجاه نفوذ النظام الديمقراطي في بعض الدول، هنا يشير الباحث **ديفيد هيلد** بقوة إلى مايدعوه بالديمقراطية الكونية (1995م)، والقلق الذي يساورنا في هذا المجال هو أنّ معظم المنظّمات القومية التي تبرز على الساحة الآن هي ليست مسؤولة أمام النظم العالمية وينطبق هذا الرأي حتى على منظّمات عالمية خيّرة أمثال منظّمة العفو الدولية والسّلام الأخضر.

ي- يبدو هناك تناقضا ضمنيا في صميم نظرية العولمة، فمن ناحية يصوّرونها لنا بأنّها انتصار القيم الغربية التي تتبع اتّجاهات السوق التجارية، لكن إذا كان الأمر كذلك فكيف لنا أن نفسّر النجاح الاقتصادي الهائل الذي شهده الاقتصاد الوطني في بعض الدول، نقصد هنا أساسا ما يسمّى بالنّمور الآسيوية التي شهدت اقتصادياتها أعلى معدّلات النمو على صعيد الاقتصاد الدولي لكنها تميل إلى قيم آسيوية، فما الذي يعنيه هذا بالنسبة إلى جانب من أهم جوانب العولمة ألا وهو الرأي القائل: إن العولمة تجسد عملية نشر مجموعة من القيم عبر العالم[1].

[1] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص.22.

الفرع الثاني:الأبعاد الفكرية والجذور التاريخية للعولمة

أولا: الأبعاد الفكرية لموضوع العولمة:

انتشر استخدام مصطلح العولمة في كتابات سياسية واقتصادية عديدة بعيدة عن الإنتاج الفكري والعلمي والأكاديمي في البداية في العقد الأخير، وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات إستراتيجية وثقافية مهمّة من خلال تطوّرات واقعية عديدة في العالم، وتاريخيا فإنّ مفهوم العولمة لا يتجزّأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي، حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره التي بدأت مع ظهور الدولة القومية في القرن الثامن عشر، وهيمنة القوى الأوروبية على أنحاء كثيرة من العالم مع المد الاستعماري، وفي الحقيقة فإنّ مصطلح العولمة يعبر عن تطورين هامين هما: التحديث والاعتماد المتبادل.

ونظرا لهذه التطوّرات وغيرها ظهرت عدّة أدبيات تتحدث عن الظاهرة : فلم تكن محاولة فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ(1989م) إلاّ محاولة لصياغة وعي كوني، الغرض منه إثبات أنّ الرّأسمالية ستكون هي ديانة إنسانية إلى أبد الآبدين، فهو يشخّص المرحلة الراهنة من التّاريخ وكأنّها مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري الليبرالي، ثم تبعه مقال اليهودي الأمريكي صامويل هانتنغتون "صدام الحضارات" في صيف 1993م، في فصله: قضايا خارجية"forgien affaires"، معلنا دخول السياسة على نطاق العالم كله مرحلة جديدة، وهو يفترض حتمية تصادم الحضارات.

ومن الجدير بالذّكر أن تعبير "العولمة" في التداول السياسي قد طرح من قبل كتّاب أمريكان في السبعينات وبالتحديد في كتاب ماك لوهان وكينتين فيور حول"الحرب والسلام في القرية الكونية"، وكتاب بريجنسكي بعنوان"بين عصرين: دورأمريكا في العصرالالكتروني"، وهذا بعد تقدّم وسائل الاتّصالات بين الدول[1].

كما طرحت مقولات أخرى لتشخيص واقع هذه المرحلة تمثّلت في كتاب"صعود وهبوط الامبراطوريات" بول كينيدي، الذي توقع انهيار الاتحاد السوفييتي، وتنبأ أيضا باحتمال تراجع هيمنة الولايات المتحدة على الشأن العالمي في المستقبل، إذا ظل الانفاق العسكري الأمريكي على مستوياته، والتي لا تتناسب مع نصيبها من الإنتاج الاجمالي، ثم كتاب "العولمة" لرونالد ربرتسون، الذي أكّد على أنّ "العولمة هي: تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطا وأكثر انكماشا"، ويضاف إليها أيضا كتاب "معضلة العولمة" جون بسبيت الذي يتحدث بالتفصيل عن القوى التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي ستلعب الدور الحاسم في تشكيل البشرية خلال القرن المقبل، وكتاب " الموجة الثالثة"، لالفين توفلر، وكتاب "صدمة المستقبل"، وكتاب "تحولات القوّة"، التي أسهمت في تحديد سمات هذه المرحلة الراهنة من العالم[2].

---

[1]- محسن عبد الحميد،"العولمة من منظور إسلامي"، تم تصفح الموقع يوم: 5 سبتمبر 2007م
< http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/arts/2007/article.5.shml.>

[2]- محمد أحمد السامرائي، "العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي"، تم تصفح الموقع يوم: 20 سبتمبر 2007.
< http://glo110.blogfa.com/post-126.aspx >

ثانيا: الجذور التاريخية للعولمة :

إنّ التاريخ البشري يحمل في طياته أشكالا ونماذج لعولمة يمكن فهمها في إطارها التاريخي على أنّها محاولات بطرائق مختلفة لتحقيق اندماجات أو تكثيف تفاعلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية بين شعوب العالم وحضاراته، وما أن تبلغ تلك المحاولات مدى معينا، حتى نجدها تنكفئ وتتراجع، حدث ذلك في عصور مختلفة،كما هو الحال في عهد الإمبراطوريات الصينية والهندية واليونانية والعربية الإسلامية وغيره[1] .

يشير البعض، وخاصة اللّيبراليين الجدد إلى العولمة على أنّها ظاهرة **phenomenon**، شأنها شأن الظواهر التي تحدث تلقائيا، ولكن البعض الآخر يفضل إطلاق وصف العملية **prosses** ، أي أنّ العولمة عملية خطّط ورتّب لها من قبل ذوي المصلحة من شركات ومؤسّسات دولية رأسمالية غربية.

إذن بين اعتبار العولمة ظاهرة أم عملية، ذهب البعض في بحث قيم "متى بدأت العولمة **when did the globalisation began? "**، على التأكيد على أنّ الاقتصاد الدولي عام 1913م كان أكثر اندماجا مع نهاية القرن العشرين، بل إن العديد من المؤرّخين ذهبوا إلى أبعد من ذلك، إلى القول أنّ العولمة تعود إلى العديد من القرون الماضية، **وفيما يلي نعرض لمختلف التحليلات الخاصة بذلك**:

أ) عولمة القرن الخامس عشر:

ذهب **جيري بينتلي** وآخرون إلى أن العولمة تعود إلى ما قبل عام 1500م، فالشركات التجارية بلغت كل المناطق تقريبا من أوربا إلى إفريقيا جنوب الصحراء بعد حملات **فاسكود جاما وكريستوف كلومبس**، فعام 1500م يمثّل نقطة محوية في التاريخ العالمي، ولقد أكّد **أندريه جيندر فراك**، (1998) على أنّه كان هناك اقتصاد عالمي موحّد وتقسيم دولي للعمل وتجارة متعدّدة الأطراف عام 1500م، ولقد ترتّبت على رحلاتهم نقل التكنولوجيا والنباتات والحبوب والحيوانات وحتى الأمراض بأحجام ضخمة لم تشهدها الإنسانية من قبل.

وفي هذا الساق يرى **رضا عبد السلام** أن المد الإسلامي عرف مايسمّى العولمة منذ 1500م عام تقريبا فلقد نزلت رسالة ربّ العالمين على محمّد(ص)، المبعوث للناس جميعا في كل أرجاء المعمورة، فخلال أقل من ثلاثة عقود امتدّت الحضارة والثقافة والقيم والعادات الإسلامية واللّغة وأنماط الحياة العربية إلى جنوب فرنسا والأندلس غربا، وأعماق إفريقيا جنوبا، وأقصى الصين وجزر سومطرة شرقا، لقد كانت هناك خلافة تربط كل أرجاء المعمورة برباط واحد، انتقلت على أساسه التجارة والأفراد والأفكار، إنّ ماوجد على يد المسلمين الأوائل ووفقا للمفاهيم الغربية، ليس أقل ممّا يوصف بكونه أول صور عولمة منظّمة عرفتها الانسانية.

ب) عولمة القرن التاسع عشر:

الرّأي السائد في الفكر الاقتصادي يشكك في قيام تجارة بعيدة المدى وفي مسألة اندماج الاقتصاد العالمي قبل 1800م، فلقد ذهب كل من **ليفين** و**وليام سن** من دراستهما عن تاريخ بدأ العولمة بالقول أنّ العولمة لم تبدأ منذ

---

[1]- منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص.48.

5000 سنة أو حتى 500 سنة كما ادّعى البعض، إنما بدأت مع القرن التاسع عشر، ومن ثم فإنّها ظاهرة شديدة الحداثة[1].

Globalisation did not begin5000 years ago, or even 500 years ago, it beganin theearly19tH century in that sense, it is a modern phenomenon".

وقد انتهى البعض إلى أنّ العولمة كظاهرة لم تبدأ إلا مع القرن التاسع عشر على إثر ظهور الثورة الصناعية، حيث بلغت الاستثمارات عام 1913م مستويات لم تحدث حتى يومنا هذا، فالخطوات الأولى للعولمة بلغت ذروتها في الاقتصاد العالمي مع سبعينات القرن التاسع عشر، ولكنّها تداعت مع بداية الحرب العالمية الأولى، حيث سادت الأنظمة المستبدة والاقتصاديات المغلقة، وبالطّبع كانت هذه السياسات تطبيقا للأفكار الكينزية التي تناهض الأفكار التقليدية.

هذا الرأي انتهى إليه **جورهارت** (2001م)، و**مكناللي**(1999م)، فقد أكد هذا الأخير على أن الأسواق المالية مع أواخر القرن التاسع عشر كانت اندماجا شبه كامل، وهو وضع لم نشهده منذ ذلك الحين، وفي ذات الاتّجاه كتب الكاتب والدبلوماسي الفرنسي **فرانسلوس رين** الكلمات التالية عام 1841م "ماذا سيكون حال المجتمع العالمي عندما لا تكون هناك دولة بعينها، حين لن تكون تلك المجتمعات في منظومة واحدة ؟ في ظل تلك العولمة، كيف يعبّر الناس عن مشاعرهم وبأي لغة ستكون؟ فهل ستتحدث كل أمة لغتها؟..."

إذن؛ فالاندماج ربما كان أكبر حتى بداية الحرب العالمية الأولى، ولكن الحرب وضعت نهاية لمثل هذا الاندماج، فقد ظهرت اتّجاهات حمائية وتم وضع القيود على الهجرة وانهيار معيار الذهب، وتتابعت موجات الإفلاس، لقد ساعد على الاندماج الذي عرفه القرن التاسع عشرمن تطوّرات تكنولوجية والتي كان لها تأثير عظيم على التجارة، فعلى سبيل المثال قبل عام 1877م، أصبحت ألمانيا دولة ذات تجارة حرّة، وفي تأكيد على قدم أفكار الوحدة والاندماج العالمي، استشهد البعض بمثال عن مشروع أوربا الموحّدة خلال القرن التاسع عشر، حيث ذهب البعض أنّها تعود إلى الفترة 1865-1871م ، فقد أكتشف أنه كانت هناك خطط لإنشاء بنك مركزي، ووجدت عيّنة لوحدة نقدية أوروبية[2].

نخلص إلى أنّ العالم عرف العولمة كظاهرة أو عملية منذ مايزيد على 150 عاما، وتحديدا بعد الثورة الصناعية والتطوّر في تكنولوجيا الاتّصالات والمواصلات، وقد دعّم هذا التطور سرعة انتقال رؤوس الأموال والأفراد والسلع، واستمرت حالة الاندماج تلك حتى ماقبل الحرب العالمية الأولى، أين تتالت موجات الانهيار إلى أن بلغت ذروتها مع أزمة الكساد العالمي[3].

---

[1]- رضا عبد السلام، إنهيار العولمة (جمهورية مصر العربية)، ص ص.26-28.

[2]- المرجع نفسه، ص ص.29-31.

[3]- المرجع نفسه، ص.34.

ويمكن أن نقسم إتجاهاتهم على المحاور التالية :

المحور الأول :

يميل أصحابه إلى الاعتماد على الناحية التاريخية، ومتابعة الإنسان منذ كان عبدا للطبيعة، يعيش على ما تجود به من ثمار أو نبات، ثم انتقاله إلى مرحلة الصيد والقنص، ومن ثم الزراعة وبعدها الصناعة، وتوجّت هذه المراحل بالمعرفة العلمية والتنظيمية التي قلّلت من أهمية الموارد الطبيعية، وحوّلت الاقتصاد العيني إلى اقتصاد رمزي، وفي هذه المرحلة ظهرت بوادر العولمة، ويمثل هذا الرأي حازم الببلاوي[1].

المحور الثاني:

يعتمد فيه أصحاب هذا الاتّجاه على رأي **رولاند روبرتسون**، إذ أنّه صاغ نموذج تطور العولمة مقسّما على المراحل الخمس:

أ- **المرحلة الجنينية**: التي تمتد مابين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.

ب- **مرحلة النشوء**: وتمتد من القرن الثامن عشر حتى عام 1870م.

ج- **مرحلة الإنطلاق**: استمرت من عام 1870م إلى العشرينات من القرن العشرين.

د- **الصراع من أجل الهيمنة**: هذه المرحلة تمتد من العشرينات حتى منتصف التسعينات، يبدأها **روبرتسون** من ظهور المجتمعات القومية إلى تبلور مفاهيم العلاقات الدولية، وحدوث الحرب العالمية الأولى، ونشأة عصبة الأمم، وإلقاء القنبلة الذرّية على اليابان، ومن ثم هبوط الإنسان على القمر ونهاية الحرب البارد.

المحور الثالث:

يرى أصحابه بأنّ ظهورالعولمة يرتبط بانتعاش الاقتصاد الأوروبي في نهاية الخمسينيات، وسببه إزالة القيود وزيادة التجارة الدولية، إذ زاد حجم التبادل التجاري مثلا بين عامي 1950م و1973م بنسبة 49%، وتعود زيادة الاستثمارات إلى إزالة القيود على حركة الرساميل، وهذا هو السبب الأول لظهور العولمة، أمّا السبب الثاني فهو تبنّي الدول الرأسمالية سياسة الخصخصة، وفرضها على الدول، والسبب الأخير لظهورالعولمة هو تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل، أو ما يعرف باسم الاستثمارات المصرفية ، ويرى **أحمد ثابت** أنّه إذا كان مجموع قيمة التجارة السلعية على مستوى العالم هو ثلاثة تريليون دولار، فإنّ كتلة الاستثمارات المصرفية في البوصات والأسهم والسندات وفي النقود الإلكترونية أو بطاقات الائتمان التي يحملها الأفراد بعيدا عن سيطرة أعتى البنوك المركزية في الدول الغربية ذاتها لا تقل عن 100 تريليون دولار[2].

المحور الرابع:

يعتمد أصحابه على ما طرحه **جون شولت** j.sholt لمجموعة أحداث مهّدت لظهور العولمة، يبدأها من عام 1866م، وظهور أوّل خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات وتوقيت غرينيتش وظهور الراديو، وإطلاق أوّل قمر

---

[1] - أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي. ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003م)، ص.14.

[2] - المرجع نفسه، ص.15.

صناعي عام 1957م، وانتقال الأموال، مرورا بأول اتّصالات دولية عبر الأقمار الصناعية إلى المؤتمرات الدولية للتنمية البشرية، وصولا إلى عام 1977م الذي تم فيه ربط كامل الأنسجة البصرية حول العالم، ويعتمد البعض على رأيه في القول أنّ العولمة ليست أمركة، بدليل أنّ هذه الحوادث نشأت بعيدا عن رغبة زعيم سياسي[1].

الفرع الثالث: تعريف العولمة وأهم خصائصها

لقد كثر الحديث عن العولمة ليس على المستوى الأكاديمي فحسب، وإنّما أيضا على مستوى أجهزة الإعلام والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية، الحد الذي دفع بالبعض إلى القول بأن هناك سيلا أشبه بالطوفان في الأدبيات التي تتحدّث عن هذا المفهوم ، وتعدّى ذلك ليشمل مساهمات الاجتماعيين، الفلاسفة، الاعلاميين، الفنانين، علماء البيئة والطبيعة وغيرهم، وبالتالي وسط هذا الكم الهائل من الكتابات عن العولمة تصبح مسألة صياغة تعريف دقيق لها، مسألة معقدة، نظرا لتعدّد التعريفات وتأثّر الباحثين وانحيازهم الإديولوجي، فضلا عن الحذر الذي تقابل به الشعوب عمليات العولمة، وتخوّف البعض من انتشارها على حساب مصالحهم وثقافاتهم.

ونحن في هذه الدّراسة سنحاول إعطاء **التعاريف النظرية** التي تقربنا من الهدف الذي نتوخّاه من البحث، حيث أن الكثير يخلط بين العولمة كظاهرة أو كعملية، وبين **terminologe** العولمة كتعبير لغوي فنتناول العولمة من حيث أنّها ظاهرة أو عملية يتّسم بها عالم اليوم أدّت إلى تداخل واضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، فأثّرت بذلك وتأثّرت بكل ماهو محلي.

أولا: التعريف اللغوي:

من الأهمية هنا الرّجوع إلى اللّغة لتحديد المعنى اللّغوي لمفهوم العولمة، مع أن الرجوع إلى اللّغة ليس مقصودا به الوقوف عند العقلية المعجمية الشكلية، بقدر ماهو استئناس بأساس مهم يجب الاستشاد به في ضبط مفهوم يثير الكثير من الجدل:

فالعولمة مشتقة من"**عالم**" التي يعرّفها " ***مختار الصحاح*** " "بالخلق" وتجمع على "**عوالم**"، و"العالمون" أصناف الخلق و "**العالمين**" تشمل الكون أي عالمنا والعوالم الأخرى، والعولمة مصدر على وزن "**فوعلة**" مشتق من كلمة "**العالم**" كما يقال "**قولبة**" اشتقاقا من كلمة "**قالب**".

بعض الباحثين يعرّفها على أنّها تحويل العالم إلى "**قرية كونية**"، ولذا نرى بعض هم يستخدم "**الكوننة** " اشتقاقا من كلمة الكون بمعنى العالم، كما أن بعضهم يستعمل كلمة "**الكوكبة**" إشارة إلى كوكب الأرض الذي نعيش عليه[2].

وهناك من يستخدم مصطلح: الاندماج العميق، ولكن الكلمة التي ذاعت وانتشرت بين مختلف الشرائح الاجتماعية هي"العولمة"، حيث يتعامل الفرنسيون مع هذه الكلمة بلفظة **globalisation**. في حين أن الأمركيين

---

[1]-أحمد ثابت وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.16.

[2]– الأمجد قارة الجزائري، "وجهات نظر: العولمة ...أمركة العالم أم أمركة أمريكا"، تم تصح الموقع يوم: 20 نوفمبر2007م.
< http://www.ziban.free.fr/arabe/modules/news/article.php?storyid=47 >

و الإنجليز يتعاملون مع كلمة **Mondialisation** أصل المصطلح، والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعني تعميم الشيئ وتوسيع دائرته ليشمل الكل والأمر يتعلق بالدعوة للنموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله[1]، وتحويل الشيء من حدود مراقبة إلى مجال غير محدود بعيد كل البعد عن أي مراقبة، هذا الكيان المحدود الذي نحن بصدد الإشارة إليه هو بالتأكيد الدولة القومية، بينما الكيان غير المحدود هوالعالم، أي الكرة الأرضية (الكوكب)[2].

ووفقا لإصدار منظمة التعاون الاقتصاي والتنمية في أوربا **OECD**، فإنّ مصطلح العولمة كتعبير لغوي استخدم لأول مرة عام 1985م من قبل **تيودور لفت** "**عولمة الأسواق**" **"globalisation markets"**، وهذا الرأي ذهبت إليه **سيلفا أوستي** حين قالت: "إنّ كلمة عولمة ظهرت لأول مرة خلال النصف الثاني من الثمانينات، والآن أصبحت هي الكلمة المحورية أو كلمة السر **password** في لغة العلاقات الدولية".

وأشار البعض الآخر **إلى** أنّ مصطلح العولمة قد أدخل ضمن اصطلاحات قاموس أوكسورد الإنجليزي مع أواخر عام 1962م ، وقد تردّد استخدام هذا المصطلح منذ ذلك الحين، وتم التوسّع في استخدامه خلال تسعينات القرن المنصرم[3].

ثانيا: التعريف الإصطلاحي:

إنّ إيجاد تعريف للعولمة بتناول جل جوانبها يقودنا بالدّرجة الأولى إلى معاينة الاختلاف الكبير بشأن تحديد معنى متفق عليه للعولمة، ثم رصد أهم الاستنتاجات حول تصنيفاتها مع التّركيز على مختلف الاتّجاهات الفكرية مرورا بوجهة نظر الإسلام للعولمة، لنخلص في الأخير إلى إعطاء تعريف إجرائي لها وإبراز أهم مميزاتها، واللّذين سنبني عليهما الجوانب المتتالية من دراستنا.

1) بعض تعاريف العولمة حسب وجهات نظر مختلفة:

انطلاقا من اعتبار العولمة كظاهرة أو عملية تمثلت أهم مظاهرها في محاولة تشكيل امبريالية معرفية جديدة تتمثل بنقل الرّغبة في الهيمنة والاستحواذ ، من إطار الدولة الوطنية إلى الإطا ر العالمي، أو هي طور من أطوار الحضارة الانسانية المعاصرة تتجاوز الدول والقوميات والثقافات الوطنية لتحل بدلا منها منظومة واحدة.

- يعرفها **جورج طريبشي**: "بأنّها الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد و العشرون مثلما كانت القومية هي الظاهرة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين".

- ويرى **برهان غليون** في العولمة: "إنّها الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية معا في طور من التطور الحضاري، يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد".

---

[1] – يوسف القرضاوي، "خطابنا الإسلامي في عصر العولمة".تم تصفح الموقع يوم: 19 سبتمبر 2007.
< http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/2003/02/article01.>

[2] – باسم علي خريسان، العولمة والتحدّي الثقافي، ط.1 (بيروت: دار افكر العربي)، ص.19.

[3] - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص.26.

- ولعل **إسماعيل صبري عبد الله** في دراسته: "**الكوكبة–الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية** "، كان واضحا وهو يعرّف العولمة بأنّها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدّد أو لدولة معينة دون حاجة إلى إجراءات حكومية".

-كما يعرّفها **عبد الخالق عبد الله**: "بأنّها في جوهرها حركة تاريخية وليدة وما زالت قيد التأسيس وهي شبيهة بحركة الحداثة التي برزت منذ حوالي 300عام، وتستهدف دمج العالم وتوحيده اقتصاديا وسياسيا وحضاريا"[1].

- والعولمة كما يراها **أحمد ثابت**: "نتاج مزيد من التوسّع والانطلاق لقوى الاحتكار الكبرى المسيطرة كالشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التي تتحكم في تدفقات كتل الأموال والأسهم..."

- وصفت الكاتبة **ليلى شرف** العولمة بأنها: "التحولات التي نعيشها تحولات جذرية وفريدة لم يعرفها عالمنا من قبل، تضافرت فيها أحداث سياسية وعسكرية وعلمية وتكنولوجية واقتصادية، وبرز تعبير العولمة ليصف هذه الظاهرة"[2].

- يعتبرها **محمد عابد الجابري**: "إرادة الهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي، فهي احتواء للعالم، وتوحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي،ا لعولمة هي زيادة التشابك الترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها وعلى المستويات كلها فيما يسمى علاقات دولية"[3].

-أما الناقدة الهندية الأصل **شمايا تاري شاكارا فورتي سبيفاك**: فعبرت عنها بقولها: "إن العولمة في الواقع كلمة تبرئة لتغطية الأمركة **"amricanisation"** إذا ما اتّهمت أمريكا على أنها القوة المهيمنة في ثلاث وكالات غير قومية رئيسية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة الدولية) وتضيف: وإذا ما سميتها بالعولمة فإنها تصبح ولسبب وجيه شيئا حسنا".

- ومنهم من يرى أن العولمة فرضية لم يتم إثباتها بعد، وما يزال الجدل قائما حولها يدور على أشده في مختلف أنحاء العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية قدم **ستروب تالبورت** نائب وزيرة الخارجية الأمريكية هذا التعريف: "إنّ فهمي للعولمة هي أنها الثورة التكنولوجية وثورة الاتّصالات ونمو التجارة الدولية ونهاية الحرب الباردة ...فلقد أصبحت أجزاء مختلفة من العالم مرتبطة بعضها ببعض أكثر من أي وقت مضى، فالذي يحدث هنا له تأثير هناك، وليس مهمّا ماذا نعني بكلمة هنا أو بكلمة هناك"[4].

- عرّفها **روبرتسون** بأنها نزوع تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش".

---

[1] – فلاح كاظم المحنة، العولمة والجدل الدائر حولها، ط.1 (الأردن: مؤسّسة الوراق)، ص ص.11–12.

[2]- حسن عبد الله العايد، أثر العولمة على الثقافة العربية، ط.1 (الأردن: دار النهضة العربية، 2004م)، ص ص.14– 15.

[3] - محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات (بيروت: المستقبل العربي،1998 م)، ص.17 .

[4] – فلاح كاظم المحنة، مرجع سبق ذكره، ص ص.11–12.

– وأما أنتوني جيدنز فيقول: "العولمة هي مرحلة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكثّف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي".

– يعرّفها مالكوم واترز مؤلّف كتاب "العولمة" بأنها: "كل المستجدات والتطوّرات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد".

– من وجهة نظر كيشني أوهماي: "ترتبط شرطا بكل المستجدات وخصوصا المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتّجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حاليا"[1].

– وفي مجال تعريف العولمة دائما قدم روزنو أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين محاولة نظرية جاء فيها: وإن كان يبدو مبكّرا وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم للظواهر المتعدّدة، على سبيل المثال: يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعدّدة للتحليل:1–الإقتصاد، 2–السياسة، 3–الثقافة، 4–الإديولوجية.

وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج: تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة في مختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة" وفي ظل ذلك كله فإنّ مهمّة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، ولهذا يعقّب روزنو بمجموعة من الأسئلة الضرورية لتحديد المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم فيقول: ما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمّن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة ؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع ثقافي أم من خلال الأزمة الإيكولوجية؟ وهل هي عبارة عن اتّحاد لكل هذه العوامل أم أنّه لاتزال هناك أبعاد أخرى؟ وهل العولمة تتميّز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟ هل العولمة غامضة؟ أم أنها تحوّل بارز على المدى الطويل بين العام والخاص وبين المحلي والخارجي وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الأغنياء والفقراء على جميع المستويات، وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية؟

ولتسليط الضوء على جوانب هذه الظاهرة يقرّر روزنو تقسيم المواد والنشاطات التي تعد مفردات لحركة ظاهرة العولمة إلى ست فئات هي : البضائع والخدمات – الأفراد – الأفكار والمعلومات والنقود – المؤسّسات –أشكال السلوك والتطبيقات، ويضيف سؤالا رئيسيا: هوكيف تحدث العولمة ؟ أو ماهي القنوات التي تمرّ تلك المواد من خلالها عبر الحدود ؟

في رأي روزنو تتم عملية الإنتشار من خلال أربعة طرق متداولة ومترابطة:

1– من خلال التفاعل الحواري الثنائي الاتّجاه عن طريق تقانة الاتّصال.

[1] – محمد أحمد السامرائي، مرجع سبق ذكره.

< http://glo110.blogfa.com/post-126.aspx >

2- الاتّصال المونولوجي أحادي الاتّجاه من خلال الطبقة المتوسطة .

3- من خلال المنافسة والمحاكاة .

4- من خلال تماثل المؤسسات.

- ويعرّفها أحد المفكرين: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن الماضي تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسّوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الانتاج وإعادة الانتاج ذاتها، أي أنّ ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الانتاج وقوى الانتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الانتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله".

- وهذا أيضا يتّضح من خلال ما قاله الرئيس الجزائري **عبدالعزيز بوتفليقة**: "أجد العالم اليوم يتحول من حولي وهذا يتطلب مني أن أتأقلم مع العالم لا أن أطلب من العالم أن يتأقلم معي".[1]

إنّ صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقّة نظرا لتعدّد تعريفاتها، والتي تتأثّر أساسا بانحيازات الباحثين الإيديولوجية إزاء العولمة رفضا أو قبولا، واختلاف مجال تعريف الظّاهرة، فالاقتصادي الذي يركّز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يهتم بالعولمة بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العالمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشا يوما بعد يوم، كما أن عالم الاجتماع يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر والمخدّرات وازدحام المدن والإرهاب، بالاضافة إلى بروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي، يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافي الذي يهمّه مايحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وترابطها مع بعضها البعض، واحتمالات هيمنة الثقافةالاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية، فضلا عن أن العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامح كونها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه من وجوهها المتعددة.[2]

2) تصنيف التعاريف المختلفة:

من خلال كل التعاريف السابقة نلاحظ أن كل تعريف يركّز على زاوية معينة: على أنّها حقبة تاريخية، أو مجموعة ظواهر اقتصادية، أو ثورة تكنولوجية واجتماعية، أو هيمنة أمريكية.

أ) حقبة تاريخية:

هذا التعريف يترع إلى اعتبار العولمة حقبة محدّدة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا، هي في نظر البعض، تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة الوفاق التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك، إلى أن انتهى الصراع والذي يرمز له حائط برلين الشهير ونهاية الحرب

---

[1]- فلاح كاظم المحنة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.13-15.

[2]- عمرو عبد الكريم، "مفهوم العولمة"، تم تصفح الموقع يوم: 12 نوفمبر2007م.

<http://www,islamonline,net/iol-arabicmafaheam-11-asp>

الباردة، وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم، وبغض النظر عن الأسباب التي أدّت إلى نشأة ظاهرة العولمة، وعلى ذلك فالعولمة هي المرحلة التي تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية.

ب)مجموعة ظواهر اقتصادية:

يركّز هذا التعريف على الدولة وظيفيا، باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية وتتضمّن هذه الظواهر تحرير السوق، وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، نشر التكنولوجيا، التوزيع العابر للقارات للانتاج المصنّع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية، والعولة في تعريفها الضيق؛ تشير إلى الانتشار الواسع المادي في كل أنحاء العالم للمبيعات والإنتاج وعملية التصنيع، مما يشكل إعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل، وهذا التعريف يمكن أن نطلق عليه تعريفا اقتصاديا للعولمة، لكن في الوقت الذي يركّز فيه على التمويل والإنتاج والتكنولوجيا والتنظيم والسلطة كعوامل التغيير، فإنّه يشير في الوقت نفسه إلى أنّ عددا من الأنشطة ليست جديدة تماما بالمعنى التاريخي للكلمة، غير أن تزايد هذه الظواهر بين الدول بصورة غير مسبوقة، هو الذي يعطي لهذه الظواهر دلالة تشير إليها ظاهرة العولمة.

ج) هيمنة القيم الأمريكية:

وفق هذا المنظور فالعولمة بالمعنى المعياري للكلمة ظاهرة جديدة وتمثّل تقدما في التاريخ، لأنّها ترمز في الواقع لانتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية، والمنادون بهذا الرأي يشبّهون إلى حد كبير أنصار نظرية التحديث، والتي وفقا لها فإن التجانس في القيم ينبغي أن يتم من خلال التمسّك بمبادئ الرأسمالية والديمقراطية، ولعل خير من يعبر عن اتّجاه هذا التعريف كتاب المفكر الأمريكي الياباني الأصل **فوكوياما** "نهاية التاريخ".

د) ثورة تكنولوجية واجتماعية:

يرى هذا التعريف أنّ العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط تم فيها الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم لمابعد الصناعي للعلاقات الصناعية، وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى إلى تدعيم السوق الكونية الواحدة بتطبيق سياسات مالية وائتمانية وتكنولوجية واقتصادية شتّى، هذا التعريف يرى أن الزمن لامعنى له نتيجة للثورة التكنولوجية والاتّصالية، وقد تم بالفعل ضغطه، مما أدّى إلى ظهور الاقتصاد الذي يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة[1].

- أهم الاستنتاجات من خلال التعاريف السابقة:

على حد تعبير **السيد يسين** فإنّ التعريفات جميعا تكاد تكون المكوّن الأساسي لتعريف واحد جامع للعولمة، فهي تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهي تجلّ لظواهر اقتصادية، وهي -في الوقت الراهن على الأقل- هيمنة للقيم الغربية، وهي أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية، غير أن هذا لا ينفي أن من يتبنى أي

1- السيد ياسين، مرجع سبق ذكره.

< http://web1.ahram.org.eg/scripts/arab/getpage.asp.>

تعريف من التعريفات الأربعة يمكن أن يصل في تحليله إلى نتائج سياسية مختلفة، وذلك وفقا للاديولوجية التي ينطلق منها.وبناء عل ماسبق؛ فإن **أهم مانستنتجه من التعاريف هو:**

1– أنّ الاختلاف في التعاريف أدّى إلى اختلاف في الأطروحات والمواقف حول العولمة.

2– أنّ النقطة المهمّة التي يمكن استنتاجها هو أن التعاريف المنسوبة لدول العالم الثالث وفي مقدّمتها تعاريف الباحثين العرب تتضمن اتّجاها واحدا ينحو لجهة الهيمنة والفوارق.

3–أنّ التعاريف الحديثة حول العولمة بدأت تتناول الظاهرة من النواحي المختلفة، فبعد أن كانت الظاهرة جديدة أصبحت وكأنّها وجدت منذ زمن طويل وأنّها غدت مفهوما عاديا حتى أنه يمكن تجاوزها.

4–أنّ التعاريف رغم وضعها في فترة متزامنة جاءت متباينة من حيث الشمولية والجزئية ومن حيث المنطلق والهدف[1].

3)الإسلام والعولمة:

ومعنى العولمة كظاهرة يقترب من معنى "العالمية" الذي جاء به الإسلام ،وأكده القرآن الكريم في سور ه المكية، مثل قوله تعالى:" **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ" [الأنبياء:107]**،" **تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً"[الفرقان: 01]**.

فالعالمية في الإسلام؛ تقوم على أساس تكريم بني آدم جميعا "**ولقد كرمنا بني آدم**" [**الإسراء**:70] والقرآن يقر المساواة العامة بين البشر، ولكن لا يلغي خصوصيات الشعوب، فهو يعترف بأن الله تعالى جعلهم "شعوبا وقبائل" ليتعارفوا.

فالإسلام؛ وإن كانت دعوته عالمية الهدف والوسيلة، ويرتكز الخطاب القرآني على توجيه رسالة عالمية للنّاس جميعا، ووصف الخالق عز وجل نفسه بأنّه ربّ العالمين فإنّ حضارة الإسلام قامت على القاسم المشترك بين حضارات العالم، فقبلت بالآخر وتفاعلت معه أخذا وعطاء، بل إنّ حضارة الإسلام تعاملت مع الاختلاف بين البشر باعتباره من حقائق الكون لذلك دعا الخطاب القرآني إلى اعتبار فوارق الجنس والدّين واللّغة من عوامل التعارف بين البشر، واتّساقا مع نفس المبادئ يوحّد الإسلام بين البشر جميعا رجالا ونساء في جزئيات محددة: أصل الخلق والنشأة، الكرامة والحقوق الإنسانية العامة، وحدة الألوهية، حرية الاختيار وعدم الإكراه ووحدة القيم والمثل الانسانية العليا.

وتبدو الاختلافات جلية بين عالمية الإسلام ومفهوم العولمة المعاصر، فبينما تقوم الأولى على رد العالمية لعالمية الجنس البشري والقيم المطلقة، وتحترم خصوصية وتفرّد الشعوب والثّقافات المحلية، ترتكز الثانية على عملية نفي واستبعاد ثقافات الأمم والشعوب ومحاولة فرض ثقافة واحدة لدول تمتلك القوة المادية، وتهدف عبر العولمة لتحقيق مكاسب السوق لا منافع البشر[2].

---

[1]– غضبان مبروك، بين العولمة والسيادة (الجزائر: جامعة باتنة، 1993)، ص.14.

[2]– خالد حربي، العولمة بين الفكرين الإسلامي والغربي"دراسة مقارنة"(الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر)، ص ص:20–21.

ثالثا: التعريف الإجرائي للعولمة:

إنّ تناول مفهوم العولمة يجب أن يتم من خلال رؤية تحليلية لواقع الظاهرة ومحاولة فهمها، ذلك أن الظّاهرة مستمرة ومتواصلة وليس محض مفهوم مجرّد، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشّرات كمية وكيفة في مجالات السياسة والاقتصاد والثّقافة والاتّصال، وإنّ الاختلاف في التعاريف لا يجد مكانا مهمّا فيما يتعلق بالعولمة إلا مااتّصل بالإديولوجيا والذاتية ولا يشكّل هالة كبيرة من شأنها أن تؤثّر على الموضوع في كلياته[1].

باعتبار العولمة إذن ظاهرة أوعملية لايزال الجدل يتصاعد حول تحديد ماهيتها، خلصنا إلى أنه يجب النظر إليها من ناحية وظيفية وأخرى بنيوية، وانتهينا أيضا إلى حصر لأهم خصائصها:

1-التعريف الوظيفي للعولمة:

يركّز على وصف تجليات العولمة ومظاهر وإنجازات العولمة مثل: التقدم التكنولوجي غير المسبوق، وثورة المعلومات والاتّصالات، وقوة وحركية الشركات العابرة للقوميات، والتحوّلات اللاّزمة لإيجاد سوق عالمية واحدة تضمن فيها حرية الحركة ورأس المال والسلع والخدمات وقوى العمل البشرية.

ويتجلّى الخطاب الإيديولوجي لهذا التعريف في اعتبار العولمة تعبيرا عن انتصار الحضارة الغربية الرأسمالية ومن ثم فهي نهاية التاريخ، من شأنها تحويل العالم إلى قرية كونية[2]. وعلى المجتمعات التي تودّ الاستمرار في الحياة في هذا العالم أن تعيد هيكلة واقعها لتتكيف مع متطلّبات الاندماج في السوق العالمي.

والمدافعين عن هذه الرؤية يركّزون على مطلب الحريات والديمقراطية وتعزيز دور المجتمع المدني وتقليص دور الدولة، وهم لا يهتمون بقضايا مثل تناقض المصالح وعدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والسياسية، وحتى أنهم لا يهتمون باحتمالات التهميش والقضاء على بعض هذه المجتمعات نتيجة للصراعات الدينية والعرقية والاثنية والقبلية التي تغذيها العولمة، ولقد ظهر أيضا في إطار التعريف الوظيفي للعولمة اتّجاه أكثر إنسانية.

2-التعريف البنيوي للعولمة:

بالاضافة إلى تناوله تجليات العولمة ومظاهرها وانجازاتها فهو يتخطّى ذلك إلى تحليل بنيتها ومعرفة آلياتها ومنطق تطورها بنيويا، فالعولمة هي عملية تاريخية جدلية تمثل مرحلة متقدّمة من مراحل التاريخ الانساني المتطور، من حيث تراكم المعرفة العلمية والتكنولوجية وتمثل مرحلة متقدمة من نمو الرّأسمالية، تتخطى الحدود القومية من خلال الشركات متعددة الجنسية، وهي تقوم على أساس التمايز وعدم التكافؤ في مستويات التطور، وفي هذا الإطار تنشئ العولمة تقسيما عالميا جديدا للعمل يتسم بعلاقات قوى غير متكافئة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وأن منطق التوسّع الرأسمالي لابد وأن يزيد من عدم المساواة بين أعضاء هذا النظام بشكل

---

[1] – السيد ياسين، في مفهوم العولمة، المستقبل العربي 245(1998): ص.6.

[2] – لساحة العمانية. "مفهوم العولمة". تم تصح الموقع يوم: 20نوفمبر2007م.
http://www.oman0-net/forum/showthread.php?t=478

مستمر، لذلك يجب على الدول النامية للخروج من السيطرة أن تستجيب لمتطلّبات التنمية الوطنية النابعة من مجتمعاتها لا لسياسات خارجية، ويرى هذا الاتّجاه أن فك الارتباط بهذا المعنى لا يعني رفض العولمة بكل أشكالها، ولكنّه يعني النّضال من أجل أن تصبح الدول النامية فاعلا إيجابيا في عمليات العولمة[1].

رابعا: خصائص عملية أو ظاهرة العولمة:

من خلال ما سبق نلمس أنّ كثيرا من المناقشات في العولمة توصم بالافراط في تبسيط موضوعها أو المبالغة في مداها والحديث عن مزاياها، ونتيجة لهذا التخبّط الفكري، نورد الخصائص الخمس التالية كرد على اعتراضات ورفض النقاد مع إشارة لفهم أكبر عمقا واتّزانا للعملية أو الظاهرة برمّتها:

- لم يتم الانخراط في العولمة بالمدى ذاته في كل مكان، فعلى وجه العموم، نجد أنّ تضاؤل أهمية المسافات والحدود السياسية كان أكبر بشكل ملموس في أمريكا الشمالية ودول حوض المحيط الهادي وأوربا ممّا كان عليه في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا ودول آسيا الوسطى، ولقد تركّزت بعض الظواهر العولمية كالشركات العالمية والبريد الإلكتروني بشكل رئيسي في ما يسمّى بشمال الكرة الأرضية، كما أنّ تأثير العولمة تركّز عموما في سكّان المدن وأصحاب المهن والأجيال الأصغر سنا أكثر من غيرهم نسبيا، مع أن العملية لم تترك أحدا لم تمسه بشكل أو بآخر، وليس من مظاهر العولمة أنّ ظروفا معينة برزت في جميع الأماكن وأثّرت في جميع الناس بدرجة واحدة، لكنها تعني أنّ أمورا كثيرة تحدث في عالمنا المعاصر بصرف النظر عموما عن المسافات الاقليمية والحدود.
- العولمة ليست تلك العملية المباشرة التي تفرز التجانس بين البشر، والتي تهدف بعض الآراء إلى جعلنا نعتقد بصحّة هذه الفكرة، صحيح أنّ قدرة وسائل الاعلام الإلكترونية المتجاوزة للحدود أسهمت في نشر العديد من الأفكار والمعايير والعادات في العالم أجمع، إلاّ أنّ العولمة لم تقض بأي حال على التنوع الثقافي عالميا، يضاف إلى هذا أن فكرة جلب العالم كله إلى بيوتنا دفعت الكثيرين في أنحاء العالم إلى اتّخاذ موقف عدائي حيال ذلك بتأكيد هويتهم المتميّزة بإلحاح، وبهذا أسهمت العولة في نشر الحركات الوطنية والعرقية والدينية النهضوية منذ ستينات القرن العشرين، لذا نجد أن العولمة تنطوي على خليط معقّد من الاتّجاهات المتضافرة نحو التقارب الثقافي من ناحية، وعلى تمايز متزايد بين مختلف المجموعات البشرية من ناحية ثانية.
- لم تلغ العولمة أهمية المكان والمسافات والحدود الإقليمية رغم أنها أدخلت أبعادا إضافية من الناحية الجغرافية، فالمكان الجغرافي مثلا لا يزال واضح الأهمية بالنسبة إلى مواقع الموارد الطبيعية والمشاعر المرتبطة بالهوية القومية، وتحتفظ المسافات أيضا بأهميتها كعوامل مؤثّرة في الحد من نطاق الهجرة والتهريب بصرف النظر عن عجز حرس الحدود للتصدّي لهجوم صاروخي أو تحويل العملات بالوسائل الإلكترونية، من هنا نجد أن العولمة لم تضع نهاية للجغرافيا بل أوجدت مجالا جديدا يتجاوز الحدود متوازيا ومتضافرا في الوقت

[1] – جيهان أبو زيد، الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي(الأردن: جامعة صنعاء، 2006م)، ص.5–6.

ذاته مع الجغرافيا الاقليمية المألوفة، وبالتالي أصبحت خارطة الشؤون العالمية أكثر تعقيدا من أي وقت مضى[1].

- لا يمكن فهم العولمة من منظور كونها قوة دافعة وحيدة، إذ لا يمكن حصر مفهومها، على سبيل المثال في كونها مجرّد مؤامرة أمريكية أو غربية، كما أنّها ليست ببساطة النتيجة الحتمية للرّأسمالية أو المحصلة النهائية لما يعرف بالثورة الصناعية أو إحدى عواقب السعي العلماني الحديث إلى الحقيقة الشمولية، وربما كان هناك شيء من هذه الطروحات كلها في مفهوم العولمة، بل هناك أيضا طروحات أخرى، لكن أيّا منها بمفرده يعرض أفكارا جزئية غير متعمقة في ذلك المفهوم، لهذا نحتاج كي ندرك تفسيرا أكمل للعولمة إلى الخوض في مجموعة معقّدة من القوى السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والنفسانية المترابطة.
- إنّ العولمة ليست هي الدواء الشافي لكل العلل، فقد تنبّأ اللّيبراليون في بعض كتاباتهم بمجيء عالم تسوده المساواة والازدهار والسلام والحرية للجميع (كما ورد مثلا فيما كتب أوهماي 1990م)، لكن الدلائل التي ظهرت خلال العقود القليلة الماضية سرعان ما أشارت عكس ذلك، ومن هذه الدلائل أنّ النّاس حسب طبقتهم وجنسيتهم ودينهم وتصنيفاتهم الاجتماعية الأخرى تفاوتت قدراتهم عموما على العيش في ظروف العولمة، أو إسماع أصواتهم من خلالها أو الفوز ببعض مكاسبها، فالفقر لا يزال منتشرا، و لم يسبق أن انخفضت الظروف البيئية في العالم إلى هذه المستويات المتدنية من قبل، وعلى الرغم من أننا نجحنا حتى الآن في الحول دون وقوع حرب عالمية ثالثة، فإن هناك 35 صراعا مسلّحا يذهب ضحيته أكثر من ألف شخص سنويا لا تزال محتدمة منذ عام 1993م[2].

---

[1] – جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص ص. 36-37.

[2] – المرجع نفسه، ص.38.

المبحث الثاني: بعض الدّراسات السابقة والمشابهة

تمهيد:

بما أن موضوع دراستنا هو: "واقع وآفاق التنمية البشرية في ظل العولمة"، فإننا نحاول الجمع بين موضوعين هما: موضوع التنمية البشرية من جهة وموضوع العولمة من جهة أخرى، ثم مختلف التأثيرات بين الظاهرتين، وبالتالي سنعرض فيما يلي بعض الأدبيات التي تناولت هذه المواضيع على التوالي:

المطلب الأول: الدّراسات الخاصة بالتنمية البشرية

1) **بعض تقارير التنمية البشرية:**

➢ **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م**[1]:

هذا التقرير أعدّه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لمؤلفه الرئيسي الدكتور **نادر فرجاني**، والذي جاء تحت عنوان" خلق الفرص للأجيال القادمة".

يبدأ هذا التقرير بنظرة عامة عن الوضع التنموي في الوطن العربي من احتلال وفقر، مقترحا بذلك إستراتيجية للمعالجة، منها ضرورة التوجه نحو مجتمع المعرفة والمشاركة المجتمعية في عملية البناء... **ولقد جاء مكون من ثماني فصول نعرض ماجاء فيها باختصار كما يلي:**

الفصل الأول : حيث تناول فيه تعريف التنمية الإنسانية وقياسها، وكيف توسع المفهوم ليشمل الحرية والإطار المؤسسي في عملية التنمية.

الفصل الثاني: تحدّث فيه عن حال التنمية البشرية في البلدان العربية وذلك بمقارنتها بدول العالم، وبيّن النواقص الثلاث التي تعاني منها التنمية البشرية في المنطقة من نقص في الحرية وتمكين للمرأة ونقص المعرفة.

الفصل الثالث: بدأ الحديث فيه عن مؤشّرات التنمية البشرية، بدءا بعملية بناء القدرات البشرية والعناصر المكوّنة لها من سمات سكانية وصحية وبيئة.

الفصل الرابع: خصّص للحديث عن مؤشّر التعليم في الوطن العربي وواقعه، لينتهي باقتراح إستراتيجية معينة لإصلاح التعليم عن طريق سياسات معينة، وفي مجالات محدّدة.

الفصل الخامس : بعد الحديث عن بناء القدرات البشرية ينتقل التقرير في هذا الفصل ليتحدث عن توظيف هذه القدرات، وذلك بالتوجّه نحو مجتمع المعرفة، وفي هذا رصد لنا التقرير حال البحث العلمي في الوطن العربي، ليحيلنا نحو نسق فعال للبحث العلمي والتطوير التقاني عن طرق توفير البيئة والاهتمام بالكفاءات العربية الموجودة بالخارج، وفي هذا الصدد أيضا أشار التقرير لموضوع تقانات المعلومات والاتّصالات والفجوة الرقمية .

---

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002:"خلق الفرص للأجيال القادمة"(المكتب الإقليمي للدول العربية:2002).

الفصل السادس: يواصل التقرير في هذا الفصل الحديث عن توظيف القدرات الإنسانية، وذلك عن طريق تنشيط النمو الاقتصادي، تخفيف حدة الفقر، وإنتاج المعرفة وتوظيفها وعن طريق التكامل الاقتصادي في المنطقة والتشغيل الكامل.

الفصل السابع: بعد حديثه عن بناء القدرات البشرية وتوظيفها، ينتقل في هذا الفصل للحديث عن تحرير هذه القدرات، بواسطة ما يسمى بالحكم الصالح، فبين معناه، ثم تطرق لقياسه في الوطن العربي من خلال نوعية مؤسّسات الحكم، ودرجة ممارسة الحريات والحقوق السياسية والعمل الأهلي، مؤكّدا في الأخير على ضرورة التوجّه له لأن به تتحرّر طاقات الفرد العربي.

الفصل الثامن: فبعد بناء حكم صالح في المنطقة العربية، يؤكّد التقرير على آلية أخرى لإعلاء راية التنمية البشرية في المنطقة، وذلك عن طريق إحداث تعاون عربي متين، في ظل التغيّرات العالمية وعصر التكتّلات والاندماجات.

2) بعض الكتب

➢ **دراسة "التنمية البشرية في الوطن العربي–الأبعاد الثقافية والمجتمعيّة–"[1]:**

هذه الدراسة هي جمع بين قسمين:

أ–القسم الأول: "التنمية البشريّة والخصوصية الاجتماعية والثقافية: **العالم العربي نموذجا" للمفكّر محمد عابد الجابري.**

هدف القسم الأولى: هو إعادة بناء مفهوم التنمية بمفهومها الواسع الشامل ، على أساس اعتبار الخصوصية الإقليمية ومعطياتها الخاصة، ولقد اختيرت وضعية الوطن العربي مجالا لهذه الدّراسة.

أهم نتائج القسم الأول:

1– إنّ التفكير في التنمية في العالم العربي بدأ في أواسط القرن الماضي من خلال الفكر النهضوي، أي مسألة النهضة والتقدّم قبل شيوعها بمعنى القضاء على التخلّف في البلدان التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية

2– التفكير في التنمية الشاملة في العالم العربي لا يمكن أن يتجاهل أهميّة تراثه، ليس فقط بوصفه وسيلة لها، أي ربط الماضي بالحاضر في اتجاه المستقبل.

3– إنّ أي نظريّة في التنمية لا يمكن أن تجد مجالا للتطبيق ما لم تأخذ في الحسبان الثنائيات الآتية: العروبة والإسلام، الدين والدولة، الأصالة والمعاصرة، وأخيرا الوحدة والتجزئة.

4– بما أنّ التنمية البشرية تركّز على البعد الثقافي، فلقد ربطنا التنمية عموما بحالة العلم، وتبنينا التعريف الذي يقول بأن التنمية هي: "العلم حين يصبح ثقافة"، والواقع أنّ الثقافة التي لا يؤسّسها العلم هي عنوان لتخلّف، واتّضح كيف أن المدارس والجامعات في الوطن العربي تعطي طلابها العلم دون روح نقدية علمية، من

---

[1]– محمد عابد الجابري ومحمّد محمود الإمام، التنمية البشرية في الوطن العربي:الأبعاد الثقافية والمجتمعية(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،1995م).

هنا أصبح التعليم في الوطن العربي تعليما تقنويا يصنع عقولا قانونية دوغماتية، أي غياب روح البحث عن الحقيقة من هنا كانت ضرورة ربط التنمية الثقافية في العالم العربي بنقد العقل وتجديد الفكر، وهذا معنى التجديد من الدّاخل[1].

5- تمّ التوصّل في هذا البحث إلى رسم مسار لتنمية البشريّة في الوطن العربي، يستجيب أكثر لمعطيات خصوصية الواقع السوسيوثقافي، فعلى المستوى الثقافي تمّ تحويل العقيدة إلى رأي، وعلى المستوى السياسي، أكّدنا ضرورة الانتقال بالإنسان العربي من الوضع الذي يتحدّد بالزوج: الراعي والرعية، إلى وضع تحكمه العلاقة التي يرسمها الزوج: المواطن والدولة، وعلى المستوى الاجتماعي تم الانتقال من مجتمع القبيلة إلى المجتمع المدني، مع التركيز في كل هذا على توظيف التراث في عملية التنمية[2].

القسم الثاني: الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية: لمؤلّفه محمد محمود الإمام:

أهداف الدّراسة:

1- الانتقال من التركيز على الفرد كمفردة أساسية في التنمية البشرية إلى التركيز على الوحدة المركّبة من المجتمع، حيث استطاع علم الاقتصاد أن يميز بين ما هو إفرادي(مايكرو) واستكشاف قواعد السلوك التي تحكم الوحدات التي تتخذ القرار، ثم إجراء تجميع بين مجمل الفاعلين الاقتصاديين، ليضع أمام مخطط التنمية شبكة من التفاعلات، ولكن هذا يعني تغييب جانب كبير من العلاقات، وهنا تبرز أهمية التنظيم المجتمعي الذي يعنى بالأنساق الإنسانية المختلفة.

2- إعطاء تفسير أدق للفوارق الموجودة بين التنمية التي توصف بأنها اقتصادية وتلك التي نعتبرها بشرية، ومن ثم التمهيد للاتّفاق على ما يمكن تسميته بالتنمية البديلة أوغير التقليدية.

3- أنّ الاهتمام بالبعد المجتمعي يستتبع الاهتمام بالبعد الثقافي، الذي أدّى إهماله إلى رفع تكلفة التنمية والحد من فاعلية الجهود المبذولة.

الخاتمة:

جاء فيها؛ أن التطور الذي مرّ به العالم في الماضي والذي يعيشه حاليا والتجارب التنموية المختلفة، تشير إلى أن التنمية تحققت عندما قامت المجتمعات بتطويع تنظيماتها المجتمعية لمتطلبات الهياكل الاقتصادية، أي سلامة العلاقة بين الفرد والدولة.، مع توظيف الكاتب لشواهد من التاريخ القديم والمعاصر.

وخلص الكاتب أيضا؛ إلى الدعوة إلى حاجة إيجاد علاقة أوثق بين فروع العلوم الإنسانية في معالجة أمر يمس صميم حياة البشر ومن ضرورة بناء علم مجتمعي شامل يحقّق التوازن في عرض جوانب العملية التنموية[3].

---

[1]- محمد عابد الجابري ومحمّد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص.84-85.

[2]- المرجع نفسه، ص.89.

[3]- المرجع نفسه، ص.146.

➢ دراسة "المنظور الإسلامي للتنمية البشرية":

مقدمته الكتاب:

إنّه على الرّغم ممّا أحيطت به النظرية الرأسمالية من ثناء، لم يربح الإنسان في المجتمعات الرأسمالية سوى تحوله إلى مستهلك رشيد، يسعى إلى تحقيق أكبر نفع اقتصادي متناسيا إنسانيته في خضم مشكلات الحياة، و كذلك الحال بالنسبة للدول العربية الإسلامية التي تندرج ضمن الدول النامية و لم تستطع أن تتخطّاها، على الرغم من الخطط التنموية التي تبنتها في منتصف القرن العشرين، وفي النصف الثاني من الثمانينات تعالت الصيحات مطالبة الدول باتّباع أسلوب جديد، يضع الإنسان نصب عينيه هدفا ووسيلة للتنمية، أطلق عليه "التنمية البشرية".

هدف الدّراسة: هو محاولة الوصول إلى وضع لبنة في بناء السياق العلمي للنظام الاقتصادي الإسلامي.

اشتملت الدّراسة على **أربعة محاور** : حيث تطرق ا **لأول** إلى مفهوم التنمية البشرية من وجهة النظر الاقتصادية، في حين تناول **الثاني** الإسلام والتنمية البشرية، وبحث **الثالث** في النظام المالي للإسلام ودوره في تمويل التنمية البشرية، وتم أخيرا في **المحور الرابع** التطرق إلى بعض التطبيقات النبوية التي تتواءم والتنمية البشرية[1].

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

2- أنّ للتنمية البشرية أهدافا سامية ووسائل كفؤة، إلاّ أن خبراء الاقتصاد يشيرون إلى معضلة حشد الموارد اللازمة للنهوض بالتنمية، وبالتالي فإن العملية لن تأتي ثمارها ما لم ترافقها إرادة سياسية، واندفاع جماهير ي في آن واحد.

3- لم تحظى الأقطار الإسلامية في نصف قرن من الزمن بنتائج باهرة لتنتقل بموجبها إلى مصاف العا لم المتقدم، وتكمن وراء ذلك أسباب عدّة، إلا أن أهمها في رأي الكاتب هو وجود فجوة مابين السلطة والجماهير من جهة، وغياب الإيمان الجماهيري بتحقق التنمية وغياب ثقته بنتائجها المرتقبة.

4- أنّ عمارة الأرض في الإسلام شمولية، تضع نصب عينيها ضرورة المحافظة على التوازن بين أفراد المجتمع للارتقاء بمستواهم المعيشي والثقافي.

5- تقتضي مقاصد الشريعة حفظ الضروريات والحاجيات، وجعلها من المصالح المعتبرة التي لابد منها لقيام الدين والدنيا[2].

6- إنّ كتاب الله عز وجل مواكب للحياة في كل عصر ومستوعب لاحتياجاهما، وباب الاجتهاد في الأمور المستجدة مفتوح، وما المصالح المرسلة إلاّ دليلا على ذلك، حتى لا يقول البعض بأن تقاليد أربعة عشر قرنا لا

---

[1]. – أسامة عبد المجيد العاني، المنظور الإسلامي للتنمية البشرية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002م)، ص ص.7-9

[2]. – المرجع نفسه، ص ص.76-77

يمكن تطبيقها في عصر المعلومات والتكنولوجيا، وما إشارتنا إلى العهد النبوي في البحث إلاّ محاولة لاستنباط أسس منهاج عمل معاصر[1].

➢ دراسة: "التنمية البشرية – دراسة حالة مصر–":

أسباب اختيار الموضوع:

1– الحاجة الماسّة في مجتمعاتنا العربية إلى دراسات علمية، تحاول تحديد أبعاد مكوّنات التنمية البشرية، وأسسها النظرية، بهدف إبراز بعض الاعتبارات الهامة التي ينبغي أن توضع في الحسبان عند وضع إستراتيجية علمية لتنمية بشرية.

2– نذره البحوث والدراسات التي تتناول دراسة التنمية البشرية ومكوّناتها ، وإبراز أهمية الإنسان في مجال التنمية، والرغبة في التعرف على مدى تحقق مؤشّراتها وعناصرها في الوطن العربي .

3– الرغبة في تحديد أساليب قياس التنمية البشرية، والاستدلال على واقعها.

الهدف الرئيسي للدراسة: هو الوصول إلى التعرّف على ملامح التنمية البشرية في مصر[2].

احتوت الدراسة على أربع فصول:

الفصل الأول: التنمية البشرية المفهوم و الماهية: عالج مفهوم التنمية البشرية، موضّحا الاختلاف بينه وبين مفهوم تنمية المواد البشرية والإشارة لأصل المفهوم التاريخي.

الفصل الثاني: خصّصه لمعالجة أساليب قياس التنمية ومؤشّراتها.

الفصل الثالث: مكوّنات التنمية البشرية "دراسة حالة مصر"، تناول الباحث فيه تحليل مكوّنات التنمية البشرية بالتطبيق على حالة مصر.

الفصل الرابع: انطوى على أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدّراسة، وأهم القضايا الفكرية التي تطرحها.

إستخلاصات الدراسة المعرفية والمنهجية: كشفت هذه الدراسة عن عدة قضايا أهمها:

1– مفهوم التنمية البشرية يشير إلى عملية تمكين الإنسان من إنسانيته من خلال تنمية قدراته ومهاراته وتوسيع اختياراته، وهو يختلف عن مفهوم الموارد البشرية، ومفهوم التنمية البشرية يعود إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنساني.

2- هناك العديد من المؤشّرات مثل: نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومؤشّر الأبعاد التوزيعية للسلع والخدمات، مقياس التلوّث البيئي، مؤشّر نسبة الإنفاق...إلخ ، وأنه يجب استخدام عدّة مؤشّرات حتى لا تكون مضلّلة[3].

---

[1]– أسامة عبد المجيد العاني مرجع سبق ذكره، ص. 79

[2]– كمال التابعي، التنمية البشرية:"دراسة حالة مصر"(كلية الآداب، جامعة القاهرة)، ص ص.7-8

[3]– المرجع نفسه، ص.548

3– أهمية البعد الإنساني في التنمية البشرية، فالتنمية البشرية المستدامة موجهة للإنسان، والموارد مقترنة بالإنسان وحاجاته، وأن الافتقار إلى الظروف الاجتماعية يجعل من المستحيل الارتقاء بنوعية الحياة.

4- أهمية المكوّن الاقتصادي في التنمية البشرية: فهو وسيلة التنمية لضمان الرفاه البشري وليس هو الوحيد فقط، والاقتصاد المصري يعاني من ارتفاع البطالة والتضخم والركود الاقتصادي وتدهور ميزان المدفوعات.

5- أهمية المشاركة السياسية، فهي جوهر التنمية، فيجب أن يشارك الناس في صنع القرار، وفي مصر نجد المشاركة السياسية حكرا على فئات دون أخرى.

6- أهمية البعد البيئي: خاصة في التنمية المستدامة، ومصر تعاني من أشكال عدّة من التلوث البيئي، أثرت على الإنسان والحيوان والنبات، كما يحدث في منطقة "حلوان" والمنطقة الصناعية"شبرا الخيمة"[1]

7- أهمية مطالب الحياة والاستدامة بين الأجيال بغض النظر عن اللون والجنس والانتماءات الأخرى، وتحقيق الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال التالية.

8- مناهضة المتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، لأنها تؤثّر سلبا على الأمن البشري، وفي مصر هناك تباينات صارخة بين المحافظات والمناطق.

9- ضرورة التكامل بين المبادرة الفردية والسياسية العامة لتعزيز فرص الحياة.

10- أهمية المكون الثقافي والاجتماعي: إشباع حاجات التعليم والصحة وترسيخ القيم الثقافية والهوية[2].

المطلب الثاني: بعض الدراسات المشابهة

1)الدّراسات الخاصة بالحكم الرّاشد "الحكمانية":

➢ **التقرير السنوي الثالث عن المنظمات الأهلية العربية للعام 2003م،**

تحت عنوان مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية، أماني قنديل محررا : يبدأ التقرير **بافتتاحية** **عنوانها**:توجهات خيرية أم تنموية تمكينية، حيث جاء فيها:

ظروف انجاز التقرير: هي لحظات حاسمة في تاريخ الوطن العربي، وكذا التحديات العالمية والإقليمية، حيث الأوضاع المأساوية المستمرة في الأراضي الفلسطينية والاحتلال الأمريكي للعراق، والظروف البيئية والإنسانية الصعبة في السودان، يصدر التقرير أيضا في عام 2003م، والذي أعلن كعام لمكافحة الفقر، مما أدّى إلى بوادر ظهور شراكة بين المجتمع المدني والدولة في ظل إخفاق عملية التنمية البشرية في مفهومها الواسع.

الهدف من التقرير : هو رصد وتحليل فعاليات المنظّمات الأهلية في 14دولة عربية، لمواجهة تحديات التنمية البشرية ومكافحة الفقر، واستكمالا لتقارير التنمية البشرية القطرية، وفي تعريف الفقر أشارت **أماني قنديل** للتعريف الذي جاء في تقرير التنمية البشرية للعام1998م، الذي يرى أن الفقر أكثر من كونه الافتقار إلى ما هو ضروري للرّفاه المادي، إذ يمكن أن يعني أيضا الحرمان من الفرص والخيارات، التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية

---

[1]. – كمال التابعي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 551–552

[2]. – المرجع نفسه، ص ص. 556–557

أكثر من أي شيء آخر، كما يعني ألا يعيش المرء حياة طويلة وصحية وخلاقة، ولا يتمتع بمستوى معيشة لائق وبالكرامة وباحترام الآخرين.

- **تساؤلات التقرير:**

1- ما مدى وعي وإدراك المنظّمات الأهلية في البلدان العربية بحجم ونوعية تحديات الفقر والتنمية البشرية؟

2- ما هي الاقتراحات التي تبنتها المنظّمات الأهلية في مختلف الدول العربية لمواجهة هذه التحديات؟

3- كيف تفاعلت المنظّمات الأهلية مع الدول في نماذج شراكة جديدة ؟ وما أنماط هذه الشراكة؟

4- إلى أي حد اتفقت أو اختلفت المنظّمات الأهلية في البلدان العربية في اتجاهها لمواجهة قضايا التنمية، وهل برزت خصوصية في بعض البلدان العربية؟

5- ما تقييمنا النهائي لمدى فعالية المنظّمات الأهلية في عملية التنمية البشرية؟[1]

للإجابة عن هذه التّساؤلات يعرض لنا التقرير دور المنظمات الأهلية العربية في التنمية البشرية ومحاربة الفقر في 13 دولة، وهي الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، فلسطين، الكويت، لبنان، المغرب واليمن.

- **نتائج التقرير:** في الخاتمة يتطرّق التقرير لأهم النتائج فيما يخص إسهام المنظمات الأهلية في التنمية البشرية ومكافحة الفقر منه ا: موسمية النشاط الأهلي وتخصّصه في أنشطة ومجالات محددة، غالبية إسهامه هو في المجال الدعائي الخدمي مع تحول بطيء نحو الدور التنموي، وتضاؤل حجمها في مجالات حقوق الإنسان والعمل الدفاعي والبيئة، ضعف الشراكة بين القطاع الأهلي والدولة وتدخل هذه الأخيرة في نشاطه، استمرار ملامح الضعف التنظيمي والشفافية...إلخ2.

➢ دراسة"**دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية**": احتوت هذه الدراسة على:

مقدمة: منذ الثمانينات تم التحوّل نحو القطاع الخاص وكانت هناك عدّة نماذج جسّدت هذا التحوّل منها: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا...فضلا عن الأرجنتين، البرازيل، الشيلي ومصر، حيث تم تقليص ملكية الدولة والتخلّص من بعض وحداتها، وهذا مع دور المؤسّسات الدولية في توفير البيئة المناسبة لذلك[3].

وفي أوائل التسعينات ظهرت مفاهيم جديدة منها مفهوم العولمة والحوكمة وتعاظم الاهتمام بهذه المفاهيم في العديد من الاقتصاديات المتقدّمة منها والناشئة، وهي تعبّر عن توابع لعملية التحوّل نحو القطاع الخاص.

تساؤل الدّراسة: لم تعد إذن عملية التنمية حكرا على الدولة فقط بل أصبح للقطاع الخاص والمجتمع المدني دورا شراكيا معها، **فما هو دور القطاع الخاص في التنمية المجتمعية؟**[4].

---

[1]- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثالث"مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية"(القاهرة: دار نوبار للطباعة 2003م)، ص ص.9-13

[2]- المرجع نفسه، ص.343.

[3]-صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية"تجارب عالمية" (القاهرة: جامعة الأزهر)،ص.4.

[4]- المرجع نفسه، ص ص.6-7.

محتوى الدّراسة: انتقل الكاتب ليجيب عن التساؤل السابق؛

حيث ناقش مجموعة من القضايا ترتبط بخبرة تفعيل هذا الدور، والذي يرتبط بمستوى صنع السياسة **policy making**،ويرتبط البعض الآخر بمستوى تنفيذ السياسة **policy implementation** ، وأخيرا فإن جانبا من هذا يتعلّق بتقييم السياسة **policy evaluation** .[1]

لينتقل الكاتب إلى ذكر وسائل يمكن بواسطتها تفعيل دور القطاع الخاص في الإدارة المجتمعيّة منها:

- ضرورة مشاركته في رسم السياسة العامة.
- ضرورة مشاركة المواطن في الإدارة الحكومية عن طريق تحديد طلباته ورغباته، وهذا يتوقف على كيفية تعامل الإدارة الحكومية مع المواطنين في الأحياء والمحليّات البعيدة داخل المجتمعات.
- زيادة اندماج الأسواق وتعميق المنافسة.
- منع الاحتكارات للمؤسسّات الحكومية لتنفيذ بعض المشروعات والبرامج.
- ضرورة إلغاء القيود الجمركية والتقييد في استخدام العمالة الأجنبية.
- العمل على توفير التمويل للقطاع الخاص.[2]

انتهى في الأخير إلى إبراز **بعض الإشكاليات التي يثيرها تطبيق الحوكمة على الاقتصاد المصري**:

1- هل مصر دولة رأسمالية بالفعل؟، حيث أنها مصنّفة حاليا بين الدول "شبه المقيّدة وشبه الحرّة".

2- هل في مصر قطاع خاص منظّم وقوي قادر على الإدارة المجتمعية؟ أم أنّها مجموعة من رجال الأعمال؟

3- ماهي أسس تقييم دور القطاع الخاص في الإدارة المجتمعية؟ وماهي هذه المؤشّرات ومتطلّباتها؟

4- ما هو دور جماعات المصالح ومدى تأثيرها على سياسات الإدارة المجتمعيّة ؟[3]

➢ دراسة:"**الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات**":

حيث عالج الكاتب في هذه الدراسة بالوصف والتحليل موضوع الحكمانية ومميّزاتها وقضاياها، والتطبيقات العملية والمشاريع والآراء والدروس المستفادة، ومتطلّبات التطبيق في العالم العربي.[4]

فصول الدراسة: **جاءت في سبع فصول**:

الفصل الأوّل: تعرّض فيه إلى الحكمانية كفكرة ومصطلح وتعاريف مختلفة وتطوره خلال العقود الأخيرة ومنطقاتها، وبحث أيضا في أهمية الحكمانية الجيّدة وضرورتها. **الفصل الثاني**: تمّ البحث فيه عن قضايا الحكمانية ومستوياتها، والبحث التفصيلي في النماذج المختلفة لها سواء على المستوى المجتمعي أو على مستوى القطاع الخاص أو المجتمع المدني، كذلك تمّ دراسة مكوّنات الحكمانية وأهميتها في تحقيق التنمية المجتمعية.

---

[1]- صلاح الدين فهمي محمود، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]- المرجع نفسه، ص ص. 21-24

[3]- المرجع نفسه، ص ص.32-33

[4]- زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره

الفصل الثالث: تناول فيه دور منظومة الحكمانية في تفعيل المشاركة في رسم السياسات والتوجّهات المستقبلية على مستوى المجتمع من قبل القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع مؤسّسات المجتمع المدني، وذلك بتوفير المسؤولية والحرية والديمقراطية لإنجاح الحكمانية الجيدة في تحقيق التنمية المجتمعية وإدامتها[1].

الفصل الرابع: تطرّق فيه لدور الحكومة في تفعيل المشاركة تكاملا مع دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع بحث عدد من النماذج الدولية مثل النماذج المطبّقة من قبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإصلاحات، ودراسة نموذج الإدارة العامة والذي طبق في المملكة المتّحدة ونموذج إعادة اختراع الحكومة المطبّق في الولايات المتّحدة الأمريكية، استكمالا لما تمّ دراسته من نماذج إقليمية في الفصل الثالث بهدف استخلاص الدروس.

الفصل الخامس: تناول فيه موضوع الحكمانية اللاّمركزية من خلال بحث ماهيتها والعلاقة بين الحكمانية واللاّمركزية والنماذج المختلفة لها، ومن ثمّ دراسة مشاريع وتجارب برنامج الأمم المتحدة بغرض الاستفادة من التجارب الناجحة وتوظيفها في الدول النامية.

الفصل السادس: تناول فيه عددا من الممارسات والتجارب والآراء التي تعكس خبرات دولية وإقليمية وقطرية وفردية في مجالات الحكمانية الجيدة وقضاياها، تناول 45 حالة وممارسة تشمل الحكمانية، فدراسة التجارب المتعدّدة والمتباينة تحقق نتائج عظيمة، إذا ما تمّ دراستها واستثمارها بما ينسجم وطبيعة البيئة المحليّة.

الفصل السابع: والأخير تم فيه دراسة وتحليل الحكمانية في الدول العربية من حيث توفيرها لجوانب وقضايا أساسية في الحكمانية الجيدة كحكم القانون، الشفافية، الديمقراطية، دور القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني والتي بيّنت بأن التحديات التي تواجه هذه الدول لازالت كبيرة وتحتاج إلى الكثير من الإصلاح المؤسّساتي، مثلما تمّ بحث عدد من الدروس المستفادة من التجارب الدولية لتوظيفها، وفي النهاية تم تحديد عدد من متطلّبات التطبيق لبرنامج الإصلاح لتحقيق التنمية المجتمعية[2].

خلاصة الدّراسة: استكمالا للفصول التي تمحور حولها موضوع الدّراسة، قام الكاتب في الأخير بوضع خلاصة حول الحكمانية وأهميتها لدول المجتمع العربي لتتكمن من مواجهة التحدّيات العالمية والإقليمية المتمثّلة في الجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية.

فبعد دراستنا لموضوع الحكمانية اتّضح لنا أن نجاح التنمية الشمولية وإدامتها تتطلب تكامل أدوار مكوّنات الحكمانية من قطاع حكومي وقطاع خاص وقطاع مجتمع مدني، من هنا تأتي أهميّة الحكمانية بمؤسّساتها وآليات عملها، ورغم وجود بعض المبادرات الناجحة في عدد من دول العام النامي والدول العربية إلا أن التحديات التي عرفتها في العقود السابقة لا تزال تشكّل عبئا على تلك الدول، فالقطاع في الدول العربية لايزال ضعيفا ولا يقوى على المنافسة والقطاع الحكومي لايزال يراوح مكانه التقليدي، الأمر يتطلب مزيدا من

---

[1]-زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص.4.

[2]-المرجع نفسه، ص ص.5-6.

استثمار المنظمات الدولية والعربية في الإصلاح على مستوى المؤسّسات وعلى مستوى تطوير قدرات الفرد العربي[1].

- دراسة: "إدارة شؤون الدولة والمجتمع": تضمنت هذه الدراسة سبع **فصول كالآتي**:

الفصل الأول: والذي قامت بكتابته **سلوى شعراوي جمعة**، حيث تناولت التأصيل الفكري للموضوع، من طرح أسباب ظهور المفهوم بمراجعة الأدبيات المختلفة، ثم الإشكاليات التي ينطوي عليها المفهوم من جذور تاريخية ومشاكل ترجمته وكذا التعريفات المتنوعة له، ثم تطرقت لأثر المفهوم على الحقلين العلمي والعملي.

الفصل الثاني: كتبه **عطية حسين أفندي** ، عنوانه "دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة و المجتمع"، درس فيه تفاعلات المنظّمات غير الحكومية مع الهيئات الحكومية ومع المنظّمات المماثلة وكذا مع الجمهور المستفيد، ثم تناول الباحث كيفية إدارة هذه المنظمات داخليا مع تطبيق هذه المفاهيم على منظّمتين مصريتين.

الفصل الثالث: أعده **إيهاب الدسوقي** تعرّض فيه إلى دور القطاع الخاص في إطار إدارة شؤون الدولة والمجتمع في مصر باعتباره أحد أطراف التفاعل الذي يقوم عليه المفهوم، حيث تناول المداخل النظرية في تحليل دوره وهي أربع مداخل، وتطور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري من خلال عدّة مؤشّرات مثل: نسبة الاستثمارات ونسبة الائتمان البنكي له ونسبة مساهمته في إجمالي الصادرات، ثم يدرس شبكة العلاقات والتفاعلات بين هيئات القطاع الخاص.

الفصل الرابع: الذي كتبه **حسن العلواني** تحت عنوان "صنع القرار المحلي في مصر في إطار إدارة شؤون الدولة والمجتمع: دراسة ميدانية"، أشارت هذه الدراسة إلى كيفية تقاسم السلطة بين الحكومة والمجتمع في إطار العلاقات الأفقية بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي، والعلاقات الرأسية بين المستويات المختلفة وتحديد دور كل مستوى ووظيفته، انطلاقا من هذا التصوّر طرح الباحث ثلاثة أسئلة رئيسية هي: ما هي خصائص المجتمع المحلي؟ من هم الفاعلون في صنع القرار المحلي؟وكيف يتم صنعه؟ وقام بدراسة ميدانية.

الفصل الخامس: هذا الفصل تكملة للفصل السابق، تناول دور المحافظين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، فركّز على دورهم في عملية صنع السياسات المحلية وشبكة العلاقات المرتبطة بهذا الدور مع أعضاء المجالس الشعبية المحلية وأعضاء مجلس الشعب وانعكاس تلك العلاقات على فاعلية دور المحافظين، حيث قام بدراسة وضع المحافظين من الناحية القانونية واختصاصاتهم ، ثم انتقل لدراسة خلفيتهم المهنية وعلاقاتهم بالمجالس الشعبية المحلية وبأعضاء مجلس الشعب، ليصل إلى تقييم دور المحافظين مقترحا عددا من التوصيات[2].

الفصل السادس: كتبه **سمير عبد الوهاب** قدم نموذجا لتحليل أهمية المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية الريفية المتكاملة، والتعرّف على المشاكل والعقبات التي تحول دون تلك المشاركة، وذلك بالتطبيق على قرية في

---

[1]– زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص ص.244-245.

[2]– سلوى شعراوي جمعة، محررا، إدارة شؤون الدولة والمجتمع (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001م)، ص.4-5.

مصر ويصل البحث إلى عدد من النتائج المتعلقة بالتأكيد على أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل إدارة برنامج "شروق".

الفصل السابع: أعدّه السيد **عبد المطلب غانم** بعنوان: "التوجه نحو الحكم في إدارة منظمات الخدمة العامة"، تحدّث عن متطلّبات الإدارة الجيدة للخدمات العامة والتي تتمثل في: توافر درجة عالية من المهنية، وتوفير الخدمات بنزاهة، واستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، والاستجابة لاحتياجات المواطنين، وقبول مبادئ المحاسبة والشفافية، وفي هذا السياق يعرض البحث، منطلقا من مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، إلى أهم المشاكل التي تواجهها الإدارة الحكومية في توصيل الخدمات للمواطنين، ويعرض لتقرير أصدره مجلس الشورى في بداية التسعينات بشأن الإصلاح الإداري، ويقارنه بالجزء الخاص من بيان الحكومة عام 1999م بشأن تحسين الخدمات التي تقدم للمواطنين، ويناقش الباحث كل من هذين التصورين.

الفصل الثامن: من إعداد **ليلى مصطفى البرادعي**، تعرّضت لأحد جوانب إدارة الدولة والمجتمع والمتمثلة في قضية المساءلة، فتناولت دور هيئة الرقابة الإدارية كإحدى آليات المساءلة في مصر، تعرض لمفهوم المساءلة وارتباطه بالشّفافية والشرعية، ثم تتناول دور هيئة الرقابة الإدارية من جوانبه، وضمان انضباط العمل في المؤسّسات الحكومية، ومقاومة الانحراف وكشفه، ثم تعرض الدراسة للمعايير التي تضمن نجاح هيئات الرقابة في تحقيق أهدافها[1].

2)الدّراسات الخاصة بالعولمة:

➢ كتاب: **"أعمال الملتقى الدولي الأول":الدولة الوطنية والتحوّلات الدولية الرّاهنة"[2]: جاء في** خمس محاور

المحور الأول: تحت عنوان "الدولة الوطنية والسيادة"، احتوت على ثلاث مداخلات كالآتي:

- **مازن غرايبية**: "العولمة وسيادة الدولة الوطنية": تناول في هذه المداخلة: تحليل أثر العولمة على الدولة الوطنية بشكل عام، وعلى سيادتها بشكل خاص، من خلال طرح السّؤال: هل تعمل العولمة باتجاه الحفاظ على الشكل الحالي للدولة؟[3].

- **عبد الكريم كيبش** : "**العولمة و الدولة ومفهوم السيادة** ": تعرض إلى مفهوم العولمة وتجلياتها على جميع الأصعدة، بالتركيز على البعد السياسي للعولمة، بين انهيار مفهوم السيادة، و تعزيز مفهوم الدولة والسياسات الحمائية.

- **جمال علي زهران** : "**تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب** ": قام بتحليل مفهوم الأمن القومي وأبعاده، وتوضيح إشكاليات المعلومات، وكيفية الوصول إلى إيجاد توازن بينهما[4].

المحور الثاني: "الدولة الوطنية والأمن":

---

[1]. –سلوى شعراوي جمعة، محررا، مرجع سبق ذكره، ص.6

[2]. –أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، الدولة الوطنية والتحوّلات الدولية الرّاهنة (جامعة الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004م

[3]. – المرجع نفسه، ص.20

[4]. – المرجع نفسه، ص.62

- **عمار بن سلطان** : "**نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر** ": هل هذه الجماعات حقا إسلامية في عقيدتها؟ وماهي مصادر تمويلها؟ وكيف يمكن التعامل معها؟ .[1]

- **محمد شلبي**: "**الأمن الوطني في ظل التحوّلات الدولية الرّاهنة**": تناول فيه مظاهر التحولات الدولية، مفهوم الأمن الوطني وتطوره، وواقعه في دول العالم الثالث في ظل العولمة.

المحور الثالث: "**الدولة الوطنية والتحولات الثقافية والإعلامية**":

- **أديب خضور**: "**التحديات التي تواجه الدولة القطرية العربية وإعلامها**": طرح السؤال التالي: في ضوء التحولات العالمي والإقليمية والوطنية العاصفة، ماهي أبرز التحديّات التي يواجهها إعلام الدولة القطرية العربية؟ .[2]

- **عبد الله بوجلال**: "**العولمة وأثرها في الخصوصية الثقافية-الجزائر نموذجا-**": سعى الباحث للإجابة على التساؤل التالي:ماهي التأثيرات التي تحدثها العولمة الثقافية على الخصوصيات الثقافية؟وماهي إنعكاسات العولمة على الثقافة الجزائرية؟.

- **أحمد حلواني** : "**التغيّرات الدولية الرّاهنة وأثرها في الإعلام والثقافة العربية** ": خرج بنتيجة وهي؛ ضرورة البحث في تأسيس مؤسسات عربية ذات طابع علمي تستخدم تكنولوجيا وسائل الاتصال الحديثة وتساهم في عمل عربي مشترك يهيئ لدور حضاري عربي في الحضارة العالمية .[3]

- **المنصف العياري**: "**العولمة والتحوّلات الدولية في مجالي الاتصال والثقافة** ": تناول الكاتب إبراز سمات المجتمع الكوني الجديد القائم على التشبيك في علاقته بمفهوم العولمة، أي مجتمع المعرفة.

- **منصور بن لرنب** : "**الإنسانية بين واقع عولمة صدام الهمجيات وآفاق التطلّع إلى عالمية الحوار الحضاري الحي**": قدّم إشكالية مفادها:ما جدوى الحوار بين الحضار ي؟ كيف يمكن الخروج من مفاسد النظام العولمي؟ .[4]

المحور الرّابع: "**الدولة الوطنية والتنمية الإقتصادية والسياسية**": تضمن ثلاث مداخلات كالآتي:

- **عبد القادر محمودي** : "**تداعيات العولمة السياسية والإقتصادية على الدولة الوطنية** ": خرج بنتيجة و هي: إن تداعيات العولمة في المجالات السياسية والإقتصادية وتغير دور الدولة وشرعية النخب والأشكال الجديدة للتبعية، تضفي مصداقية على ضرورة القطيعة الإبستيمولوجية .[5]

---

[1]- أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2]- المرجع نفسه، ص192.

[3]- المرجع نفسه، ص260.

[4]- المرجع نفسه، ص282.

[5]- المرجع نفسه، ص424.

- **محمد مختار دريدي**: "أثر التحوّلات الدولية الراهنة على المفاهيم الأساسية للقانون الدولي": تضمّنت هذه المداخلة إشكالية هي: ما مصير مبادئ وقواعد القانون الدولي التي نشأت وتطورت عبر مراحل طويلة محفوفة بالمخاطر والصعاب في ظل اختلال موازين القوى الحالي؟.

- **ساكر العربي** : "**آثار التحوّلات الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر** ":حاول دراسة الواقع الإقتصاي الجزائري، مجيبا بذلك على الأسئلة التالية: مامدى تأثير النظام العالمي الجديد في توجيه الإصلاحات في الجزائر، وما هي آثار تلك الإصلاحات؟ وماهي أهم التحديّات المقبلة؟[1].

المحور الخامس: "**الدولة الوطنية والنظام الدولي الجديد** ": **ينون مصطفى** ، **حسين فريجة**، **عبد الحفيظ ديب**، ناقش هؤلاء على التوالي:

- مفهوم العولمة والنظام الدولي الجديد وتاريخ بروزهما على الساحة الدولية.
- الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للسيطرة، إبراز الجانب النظري والتطبيقي.
- التعرض لمختلف الأطروحا ت لمكانة ودور الدولة، ليخلص في الأخير إلى وضع نظرة مستقبلية لدور الدولة الوطنية في ظل التحوّلات الآنية[2].

➢ **دراسة:"العولمة وتداعياها على الوطن العربي":**

هدف الدّراسة: سعت هذه الدّراسة لفهم ظاهرة العولمة وتعريف مفهومها، ورصد آليات اشتغالها وزحفها على الفضاء الكوني، وتحليل نتائجها الاقتصادية والسياسية السلبية على الوطن العربي وكياناته السياسية، ثم تحليل خطابها كما يعبر عن نفسه في الوجهتين الإعلامية الثقافية[3].

محتوى الدراسة: جاءت في ثلاث فصول:

الفصل الأول: "**العولمة- المفهوم، الآليات والحركة-**": والذي احتوى بدوره **على ما يلي**:

- **جدلية العولمة ين الاختيار والرفض** : توصّل هذا البحث إلى النتائج التالية: يجب أخذ ما هو إيجابي من العولمة وترك ما هو سلبي، وخلص أيضا بأنه لم تكن هناك عولمة على مستوى قوة العمل، وأن ميزة أمريكا اليوم هي امتلاكها ليد عاملة رخيصة، وأنّ انتشار نزعة اللّيبرالية المحدثة رافقه تأسيس نظم استبدادية في الغرب، وأنّ العولمة في طريقها للاستقلال عن الهيمنة الأمريكية[4].

---

[1]- أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، مرجع سبق ذكره، ص.450-454

[2]- المرجع نفسه، ص.484

[3]- أحمد ثابت وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.8.

[4]- المرجع نقسه، ص ص.34-36

-"عولمة السياسة والعولمة السياسية":هدف هذا البحث إلى توضيح مدى تأثير العولمة في المعطيات السياسية كالدولة والسيادة، وتأثيرها على الهوية والمواطنة،وما هي أهم تجليات وتجسيدات ومسارات العولمة السياسية؟[1] .

الفصل الثاني:"الوطن العربي وتحديات العولمة" تمّ في هذا الفصل تناول المواضيع التالية:

- العرب والعولمة: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل.
- العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: "رؤية عربية".
- الدولة والعولمة في الوطن العربي في ضوء مفهوم:"الدولة الوطنية".
- العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي.

الفصل الثالث: العولمة والإعلام والثقافة:

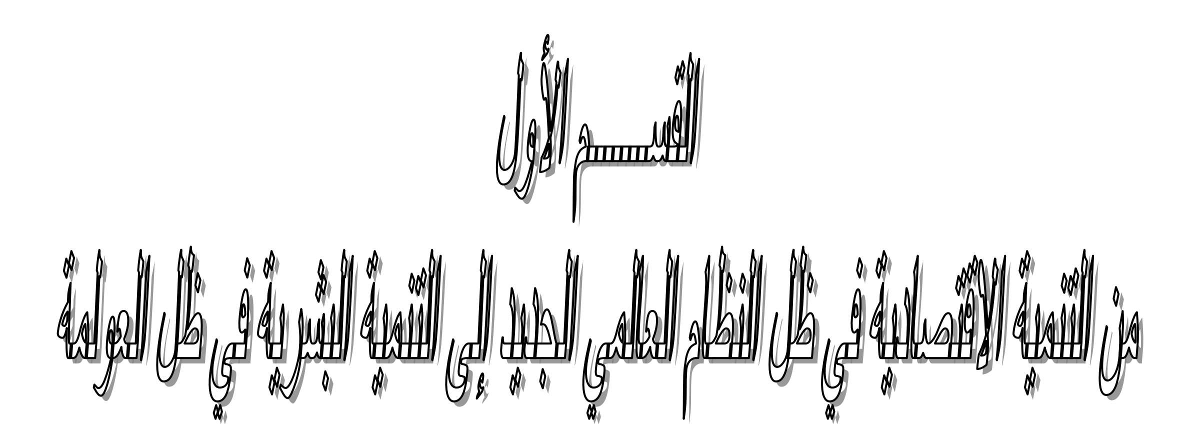
- وسائل الإعلام والعولمة.
- إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك.
- العولمة والإعلام والعرب:"فرضيات ونتائج".
- العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث.
- العولمة والخيارات المستقلة.

توصّل هذا الفصل إلى أن: الإدراك الدقيق لظواهر العولمة الثقافية يتطلب دراسة متأنية ونقدية للتطوّرات التي لحقت بصور التفاعل الثقافي بين المجتمعات والدول، والتغيّرات في موازين القوى الدولية، وما حدث من تفكيك وإعادة بناء العالم بمنظّماته وقواعد تنظيم العلاقات بين الشعوب، وذلك من أجل تطبيق النظم التي فرضتها الحكومات الغربية والاحتكارات في الثقافة والإعلام والتسويق والبث الفضائي، وما يحدث من اختراق للسيادة الوطنية وإنفاذ أنماط التفكير والذوق والاستهلاك والسلوك الغربية عامة والأمريكية خاصة[2].

---

[1] - المرجع نفسه، ص.41.

[2] - أحمد ثابت وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.250.



الفصل الأول: مفهوم التنمية البشرية وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى

الفصل الثاني: التطور الزمني لمفهوم التنمية البشرية ومقاييسها

تمهيد:

برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، والمصطلحان اللّذان استخدما للدلالة على حدوث التطور في المجتمع هما التقدم المادي "MATERIAL PROGRESS"، أو التقدّم الاقتصادي "ECONOMIC PROGRES"، وبهذا المعنى الاقتصادي **فالتنمية تعني**: " أنها عملية إحداث مجموعة من التغيّرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال"[1]، ثم انتقل مفهوم التنمية من المجال الاقتصادي إلى الحقول الأخيرة، ليستحدث لنا مفهوم آخر للتنمية هو التنمية البشرية أو الإنسانية.

فالسؤال المطروح إذن كيف تم الانتقال من المفهوم التقليدي للتنمية (الاقتصادية) إلى المفهوم الحديث (التنمية البشرية)؟، و بالتالي ما هي المضامين الجديدة لهذا المفهوم من تعريفات ومكوّنات وعلاقة بمصطلحات أخرى وتطور زمني؟

---

[1] – نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره.

<http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_24194.html>

الفصل الأول

مفهوم التنمية البشرية وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى

المبحث الأول: في مفهوم التنمية البشرية
المبحث الثاني: أبعاد التنمية البشرية ومكوّناتها

تمهيد:

لقد تم التأكيد منذ التسعينات على أن البشر وصفاقهم عنصر جوهري في التنمية، وهو ما أنشأ اهتماما بقضية الموارد البشرية، وبدأ الاهتمام بالصفة الاستهلاكية للخدمات ومتطلّبات وصولها إلى الأسواق، وأدّى هذا إلى التأكيد بأن الانشغال بمقاييس التنمية لا يجب أن يقف عند الجانب الكمي للنمو، بل يجب أن يشمل الجانب الكيفي وأنه يجب التعامل مع قضايا التوزيع إلى جانب النمو الاقتصادي، **فما بيان ذلك ؟**

المبحث الأول: في مفهوم التنمية البشرية

تعتبر المفاهيم لغة أساسية في كافة النظريّات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعدّ خطوة لا غنى عنها في تمهيد الطّريق أمام الباحث لفهم الظاهرة المتدارسة، وبالتالي لزم علينا بداية تحديد المعنى اللّغوي وكذا الاصطلاحي للتنمية البشرية، فعلى الرغم من استحداث هذا المفهوم، إلا أنّ له علاقة بمصطلحات أخرى، وله كذلك امتدادات في التاريخ القديم.

المطلب الأول: التعريف اللغوي

على الرّغم من أنه شاع بالعربية استخدام"التنمية البشرية" كترجمة للمصطلح الإنكليزي **"Human Development"**، إلا أن "التنمية الإنسانية" عندنا تعريف أصدق تعبيرا عن المضمون الكامل للمفهوم مع الإبقاء على مصطلح "التنمية البشرية" بدلالة أضيق، يقابله تقريبا ما اصطلح عليه في وقت سابق بعبارة "تنمية الموارد البشرية" الأمر الذي يسمح به ثراء اللغة العربية.

فعلى حين تستعمل كلمتا" البشرية" و "الإنسانية" تبادليا في العربية يمكن إنشاء تفرقة دقيقة بين الأولى كمجموعة من المخلوقات والثانية كحالة راقية من الوجود البشري، وحين يتّصف كائن بشري بالرقي، يوسم بأنه إنسان وهذه التفرقة هي أساس تفضيل استعمال مصطلح "التنمية الإنسانية".

على صعيد آخر استقر بالعربية استخدام مصطلح "رأس المال البشري" بمعنى التوجهات والمعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد أساسا من خلال التعليم والتدريب والخبرة العلمية، وعندنا أن مفهوم رأس المال الذي يتسق مع "التنمية الإنسانية" أوسع بكثير من "رأس المال البشري" على المستوى الفردي، وحتى أرحب على المستوى المجتمعي يقترح **نادر فرجاني**: اعتماد مصطلح رأس المال المجتمعي ليعبّر عن تكامل مفاهيم رأس المال الاجتماعي والسياسي والفكري والثقافي في رأسمال عماده الأنساق التي تنظم البشر في بنى مؤسّسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي وعائده.[1]

و إذا جمعنا بين مفهومي رأس المال المجتمعي الذي يتعامل مع الناس باعتبارهم مؤسّسات بما في ذلك مجتمعات بكاملها، و رأس المال البشري الذي يتعامل معهم كأفراد، لتكامل مفهوم لرأس المال الإنساني نعتبره جديرا بالاقتران بمفهوم التنمية الإنسانية[2].

---

[1]- نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، المستقبل العربي 283(2002): ص.21.

[2]- المرجع نفسه، ص. 22.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي

إنّ مفهوم التنمية البشرية واسع وشامل حيث يتضمّن العديد من العناصر التي تجعل من الصعب تحديده بشكل دقيق ونظرا لتعدد عناصر التنمية البشرية، حيث تقتضي محاولة تحديد مفهومها الإلمام بمختلف فروع العلوم الاجتماعية أهمها: علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس والعلوم السياسية[1].

وبالتالي؛ سنعتمد في تعريفنا لهذا المصطلح وفق ما ورد في تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، على أساس أنه مقاربة غربية، ثم ننتقل لعرض المقاربة الإسلامية للتنمية، لنخرج في الأخير بخصائص عامة للتنمية البشرية كاستنتاج، و ارتأيت أن أتطرق للتنمية البشرية كعلم حديث بدأ ينتشر في الوطن العربي ويساهم في بناء شخصية الفرد في المنطقة.

الفرع الأوّل: المقاربة الغربية للتنمية البشرية

يمكن الاستناد في معرفة النظرة الغربية للتنمية البشرية للتقارير التي دأب برنامج الأمم المتحدة في إصدارها منذ أصبحت التنمية البشرية موضوع الساعة.

تقرير التنمية البشرية لعام 1990م:

"التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإنّ هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أمّا من حيث التطبيق فقد تبين أنّه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإنّ الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال"[2].

بيد أنّه في الواقع نجد الخيارات تعبير عن مفهوم سابق، يعود إلى الاقتصادي الهندي الأصل **أمارتياسن** منذ الثمانينات ألا وهو مفهوم الاستحقاقات **"Entitelements"**، **والقدرات "Capabilities"**، وهذا بعد نقده ثلاثة مفاهيم تقليدية كانت تعتبر التنمية على أنها: 1-التوسّع في إنتاج البضائع والخدمات، 2-الزيادة في المنافع **utilities**، 3-تلبية الحاجات الأساسية **basic needs**[3].

التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الخلق والإبداع، وتمتع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية عملية ومحصّلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركّز على النتائج التي تم تعزيزها[4]. **وينطوي هذا التعريف على دلالات أهمها:**

---

[1]- أمينة عز الدين عبد الله وآخرون، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات(معهد البحوث والدراسات العربية)، ص.110.

[2] -united nations development program (UNDP),report of human development,1990.p.11.

[3]- كمال التابعي، مرجع سبق ذكره، ص.49.

[4]– منير الحمش مرجع سبق ذكره،ص.52.

أ- تتعزّز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص لاستخدامها، و لا تسعى التنمية الإنسانية لزيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها أيضا تسعى لضمان التوازن بينهما.

ب- ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي على أنّه وسيلة، وإن كانت هامة وليس بوصفها هدفا نهائيا للتنمية، فالدخل يسهم إسهاما هاما في رفاه الإنسان بمفهومه الواسع، إذا حوّلت منافعه إلى حياة أفضل، إلا أنّ زيادة الدخل ليست غاية في حد ذاتها.

ج- يهدف مفهوم التنمية الإنسانية بتركيزه على الخيارات إلى الإشارة ضمنا إلى أنه يتعين أن يؤثّر الناس في الخيارات والعمليات التي تشكل حياتهم، فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرارات، ومراقبتها وتعديلها عندما يكون ذلك ضروريا من أجل تحسين نتائجها[1].

معادلة التنمية الإنسانية:

تنطوي عملية توسيع الخيارات الإنسانية على ارتباطها محوريا بموضوعين: القدرات والفعاليات من جانب، والفرص المتاحة من جانب آخر، أما فعاليات الإنسان فإنّها تشير إلى تلك الأمور القيّمة التي يقوم أو يتمتّع بها الإنسان مثل التمتع بالتغذية الجيدة أو الحياة المديدة أو المشاركة في أعمال المجتمع.

وفي الجانب الآخر فإنّ القدرات الخاصة لكل إنسان تنطوي على منظومة مختلفة من الفعاليات التي يحققها الإنسان، فهي تعكس الحرية التي يمارسها الإنسان لتحقيق هذه الفعاليات، وتوسيع خيارات الإنسان: يعني تكوين وتعزيز قدراته ويمكن عمل هذا من خلال تنمية الموارد البشرية: الصحة والتغذية الجيدين والتعلم بما فيها اكتساب المهارات، غير أنّه لا يمكن استخدام القدرات إن لم تتوفر الفرص لذلك، سواء كان ذلك على سبيل التمتّع أو الإنتاجية أو المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية...إلخ.

وعليه فإن التنمية الإنسانية تعبّر عن معادلة يتكون طرفها الأيمن من القدرات الإنسانية بينما يتكون طرفها الأيسر من الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الممكنة للإنسان[2].

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص.13.

[2] -report of human development. op.cit, 1990.p12.

تقرير التنمية البشرية لعام 1993م فعرفها كالآتي:

"التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس".

- **تنمية الناس**: معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق.
- **التنمية من أجل الناس**: كفالة توزيع ثمار النّمو الاقتصادي الذي يحقّقونه توزيعا واسع النطاق وعادلا.
- **التنمية بواسطة الناس**: تعني إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها.

ومع بلورة مفهوم المشاركة الشعبية، يتّخذ طرفا المعادلة في مقولة " **الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها** " بعدهما الحقيقي، ذلك أن المشاركة الاقتصادية تعكس صنع التنمية، وفي حين تعكس المشاركة الاجتماعية والسياسية جانب هدف التنمية، وخصوصا إذا تم تطبيقها بشكل فاعل وخلاق.[1]

إنّ مفهوم التنمية البشرية الذي وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على هذا النحو هو إذن مفهوم شمولي ديناميكي، يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها، ويوسّع الخيارات اللاّمحدودة أصلا أمام البشر، إلا أنّه لابد من التأكيد على أهمية التطبيق بشكل خلاّق في ضوء الواقع الملموس بما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج في مستوى الطموح المستهدف، كما لابد من تطوير المفهوم نفسه، بحيث يراعي الأبعاد الثقافية والحضارية وانعكاساتها[2].

تقرير عام 2000م:

تضمّن هذا التقرير تدعيم المفهوم السابق بدعوته إلى تأمين ما أطلق عليه الحريات السّبع: التحرّر من التمييز حسب الجنس أو العنصر أو الأصل العرقي، التحرّر من التهديدات المتعلّقة بالأمن الشخصي والتعذيب والاعتقال التعسّفي وغيرها من أعمال العنف، وحرية الفكر والكلام والاشتراك في صنع القرار، والتحرّر من الفاقة، وحرّية تنمية إمكانات البشر وتحقيقها، والتحرّر من الظلم، ومن انتهاكات سيادة القانون، وحرّية مزاولة عمل كريم.[3]

الفرع الثاني: المقاربة الإسلامية للتنمية البشرية

وضع الإسلام للتنمية حسابا خاصا، فجعلها في حكم الواجب، وقد فسّر العلماء قول الله عز وجل " **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها** " [هود:61] على أنّها تفيد الوجوب، فالسين والتاء في "استعمركم" للطلب، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب.

ولقد حاول بعض الكتاب استنباط مفهوم للتنمية في الإسلام، استنادًا إلى نصوص أو معان قرآنية، فقيل إنّ التنمية هي طلب عمارة الأرض، وذلك من قوله تعالى: " **هو أنشأكم مّن الأرض واستعمركم فيها**"[هود:61] وقيل إن التنـــمية تعـــني "الحياة الطيبة"، إشارة إلى معنى الآية الكريمة " **من عمل صالحا مّن ذكر أو أنثى**

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص.14.

[2]- منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص.53.

[3]- أسامة عبد المجيد العاني، مرجع سبق ذكره، ص.17.

وهو مؤمن **فلنحيينّه حياة طيّبة ولنجزينّهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون**" [**النحل**:97]. وقيل هي نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله، إلى الوضع الذي يرضاه[1].

أولا: موقع الإنسان في الإسلام:

يتّضح لنا ممّا سبق الأهمية التي توليها التنمية البشرية للإنسان من حيث كونه وسيلة التنمية وغايتها، ويهدف الإسلام من خلال القرآن الكريم إلى تحميل الفرد بصفته الشخصية المسؤولية الكاملة، سواء كان ذلك في الحياة الدنيا أو الآخرة لقوله تعالى: " **يوم تجد كل نفس مّا عملت من خير محضرا وما عملت من سوء**" [**آل عمران**:30]، وأنّ النّمو الصحيح لشخصية الإنسان تكون بتمتعه بالحرية في فكره وعمله.

يتميّز الإسلام على غيره من الأديان التي سبقته بالدور الذي أعطاه للإنسان لكي يضطلع بمهمّة خلافة الأرض لقوله عز وجل: "**وإذ قال ربك للملائكة إنّي جاعل في الأرض خليفة** "[**البقرة**:30] و لم يخلقه وتركه بل ألهمه المعرفة "**وعلّم آدم الأسماء كلّها**"[**البقرة**:31]،وهيّأ له المستلزمات المادية كافة للنهوض بمهمّته "**وسخّر لكم ما في السموات والأرض جميعا منه**"[**الجاثية**:13]، كما أنّ الإنسان مكلّف بعمارة الأرض " **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**"[**هود**:61]، فلم يخلق الإنسان عبثا بل لعبادة الله عز وجل[2].

من أهم الحقوق التي قرّرها الإسلام للفرد في المجتمع حق إبداء الرّأي والمعارضة من أجل دفع الباطل والقضاء على المنكر، لأن في ذلك صلاح للحياة، وعدم إهدار العقول والتجارب الواسعة.

أمّا النهوض بعمران البلد يدخل ضمن واجبات الحكم الأساسية لإدارة شؤون الرعيّة، فيتمثّل في توفير البنى التحتية ضمن المفهوم المعاصر.

ينظر الإسلام إلى التنمية على أنّها تهدف إلى تنمية الإنسان وبيئته وثقافته وتطوير أوضاعه الاجتماعية، وقد أعطى الإسلام الإنسان أعلى المراتب، حينما كرّمه الله وأمر الملائكة بالسجود له" **وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم**" [**البقرة**:34]. وإذا ما اقترن التكليف بالخلافة على النهوض بعمارة الأرض واستغلال ما هو مسخر للإنسان فيها، يمكن استنباط نظرة الإسلام إلى البيئة والتي تتجسد من خلال السّماح للإنسان باستغلال كافة الموارد المسخّرة له من أجل عمارة الأرض للقيام بواجبات الخلافة وفقا للضوابط العامة المتمثّلة في تقييد النشاط ضمن دائرة الحلال والاحتكام إلى مقاصد الشريعة وقاعدة " **لا ضرر ولا ضرار** "، والابتعاد عن الإسراف فالموارد مقدّرة لقوله عز وجل: "**وما نترّله إلاّ بقدر معلوم**"[**الحجر**:21].

إنّ أهم ما يميّز نظرة الإسلام إلى البيئة هو إعطائها بعدين مكاني وزماني، إذ ينظر الفكر الإسلامي إلى البيئة ضمن نشاط الإنسان في إطار استيعاب تجارب الأجيال التي سبقته، فالحفاظ على البيئة المكانية مابين السموات والأرض هو اكتشاف لوحدانية الخالق وهي أيضا شرط للحياة السليمة، أمّا البعد الزّماني فهو الإنصاف للتأمّل في مصائر الأمم السابقة وعدم الوقوع في أخطائه، فلا يدفعه النجاح في عمارة الأرض إلى التصرّف ضدّ إرادة

---

[1]– توفيق الطيب البشير، "التنمية الاقتصادية في الإسلام.. شمولية وتوازن"، تم تصفح الموقع يوم: 09 أوت 2008م.
<http://www.paramegsoft.com/forum/topic15772.ht m>

[2] –كمال التابعي، مرجع سبق ذكره، ص ص.29–30.

الله، فالإنسان المسلم يرتبط بالبيئة بوثاق ديني خلقي. وأمّا إعداد الإنسان فقد تناوله الإسلام في الحث على العلم وأوضح أهمية العلماء "**قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**"[**الزمر**:09][1].

ثانيا: التنمية البشرية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية:

وضع الفقه الإسلامي ثلاثة مقاصد تستقيم بها حياة البشر، وهذه المصالح هي: حفظ الضروريات وتحقيق الحاجيات وضمان التحسينات.

- **فالضروريات**: وجدت لضمان سير حال المجتمع، بتلبية متطلّبات النفس وضمان السكينة لها من مأكل وملبس ومسكن، وكذا حفظ العقل بتوفير أساليب التعليم وحفظه من كل ما يعبث به، ولابد من ضمان تجدّد هذا المجتمع ولا يتم ذلك إلا بالزواج الشرعي، ووجب حفظ المال بتشريع كل أنواع المعاملات الجائزة شرعا ومعاقبة كل من يتعدى على حقوق الآخرين...إلخ، فكل هذه لوازم لتحقيق تنمية الفرد.

- **وأما الحاجيات** : فهي الأمور التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة عنهم، وقد جاءت الشريعة بالأحكام المختلفة لتحقيق هذا الغرض، وعليه فلا بد من توفير السبل التي تسهل سعي الناس في طلبهم للعلم أو الرزق أو ضمان سلامة الأسرة وغيرها.

- **أوجدت الشريعة التحسينات** : لتجعل أحوال الناس تجري على مقتضى الآداب العالية والخلق القويم والفطرة السليمة، فمثلا في جانب المعاملات شرّع الامتناع عن بيع المحرّمات والإسراف، وعن بيع الإنسان على أخيه الإنسان...إلخ.

تندرج الضروريات والحاجيات في الشريعة الإسلامية ضمن ما يسمى بالمصالح المعتبرة، وهي المصالح التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها، وهناك المصالح الملغاة التي أصدرها الشارع ولم يعتدّ بها، وهناك المصالح المرسلة لأنّها تجلب منفعة وتدفع ضررا، والتي لا يمكن حصرها، لأنها متجدّدة بتجدّد الزمان والمكان، فوفقا لهذه القاعدة الفقهية يمكن للحكومة وضع الخطط وإتباع السياسات اللازمة، واستخدام الأساليب العلمية لتحقيق التنمية ومصالح العباد[2].

ثالثا: خصائص التنمية البشرية وفق الفكر الإسلامي:

تحتّم شمولية النظام الإسلامي على الفرد السعي في مختلف جوانب الحياة، وفي ضوء هذه الشمولية فإنّ عملية التنمية في الإسلام اقتصادية واجتماعية وبشرية في آن واحد، ويمكن حصر **مزايا التنمية البشرية في الإسلام كالآتي**:

---

[1]- شبكة إسلام أون لاين، "حقوق الإنسان في الإسلام"، تمّ تصفح الموقع يوم: 09 أوت 2008م.

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?pagename=IslamOnline-Arabic Ask_Scholar/ FatwaA &cid = 112252861198>

[2]- كمال التابعي، مرجع سبق ذكره، ص ص.38-40.

أ- أنّها تنمية مستقلة لذلك تقوم على الاعتماد على النفس، مصداقا لقوله تعالى: " **لكلّ أمّة جعلنا منسكا هم ناسكوه فلا ينازعنّك في الأمر وادع إلى ربّك إنّك لعلى هدى مّستقيم** "[الحج:67].وهذا لا يعني عدم الأخذ بتجارب الآخرين.

ب- تبنى على أساس الحرّية المطلقة للفرد في الاختيار، لقوله عز وجل:" **لا إكراه في الدّين قد تّبيّن الرشد من الغيّ فمن يكفر بالطّاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم**" [البقرة:256].

ج- تقوم التنمية البشرية على أساس الاستخدام الأمثل للموارد الذاتية.

د- عملية التنمية البشرية في الإسلام فريضة وعبادة، وأنّ الناس مقرّبون إلى اللّه بقدر تعميرهم للأرض وأخذهم بأسباب ذلك، وغايتها الإنسان نفسه ليكون بحق خليفة اللّه على أرضه.

و- لا يمكن للفرد وحده التحكم في مسيرة التنمية، بل هو أيضا من واجبات الدولة، كما في قوله تعالى: "**يا داوود إنّا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين النّاس بالحقّ ولا تتّبع الهوى**" [ص:26].

ي- تنمية الإنسان في الإسلام تنمية روحية بالدرجة الأولى، إذ يعنى الإسلام عناية خاصة بالرّوح، فهي في نظره مركز الكيان البشري، ونقطة ارتكازه، وهي المهيمن الأكبر على حياة الإنسان وصلته بربه، لذا فهو يعمل جاهدا للارتقاء بها[1].

لقد عرف المجتمع النّبوي في المدينة تطبيقات لتنمية الإنسان، و لم يرد في الأثر لفظ التنمية البشرية صراحة، إلا أن مرادفاتها من "عمارة" جاءت في مواضع عدة، ومع أن مفهوم التنمية البشرية مفهوم معاصر ولا يزال في بداياته، فإن معانيه وأهدافه وتطبيقاته أرساها الرّسول (ص) منذ أربعة عشر قرنا خلت، مثل التأكيد على العمل حفظا لكرامة الإنسان وتمتعه بالإنجاز، وعن طريق المؤاخاة حتى يكون الجميع سواسية وهو ما يقابله عنصر الإنصاف في المفهوم الحديث...إلخ[2].

بعد عرض المقاربتين الغربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية، نقول أنّه رغم وجود نقاط اختلاف ، إلا أنّنا خرجنا بنقاط اتّفاق عديدة سنرتكز عليها في بحثنا، **والتي نوجزها فيما يلي:**

1) **مفهوم التنمية البشرية يستهدف:**

وضع الإنسان في موقع الصدارة وفي بؤرة التركيز وهدفا نهائيا ومسهما فاعلا في جهود التنمية، ومن ثم استدعى الأمر تصحيحا في النظرة إليه واعتباره مجرّد رأس مال أو مردودا بشريا في عمليات الإنتاج، إلا أنّه مع أهمية ذلك، لا ينبغي أن يقتصر المنظور على دور الإنسان في جانب العرض وحده، إنما ينبغي أن تستقيم المعادلة، مركّزة في نهاية المطاف على جانب الطلب وعلى الوفاء باحتياجاته المتنوعة والمتعددة، وطموحاته الفردية والاجتماعية وقيمه الروحية والإنسانية، فمعظم المفاهيم الاقتصادية قد أدّت إلى الاهتمام بالوسيلة

1- أسامة عبد المجيد العاني، مرجع سبق ذكره، ص.43-45.

2- المرجع نفسه، ص.77.

بالدرجة الأولى، وإحلال الغاية النهائية مرتبة تالية، وكل هذا يعني أن التنمية البشرية إنّما تستهدف توفير الشروط والظروف التي تمكّن كل إنسان من تحقيق إنسانيته، وأنّ هذا التحقيق لذاتية الإنسان يشمل مختلف مقوّماتها وخصائصها، وهو خط البداية في تصور مطالب الإنجاز الإنمائي، وهو خط النهاية في تقويم ذلك الانجاز على آماده القريبة والمتوسطة والبعيدة.

2) التنمية البشرية كحالة وجود وتطور:

يتحدّد مفهوم التنمية البشرية على أنه المستوى الذي تصل إليه حالة الإنسان في كينونته في فترة زمنية محدّدة، من حيث قدراته وطاقته الإنسانية، ومن خلال إشباع احتياجات البقاء والتطور والتواصل والمشاركة والتحرّر والانتماء والكرامة في مجتمع من المجتمعات، إلا أنّه من الضروري ألاّ يقتصر مضمون التنمية البشرية على حالة الكينونة، وإنّما ينبغي أن يمت إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه الإنسان، وهي قدرات لا حدود لها، وهذا يستدعي بالضرورة توفير مجالات الإشباع للاحتياجات الإنسانية بصورة متنامية.

3) التنمية البشرية و أمانة الأجيال القادمة:

حيث يستدعي مفهوم التنمية البشرية ألاّ تقتصر قابلية الاستمرار في التحسين على الجيل الحالي من المواطنين في فترة زمنية معينة، بل لابد أن يتم التحسب إلى الأفق الزمني البعيد، وإلى حالة الأجيال المتعاقبة وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها، وتنمية قدراتها المتنوعة والانتفاع الأمثل بها، فليس من العدل أن يستترف الجيل الحاضر موارده الإنمائية ليستمتع بالعيش ، مخلّفا للأجيال اللاحقة نضوبا في الموارد وضمورا في إنتاجها، أو تصحّرا في الأرض الزراعية أو إهلاكا في الصانع أو تركة ثقيلة من القروض والديون.[1]

وهذا ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة، التي تقوم على فكرة ربط العلاقة بين النّمو الاقتصادي والبيئة، والمصطلح استعمل لأوّل مرّة عام 1987م بواسطة الهيئة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير لها بعنوان " **مستقبلنا المشترك**"، حيث عرّف التنمية المستدامة بأنّها: "التنمية التي تفي بحاجيات الحاضر دون تعريض قدرة الأجيال المستقبلية على إشباع حاجاتهم".[2]

الفرع الثالث: التنمية البشرية كعلم

مارس جميعنا التنمية البشرية في الحياة اليومية، حيث أنّ وجودها في سلوكنا الواقعي أكثر من وجودها في عالم البحث والنظريات، فالتنمية البشرية تتعلّق بكيف يؤدّي الناس أعمالهم بنجاح، وكيف يمكنهم أن يطوّروا حياتهم حتى يستطيعوا أن يحصلوا على ما يطمحون إليه وفق مجموعة كبيرة من التقنيّات، وتعتمد على خلاف باقي العلوم على مسألة تمثيل الأشياء، أي استخراج مجموعات من القوالب.[3]

1– دراسات وأبحاث التنمية البشرية، تم تصفح الموقع يوم:10 مارس2007م.

<http://www.electionsjo.COM/Esubject/defaultsub.asp? seid=7>

2 - Sisay asefa, The ecocmics 0f sustainable development,(w.e Upjohn institute for emplyment Kalamazoo, Michigan, 2005), p.1.

3– عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، علم التنمية البشرية"البرمجة اللغوية العصبية"، ط.1(بيروت: دار بن حزم، مركز التفكير الإبداعي)، ص.17.

1) **نشأة علم التنمية البشرية:**

بدأ علم التنمية البشرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها لم تبدأ من فراغ فكما ذكرنا سابقا أنّ لها جذورا في سلوكنا اليومي الواقعي أكثر من وجودها في عالم البحث والنظريّات.

نشأت التنمية البشرية والتي تمثّلت بداياتها الأولى في البرمجة اللّغوية، وذلك كفن مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات، وبعض العلوم الأخرى التي أسهمت في تطوّرها، ويشمل ذلك الاتصالات التي كانت مستخدمة في القوات الجوية وبحوث المخابرات الأمريكية حول اللّغة والنمذجة وحركة الأعين وما إلى ذلك، من خلال مشروع أبحاث الاتّصال بقيادة **جوريجوري**.

واستفادت أيضا من جهود **ألفريد كورزيبسكي** صاحب كتاب **"science and sanity"** 1933م، وكان أوّل من استخدم مصطلح البرمجة اللغوية العصبية **"NLP"**، وهناك مصطلح آخر أطلقه رائد في هذا العلم في الوطن العربي **محمّد التكريتي** وهو"الهندسة النفسية"، وساهم في تطويرها أيضا مجموعة من المفكّرين والعلماء أمثال **نعّوم تشومسكي**، والأنثروبولوجي **كارلوس كاستانيدا**[1].

تركّز علم التنمية البشرية في جامعة سانتاكروز **santa Cruz**، وفي كاليفورنيا **California** حيث كان مدير الجامعة لديه فكرة تتمثّل في بناء بيئة تتلاقح فيها العلوم والأفكار المختلفة بصورة مبتكرة، وفي ذلك الوقت كان هذا هو اهتمام كثير من الناس المهتمّين بمسألة التطوّر والإبداع والاتّصال الشخصي أو الفردي، وكان **ريتشارد بندلر** **R.bandler** وجون جرندر **J.grinder** يمثّلان جزءا من مجموعة أكبر في سانتا كروز، فأثناء دراسة **بندلر** لعدّة تخصّصات في الجامعة، شعر بخيبة أمل تجاه المقرّرات الدّراسية، لذلك بدأ البحث عن طرق تمكّنه من إحداث تغييرات عملية في المواد والمناهج التي كان يتعامل معها، أمّا **جرندر** فكان ذو خبرة كبيرة بالنمذجة، واستفاد من عمله كمبرمج كمبيوتر في نمذجة الأعمال الإنسانية وتجزئتها وتجميعها على شكل برامج[2].

أصبح العالمان منشغلان بنمذجة التفوّق الإنساني، فوجّها اهتمامهما إلى عدد من الأفراد تفوّق كل منهم في مجاله، والذين ساهموا في وضع تقنيات وأسس هذا العلم **أمثال: فرتز بيرلز** **Firtz perls** مؤسّس الطب الجشتالتي، **ميلتون إريكسون** **Milton Erickson** مؤسّس علم التنويم الإيحائي، و**فيرجينيا ساتير** **Virginia Satir** لها كتاب بالاشتراك مع كل من **جرندر** و**بندلر** بعنوان **"التغيير مع العائلة"**، وقد أنشأ هؤلاء وغيرهم قسما للتدريب والبحث في سانتا كروز، وأسّسوا جمعية البرمجة اللغوية العصبية[3].

تطور علم التنمية البشرية فيما بعد و لم يعد مقتصرا على علم البرمجة اللغوية العصبية، حيث عرف علم التنمية البشرية عدّة أقسام كل قسم يحتوي على **مجموعة من العلوم وهي:**

---

[1] - عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، مرجع سبق ذكره، ص ص.41-42.

[2] - المرجع نفسه، ص ص.23-26.

[3] - ، المرجع نفسه، ص ص.29-30.

القسم الأول: علم يهتم بالصفات الشخصية أو كما يسمى علم **soft skills** وهو يضم مهارات الاتّصال الفعال، مهارات تنظيم الوقت، تحديد وتحقيق الأهداف، مهارات الإبداع، مهارات العرض والتقديم أو سلوكيات النجاح والذي يضم مهارات الخرائط الذهنية وتطوير الذّاكرة.

القسم الثاني: مهارات العمل **business skills** يضم مهارات البيع، مهارات التفاوض ومهارات العمل تحت الضغط (مهارات القيادة).

القسم الثالث: ويضم علم البرمجة اللّغوية العصبية (علم الاتّصال اللاّمحدود)، علم التنويم الإيحائي، العلاج بخط الزمن وديناميكية التكيّف العصبي.

القسم الرابع: وهو المخصّص لعلم الطاقة البشرية[1].

2-تعريف علم التنمية البشرية:

تساعد التنمية البشرية أي شخص عل أن يكون أكثر كفاءة فيما يقوم به من عمل، كما تساعد المرء في أن يكون أكثر قدرة على السيطرة على أفكاره ومشاعره وكافة تصرّفاته، وتساعده في أن يكون أكثر إيجابية، ولقد وردت **عدّة تعاريف في شأنها نذكر منها**:

- عرّفها **ريتشارد بندلر**: "هي عبارة عن موقف ومنهج يقوم على سلسلة من التقنيات العلمية".
- **جون جرندر**: "هي عبارة عن استراتيجيه للتعلّم السّريع من أجل الاكتشاف والاستفادة من عدّة أنماط في العالم".
- **محمد التكريتي**: "هي طريقة منظّمة لمعرفة تركيب النفس الإنسانية والتعامل معها بوسائل وأساليب محدّدة، حيث يمكن التأثير بشكل حاسم في عملية الإدراك والتصوّر والأفكار والشعور، وبالتالي التأثير في السلوك والمهارات والأداء الإنساني والجسدي والفكري والنفسي بصورة عامّة".
- **عوض القرني** : "هو علم يبحث في الوسائل النظريّة والعملية لفهم الإنسان وكيف يمكن التأثير والتغيير الإيجابي في جوانب شخصيته المختلفة".
- أمّا **عبد الناصر الزهران** فيعرّفها على أنها: "فن وعلم تقوم على تقنيات ومهارات ممكن تعلّمها وقابلة للتطبيق، هذه المهارات والتقنيات تبحث في النفس البشرية على المستويين الواعي واللاّواعي، لذلك فهي تهتم في المقام الأوّل بعملية الاتّصال سواء بين الإنسان ونفسه، أو بين الإنسان وغيره، ومحصّلة هذا كله تطوير بني الإنسان في كافة المجالات الصحيّة والنفسية والعلمية والاجتماعية والثقافية[2].

من خلال هذا العرض المختصر للتعريف بعلم التنمية البشرية يتضح لنا ضرورة السعي لنشر تقنياته وأساليبه في وطننا العربي، للمساهمة في تفجير طاقات الفرد العربي وتحرير قدراته لبناء شخصية متكاملة تكون قادرة على مواجهة تحدّيات العصر، فنساهم بذلك في إنجاح عملية التنمية البشرية في صيغتها الجديدة.

---

[1]- إيهاب عيسى عبد الرحمن، "علم التنمية البشرية"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أكتوبر 2008م
<http//www.s0s0.com/vp/:Showthread.phpt=10656>

[2]- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، مرجع سبق ذكره، ص ص.19-20.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية البشرية ومكوّناتها

للتنمية البشرية بعدان أو هدفان تسعى لتحقيقهما، وهي في سبيل ذلك تقوم على أربعة عناصر تمثل شروطا ضرورية تميّزها عن مختلف المفاهيم الأخرى، وهذه المكوّنات هي: الإنصاف، الإنتاجية، القابلية للاستدامة والتمكين، **وهذا ما سيتم توضيحه كالتالي:**

المطلب الأول: أبعاد التنمية البشرية

للتنمية البشرية بعدان هما:

البعد الأول: يهتم بمستوى حالة النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة، وهو نمو لقدرات الإنسان، وطاقاته البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية والمهارية والروحية، من خلال ما يتطلب الإشباع المتنامي لمختلف احتياجات ذلك النمو بعناصرها المادية وغير المادية، ومن ثم فإن الكينونة الراهنة والصيرورة المنشودة لحالة الإنسان تكوّنان معا هذا البعد.

البعد الثاني: يتمثل في كون التنمية البشرية عملية تتّصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولّد الثروة والإنتاج اللاّزم لتنمية تلك القدرات البشرية، ويتضمن المفهوم تحقيق ذلك من خلال تنظيم مجتمعي يعبئ موارده الداخلية، ويتفاعل مع المتغيرات العالمية والأسواق الدولية من أجل الاطراد في تنمية تلك الموارد، والتي توفر بدورها إمكانية الاستمرار في تنمية قدرات الإنسان وطاقاته وتطلّعاته.

ويتّسع الجانب العملي في المفهوم ليعنى بأهمية تطوير الهياكل والبنى المؤسّسية التي تتيح المشاركة و الانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس في العمل والإنتاج السلعي و الخدماتي والتنظيمي والمعرفي، على أساس التوزيع العادل لعوائده، ويتم ذلك من خلال إطار للعمل السياسي يوفر الحقوق الأساسية للإنسان بما يشبع حاجاته.

ومن هنا تتّضح مقولة أن: " **التنمية البشرية للإنسان وبالإنسان**"؛ للإنسان لذاته المطلقة، وفي ذاته بطاقاته المركبة، وبذاته الفاعلة، وبمعارفه المتجددة، وبيده الماهرة، وبعقله المبدع، بآلاته وبقيمه في الجد والمثابرة والإتقان، وذلك مفهوم التنمية البشرية في مضامينه وأبعاده المعيارية، أو بصيغة أخرى يعني انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتّع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وما لم تجد التنمية البشرية توازن دقيق بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية[1].

المطلب الثاني: مكوّنات التنمية البشرية

وحتى تتمكن التنمية البشرية المستدامة من ذلك فهي تقوم على **أربعة مكوّنات هي:**

1- **الإنصاف:**

---

[1]- رغداء زيدان، "أبعاد التنمية البشرية" ،تم تصفح الموقع يوم: 10 مارس 2007م.
<http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_24194.html>

يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية، باعتباره أحد مكوّناتها الأكثر أهمية، والتي تصنع جوهر تميّزه عن نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية التقليدية، ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة الأقرب إلى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في فترات سابقة، ويتميّز مفهوم الإنصاف عن المفهومين السابقين؛ بكونه يركز على تكافؤ الفرص، على الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات، ويلتزم بمبدأ تحميل الفرد مسؤولية الإفادة منها، وذلك كي لا يأتي المفهوم متعارضا مع الميل السائد نحو تقليص دور الدولة كمسؤول شبه حصري عن تأمين الحاجات الأساسية والعدالة، إلا أن مفهوم الإنصاف مع اعتباره لتكافؤ الوصول إلى الفرص، فإنه يتطلب إعادة هيكلة جذرية في علاقات القوة في المجتمع **ويشمل ذلك مايلي:**

- تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية.
- إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي من خلال اعتماد ضرائب تصاعدية تهدف إلى إعادة توزيع المداخل من الأغنياء إلى الفقراء، وإصلاح نظام القروض بحيث يتمكن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الإفادة منه.
- تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال إصلاح نظام الانتخاب، وإلغاء المعوّقات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والأقليات إلى بعض المواقع المقرّرة في الشأن السياسي والاقتصادي...الخ.

2- الإنتاجية:

النمو الاقتصادي والتطور المضّطرد في إنتاج الثروات وتحسين الإنتاجية، هي من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية، لكنها ليست شروطا كافية، إلا أن مفهوم التنمية البشرية لا يوافق على مقولة تعارض النمو الاقتصادي مع تحقيق الإنصاف وضرورة اختيار أحدهما، "لقد أثبتت التجربة بطلان النظرة التقليدية التي كانت ترى أن مراحل الإقلاع الاقتصادي لابد أن تقترن حكما بتراجع الإنصاف في توزيع الثروة، إن النظرة الجديدة تتميز باقتناعها بأن التوزيع العادل للموارد العامة والخاصة من شأنه أن يعزز فرص النمو الاقتصادي"، وعلى هذا الأساس، يرى المفهوم الجديد إمكانية تعزيز الارتباط الإيجابي بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي إذا **تم إتّباع مايلي:**

- التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة، وتطوير مهارات النّاس.
- التشديد على بلوغ توزيع أكثر عدالة للدخل والأصول الإنتاجية.
- خلق فرص عمل أفضل بشكل مستمر.
- اعتماد سياسة مناسبة للإنفاق الاجتماعي، تتضمن قيام الدولة بتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي الضرورية بالتلازم مع تمكين النّاس وتقوية قدراتهم.

3- **القابلية للاستدامة:**

أي قابلية القدرة على تلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض قدرات وفرص الأجيال المقبلة للخطر كالتلوّث أو الديون، بل هو يعني أن تكون "التنمية عملية شاملة لسياسات اقتصادية وتجارية واجتماعية، تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية"، **ويتطلب ذلك:**

- عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها.
- عقلنه استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدّلاته، والتكنولوجيا المستخدمة.
- تعديل أنماط الاستهلاك المبدّدة للموارد الطبيعية، والتي هي غير قابلة للاستمرار.
- تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الحالية، لأن التنمية التي تؤدّي إلى ديمومة اللاّمساواة الحالية لا تستحق أن نعمل على إدامتها.

4- **التمكين:**

ينظر مفهوم التنمية البشرية إلى النّاس باعتبارهم فاعلين في عملية التغير الاجتماعي، وليسوا مجرّد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة، وبهذا المعنى، فإن مفهوم التمكين هو أيضا من المكوّنات الأساسية للتنمية، وهو يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة، **ويتطلب هذا ما يلي:**

- وجود ديمقراطية سياسية يتمكّن الناس من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.
- توفّر حرية اقتصادية للتحرّر من القيود والقواعد القانونية التي تعيق النشاط الاقتصادي.
- وجود سلطة لامركزية بحيث يتمكن كل مواطن من المشاركة في إدارة حياته من مكان عمله أو سكنه.
- مشاركة جميع المواطنين، لاسيما المؤسّسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية.

فالتنمية تتم بالنّاس وليس فقط من أجلهم، ولذلك عليهم أن يشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم، فالنّاس في التنمية ليسوا مجرّد متلقي سلبي بل عامل فاعل في تشكيلها[1].

---

[1]- جريدة الصباح، "آفاق استراتيجيه: التنمية البشرية المفهوم..المكوّنات"، تم تصفح الموقع يوم: 15سبتمبر2008 م.
<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22486>

المبحث الثالث: التنمية البشرية وبعض المفاهيم

تختلف طريقة تحليل التنمية البشرية عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي، كالناتج القومي الإجمالي وتنمية الموارد البشرية وتكوين رأس المال البشري وتحقيق الأمن البشري والمقدرة البشرية وكذا الرفاهية البشرية والاحتياجات الأساسية:

1- **الناتج القومي الإجمالي:**

كان ينظر إليه على أنّه كاف للتنمية البشرية، ولكن قد يفتقر المجتمع إلى التقدم البشري رغم سرعة الناتج القومي الإجمالي أو ارتفاع دخل الفرد، فلعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخطّطو التنمية يعرّفون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد القومي على تولي واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5 % إلى 7 % أو أكثر، ويحدّدونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل **(GNP)** أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدّلات أسرع من معدّل النمو السكاني كمؤشّر على التنمية، واستطاعت دول كثيرة بتطبيقها لهذا المفهوم أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلّت هناك فروقا كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية، ومن ناحية توفّر الحاجات الضرورية ودرجة الرّفاهية، ونظرا لهذا القصور في المفهوم التنموي وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل القومي، تم إعادة تعريف التنمية البشرية والتفرقة بينهما[1].

2- **تنمية الموارد البشرية:**

لقد شكّل التعليم والتدريب النواة الأولى التي تمحور حولها مضمون التنمية البشرية في منظومة الأمم المتحدة، ففي تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1967م **حدّدت ثلاثة أوجه لتنمية الموارد البشرية هي:**

أ- استخدام أفضل للقوى العاملة من خلال توفير مستويات أعلى من التشغيل المنتج.

ب- تحسين نوعية القوى من خلال التعليم المهني والتدريب.

ج- تحفيز الدّعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية، وإشراك أوسع للفئات الاجتماعية.

فمفهوم تنمية الموارد البشرية يدعو للاستثمار في البشر من أجل قوة العمل القادرة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تقاس كفاءة تنمية الموارد من منظور اقتصادي (الإنتاجية)، حيث يكون التركيز على توليد الدخل (القيمة المضافة) بؤرة الاهتمام، أما التنمية البشرية فإنّها بجانب اهتمامها بتوليد الدّخل فإنّها تهتم بتوسيع اختيارات البشر بمعنى؛ أن يوفّر العمل أو المهنة متعة شخصية ورضا نفسي للعامل، ممّا يقضي على روح الانفصال القائمة بين العامل والمشروع، أي أنّه ينظر للفرد على أنّه عنصر حافظ للنّظام ومشجع على التغيير، وبناء عليه فإن التنمية البشرية ترنو إلى مجتمع يتشكل من مجموعات ذات طاقات متنوعة، ويسهم كل منها بقدر استطاعته في الاستقرار الاجتماعي، ويكون ذلك نقطة ارتكاز مبني على علاقات سليمة من الاعتماد

---

[1]- محمد شريف بشير، "التنمية... من الكم إلى الإنسان"، تم تصفح الموقع يوم: 10 مارس2007م
<http:/www.islamonline.net/iol_arabic/dowalia.namaa16-400morajaat.asp>

المتبادل بين الأطراف، وتهدف التنمية البشرية كذلك إلى اقتلاع الفقر من جذوره بإتاحة فرص العمل وفق اختيارات وتفضيلات الجميع[1].

3- الرأسمال البشري:

يقوم على تطوير الرأسمال المادي حيث يعرّف بأنّه: "سلعة مصنّعة يمكن استخدامها لإنتاج السلع المختلفة مثل الألبسة والآلات"، من هنا جاء تعريف الرأسمال البشري بأنه "كل ما يزيد في إنتاجية العمّال والموظّفين من خلال المهارات المعرفية والنفسية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة "

إنّ مفهوم الرأسمال البشري يجعل الاقتصاد ومعدّل نموه نقطته المرجعية الأولى، أي أنّه يستنبط أهمية التعليم والصحّة ومساهمتهما في العملية الاقتصادية وحدها، إنّ منهج التنمية البشرية لا ينكر الأهمية الاقتصادية للتعليم والصحة، ولكنه لا يتعامل معهما باعتبارهما رأس مال فحسب بل باعتبارهما استثمارا في المقدرة البشرية بأبعادها الاقتصادية وغير الاقتصادية.

فالفرق دائما هو النقطة المرجعية للتحليل، فمفهوم الرأسمال البشري حسب **أمارتياسن** أحد أبرز المفكرين الذين طوّروا منهج التنمية البشرية، يركز على دور الإنسان كأداة في زيادة إمكانيات الإنتاج، إذن تتوجه نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية إلى الناس باعتبارهم وسيلة فاعلة وليست غاية.

4- الأمن البشري وحقوق الإنسان:

التنمية البشرية مفهوم واسع النطاق لأنّه عملية توسيع نطاق خيارات الناس، أما الأمن البشري فمعناه استطاعة الناس أن يمارسوا هذه الخيارات بأمان وحرية، واستطاعتهم أن يكونوا واثقين بدرجة معقولة من أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن يفقدوها غدا، وفي عالم العولمة الذي يتّسم بانكماش الزمن واحتواء الحدود، يواجه الناس تهديدات جديدة للأمن البشري[2].

قدّمت **Sabina alkire** في إحدى مناقشاتها الطبيعة الأساسية لحقوق الإنسان وربطته بالأمن البشري، حيث يعتبر هذا الأخير فكرة جديدة لم تبلغ بعد درجة من الاستقلالية التي بلغتها حقوق الإنسان، ولهذا هناك ارتباط وثيق في المعنى بينهما، في حين الأمن البشري لا يطالب بواجبات مرتبطة ببعضها البعض مثل حقوق الإنسان تطالب بتلك الواجبات، ولهذا فالسؤال هو كيف يمكننا أن ندخل الأمن البشري تحت مظلة حقوق الإنسان؟

لو وضعنا الأمن البشري في سياق حقوق الإنسان يمكن أن يقوّيه كالتالي:

- الأمن البشري بإمكانه التقليص من حالة مبالغة الدولة في تطبيق الحقوق، أدلّة ذلك الأمن الوطني يوظف لتبرير حقوق الإنسان، والمعنى التقليدي لأمن الدولة في قانون حقوق الإنسان غالبا ما يصنّف الحقوق في اتجاه الدولة، ولو أن الأمن البشري أخذ في اعتباره دائما جانب الأمن الوطني، هذه الاعتبارات من شأنها أن تغيّر: بأن حقوق الإنسان لا يمكنها أن تهمّش باسم الأمن.

---

[1]- محمد عابد الجابري وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي،ط.1(بيروت: ركز دراسات الوحدة العربية،1995)،ص.86.

[1]- شبكة الأردن للتنمية البشرية، "مقدمة في التعليم والصحة في الوطن العربي"، تم تصفح الموقع يوم:10 مارس 2007م

<www.jorandevnet.org/shd/jordona.htm.2003>

– بإمكاننا أن نلاحظ شكل مماثل في الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهم دائما موضوع للتطبيق التدريجي للواجبات والالتزامات، وهذا بالحفاظ على عدم التمييز بين من بإمكانه تطبيق هذه الحقوق ولمن موجّهة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، الأمن البشري من شأنه أن يقلّص من صلاحيات الدولة الأمة في هذا المجال بإقصاء الطريق خارج التحقيق التدريجي للحقوق.

– الأمن البشري بإمكانه أيضا أن يساعد على فك الصراعات بين مختلف حقوق الإنسان، هذا يعني حاجة التخلي عن بعض الحقوق لحماية بعض الحقوق الأخرى[1].

بهذه العلاقة بين الأمن البشري وحقوق الإنسان نستنتج أن كلا منهما هو جزء من معنى أشمل هو التنمية الإنسانية، بما أن الحرية تعد فكرة جوهرية ومركزية في عملية التنمية البشرية والتي تعتبر: "عملية توسيع الخيارات"،والمفهوم الواسع للتنمية البشرية يضيف إلى الحريات المدنية والسياسية، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ليصل إلى قاعدة عريضة تعتمد على حقوق الإنسان.

5- المقدرة البشرية:

يركّز على دور التعليم والصحة في تعزيز المقدرة البشرية، أي على دور الإنسان كأداة في فائدة الإنسان وكهدف، حيث أن التعليم يفيد الإنسان في القراءة والتواصل مع الناس والمرافعة دفاعا عن حقوقه وفي الاختيار بطريقة أكثر علمية وتعزيز احترامه لنفسه واحترام الآخرين له، ويتساءل **أمارتياسن** في هذا السياق عن الهدف النهائي للنمو، أليس هو الإنسان ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا نمو القيم المادية أكثر أهمية من نمو الإنسان ؟

وتتمحور التنمية البشرية حول تطوير المقدرة البشرية من خلال سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية ودولية تعزّز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته، ويرتبط مفهوم التنمية في هذا السياق بالتنمية كهدف ووسيلة، أو بتنمية قدرات الإنسان على تلبية حاجاته المادية والمعنوية والاجتماعية، وإذ تتركز استراتيجيات تحقيق التنمية البشرية على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسّسة التي يعيش في كنفها البشر، فإنّ الأساس في ذلك يبقى دائما توسيع خيارات الإنسان وبالتالي توسيع فضاء حريته، دون الاقتصار على البعد الاقتصادي للتنمية[2].

6- مناهج الرفاهية البشرية:

قد يتعرض مفهوم التنمية البشرية إلى سوء فهم حين يختلط بمناهج الرفاهية الاجتماعية، التي تنظر إلى الناس على أنهم مجرّد منتفعين ومستهلكين لجهود التنمية التي تتولاها الدولة من خلال دورها في التوزيع لعوائدها، كما شاع مفهوم دولة الرفاهية في كثير من الأقطار المصدّرة للنفط، لكن التنمية البشرية تهتم بدور الناس كمشاركين في عمليات التنمية وهياكلها الإنتاجية، كذلك قد يرى البعض أن المفهوم مقتصرا على ما اصطلح عليه في خطط التنمية باسم القطاعات الاجتماعية كالصحّة والتعليم والإسكان والرعاية الاجتماعية، ومع أهمية

---

[1] -SABINA Alkir "Human security, Human Rights, and Human Development, Kennedy school,Harvard University,Februry,2002.

<http://www.humansecurity-chs.org/activities/outreach/0206harvard.pdf>

[2] -شبكة الأردن للتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره

<www.jorandevnet.org/shd/jordona.htm.2003>

هذه القطاعات وآثارها المباشرة في حياة الناس، إلا أنها لا تستوعب كل مجالات التنمية البشرية التي يتّضح أنها لا تقتصر على قطاع بذاته، بل إنها تمتد لتشمل جوانب الحرية السياسية كما تشمل جوانب النمو الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمثل عائدها موارد لإشباع الاحتياجات وتنمية القدرات والتي بدورها تستثمر في عملية الإنتاج وفي مختلف مجالات الحياة المجتمعية والفردية، وتنظر إلى الناس كمنتفعين في عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها، وتهتم هذه المناهج بسياسات التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الإنتاج[1].

7- **منهج الاحتياجات الأساسية:**

يركز على قاعدة من السلع والخدمات التي تحتاجها الفئات السكانية المحرومة مثل: الغذاء، المأوى، الملبس، الرعاية الصحية والمياه، وإزاء هذا التركيز على توفير السلع والخدمات تتوارى مسألة الخيارات الأساسية[2].

8- **التنمية الإنسانية المستدامة:**

التنمية الإنسانية المستدامة هي في نظرية التنمية الاقتصادية-الاجتماعية، لا الاقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد الإنسانية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية، وقد وضعت نظرية التنمية البشرية المستدامة في البداية على يد الباحثين **محبوب الحق** "الباكستاني" و **أمارتياسن** "الهندي" خلال عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتنمية الإنسانية المستدامة لا تنكر أهمية النمو الاقتصادي ودوره في تحسين المعيشة، بيد أنها تريد له أن يكون نموا يوسع من خيارات الناس، فهدفها ليس مجرد زيادة الإنتاج، بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليفعلوا المزيد من الأشياء، وليعيشوا حياة أطول وأفضل، وليتجنّبوا الأمراض، وليملكوا مفاتيح مخزون المعرفة في العالم، وهكذا تصبح عملية التنمية عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرّفاه الاقتصادي[3].

فالأساس في التنمية الإنسانية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس لما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاء، وأن يمارسوا مواهبهم ويرتقوا بقدراتهم، ويتضح هنا مثلا أن التعليم والثقافة يحقّقان فوائد معنوية واجتماعية، تتجاوز بكثير فوائدها الإنتاجية من احترام الذات إلى القدرة على التواصل مع الآخرين إلى الارتقاء بالذوق، ولذلك يعتبر **أمارتياسن** أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية، وتقوم منهجية التنمية الإنسانية على أربعة عناصر تتمثل في: الإنتاجية، المساواة، التمكين والاستدامة، وهذا العنصر الأخير هو الذي تختلف التنمية الإنسانية عن التنمية المستدامة، بحيث أن الأولى تعتمد على عنصر القابلية للاستدامة[4].

---

[1]- دراسات وأبحاث التنمية، مرجع سبق ذكره.

<http://www.electionsjo.COM/Esubject/defaultsub.asp? Seid=7>

[2]- منيرا الحمش، مرجع سبق ذكره، ص.53.

[3] - Sisay asefa, op.cit, p.115.

[4]- شبكة الأردن للتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره

<www.jorandevnet.org/shd/jordona.htm.2003>

الفصل الثاني

التطور الزمني لمفهوم التنمية البشرية ومقاييسها

المبحث الأول: التنمية البشرية في النظريات الكلاسيكية والحديثة

المبحث الثاني: مقاييس التنمية البشريـــة

تمهيد:

إنّ مفهوم التنمية البشرية الحديث ليس وليد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي صدر لأول مرّة عام 1990م، ولكنه موضوع قديم، حيث عالج الفلاسفة وعلماء الاقتصاد والاجتماع منذ القدم قضية تنمية الإنسان والعمل على تحسين حياته. **فما بيان ذلك؟**

المبحث الأول: التنمية البشرية في النظريات الكلاسيكية والحديثة

نتناول في هذا المبحث نشأة التنمية البشرية كمفهوم وذلك بدءا بالنظريات القديمة عند أرسطو وكذا عند ابن خلدون، فكارل ماركس وغيرهم، ثم نتطرق إلى المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وماهي أهم مرتكزاته، انتهاء إلى المنعرج الذي عرفه المفهوم مع مجيء عصر العولمة أثناء التسعينات وما طرأ عليه من جدّة في الطرح، وهذا في **ثلاث مطالب كالآتي**:

المطلب الأول: التنمية البشرية في المفهوم الكلاسيكي

إنّ النظر إلى التنمية البشرية من منظور التنمية الإنسانية ليس بجديد، ففكرة أنه ينبغي الحكم على الترتيبات الاجتماعية بمدى تعزيزها للمنافع الإنسانية فكرة قديمة، تعود على الأقل إلى عهد **أرسطو** الذي قال: **"من الواضح أن الثروة ليست هي المنفعة التي نسعى إلى تحقيقها فهي مفيدة فحسب بقصد الحصول على شيء آخر"**، وقد دعا إلى التمييز بين "الترتيب السياسي الخيّر والترتيب السياسي السيئ على أساس النجاح أو الفشل في تسهيل قدرات النّاس أن يعيشوا حياة مزدهرة "، ففكرة الحياة الإنسانية الأفضل كهدف حقيقي لكل الأنشطة الإنسانية كانت موضوعا متكررا في كتابات معظم الفلاسفة الأوائل.

وفي التراث العربي خصّص **ابن خلدون** فصلا كاملا في مقدمته لبيان حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأنّ الكسب هو قيمة الأعمال البشرية واعتبر أن مكاسب الإنسان المتأتية عن عمله وسعيه تكون له معاشا إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، أما إذا زادت عن الضرورة والحاجة فتعتبر رياشا ومتمولا،كذلك ميّز **ابن خلدون** بين الكسب الذي تعود منفعته على الإنسان وبين الكسب الذي لايحصل له به منتفع، أما الأول فهو ما ينفق في مصالح الإنسان وحاجاته ويسمّيه الرزق، مقتديا بحديث نبوي شريف" **إنّما لك من مالك ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت** "، وربط **ابن خلدون** الرزق بالعمل الإنساني، وأنّه لابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب، بل ربط التقدّم الحضاري (العمران) بأسره بالأعمال الإنسانية : "اعلم أنّه إذا فقدت الأعمال أو قلّت بإنقاص العمران تأذن الله برفع الكسب، ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية، وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا وأشدّ رفاهية".

ويمكن أن نجد نفس الانشغال في كتابات الروّاد الأوائل عن القياس الكمي في الاقتصاد أمثال: **وليام بيتي** و**غريغوري كينغ، فرانسوا كويسني** ، **أنطوان لافواسير** ، **جوزيف لاكرانغ** وهو من مؤسّسي استخدام

وحساب الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، وهي أيضا واضحة في كتابات روّاد الاقتصاد السياسي:**آدم سميث**، **دافيد ريكاردو**، **روبرت مالتوس**، **كارل ماركس** و**جون ستيوارت ميل**[1].

فمثلا نجد **آدم سميث** يعتبر من الأوائل الذين أولوا للعوامل الاجتماعية والنفسية اهتماما بالغا في تفسيره للفعل الاقتصادي، حيث أعلن أن إجمالي العائد القومي منتج من العمل، أي أنّه أبرز وهم التجاريين المتمثل في أن امتلاك الذهب والفضة هما ثروة الأمم، ودعا إلى ضرورة إعطاء الفرد الفرص لتحقيق مصالحه، وتوفير الحرية له لأنها تزيد من خير المجتمع كله.

وأمّا في الفكر الاشتراكي، نجد أن **كارل ماركس** يؤكّد على أنّ العمل هو العنصر الرئيسي للحياة المادية في المجتمع ومن خلاله يستطيع الفرد الوفاء بحاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومأوى...الخ، وأن العمل هو فعل خلاّق في حدّ ذاته، يتّصل الفرد من خلاله بالمجتمع، وفي النظام الرأسمالي يتحول هذا إلى سلعة تباع في السوق، وبالتالي استلاب الإنسان لإنسانيته[2].

المطلب الثاني: التنمية البشرية بعد الحرب العالمية الثانية حتى التسعينات

بدأ مصطلح التنمية البشرية يلوح في الأفق عندما أطلقه رئيس الولايات المتحدة عام 1949م بهدف إدماج الدول النامية بالاقتصاد العالمي بعد أن نالت استقلالها السياسي، وفي مقدّمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي أعتمد ونشر عام 1986م، ظهر تعريف التنمية البشرية على أنها: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[3].

فسرعان ما أخلى المدخل الاقتصادي إذن السبيل للبعد الإنساني في التنمية، والذي مازال يشغل الفكر التنموي ولكن بأساليب مختلفة، ففي أوائل الستينات لفت الاقتصادي **شولتز** الانتباه إلى أن التعليم لا يجوز أن يعامل كمجرّد خدمة استهلاكية، إذ هو في حقيقته "استثمار بشري"، وفي منتصف الستينات توصّل الاقتصادي المعروف **كوزنتس** إلى أن 90% من التنمية التي حدثت في الماضي في الدول الرأسمالية لم تكن راجعة إلى إضافات لرأس المال، بل إلى تحسينات في طاقات ومهارات البشر وفي المعرفة...إلخ، فطاقة البشر لا رأس المال هي العنصر المضاعف رقم واحد في التنمية، وبدأ الحديث عن العنصر المتبقي في التنمية، والذي يعود إلى صفات لا تلحظها دوال الإنتاج بصيغتها التقليدية[4].

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص ص.14-15.

[2]- كمال التابعي، مرجع سبق ذكره، ص ص36-39.

[3]-رغداء زيدان، "مفهوم التنمية"، تم تصفح الموقع يوم10 مارس2007.
<http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1812>

4- محمد محمود الإمام وآخرون، التنمية العربية والعمل المشترك (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1993م)، ص.278.

وأبدت النظريات السلوكية في التنمية اهتماما بالغا بالإنسان، حيث نجد **دانيال ليرنر**، الذي أجرى دراسة إمبريقية في عام 1950م على سبع مجتمعات انتقالية، أكّد أن تحديث المجتمعات يتم من خلال الفرد والبيئة، أي زيادة مشاركة الفرد في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية...إلخ.[1]

وأما **دافيد ماكليلاند** في دراسته "**مجتمع الإنجاز**" أكّد على ضرورة الربط بين دافع الإنجاز والتنمية.

وقد أشار **إفرت هيجن** **Everett.E.Hagen** في كتابه"**التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية**"، أنّ المستوى العالي للإبداع والخلق هو الدعامة الرّئيسية لإحداث التنمية.[2]

وتواصل الاهتمام بالتنمية البشرية إذن من طرف بعض المنظّمات الدولية وبعض الاقتصاديين من العالم الثالث وذلك منذ السبعينات والثمانينات، من أهمّهم **أمارتياسن** **Amartay sen** ، الذي ركّز على العلاقة بين السلع المنتجة والإنسان[3]، وبيان ذلك أن الدول النامية ومن بينها الدول العربية سعت في الخمسينات والستينيات إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، اعتقادا منها أنه سيؤدي بشكل تلقائي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد بها، لكن بعد حوالي عقدين واجهت هذه الدول مشكلات في زيادة نسبة الفقراء وسوء توزيع الدّخل وتدهور مستوى معيشة الغالبية من السكان.[4]

وبالتالي تبنت بعض الهيئات الدولية في النصف الأول من السبعينيات إستراتيجيات جديدة للتنمية تأخذ في اعتبارها العنصر البشري، نذكر منها: تبني منظمة العمل الدولية **إستراتيجية الحاجات الأساسية** **"basic needs strategy"** ، وتبني البنك الدولي استراتيجيه النمو مع إعادة توزيع الدّخل **"redistribution with growth"**،

ولقد ركّزت الاقتراحات والاجتهادات على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، وأن تكون إستراتيجيه التنمية شاملة، وامتد بذلك التغيير إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ذاته، حيث رأى بعض الاقتصاديين ضرورة إدماج العنصر البشري في مفهوم التنمية.[5]

إذن؛ شهدت السبعينيات تبني مؤتمر العمل الدولي لفكرة الحاجات الأساسية وإدراج البنك الدولي لها بين شروط إقراضه، مقرونة برفع إنتاجية الفئات الأفقر، والتقطت الدول المتقدمة هذه الدعاوى وحاولت أن تجعل منها شروطا تلبيها الدول النامية، وهو ما رفضته هذه الدول باعتباره من شؤونها الخاصة وانتهى الأمر بتواري

---

[1] – كمال التابعي، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

[2] – المرجع نفسه، ص ص.45-46.

[3] – المرجع نفسه، ص.48.

[4] – أمينة عز الدين عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.107.

[5] – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.108.

التنمية البشرية، واقتصار إستراتيجية العقد الثالث على إدراج بعض جوانبها في الفصل الخاص بالتنمية الاجتماعية (البنود: 168-261)، وترك لكل دولة أن تحدّد محتويات برنامجها الوطني لتنمية الموارد البشرية[1].

نخلص إلى القول إذن؛ أن التعبير الأكثر شيوعا كان تنمية الموارد البشرية أي أن التركيز تم أساسا على اعتبار البشر وسيلة التنمية، ويمكن القول إيجازا أن المضمون تركّز في الستينات على تدريب الكوادر الوطنية الفنية في الدول النامية لتسريع عجلة التصنيع لينتقل بعد ذلك إلى التأكيد على أهمية التعليم والتدريب، وقد بقي هذا التوجّه ماثلا في المضامين اللاحقة كافة ليوسّع في الثمانينات ليشمل مسائل التغذية والإسكان والتقنية.

وبالتالي؛ نعرض فيما يلي لأهم المضامين التي تبلورت لمفهوم تنمية الموارد البشرية خلال العقود الثلاثة التي تسبق التسعينات، فلقد ظل التركيز واضحا في أدبيات الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى منتصف الثمانينات على"تدريب الكوادر الوطنية المؤهلة"، حيث اعتبرته جزءا مهما لا ينفصل عن تنمية الموارد البشرية، فقد شكّل التعليم والتدريب النواة التي تمحور حولها مضمون التنمية في منظومة الأمم المتحدة، فقد صدر تقرير عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1976م حدّد الأوجه الرئيسية لتنمية الموارد البشرية.

وتوسّع المضمون كثيرا خلال الثمانينات حيث أضيفت مجالات أخرى غير التعليم والتدريب شملت تعزيز دور المرأة وتحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الكفء للموارد البشرية، وكذلك توفير الحاجات الأساسية للبشر علما بأنه لم يتم هنا الاتّفاق على تعريف موحّد لتنمية الموارد البشرية، وهذا الاهتمام جاء مع الإخفاقات التي منيت بها برامج التكييف الهيكلي المطبّقة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي أهملت إلى حد بعيد الجوانب البشرية في التنمية، وترافق مع هذا الاهتمام وضع الجزء وهو تنمية الموارد البشرية ضمن الكل وهو التنمية البشرية، كما جرى التأكيد على ضرورة النظر في مختلف جوانب السياسة الاجتماعية بشكل متكامل وهذا حسب تقرير للجمعية العامة صدر عام 1988م، بيد أن عملية وضع الجزء ضمن الكل هذه لم تتبلور بشكل كامل إلا بعد التسعينات مع إصدار تقارير التنمية البشرية من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2].

أمّا عن اللّقاءات والإجراءات التي اتخذتها الدول قبل إصدار هذه التقارير يمكن القول أنّه نظرا للاضطرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال السبعينيات، فجّرت قضية المديونية في أوائل الثمانينات وبذلك غلبت الأبعاد المادية التي ترجمتها قضايا المديونية إلى التضحية بالكثير سعيا إلى سدّ فجوة تمويل رأس المال العيني، وفي هذه البيئة بدأ التفكير يتّجه إلى استطلاع جوانب التنمية البشرية ليس باعتبارها عملية اقتصادية يقع البشر على طرفيها (كعناصر إنتاج في طرف وكمستفيدين من ناتجها على الطرف الآخر)، بل لكونها تستهدف رفاهية البشر من خلال تحوّل حضاري واجتماعي وسياسي[3].

1- محمد محمود الإمام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.279.

2- محمد عابد الجابري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 85 -86.

3- المرجع نفسه، ص ص. 279-280.

وقد دفعت وقائع الثمانينات باتّجاهين:

1- التشديد في تغليب البعد الاقتصادي وبالتالي ظهرت الشرطية السياسية.

2- التعمق في البعد البشري.

ومن أبرز الجهود : المشروع الذي تعاونت فيه مائدة الشمال /الجنوب المستديرة مع برنامج الأمم المتحدة لدراسة التنمية، تضمن **عدة لقاءات:**

الأول: في إسطنبول (1-1985/9/4م)حول ضرورة العناية بأمر طال إهماله، وهو التنمية البشرية كأداة وكهدف في آن معا.

الثاني: في سالزبورج (7-1986/9/9م)، حيث ناقش ما يترتب على سياسات التكييف من تضحية بالعديد من جوانب التنمية البشرية، وجرى التأكيد على صياغة سياسات التكيف بما يتفق مع متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

الثالث: في بودابست (6-1987/9/9م)، حول القضايا طويلة الأجل لإدارة التنمية في إطار دولي متغير، وأسفر هذا اللقاء على توصيات تضاف للجهود في مجالات التعليم وسياسات القوى العاملة، وإدارة الأعمال، والمؤشّرات الاجتماعية والتمويل، عملا على تقليص الفجوات التي تتّسع على نحو خطير بين الرجل والمرأة وبين الأغنياء والفقراء وبين الشمال والجنوب.

الرابع: فقد عقد في (3-1988/9/5م)، في العاصمة الأردنية عمّان بمشاركة منتدى الفكر العربي ليناقش الغايات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية البشرية حتى سنة 2000م، وأوصى بعدد من السياسات القطرية والدولية اللاّزمة لتحقيق الغايات التي أسفر عنها لقاء بودابست، حرصا على ألاّ يضاف إلى الفجوات التي تفصل الجنوب عن الشمال في مجالات الناتج القومي والتجارة والتقانة، فجوة أخرى أكبر هي الفجوة في القدرات الإنسانية[1].

المطلب الثالث: التنمية البشرية أثناء التسعينات:

يستوحي مفهوم التنمية الإنسانية تجليّاته انطلاقا من أفكار الاقتصادي الهندي الفائز بجائزة نوبل **أمارتياسن** **Amartya sen** وزميله **محبوب الحق** حول عملية توسيع خيارات البشر، وكتابات **داس جوبتا** **gupta das** حول الرّفاه الاجتماعي social welfare، وآراء **كوفمان** **D-Kauffman** عن الحكم الصالح good governance، **وكاترين ماكينون** **C-Makinon** حول تمكين المرأة Women Empowerment، واستلهاما لتراث الحكم على الترتيبات الاجتماعية بمدى تعزيزها للمنافع الإنسانية كما وردت لدى **أرسطو** و**ابن خلدون** وروراد الاقتصاد السياسي[2].

---

[1] – محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص.280-281.

[2] – الطاهر لبيب، محرّرا، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة"البعد الاجتماعي". ط.1. (الأكاديمية العربية للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،2007م)، ص.74.

أمّا في التسعينات فيتمثل التحدّي الحقيقي في تحويل اهتمامات التنمية البشرية من مفهوم نظري إلى واقع ملموس، ويبقى وضع الاستراتيجيات القطرية السليمة لتحقيقها، وتعزيز قاعدة البيانات التي يعتمد عليها في عمليات التخطيط والرصد، وإلقاء الأضواء على اهتمامات التنمية البشرية في المحافل المعنية بتخصيص المعونة وفي محافل الحوار بشان السياسات.

التقرير الثاني عام 1991م: جرى التأكيد فيه على أهمية إشراك أكبر عدد ممكن من الناس لضمان ترشيد إعادة تخصيصها بما يحقق مزيدا من الخير للبشر، وهو ما دعا إلى محاولة بناء دليل للحرية البشرية، كما أنّ المشاركة الجماهيرية ضرورية لتهيئة الفرصة أمام المبادرات الفردية ولإعمال قوى السوق على نحو يمكّن الناس من تلبية إحتياجاهم[1].

في تقرير 1993م: تبلور في هذا التقرير المفهوم أكثر، حيث تم إبراز معايير المشاركة، المساءلة، التمكين، اللاّمركزية ودور الجمعيات الأهلية...الخ، ويبحث التقرير طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ويؤكّد على أن الأول هو الغاية والثانية هي الوسيلة، وفي هذا السياق يدعو إلى أهمية المشاركة بين الحكومات ومؤسّسات القطاع الخاص والمنظّمات الأهلية في قضايا إدارة هذه العملية.

تقرير 1996م: ركّز على الإجراءات الذاتية التي يمكن أن تتّبعها الأقطار النامية لتحقيق تنميتها البشرية، ووضع بعض التوصيات لذلك، وأكّد على ضرورة أن تكون السياسات المرسومة نابعة من الظروف المحلية، مع دور التعاون الدولي في ذلك.

تقرير1999م: جاء هذا التقرير ليدعو إلى عولمة ذات وجه إنساني، تحت عنوان "البشر وليس الأرباح فقط"، فقد كشف عن دور العولمة في تعميق الفواصل الموجودة بين الشعوب[2].

وخلاصة ما تقدم فإنّ البعد البشري للتنمية عولج من زوايا مختلفة:

الأولى: شهدها الخمسينيات بإيلاء الاهتمام لجوانب الرّفاهية الاجتماعية، واعتبار البعد الاجتماعي وما يتّصل به من قطاعات خدمية تسهم في النهوض بمستويات المعيشة.

الثانية: اعتبار البشر عنصرا إنتاجيا بالمعنى الضيق، يصنّف بعضه تحت إسم عنصر العمل والبعض الآخر تحت اسم المنظّمين ممّا أدّى للاهتمام بها من خلال التعليم والتدريب.

الثالثة: هي توسيع النقطة السابقة إلى اهتمام بالمورد البشري بعد أن لفتت دراسات الستّينات النظر إلى إسهام الطّاقات الإنسانية في التنمية.

الرابعة: هي تجنّب ما يترتب على تفاوت معدّلات الدخل من سوء توزيع ومنع حصول شرائح عريضة من المجتمع على ضروريات الحياة، وتغليب بذلك دعاوى تلبية الحاجات الأساسية ومحاربة الفقر.

الخامسة: تسعى إلى الربط بين الأبعاد المختلفة باسم التنمية البشرية[1].

1- محمد محمود الإمام وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص. 180.

2- أسامة عبد المجيد العاني، مرجع سبق ذكره، ص.16.

جدول رقم:(1):معالجة البعد البشري في منهجي التنمية: الاقتصادي والاجتماعي[2]:

الأبعاد	التنمية الاقتصادية	التنمية البشرية
– المدخلات البشرية: – وحدة قياسها – إعدادها	– العمل بمختلف فصائله – فرد/ساعة–ناتج حدّي – استثمار في البشر	– الطاقات البشرية الإبداعية – العطاء البشري – مخرجات التنمية البشريّة ذاتها
– آلية التحويل(موضوع التنمية)	– البنيان الاقتصادي	– التنظيم المجتمعي
– المخرجات – أداة تقييمها	– مكوّنات مستوى المعيشة – دالة المنفعة الحديّة	– مكوّنات نوعية الحياة – دالة المنفعة الاجتماعية
– حافز الفرد والمجتمع	– تعظيم العائد المادي	– تعظيم الرّفاه الاجتماعي
– المنهج العلمي المتّبع	– علم الاقتصاد	– علم مجتمعي شامل

المبحث الثاني: مقاييس التنمية البشرية

[1]- محمد محمود الإمام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.181.

[2]- محمد عابد الجابري ومحمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره. ص.105.

يمثّل هذا المبحث محاولة تستهدف تسليط الضوء على أساليب التنمية البشرية، تلك الأساليب التي تتجسّد في استخدام مجموعة من المؤشّرات والمقاييس التي نستدلّ من خلالها على حالة التنمية البشرية في زمان ومكان معيّنين.

المطلب الأول: مؤشّرات التنمية البشرية قبل التسعينات

كانت المقاربة التقليدية تقتصر على التنمية الاقتصادية، بمعنى زيادة الدّخل وقد انتقدت بما فيه الكفاية وكان من الواضح أنّها لا تأخذ في الاعتبار الكثير من العوامل المهمّة المؤثّرة في الرفاهية الإنسانية، و إنّما تقتصر على ما يمكن إدخاله في الناتج القومي، ومن ثمّ لا البطالة تأخذ في الحساب، ولاحتى توزيع الدّخل في كثير من الأحيان، ولا تلوث البيئة، ناهيك عن العلاقات الاجتماعية...إلخ

ولكن هذه المقاربة التقليدية للتنمية (التي تركز على الاقتصاد) ومن ثم نسمّيها بالاقتصادية كانت لها على الأقل ميزة التواضع وعدم الادّعاء، فمعظم أصحابها لم يكونوا يزعمون أكثر من الحقيقة فيقولون: "نحن نقيس التقدّم الاقتصادي ولا شيء غيره، ونقرّ بأن التقدّم الاقتصادي لا يعني بالضرورة تقدما إنسانيا شاملا "[1].

وفي أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين ظهر اتّجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضّوء على مفهوم جديد للتنمية وهو"التنمية الاجتماعية"، يأخذ بعين الاعتبار انعكاس السياسات التنموية على بنى المجتمع وأنشطته الاقتصادية، ولقد اعتمد أصحاب هذا المذهب معيارا آخر لقياس التنمية غير متوسط دخل الفرد وهو ما سمي بمعيار إشباع الحاجات الأساسية، ولقد اعتبر هؤلاء أن المعيار الجديد أفضل من معيار متوسط دخل الفرد في الحكم على **مدى نجاح أو فشل التنمية** لسببين:

السبب الأول: عدم تساوي الحاجات الإنسانية في الأهمية، وزيادة الدّخل قد تستخدم لإشباع هذه الحاجة أو تلك، فقد ينتج عن زيادة الدّخل إشباع حاجات قليلة الأهمية لتلبية مطالب الفئات المترفة مثلا على حساب إشباع حاجات أكثر أهمية عند الفئات الأخرى كالغذاء الضروري والمسكن اللائق[2].

السبب الثاني: إنّ هناك من الحاجات الإنسانية ما لايدخل في حساب الدخل، فقد يزيد الدخل ولكن تزداد معه معدّلات البطالة أو يقل وقت الفراغ، فلا تدل زيادة الدخل على ارتفاع مستوى الرفاهية، وهذا الرأي عبّر عنه جلال أمين حين قال :"عندما قدّم مفهوم إشباع الحاجات الأساسية في السبعينيات كبديل أفضل من معدلات نمو الناتج القومي ومتوسط الدّخل، كان هذا خدمة جليلة، لأن التأكيد على هذا المفهوم بيّن بوضوح عدم التطابق بين النمو الاقتصادي بمعنى زيادة الناتج القومي أو متوسط الدّخل، وبين النهوض الإنساني إذ من الممكن أن ينمو الدّخل دون أن يحدث ارتفاع في آدمية الإنسان، إذا لم يحدث تقدّم في إشباع الحاجات الأساسية، كما يمكن إحداث نهوض إنساني حتى ولو لم يحدث زيادة في الدّخل، وذلك إذا تحقق إشباع أكبر للحاجات الإنسانية بإعادة توزيع الدّخل مثلا أو بتغيير نمط السلع والخدمات المنتجة.

---

[1] – جلال أمين، "رؤى نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002"، المستقبل العربي 285 (2002م):ص.86.

[2] – كليب سعد كليب، دور المجتمع المدني في التنمية الإقتصادية في البلدان العربية، الحقيقة 7 (2002):ص.268.

وكان من مزايا مفهوم إشباع الحاجات الأساسية أيضا، أنّه إذا فهم فهما واسعا يمكن أن يدخل تحته جميع الشروط اللاّزمة لتحقيق نهضة إنسانية، فالقضاء على البطالة يدخل في مفهوم إشباع الحاجات الأساسية[1].

المطلب الثاني: مقياس التنمية البشرية أثناء التسعينات

في مطلع التسعينات طرح مفهوم جديد للتنمية البشرية عبر تقارير يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تضمّنت بالتالي مقياسا جديدا لقياس التنمية غير المعيارين القديمين: متوسط دخل الفرد وإشباع الحاجات الأساسية.

الفرع الأول: دليل التنمية البشرية وبعض المكوّنات الأخرى

أولا: دليل التنمية البشرية "INDICAEUR DU Développement HUMAIN-IDH "

لقياس التنمية البشرية وضعت الأمم المتحدة دليل التنمية البشرية، والذي يشمل ثلاثة مؤشّرات يقيس كل منها أحد العناصر الثلاثة للتنمية البشرية الواردة في هذه التقارير:

أ-أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل

ب-أن يكتسبوا المعرفة

ج-أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة لائق.

يتكون هذا المقياس من ثلاثة مؤشّرات هي:

المؤشّر الأول: العمر المتوقع عند الميلاد من 25 إلى 85 سنة، لقياس العنصر الأول من عناصر مفهوم التنمية البشرية، ويرى واضعو هذا المقياس أن طول العمر المتوقع عند الميلاد يعكس مدى حصول الأفراد على مختلف الخدمات الصحية.

المؤشّر الثاني: هو درجة الإلمام بالقراءة و الكتابة ويستخدم لقياس العنصر الثاني من مفهوم التنمية البشرية وهو اكتساب المعرفة، ويرى واضعو هذا المقياس أن مدى الإلمام بالقراءة و الكتابة يعكس مدى توفر فرص التعليم.

المؤشّر الثالث: وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تكافؤ القدرة الشرائية من 100 دولار إلى40.000، لقياس العنصر الثالث من مفهوم التنمية البشرية وهو توفّر الموارد اللاّزمة للحياة الكريمة[2].

ثانيا: المكوّنات الأخرى المكمّلة لدليل التنمية البشرية:

منذ أن وضع دليل التنمية البشرية في سنة 1990م، أضيفت ثلاث مكوّنات أخرى، يتناول كل واحد منها جانبا خاصا من جوانب التنمية البشرية وهي: دليل الفقر البشري، دليل التنمية البشرية حسب الجنس، دليل المشاركة النسائية.

---

[1]- جلال أمين،"رؤى نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002"، مرجع سبق ذكره، ص.87.

[2]- المرجع نفسه، ص.87.

1- دليل الفقر البشري "Indicateur de la pauvreté humaine IPH":

يهدف إلى تحديد الأفراد الذين يعانون من الفقر إلى مجموع السكان، أي يكشف توزيع التقدم في مكافحة الفقر، لا بالاعتماد على الدخل فقط وإنما على مكوّنات دليل التنمية البشرية، هناك دليلان للفقر البشري هما:

أ- **دليل الفقر البشري** 1 **بالنسبة للبلدان النامية** (IPH)1: وهو يقيس النواقص التي يمكن ملاحظتها في المكوّنات الأساسية الثلاثة التي يتركب منها دليل التنمية البشرية.

ب- **دليل الفقر** 2 **الخاص بالدول المتقدمة** (IPH)2: يقيس النواقص الملاحظة في المكوّنات الثلاث التي تتركب منها التنمية البشرية، يضاف إليها مكوّن رابع هو الإقصاء أي معدّل البطالة الطويلة.

2- دليل التنمية البشرية حسب الجنس "Ind-sexospécifique du développement humai ISDH":

ينكبّ في المقام الأول على إبراز عدم المساواة بين الرجال والنّساء، فإذا كان مستوى التنمية البشرية متساويا بين الرجال والنساء، يكون دليل التنمية البشرية حسب الجنس مساويا تماما لدليل التنمية البشرية، ولكن بقدر ما تزداد الفوارق بين الرجال والنساء على صعيد الإمكانيات المتاحة بقدر ما يكون دليل التنمية البشرية حسب الجنس للبلد ضعيفا مقارنة بدليل التنمية البشرية، وفي جميع البلدان مستواه يكون أقل من دليل التنمية البشرية.[1]

3- دليل مشاركة المرأة "Ind de la participation des femmes":

يكشف هذا الدليل على عدم المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات أساسية في الحياة الاقتصادية والسياسية من منظور المشارك في اتخاذ القرار، وحدّدت عناصر هذه المتغيّرات في نسبة النساء البرلمانيين ومن أعضاء الحكومة، وفي الوظائف القيادية بالمؤسّسات...إلخ، ويلاحظ هنا أن بعض الدول النامية تسجّل نتائج أفضل من بعض الدول المصنّعة، مما يعني أن دخلا مرتفعا لا يوفر بالضرورة إمكانيات أفضل للمرأة.[2]

الفرع الثاني: مراحل قياس التنمية البشرية

يتكون مقياس التنمية البشرية من ثلاث عناصر أساسية والتي يتم قياسها وهي:

1- مؤشّر العمر المتوقع عند الميلاد يمثل مؤشر الصحة.

2- مؤشّر مدى الإلمام بالقراءة و الكتابة: يمثل مؤشر التعليم.

3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: لقياس مدى الحصول على الموارد للحياة الكريمة.

وهذه العناصر يتم حسابها أو قياسها كالتالي:

$$\text{المؤشّر} = \frac{\text{متوسط القيمة} - \text{الحد الأدنى لها}}{}$$

[1] – الطاهر لبيب، محرّرا، مرجع سبق ذكره، ص.66.

[2] – المرجع نفسه، ص.67.

الحد الأعلى للقيمة — الحد الأدنى لها

مثال عن مقياس التنمية البشرية لدولة تونس للعام 1999م:

	الحد الأدنى	الحد الأعلى
1- الأمل في حياة طويلة وصحية	25	85 سنة
2- - الإلمام بالقراءة و الكتابة - جميع المتمدرسين في جميع المستويات	 0 0	 100 100
دخل الفرد من الناتج المحلي الوطني	100	40000

فحسب تقرير عام 1999م للتنمية البشرية، تضمن مقياس التنمية البشرية لدولة تونس **المكوّنات الآتية**:

1- الأمل في الحياة= 69,5

2* كل المتعلمين= 0,69 * كل المتمدرسين في جميع المستويات. 0,70

3- مستوى دخل الفرد=5300.

- يحسب مقياس التنمية البشرية كالآتي:

$$\text{المؤشّر } 1 = \frac{69.5 - 25}{85 - 25} = 0{,}74$$

$$\text{المؤشّر } 2 = \frac{2}{3} \times 0.67 + \frac{1}{2} 0.70 = 0.68.$$

$$\text{المؤشّر } 3 = \frac{5300 - 100}{40000 - 100} = 0.66$$

إذن قيمة مقياس التنميه البترية لتونس لعام1999م بلغ:

$$\frac{0.66+0.68+0{,}74}{3} = 0.665$$ على مقياس التنمية البشرية.[1]

الفرع الثالث: أوجه القصور في مقياس التنمية البشرية

[1] - République Tunisienne et le programme des nations unies pour le developpement(PNUD), Le rapport national sur le développement humain en tunisie 2000/2001, p.10.

على الرغم من أن مقياس التنمية البشرية الذي جاء به تقرير التنمية البشرية لعام 1990م قد مثّل قفزة نوعية كما بينا سابقا إلاّ أنّه يعاني من **عدة عيوب أهمها**:

1- أنه جزئي وغير دقيق: لأنه يشمل ثلاثة عناصر فقط من عناصر التنمية البشرية، فإنه لابد وأن يعجز عن الإحاطة بعدد من الأبعاد المهمّة، وغير دقيق، لأنّ المؤشّرات المستخدمة لقياس العناصر الثلاثة للتنمية البشرية التي يتكون منها هذا المقياس، لا تعكس واقع كل عنصر منها بشكل دقيق، فالإلمام بالقراءة والكتابة بداية المعرفة، ومفهوم المعرفة أشمل بكثير من ذلك، فهو يتضمن اكتساب مختلف المهارات التي تنمّي قدرات الأفراد،كما أن مؤشّر العمر المتوقع عند الميلاد الذي يستخدم لقياس عنصر الحياة الطويلة تنقصه الدقة، حيث لا يبين سلامة الصحة النفسية والبدنية.

2- ومن أوجه القصور أيضا في هذا المقياس إدخاله لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كمؤشّر، وذلك لأن نصيب الفرد منه يعتبر مؤشّرا مضلّلا لقياس مستوى معيشة الأفراد في مجتمع معين، فهناك جوانب أخرى مهمّة تعكس مستوى المعيشة مثل: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، كما أنّه لا يبين التفاوت في توزيع الدخل، وليس أدلّ على ذلك من تقرير التنمية البشرية لعام 1992م تضمن تعديل مقياس التنمية البشرية، بحيث يؤخذ تفاوت توزيع الدخل في الاعتبار وأطلق عليه مقياس التنمية البشرية المعدّل حسب توزيع الدخل، وطبّق هذا المقياس على مجموعة من الدول وتبيّن أنّ مقياس التنمية البشرية المعدّل حسب توزيع الدّخل ينخفض بكثير عن مقياس التنمية البشرية في عدد كبير من الدول[1].

3- المؤشّر مركب من نتائج التنمية البشرية على المدى البعيد، وعليه فليس باستطاعته أن يعكس مدخلات الجهود المتضمنة في السياسات أو يقيس الإنجازات الإنسانية على الأجل القصير.

4- المؤشّر مقياس متوسط وبالتالي فإنّه يخفي سلسلة من جوانب التفاوت والتباين داخل البلدان، ويمكن أن تؤدّي تجزئة مؤشّر التنمية البشرية من حيث النوع والمناطق والأعراف والمجموعات الإثنية إلى إظهار المجالات التي تمسّ الحاجة إلى العمل فيها وهو ما تخفيه المتوسطات[2].

5- وإضافة إلى هذه الانتقادات، فإن جلال أمين يرى: "أنه عندما تحول الاهتمام من مفهوم إشباع الحاجات الأساسية إلى مفهوم التنمية البشرية الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، حدث تراجع أكثر مما حدث تقدم في مجال النهوض الإنساني، ذلك أن مؤشّر التنمية البشرية قام على ثلاثة عناصر : متوسط الدّخل، العمر المتوقع عند الميلاد، التعليم، نحن نعرف الاعتراضات على متوسط الدخل كمؤشّر على مستوى الرّفاهية، ولكن كنا نقبله على مضض بشرط أن يعترف مستخدموه أنهم يعرفون حدوده، أما أن يدخل ضمن المؤشّر المفروض أنه يقيس التقدم الإنساني ويسمّى التنمية البشرية فإنّ الاعتراض هنا يكون مهم وواجب".

---

[1]- الطاهر لبيب، محرّرا، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

[2]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص.18.

أمّا المتغيّران الآخران، العمر المتوقع عند الميلاد والتعليم، فإن لنا أن نتساءل: لماذا الاقتصار عليهما ونحن نقيس التنمية البشرية ؟ صحيح أن العمر المتوقع عند الميلاد يعكس إلى حد ما حالة الصحة والتغذية، ولكن لماذا نهمل توزيع الدخل مثلا والعمالة والبطالة والسكن الملائم وحالة البيئة والنظام السياسي...ناهيك عن مؤشّرات التغير الاجتماعي والثقافي[1].

المطلب الثالث: مقياس التنمية البشرية في الوطن العربي بعد التسعينات

جاء تقرير الإنسانية العربية لعام 2002م، ليقترح تعديلا آخر، فحذفوا مؤشّر متوسط الدّخل واحتفظوا بمؤشّر العمر المتوقع عند الميلاد ومؤشّر التعليم، وأضافوا أربع مؤشّرات جديدة، وبذلك تصبح المؤشّرات ستة بعد أن كانت ثلاثة، ومن الجدير بالملاحظة أن مفهوم التنمية الإنسانية استبعد تماما المؤشّر القيّم المشهور، مؤشّر متوسط الفرد من الدّخل الذي ظل يعتبر لفترة طويلة أنّه مرادفا أو حتى تعريفا للتنمية[2].

الفرع الأول: دواعي تحسين مقياس التنمية البشرية

لقد حفل عقد التسعينات من القرن الحالي بعدد من التطوّرات الهامة التي تركت بصماتها على جوانب الحياة الإنسانية، وفي خضم هذه التغيّرات ظهر مفهوم التنمية ليعيد الإنسان موضعه الصّحيح من الجهد التنموي، ولقد تأثّر الفكر التنموي سواء في صياغة المفهوم أوفي الاستجابة للدّعوة التي تبنّاها برنامج الأمم المتحدة بعدد من الاعتبارات، وفي مقدّمتها عدم الرّضا بحصيلة التجارب التنموية السّابقة:

1- فالدول النامية وقعت في المديونية ممّا أدّى إلى استنزاف مواردها، وترتب على ذلك أمران: شهدت التنمية في معظم دول العالم الثالث تراجعا وعرف عقد الثمانينات بالعقد الضائع، الأهميّة التي اكتسبتها الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في التنمية.

2- اختفاء النموذج البديل للتنمية التي حاولت التجارب الإشتراكية إقامته، فتأثّرت بذلك ثلاث جوانب: الأول هو مفهوم التنمية المستقلّة الرافضة لضوابط النظام الرّأسمالي العالمي، والثاني هو مبدأ الحاجات الأساسية، والثالث هو مبدأ العدالة الاجتماعية بسبب المغالاة في اعتبارات العدالة الاجتماعية.

3- تعرّض العالم الأوّل نفسه إلى مشاكل اقتصادية، وهي مشاكل جعلته يدخل في السياق العام لعملية التنمية، بعد أن كانت هذه الأخيرة أمرا يعني الدول الساعية للنمو، نتيجة ظهور الرّكود التضخّمي ومن ثم ظهور الفقر ونقص التشغيل، ويمكن القول أن مستقبل التنمية في تلك الدول شأنها شأن بقيّة دول العالم، يتوقّف عل الاستمرار في إحداث التوافق بين متطلبات التنمية والتنظيم الاجتماعي، الأمر الذي يؤكّد مرّة أخرى الدور المحوري للبعد الإنساني والاجتماعي للتنمية[3].

---

[1] - جلال أمين، "رؤى نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002"، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] - كليب سعد كليب، مرجع سبق ذكره، ص269.

[3] - محمد عابد الجابري ومحمّد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص96-97.

كل هذه الأسباب وغيرها دفعت إلى إيجاد تركيب جديد لمقياس التنمية يجعل من النمو الاقتصادي وسيلة والبعد الإنساني غايته، وقد مثّل هذا نقلة نوعية إلى الأمام في قياس التنمية، حيث ساهم المقياس في ذيوع المفهوم وإن كان بصورة مبتسرة، حيث وقع التركيز على المقياس، ومن ثم على تنمية الموارد البشرية، في حين توارى غنى مفهوم التنمية الإنسانية كما ساعد استحداث المقياس على استقرار بعض من أساسيات التنمية، حيث تمخّضت أدبيات التنمية الإنسانية التي تضمّنها تقرير2002م عن وجود تفاوت بين موقع دول العالم على مقياسي الناتج للفرد والتنمية البشرية و يظهر هذا التفاوت بجلاء في حالة البلدان العربية.

ونظرا لأنه تم إغفال مدى التمتّع بالحريات ضمن مقياس التنمية البشرية، حيث ينشر "بيت الحرية" وهو مؤسّسة أمريكية، تقييما لحالة الحرية في بلدان ومناطق العالم سنويا منذ عام 1982–1983م على صورة مقياس رقمي، ويقوم التقييم على وضع درجات لمدى توافر نطاق واسع من الحقوق والحريات السياسية والمدنية في الواقع وليس في الوثائق والسياسات المعلنة، ومع أنّ التسليم بأن حالة المعرفة في العلوم الإنسانية حتى الآن تحول دون قياس دقيق للظواهر الاجتماعية والمعنوية، ولا تتيح لنا إلا القياسات القائمة على الانطباع، إن أردنا الاقتراب من هذه الظواهر كميا لامناص في تقديرنا من مثل هذا الاقتراب في الوقت الحالي، إلا أن طبيعة مثل هذه القياسات تفرض علينا توخّي الحيطة في تفسير نتائجها، وترتبط قيم هذا المقياس حول منتصف التسعينات عكسيا بمؤشّرات مختلفة للتنمية، بحيث تميل تلك القيم للانخفاض مع قلة توافر الحريات، لكن الإرتباط (مقاسا بمعامل الإرتباط الخطي)، متوسط القوة (– 0,75) مع (لوغاريتم) الناتج المحلي الإجمالي للفرد، (–0,55) مع مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتيجة لارتفاع قيم المؤشّرين في أكثر البلدان استبدادا.

وبالتالي؛ فإن مقياسا يجمع بين قياس مدى التمتع بالحريات والمقياس المعتمد للتنمية البشرية يصلح أكثر للتعبير عن المضمون الثري للتنمية الإنسانية نسميه "**مقياس التنمية+الحرية**" (بضرب مقياس للحرية في المقياس المعتمد للتنمية البشرية)، وعند بحث العلاقة بين مقياس (التنمية البشرية +الحرية) الجديد والمقياس المعتمد للتنمية البشرية، يظهر لنا أن عددا قليلا من بلدان العالم وبخاصة الأقرب إلى الحدود العليا للتنمية البشرية، يقع قرب خط تساوي المقياسين، تعبيرا عن التمتع بكامل الحريات وعلى النقيض الآخر تتهاوى قيمة مقياس التنمية البشرية لبعض البلدان نتيجة لإدخال مقياس الحرية في الإعتبار إلى قرابة الصفر على مقياس (التنمية البشرية+الحرية)، والواقع أن انحراف قيمة مقياس (التنمية البشرية+الحرية) عن خط تساوي المقياسين يبدو كبيرا في غالبية البلدان العربية.[1]

وإذا كان اكتساب المعرفة مكوّنا أصيلا للتنمية الإنسانية، فإن السعي لتحسين قياس التنمية البشرية يجب أن يكون محل ترحيب في حركة التنمية الإنسانية وبخاصة أنّ الاعتماد بقصور المقياس المعتاد على الإلمام بكامل محتواها يتنامى باطّراد.[2]

1- نادر فرجا ني، مرجع سبق ذكره، ص.72.

2- المرجع نفسه، ص.74.

في هذا المنظور إذن تعيّن فتح الباب للاجتهاد، فدفعت هذه التطوّرات وغيرها إلى تبني مقياس جديد للتنمية البشرية في البلاد العربية سمي **مقياس التنمية الإنسانية "العربي"**.

الفرع الثاني: نحو قياس أفضل للتنمية الإنسانية

يعكس هذا المقياس فوق الهم المنهجي العام، هموم التنمية البشرية في المنطقة العربية نوجزها في ثلاث نواقص: نقص في الحرية وفي المعرفة وفي تمكين المرأة، فضلا عن التعبير عن المساهمة في التنمية الإنسانية على صعيد العالم من خلال إدخال مؤشر لحجم المساهمة في التلوّث البيئي في الكوكب أو مدى المسؤولية عنه، وعلى هذا فالمؤشرات المقترحة تتمتع بمصداقية مفهومية في التعبير عن التنمية الإنسانية من ناحية، كما تتمتع بعالمية المغزى فكل منها يمكن تعريفه ويكون ذا مغزى لأي بلد في العالم من ناحية أخرى، كذلك كان توافر بيانات عن المؤشّر لعدد كبير من بلدان العالم معيارا لإدخال المؤشّر في التحليل.

وعلى هذا فالمؤشّرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشّر التنمية الإنسانية (البديل) هي:

1- العمر المتوقع عند الميلاد: كمقياس عام للصحة في مجملها.

2- التحصيل التعليمي: كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية.

3- مقياس الحرية: تعبيرا عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، وكي يعكس قصور التمتع بالحرية في المنطقة العربية، إلى حين تتوافر قياسات أفضل لمدى الحرية.

4- مقياس تمكين النوع: كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى يعكس مدى توصّل النساء للقوة في المجتمع، ويعكس قصور تمكين المرأة في المنطقة العربية.

5- الاتّصال بشبكة الإنترنت: مقاسا بعدد حواسيب الإنترنت الأساسية للسكان، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية (التوصل لتقانات المعلومات والاتّصال الحديثة) أحد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر، ولكي يعكس قصور المعرفة في المنطقة.

6- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري)، معرفته كعقوبة حتى يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على صعيد العالم.

نلاحظ إذن أن: استبعاد الدّخل كان مقصودا للتشديد على قصور القدرات الإنسانية نسبة إلى الدّخل في البلدان العربية من ناحية، إضافة إلى إنهاء الاعتماد عليه كمؤشّر للتنمية الإنسانية، حيث يفترض الفهم الصحيح لفلسفة التنمية الإنسانية، اعتبار القدرات الإنسانية خاصة الحرية وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدّخل الوسيلة الأساسية لتمكين البشر، وجلي أيضا أن التمتع بالحرية للجميع يستبعد إضعاف أية مجموعة فرعية، سواء كانت النساء أو الفقراء أو أقلية عرقية أو دينية.

يعبّر إستحدام مؤشّرين في مجال المعرفة (التحصيل التعليمي والإتصال بشبكة الإنترنت)عن الأهمية القصوى لاكتساب المعرفة في التنمية الإنسانية، والأهمية الحرجة لتقانات المعلومات والاتّصال في عصر الترابط الكوكبي.[1]

---

[1] – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص ص.18-19.

أما أسلوب القياس : فإنّه يستخدم طريقة سهلة ومرنة لكن قوية للتأليف بين عدة مؤشّرات للتنمية البشرية في مقياس مركب قاعدة " **بودا**"، ولا تتطلب هذه الطريقة في المؤشّرات المستخدمة إلا أن تمكن من التوصل إلى ترتيب سليم للبدائل على جانب التنمية الإنسانية الذي يعبّر عنه المؤشّر، وتقضي الطريقة بأن مجموع رتب كل بديل على المؤشّرات الداخلة في التحليل يمثل ترتيبا كاملا للبدائل بحيث يمكن اعتبار القاعدة "دالّة رفاه اجتماعي صحيحة"، وسوف نسمّي مجموع الرتب مؤشّر التنمية الإنسانية ونرتب البدائل (البلدان) الداخلة في التحليل على أساسه[1].

الفرع الثالث: رؤية تقييمية لمؤشّر التنمية الإنسانية (العربي)

لقد تم استبعاد الدّخل كما لاحظنا سابقا من "مقياس التنمية الإنسانية البديل" لمبررين بقولهم: "لقد كان استبعاد الدخل مقصودا للتشديد على قصور القدرات الإنسانية نسبة إلى الدّخل في البلدان العربية من ناحية، إضافة إلى إنهاء الاعتماد على متوسط الدّخل في مؤشّر التنمية الإنسانية...ولهذا فإنّ استبعاد الدّخل يمثل فرقا جوهريا مع مقياس التنمية البشرية، وفي منظور مفهوم التنمية الإنسانية تحسينا أكيدا.

في الحقيقة إنّ عيب مؤشّر دخل الفرد كمقياس للرّفاه الإنساني ليس أنّه مقياسا فاسدا وبالتالي يتحتم استبعاده، وإنما عيبه الأساسي أنه مؤشّر غير دقيق ومن ثم يتعين ضبطه، وغير كاف مما يجب الإضافة إليه[2].

وقد يعيبه البعض على أساس اعتبارات شبه فنية كأن يجمع بين متغيّرات كمية ومتغيّر يقوم على الانطباع، ولكن المهم أن نعرف أن هذه هي طبيعة الظاهرة التي نريد قياسها، فالتنمية الإنسانية ظاهرة مركّبة تسمح بعض مكوّناتها بالقياس الكمي المباشر بينما لايتيح البعض الآخر إلا مقاربات انطباعية، فالحرية على سبيل المثال هي قيمة، والاستمتاع بها في النهاية هو إحساس، وفي المرحلة الراهنة لتطور العلم الاجتماعي تقارب القيم والأحاسيس عبر الانطباعات، وحتى يمدنا هذا الأخير بوسائل أفضل علينا الاعتماد على ما هو موجود.

كما قد ينتقد البعض مؤشّر التنمية الإنسانية على أساس أنّه يخصّص أوزانا متساوية لكل من المؤشّرات الستّة الداخلة في تكوينه، رغم أنها قد لا تحمل الأهمية ذاتها حسب وجهة نظر أو أخرى، فقد يقول أحد أنصار مدخل الموارد البشرية: أليس توقع الحياة عند الميلاد كمؤشّر عام للصحة أهم من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ؟، ويرد أحد المتحمسين للبيئة في الكوكب (ليس بالضرورة، وقد يزيد الأول: لا خلاف في أن توقع الحياة عند الميلاد يعلو اكتساب المعرفة أو الحرية قيمة، فتفادي الموت هو الغريزة البشرية الأولى).

يردّ **نادر فرجاني** على ذلك بالقول أن تفادي الموت قد يكون فعلا هو الغريزة البشرية الأولى، ولكنّه لايحتل بالضرورة على سلم القيم المكانة الأولى، ويمكن التساؤل: هل تمثل إطالة الحياة تحت الفقر و الاستبداد ميزة أم عقابا ؟، لقد أجاب شهداء الحرية عبر التاريخ على هذا التساؤل تصويتا بحياتهم، ومن وجهة نظر أخرى عند

1- المرجع نفسه، ص. 18.

2- جلال أمين، "رؤى نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م"، مرجع سبق ذكره، ص.89.

تحقق مطلب إطالة الحياة فمن الطبيعي أن يتحول الإهتمام إلى التمتّع بنوعية حياة أفضل، لذلك يضم المقياس المقترح كلا المؤشّرين: توقع الحياة عند الميلاد ومستوى التمتع بالحرية.

وكما ينبغي أن يكون معلوما أيضا؛ فإن افتراض تساوي الأوزان يعبّر عن الفرض الإجمالي القائل بتساوي الجهل، بمعنى أنه عندما لا يوجد مبرّرا قويا، بناء على معلومات لاختلاف الأوزان، يفترض تساويها، وهذا هو الافتراض المتّبع في تركيب مقياس التنمية البشرية المعتاد.

يتضح لنا إذن من خلال ما سبق ؛ غنى مفهوم التنمية البشرية، وبالتالي صعوبة الاستدلال عليه من خلال مؤشّر واحد أو مجموعة من المؤشّرات سواء الكمية منها أو الكيفية، والتي لا يتوفر عدد هام منها بالنسبة لبلدان كثيرة[1].

---

[1] – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص ص.19-20.

القسم الثاني

التنمية البشرية والعولمة في الوطن العربي

الفصل الأول: حال التنمية البشرية عبر العالم في ظل العولمة

الفصل الثاني: واقع التنمية البشريـــة في البلدان العربية

الفصل الثالث: إستراتيجية التنمية البشرية في الوطن العربي بين

متطلبات المحلي وتحديات العولمي

تمهيد:

إنّ التوجّه نحو العولمة في تزايد كبير، يتضح هذا في اتّساع مجال التكتلات الإقليمية مثل الإتحاد الأوروبي، وتزايد قوة المؤسّسات عبر الدولية مثل منظّمة التجارة الدولية، ومنظّمات المجتمع المدني التي انتشرت في العقد الأخير من القرن الماضي، تؤكّد أنّ العولمة لها آثار ومضامين عديدة على الحكمانية على المستويين الوطني والدولي، ومن ثمّ لها تجليات وتأثيرات أيضا على عملية بناء التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، منها المنطقة العربية التي تميّزت بواقع تنموي معين، نتائجه كانت بفعل عوامل محلية وأخرى عالمية، ومن الآثار المشاهدة الآن زيادة عزلة وتدني مستوى معيشة تجمعات سكانية معينة، كذلك فإنّ الذين ليس لديهم قدرة على تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها يعانون من خطورة البقاء في مستويات متدنية، يضاف إلى ذلك أنّ استقلالية الدولة في اضمحلال، حيث نجد أنّ تلك المؤسّسات غير الدولية تعمل بشكل متزايد على بحث الاهتمامات الوطنية، أمّا الأثر الآخر الواضح فهو زيادة عولمة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الجرائم والإرهاب والمخدّرات والأمراض المعدية وهجرة الأيدي العاملة، إنّ تلك الآثار تؤكّد بأنّ الحكم في المنطقة العربية يفترض ألاّ يبقى نظاما مغلقا يترك لمتخذي القرارات التقليديين، فلا بد لها من العمل على إيجاد التوازن بين الاستفادة من مميّزات العولمة في توسيع فرص اختيارات الفرد، وكذلك تزويد البيئة المحلية بما يلاءم خصوصيات شعوبها على جميع المستويات.

بازدياد الاهتمام بالتنمية الإنسانية شمولا وعمقا في ظل العولمة، وارتفاع وتيرة العمل التنموي بإشراك فواعل عديدة في الحكم، **كيف يمكن للشعوب العربية وحكوماتها مواجهة التحدّي الكبير الذي أفرزته العولمة خاصة على مستوى الحكم، حتى تقود التحسين في عملية بناء نموذج لتنمية بشرية خاص بها يتماشى والتغيّرات العالمية الرّاهنة؟**

الفصل الأول

حال التنمية البشرية عبر العالم في ظل العولمة

المبحث الأول: تأثيرات العولمة وحدودها عبر العالم في ظل العولمة

المبحث الثاني: انعكاسات العولمة على التنمية البشريـــة في الوطن العربي

تمهيد:

إنّ الآثار المختلفة الإيجابية والسلبية التي تحدثها العولمة في التنمية البشرية يمكن مشاهدتها في مختلف مناطق العالم التي تعرّضت كلها بدرجة أو بأخرى لظاهرة العولمة، فارتفاع درجة المساهمة في التجارة الدولية يجلب منافعا وأضرارا للتنمية البشرية، وكذلك ارتفاع معدّل الهجرة، وارتفاع تدفق رأس المال، وانحسار دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وزيادة قوّة الاتّصال الثقافي بين الأمم، إنّ درجة قوة أو ضعف كل أثر من الآثار التي تحدثها العولمة يختلف بالضرورة من منطقة إلى أخرى من مناطق العالم ، **فما هو إذن واقع التنمية البشرية عبر العالم في ظل العولمة، وهل لتأثير هذه الأخيرة حدود في ذلك، وما هي خصائص تجربة الوطن العربي؟**

المبحث الأول: تأثيرات العولمة وحدودها على التنمية البشرية في العالم

لقد أدّت سياسات وممارسات العولمة عموما إلى **نتيجتين أساسيتين هما**:

الأولى: تراجع معدّلات النّمو الاقتصادي في دول العالم، ووصول العديد من البلدان الرأسمالية الصناعية إلى حال الركود الاقتصادي المستعصي، ما انعكس سلبا على مؤشّرات التنمية البشرية.

الثانية: تراجع مؤشّرات التنمية البشرية وخصوصا في بلدان العالم الثالث ولدى الشعوب الفقيرة أساسا، هذا إلى جانب زيادة الاستقطاب على المستوى العالمي، وزيادة تهميش الشعوب الفقيرة، ويستخلص تقرير التنمية البشرية لعام 1999م بأن الاندماج الاقتصادي (العولمة) يقسّم الاقتصاديات النامية إلى اقتصاديات تستفيد من الفرص العالمية، ومندمجة بشدّة في التجارة العالمية، أي أنّها لم تجن من العولمة إلا الشقاء والبؤس والفقر، ويقول دعاة النظرية اللّيبرالية الاقتصادية ومروّجو العولمة، أن تحرير التجارة سيزيد من الإنتاجية والأجور ما يزيد من فرص العمالة، ويردّ تقرير التنمية البشرية للعام 1999م على ذلك مؤكّدا أن توسّع التجارة لا يكون معناه دائما مزيدا من العمالة وأجورا أفضل، ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية تخلفت عملية إيجاد فرص عمالة عن النمو الذي تحقق في الناتج المحلي الإجمالي، وعن الزيادة التي تحققت في التجارة والاستثمار، فعلى الرغم من تحقيق نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 2 % و 3% خلال العقدين الماضيين، لم تنخفض البطالة وظلّت عند مستوى يبلغ نحو 7 % إضافة إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وظهور أفراد أغنياء يزدادون ثراء بسرعة لم تشهدها البشرية من قبل هذا ما أفرزته العولمة المعاصرة.[1]

---

[1] – منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص.54.

المطلب الأول: تجليات العولمة على التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم

يركّز التعريف الوظيفي للعولمة وصف تجليات ومظاهر وإنجازات العولمة مثل: التقدم التكنولوجي غير المسبوق، وثورة المعلومات والاتّصالات، وقوة وحركية الشّركات العابرة للقوميات، والتحوّلات اللاّزمة لإيجاد سوق عالمية واحدة تضمن فيها حرية الحركة ورأس المال والسلع والخدمات وقوى العمل البشرية، **فماهي انعكاسات العولمة وإنجازاتها على التنمية البشرية عبر العالم؟**

الفرع الأول: تهديدات العولمة للأمن البشري

ظهر مفهوم الأمن البشري مع المفهوم الجديد للتنمية البشرية عن طريق المفكّرين **sadaco ogata** والحائز عل جائزة نوبل **Amartia Sen**، وعموما نستطيع عرض **ثلاث مراحل**:

1- الظهور الأوّل في العالم كان في التقرير العالمي للتنمية البشريّة للبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة سنة 1994م.

2- مابين عامي2002/1001م، تم إحياء المفهوم في المناقشة عن مسؤولية الحماية، بقيادة الهيئة الدولية الكندية للتدخل وسيادة الدولة **(ICISS)** مع حكومتي كندا واليابان، وكذا في الحوارات بشأن مسؤولية التنمية بمبادرة الهيئة اليابانية للأمن البشري **(CHC)** مع حكومتي كندا واليابان، حيث تم التزويد بالقيادة والمال الضروريين لتضمين الأمن البشري في الأجندة العالمية.

3- في عامي 2005/2004م ، أين أصبحت الحاجة ملحّة لإيجاد مسؤوليات جماعية للتهديدات التي أصبحت في ازدياد، فالأمن البشري الذي يتصور على أنّه الرابط بين الأمن والتنمية، أصبح من أولويّات تشكل أجندات الأمم المتّحدة، وكذلك في المنظّمات الإقليميّة كالإتّحاد الأوروبي والآسيان، وتم ذكر الأمن البشري خصّيصا في حصيلة المواثيق في اللقاءات ذات المستوى العالي للجماعة الدولية في عام 2005م، حيث قامت الدول المشاركة بمناقشة المبدأ ووضع تعريف له[1].

يتّضح لنا ممّا سبق أهمية الأمن البشري وارتباطه بالتنمية البشرية وبالعولمة، هذه الأخيرة التي تتّسم بانكماش الزمن وانكماش المكان واختفاء الحدود، فأصبح النّاس بموجبها في كل أنحاء العالم يواجهون تهديدات جديدة للأمن البشري، تتمثل في حدوث اضطرابات مفاجئة وضارّة في نمط الحياة اليومية أهمها:

1-التقلّبات المالية وانعدام الأمن الاقتصادي **financial volatility and economic insecurity**:

فالاضطراب المالي الذي حدث في شرق آسيا في الفترة 1997-1999م يظهر مخاطر الأسواق المالية العالمية، ففي

---

[1]- Institut d’ études politiques de paris. Human security.2006.

<http://www.humansecurity-chs.org>

التسعينات من القرن الماضي سجّل صافي تدفقات رأس المال **net capital** إلى اندونيسيا وتايلاند وجمهورية كوريا و الفيليبين وماليزيا ارتفاعا هائلا بحيث بلغ 93 مليون دولار عام 1996م، وعندما أصاب الاضطراب سوقا منها بعد أخرى، انقلب مسار هذه التدفقات رأسا على عقب، بحيث تدفق منها إلى الخارج 21 مليار دولار في عام 1997م، وكانت النكسة تمثل 11 % من قيمة النواتج المحلية الإجمالية لهذه البلدان قبل حدوث الأزمة، **وثمة درسان مهمّان يستفادان من هذه التجربة**:

1- أنّ الآثار البشرية **human impact** المترتّبة عليها شديدة ومن المرجّح أن تستمر فترة طويلة بعد حدوث انتعاش اقتصاد.

2- انتشر الإفلاس، وتعرّضت ميزانيات التعليم والصحّة للضغط، وفقد أكثر من 13 مليون نسمة وظائفهم مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية ارتفاعا هائلا، انخفضت الأجور الحقيقية انخفاضا شديدا، حيث أصبحت الأزمات الاقتصادية شائعة بدرجة متزايدة نتيجة تزايد تدفقات رأس المال العالمية، فهي لم تعد مجرّد حوادث منعزلة، وهي تنجم عن سرعة التراكمات وحدوث ارتدادات وتدفقات رأس المال قصيرة الأجل، وهي لهذا مرشحة للتكرار.

2- انعدام الأمن الوظيفي وانعدام أمن الدخل: job and incom insecurity:

في البلدان الفقيرة والبلدان الغنية على السواء كان حدوث اضطرابات نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية وإعادة هيكلة الشركات، ونتيجة لتفكيك مؤسّسات الحماية الاجتماعية، معناه مزيد من انعدام الأمن الوظيفي وانعدام أمن الدخل، فضغوط التنافس العالمي جعلت البلدان وأصحاب العمل يعتمدون سياسات أكثر مرونة فيما يتعلق باليد العاملة مع وضع ترتيبات للعمل تتّسم بكونها أكثر تقلّبا، فالعمّال الذين يعملون بدون عقود أو بعقود جديدة أقل أمنا ويشكلون 30 % من مجموع العمّال في شيلي و39 % في كولومبيا[1].

3- انعدام الأمن الصحي: Health insecurity:

لقد ساعد تزايد السفر والهجرة على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"، ففي عام 1998م كان ما يقارب 33 مليون نسمة مصابين بفيروس الإيدز مع حدوث 6 ملايين إصابة ذلك العام.

وفي نهاية عام 2000م كان هناك ما يقرب 36 مليون فرد يعيشون بمرض نقص المناعة "الإيدز"، 95% منهم في الدول النامية، أكثر من 5 ملايين فرد منهم أصيبوا بالعدوى في عام 1999م، وشهدت أكثر من عشرين دولة هبوطا في العمر المتوقع حتى عام 2000م، فهذا المرض يسبّب عواقب متعدّدة على التنمية[2].

---

[1] - منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص.57.

[2] -Wikipedia, Human security.

4- انعدام الأمن الثقافي: cultural insecurity

فالعولمة تفتح حياة النّاس للثقافة، وكل ما ينطوي عليه من إبداع وتدفق الأفكار والمعرفة، ولكن الثّقافة الجديدة التي ينقلها توسّع الأسواق العالمية تدعو إلى القلق، فكما عبر عن ذلك **المهاتما غاندي** ببلاغة فائقة في أوائل القرن العشرين حين قال: "لا أريد أن يكون منزلي محاطا بالجدران من كل الجوانب، ونوافذي مسدودة، بل أريد أن تهب ثقافات جميع البلاد على منزلي بأقصى حرية ممكنة، ولكني أرفض أن تعصف بي أي ثقافة منها"،أما الآن فإنّ تدفّق الثقافة غير متوازن وترجح كفته في اتّجاه واحد، من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

والسّلع عديمة الوزن ذات المحتوى المعرفي العالي بدلا من المحتوى المادي تشكل الآن أكثر القطاعات ديناميكية في أكثر اقتصاديا ت العالم تقدّما فمثلا حصدت أفلام هوليود أكثر من 30 مليار دولار على نطاق العالم عام 1997م، مبشّرة بظهور معايير اجتماعية جديدة، يمكن أن تعرّض الهوية والتنوع الثقافي للخطر.

5- انعدام الأمن الشخصي:personal insecurity

فالمجرمون يجنون ثمار العولمة، إنّ تحرير أسواق رأس المال والتقدّم التكنولوجي، وانخفاض كلفة النقل، هي جميعها أمورا تجعل التدفقات أسرع وأسهل وأقل تقييدا، ليس بالنسبة فحسب إلى الكتب والبذور الزراعية بل أيضا بالنسبة للأموال والأسلحة، يظل الأمن الشخصي مهدّدا من قبل الجريمة والصراعات، فقد خلقت الجريمة فرصا عديدة للجريمة العابرة للحدود، وأدّت إلى ظهور شبكات ومؤسّسات الجريمة، في عام 1995م قدّر حجم تجارة المخدّرات غير الشرعية بنحو 400 مليار دولار، وكان نحو 1.8 مليون امرأة ضحايا تجارة غير مشروعة، وبسبب الصراعات يوجد الآن 12 مليون لاجئ و5 ملايين شخص مشرّد داخليا.

6- انعدام الأمن السياسي والمجتمعي: political and social insecurity:

إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بكثير من أشكال انعدام الأمن الأخرى، تزايد التوتّرات الاجتماعية التي تهدّد الاستقرار السياسي، فمن بين الصراعات المسلّحة الرئيسية التي نشبت خلال الفترة(1989-1998م) وعددها 61 صراعا، كان هناك ثلاثة صراعات فقط بين دول، أمّا البقية فقد كانت صراعات أهلية، ويغذي هذه الصراعات الاتّجار بالأسلحة، وقد برزت في أعقاب الحرب الباردة ظاهرة الشركات العسكرية وجيوش

<http://en.wikipedia.org/wiki/Human_security>

المرتزقة التي تعرض خدماتها على الحكومات وهي لا تخضع للمساءلة، ولا شك أن ذلك يمثل تهديدا خطيرا للأمن البشري[1].

لقد جاءت العولمة بتحديات سياسية جديدة واجهت الشعوب، وقد أورد تقرير التنمية البشرية للعام 2001م جانبا من هذه **التحديات منها**:

في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة أدّى الأثر المروّع للتحول إلى الرأسمالية إلى إثقال الحياة البشرية بخسائر كبيرة مع آثار سلبية على الدّخل والقيد في المدارس والعمر المتوقّع عند الميلاد.

الديمقراطية نظام هش وعادة ما يعاني من النكسات، فالحكومات المنتخب ة أسقطت في دول كثيرة مثل شاطئ العاج وباكستان.

كشف دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري لعام 2001م عن عدم المساواة داخل حدود الدولة، حيث تمتلك أمريكا اللاتينية والكاريبي أعلى المعدّلات العالمية في ذلك، فقد توافرت بيانات في التسعينات تشير إلى أن دخل 10% الأكثر فقرا أقل من 1% إلى 2% الأكثر ثراء، إنّ عدم المساواة في الدّخل على هذا النحو يضع الملايين في فقر مدقع مما يحدّ من خياراتهم، وكذلك الحال في دول إفريقيا جنوب الصحراء، ونلاحظ أنّ عدم المساواة في الدخل في معظم دول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة كان منخفضا قبل التحوّل إلى اقتصاديات السوق، إلا أنّ الأمر اختلف بعد ذلك.

وقد بيّن تقرير التنمية البشرية لعام 2001م، أنّه يملك 10% الأكثر ثراء من سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو 25 مليون شخص دخلا مجتمعا يزيد على دخل 43% الأكثر فقرا في العالم أي نحو 2 مليون شخص[2].

الفرع الثاني: الآثار السلبية لتطبيقات التنمية البشرية في الغرب

نبدأ بما تحدث به الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي أنان** في قمّة الألفية التي عقدت في منظمة الأمم المتحدة أواخر عام 2000م ومطلع القرن الحادي والعشرين، مشبّها العالم بقرية يسكنها 1000 شخص، ومن بين هؤلاء الأشخاص:

- 787 شخصا من الفقراء.
- 150 شخصا من الأغنياء.

---

[1] – منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص .58-59.

[2] – منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص.60.

- ويبقى 70 شخصا يمرون بمرحلة انتقالية بانتظار الصعود أو الهبوط، ويمضي كوفي أنان في عرضه قائلا:

- 200 شخص من هؤلاء يتصرّفون في 86% من مجموع الثروة، في حين يتحايل أكثر من نصف السكان من أجل العيش بأقل من دولارين في اليوم.

- ومن بين الألف شخص 20 أميا.

- يبلغ عدد من تقل أعمارهم عن 20 سنة 360 شخص.

- يعيش 3 أرباع الألف شخص في الأحياء الفقيرة، ويبحث السواد الأعظم عن فرصة عمل لا وجود لها، ويملك أقل من 60 شخصا في هذه القرية حاسوبا، ولا يستخدم الإنترنيت سوى 24 شخصا منهم.

- يبلغ متوسط العمر في حي الأثرياء 78 سنة، بينما لا يزيد عن 64 سنة في المناطق النامية، ولا يزيد عن 52 سنة في الأحياء الأكثر فقرا[1].

وهناك عدة انتقادات وجّهت لعملية التنمية البشرية نتيجة السياسات المعتمدة، ومن جملة هذه الانتقادات ما يلي:

1-الهوة تتّسع بين الأغنياء والفقراء:

لم يكن التفاوت في الثّروات جليا كما هو اليوم، حيث أن مداخيل 1% من سكان العالم (أقل من 50 مليون شخص) تساوي مداخيل 6-7 مليار نسمة الأكثر فقرا، وبالرغم من بعض نتائج التدارك في آسيا الشرقية، فإنّ الاتّجاه هو اتّساع الهوّة، بحيث تزداد مداخيل الـــ 20% الأكثر ثراء في العالم، بينما تنخفض الأرقام الفعلية لمداخيل الـــ 50% الأكثر فقرا، والمسؤولون في الشركات المتعدّدة الجنسية يتقاضون أجورا باهظة جدا تساوي مئات الألوف من الأجور الشهرية للعمال غير المتخصّصين العاملين في فروع هذه الشركات في البلدان الفقيرة[2].

يضاف إلى ذلك ظاهرة تمركز الثروة، إذ تقع المراكز المالية في 21 مدينة فقط في البلدان المتقدّمة، بينما تحوز بعض الدول الفدرالية على مركزين (كندا وسويسرا) هذه البلدان التي تسيطر على أهم البورصات، وعلى شبكات الاتّصالات والنقل، وتتمتع بأفضل معدّل لطول الحياة البشرية، وأمّا الدول المقصية عن مراكز القرار

---

[1] - منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص.53.

[2] - خليل حسين، السياسات العامة في الوطن النامية، ط.1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007م)، ص.50-51.

تعاني من المشاكل: العوز المدقع، النقص في مياه الشرب، العجز في البرامج التربوية والصحية...الأمر الذي يجعل من مدنها بؤرا رئيسية للأوبئة، وفيها النسبة العالية في وفيات الأطفال والأمّية.

ولكن يمكن القول أيضا أنّ التعارض بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة هو تعارض نسبي، فانتشار وسائل الاتّصال الكونية والنقل السريع يسمح لمجموعات صغيرة من أصحاب الامتيازات في البلدان الفقيرة للوصول إلى مستوى النخبة العالمية المتميزة، كذلك تشهد البلدان الغنية نفسها تنوعا كبيرا في طبقاتها الاجتماعية، فإذا كانت الميزة الرّئيسية لهذه البلدان هي وجود طبقة متوسطة واسعة وصلت بشكل عادي إلى مجموعة كبيرة من التجهيزات (مساكن رئيسية وثانوية، عمل متخصص، وسائل اتّصال متطوّرة، وسهولة في استخدام وسائل النقل الدولية)، فإنّها تشهد على هامشها انتشار الجزر من الفقر المطلق تتغذى من حركة الهجرة المستمرة الآتية من البلدان الأقل تقدّما.

لا يوجد هناك مستوى محدد يمكن أن يعرف من خلاله مفهوم الثراء المفرط، فيشار إلى الاكتفاء بتصنيف مستويات للثراء، لكن إذا تعدّينا النقاشات حول إخضاع حركة الرساميل والأرباح المالية للضريبة، فقد أعادت الفضائح المالية طرح فكرة تحديد سقف لمدخول مسؤولي الشركات المتعدّدة الجنسية مع احتساب ما يمنح لهم من باقات أسهم (**Stock Option**) في البورصة، وفي المقابل يثير قياس مستوى الفقر أيضا سجلات عديدة، فأغلب الدول تستخدم معيارا وطنيا مبنيا على الفارق المسجل مع متوسط الدّخل أو مع "سلّة ربة المترل" وهو نوع من الحد الأدنى الحيوي الذي يختلف بين بلد وآخر، كما أن معايير البنك الدولي المبنية على مستويات عالمية (دولار أو دولارين في اليوم تبعا للبلدان) ليست مرضية، لا تأخذ هذه المعايير في الاعتبار ظاهرة الفقراء المدقعين المهمّشين في البلدان التي تصنّف غنية، بينما تعيش في المقابل بعض المجتمعات الزراعية في البلدان المتخلفة بأقل من هذه المستويات النقدية ومع ذلك تتمتع بظروف حياة أقل هشاشة من غيرها، وعلى أي قياس فعلي للفقر أن يتضمّن إضافة إلى المقاييس النقدية، القدرة على التزوّد الفعلي بالحاجات الأساسية، وهذا ما يسعى إلى بلورته مؤشّر التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ولكن يجب أيضا قياس التنمية البشرية حسب المناطق وحسب المجموعات الاجتماعية وعدم الاكتفاء بالمعدّلات الوطنية التي لا تعطي صورة حقيقية عن المعطيات النقدية.

فالعقود الأخيرة إذن شهدت زيادة في غنى الأغنياء، وفقر الفقراء أيضا، حيث يصح القول إن ما تم في الجنوب تحت اسم التنمية، وفي الشمال تحت اسم التقدم قد كان على حساب الفقراء.

فعلى المستوى العالمي مثلا، وخلال الفترة الممتدة من عام 1960م إلى عام 1991م ازدادت حصة الخمس الأغنى من البشرية من 70% من الدخل العالمي إلى 85% بينما انخفضت في الفترة نفسها حصّة الخمس الأفقر

من البشرية من 2,3% إلى 1,4%، ومن ثم فإنّ نسبة حصة الخمس الأغنى إلى حصة الخمس الأفقر قد ازدادت أو تضاعفت من 1/30 إلى 1/61% .[1]

وفي إحصائية دقيقة أوردها تقرير 1999م تبين أن 200 شخص من أغنى أغنياء العالم يملكون 1042مليار دولار، هذا المبلغ يتجاوز 41 %من سكان العالم، والأصول التي يملكها 03 أشخاص منهم تتجاوز قيمة الناتج القومي لجميع البلدان الأقل نموا.

ويتوزّع هؤلاء المئتا شخص من أغنى أغنياء العالم على النحو الآتي:

65 شخصا في أمريكا الشمالية، 55 شخصا في أوروبا ، 13 شخصا في البلدان الصناعية الأخرى، 03 أشخاص في شرق أوروبا رابطة الدول المستقلة ، 30 شخصا في آسيا ومنطقة المحيط الهادي ، 16**شخصا** في الدول العربية ، 17 شخصا في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي ، شخص واحد في إفريقيا(جنوب الصحراء) .[2]

2– ضد الشعوب الأخرى:

إنّ الرّفاهية التي نعم بها الغرب قد تمّت نتيجة للنّهب الذي مورس ضد الشعوب الأخرى في أمريكا اللاتينية وقارتي إفريقيا وآسيا، لقد دمّر الغرب حضارات "الأزتك" و"المايا" وغيرها من الحضارات القديمة في أمريكا اللاتينية، وأبادوا أكثر من سبعين مليون إنسان من شعوبها الأصلية، ونهبوا كميات هائلة من الذهب كانت في معابد المكسيك وغيرها، وخطفوا أكثر من 15 مليون إفريقي، واستعبدوهم في المزارع والمصانع، ونهبوا ومازالوا ينهبون المواد الأوّلية من آسيا وإفريقيا عبر عدة آليات أبرزها التبادل اللامتكافئ، مثال على ذلك:

-في عام 1959م كانت الدول النامية تدفع طنا من النحاس، وتحصل عل 39 أنبوبا خاص بأشعة رونتجن.

-في عام 1982م صارت الدول النامية تدفع طنا من النحاس أيضا، لكنّها لا تحصل إلا على 3 أنابيب فقط.

-في عام 1994م أصبحت الدول النامية تدفع طنا من النحاس أيضا، لكنها لا تحصل إلا على أنبوب واحد.

-ويحصل الغرب الآن على برميل من النفط بسعر حقيقي لا يزيد عن 6 دولارات 1973م.

---

[1] – خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص.52–53.

[2] – منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص.55.

3- **مع التبعية وضد الاستقلالية:**

يلاحظ أنّ العمليات التنموية في الدول النامية قد ترافقت، أو أدّت إلى التبعية وفقدان الاستقلالية، فقد أدّى الاعتماد المتزايد على الموارد الخارجية أو القروض والإعانات لتمويل مشاريع التنمية إلى رهن استقلال كثير من الدول النامية لدى الدول الرأسمالية الدائنة، وبدا ذلك واضحا في حرب الخليج الثانية1991م، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتكنولوجيا، فقد أدّى الهوس باستيرادها إلى ربط اقتصاديات كثير من الدول النامية بمصالح الدول المتقدمة.[1]

وفيما يتعلق بالسلع، يلاحظ الخبير الاقتصادي المعروف **جلال أمين** أن "الذي يحدث في غمار ما يسمّى بالتنمية ليس مجرد زيادة في سلع غير معروفة عديمة الهوية والطعم والرائحة، بل هي زيادة في سلع بعينها لها صفات محدّدة، وهي بالتحديد سلع أثمرتها ثقافة أو حضارة بعينها هي الحضارة الوافدة على العالم الثالث.

وقد اقترن هذا الوفود بمختلف صور الضغط من ناحية، والإذعان من ناحية أخرى، ويضيف **جلال أمين** "إذا وصفنا ما يحدث وصفه الصحيح لكان علينا أن نقول إن الذي يحدث ليس مجرد تنمية، بل هو دائما تغريب أي إحلال مجموعة من السلع المحدّدة الآتية من تلك الثقافة أو الحضارة الغربية محل السلع المنتجة محليا، فمعيار النّجاح لدى معظم مخطّطي البلدان النامية هو أن تتمكن بلدانهم من إنتاج السلع نفسها التي تنتج في الغرب".

4- **ضد القيم الاجتماعية:**

تعتبر القيم الاجتماعية تجسيدا لثقافة المجتمع وخصوصيته، أي أنّها تعبر عن هوية المجتمع، فالقيم الاجتماعية تنتمي إلى الجوهر لا إلى الشكل، ولقد فهم البعض تعبير القيم في سبيل التنمية على أنّه اقتلاع القيم من جذورها وإحلال قيم أخرى في ضمائر الناس بدلا من تنظيف تلك القيم الأصيلة، وتطهيرها ممّا علق بها أو ارتبط بها من انحراف، ولذلك ليس من المستغرب أن تشن على القيم الوطنية حرب في كافّة المجالات وبخاصة في ميداني السّلع والتكنولوجيا.

ففي ميدان السلع تلعب السلع المستوردة من ثقافة أخرى دورا كبيرا في تدمير القيم الاجتماعية السائدة، وإحلال قيم أخرى مكانها، وهذا يحدث بشكل أخطر في ميدان التكنولوجيا وهي ليست حيادية من حيث القيم، إنّها كتلة من القيم صمّاء تدمّر كل القيم الأخرى التي تواجهها.

5- **ضد البيئة:**

---

[1] - خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 54-55.

من مظاهر هذا العصر أن التنمية تتم في معظم الأحيان على حساب البيئة، وبالتالي على حساب الأجيال القادمة، فقد صاحب معظم العمليات التنموية "خروج عن النص البيئي" أي إخلال التوازن في الأنظمة البيئية، الأمر الذي أدّى إلى حدوث مشكلات بيئية أبرزها فقدان التنوع البيولوجي، التصحر، التلوّث... **ونقدم فيما يلي بعض التفصيل عن ذلك**[1]:

أ)**فقدان التنوع البيولوجي** : إنّ التنوع البيولوجي هو تنوع الحياة على الأرض بكل ما فيها من نظم إيكولوجية، أو بيئية، وهو الأساس الذي تقوم عليه التنمية القابلة للاستمرار، كما أنّه ركيزة الصحّة البيئية لكوكبنا، ومصدر العطاء الاقتصادي والبيئي للأجيال المقبلة، ويقدّر الخبراء أنّ عدد الأنواع الحيّة النباتية والحيوانية يتراوح ما بين 30-50 مليون نوع، ويفقد العالم منها حسب تقديرات الخبراء عددا يتراوح بين 40 إلى 140 نوعا في اليوم الواحد، ويرى بعض الخبراء أنّنا فقدنا منذ مطلع القرن العشرين وحتى الآن نحو 75% من أشكال التنوع البيولوجي، وبالتالي التنوع الوراثي في المحاصيل الزراعية.

كما يعتقد الخبراء أن الخطر الأكبر هو استبدال النباتات البريّة بنبات واحد أو عدد صغير من النباتات المزروعة، فالنبات البريّ أشبه ما يكون بمجموعة من المفاتيح، وكل منها قادر على حل مشكلة بيئية معينة سواء كانت هذه المشكلة هي القحط أو الصقيع أو الهجوم الفطري، أو غير ذلك، في حين أن النبات المزروع يصلح لحل المشاكل البيئية التي زرع من أجلها إلا أنّه لا يتمتع بجميع مزايا النّبات البرّي، وهكذا فإنّنا بقضائنا على الأصناف النباتية البرية إنما نجهض حلول المشكلات التي لم تنشأ بعد، وعندما تزول النباتات البريّة يصبح الأمل في استعادتها ضعيفا لأن تطورها استغرق مئات الملايين من السنين ولا يمكن ضغط مثل هذه المدة في خطة خماسية مثلا، وإن مجرد حقيقة أن النباتات البريّة استطاعت البقاء طول هذه المدّة لدليل على قدرتها التكيّفية.

ب)**التصحّر**: وفقا لاتّفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994م يقصد بالتصحر: تردّي الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية، والنشطات البشرية، وينشأ التصحر وفقا لدراسة أجرتها المنظّمة العربية للتنمية الزراعية عام 1992م عن سوء الأحوال المناخية وطبيعة التربة وسوء استغلال الغطاء النباتي في المراعي والغابات، والعمليات الزراعية الخاطئة، وسوء استخدام الموارد المائية، والهجرة من الريف، وواضح أن النشاطات البشرية هي السبب الكبير في التصحر، ويقدر الخبراء أن التصحر يؤثر على سدس سكان العالم، و70% من الأراضي الجافة، وربع مساحة اليابس، وفي المؤتمر الآسيوي الإفريقي لمكافحة التصحر الذي عقد في بكين 1996م قدّر وزير الغابات الصيني قيمة الخسائر الناجمة عن التصحر في العالم بحوالي 42 مليار دولار سنويا، أما في الوطن العربي فإنّ دراسة

---

[1] – خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 56-57.

المنظّمة العربية للتنمية الزراعية تقدر أن 68% من أراضي الوطن العربي متصحّرة، وأن 20% أخرى من أراضي الوطن العربي معرّضة للتصحر.

ج) **التلوّث**: يعرف التلوّث بأنّه كل تغيّر كمّي أو كيفي في مكوّنات الكرة الأرضية، في الصفات الكيمائية أو الفيزيائية أو الحيوية للعناصر البيئية، ويزيد من طاقة الكرة على الاستيعاب، وينتج عنه إضرار بحياة المكوّنات الحيّة من إنسان وحيوان، أو بقدرة النظم البيئية على الإنتاج، وإن أكثر ما يثير القلق هو كون الزراعة مصدرا كبيرا للتلوث، إذ تؤدي مثلا كثرة استعمال الأسمدة الآزوتية إلى تكاثر هائل للجراثيم في الماء.[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين العولمي والمحلي"العولمة المحلية"

لم يتم الانخراط في العولمة بالمدى ذاته في كل مكان، فعلى وجه العموم، نجد أنّ تضاؤل أهمية المسافات والحدود السياسية كان أكبر بشكل ملموس في النّصف الشمالي من الكرة الأرضية، في حين نشهد اليوم أكثر من أي وقت مضى بروز ثقافة عالمية تتشابه فيها المجتمعات المدنية جميعا، وهي أيضا في طور الارتقاء "حيث أصبح الناس يفكّرون على الصعيد العالمي ويتصرفون على الصعيد المحلي" ، فرغم ما للعولمة من آثار وتجليات على جميع أنحاء العالم فإنّ لها حدود أيضا.

الفرع الأول: معنى العولمة المحلية

كان **روبيرتسون** السبّاق للتطرّق لمفهوم مميّز للعولمة المحليّة، حيث يرى بأن المحلي والشمولي لا يتنافيان، بالعكس يجب أن يفهم المحلي على أنّه وجه الشمولي، فالعولمة تعني أيضا تجاذب الثقافات وتلاقيها مع بعضها البعض، ويقترح أن يعوّض المفهوم الأساسي للعولمة الثقافية "بالمحلية المعولمة"، يجمع بين العولمة والمحلية.

ويتفق **برتران بادي** و **روبرت هولتن** أن ثمّة تيارات جديدان غالبا ما يتم النظر إليهما كنقيضين، مع أنّهما في الواقع متكاملين ومتفاعلين بشكل إيجابي، حيث يتعلّق الأمر بجدلية وبتفاعل العولمة والمحلية والتي يطلق عليه **بادي** مصطلحا مركّبا جديدا هو: **"la glocalisation"**(تركيب لكلمتي: العولمة **la globalisation**، والمحلية **la localisation**، والذي يضفي المعنى والانسجام على مختلف الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى **هولتن** أنّ القومي والعالمي هما متكاملان، فالعولمة ليست تيّارا اجتماعيا بلا حدود، ولكنّها مقيّدة بالتطوّرات المؤثّرة في الدول القومية.[2]

فإنّ السياسات الدولية ترسمها بشكل متزايد الديناميات الإقليمية علاوة على الديناميات الوطنية المحلية، وإنّه على الرّغم من ترحيب دعاة العولمة بزوال الحدود القومية ودعوتهم لإنهاء الدولة القومية، والحد من الإغراق في

---

[1] - خليل حسين ، مرجع سبق ذكره، ص ص.58-59.

[2] - سعد الشلمابي، "قراءة في كتاب العولمة والدولة القومية لروبرت هولتن"، المستقبل العربي 153 (2000م): ص.165.

الخصوصية الثقافية والمحلّية، وبينما يتّجه الاقتصاد لمزيد من الوحدة على الصعيد الدولي، تخطو السياسة نحو المزيد من التفتّت مع نمو الوعي العرقي والنزاعات الإثنية، في حين تتراوح الثقافة بين انتشار الثقافات الغربية في الحياة اليومية وبين إحياء الثقافات والتراث في أنحاء المعمورة.

وعلى الرغم من انتشار العولمة، فإنّ العالم يفتقر إلى وجود وعي عالمي، أي إدراك الأفراد لهويّتهم الكونية أكثر من الهويات المحلية، فواقعيا لا زالت الهوية العالمية التي تهيمن عليها القوى الكبرى، وعلى سبيل المثال بينما تتحد الدول في وحدات إقليمية كبيرة فإن التواصل بينها مفتقد، وبينما تتسارع سعيا وراء تقليل فوارق المسافة، تخلق السياسة العديد من الفجوات بين الدول، وتعبّر هذه السلوكيات عن جدلية إدراك الإنسان لدوره ككائن اجتماعي من ناحية، وكفرد يتصارع عالميا سعيا وراء مكانة خاصة، ويرى بعض الباحثين أن الإشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي تتفاقم حين تحاول القوى العالمية الكبرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية أن تعطي الطابع العالمي لما هو محلي لديها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، وذلك نظرا لما تملكه من منافذ إعلامية عديدة، ويطلق الباحثين على تلك العملية " **عولمة المصالح المحلية** "، ومن المهم إدراك أن مفهوم العولمة يرتكز على عملية ثنائية الأبعاد: **كونية الارتباط**– **ومحلية التركيز** ، وهذا التضاد هو طبيعة كل واقع جديد، لذلك يطلق عليها لفظ:"**العولمة المحلية**"[1].

الفرع الثاني: مميّزات العولمة المحلية

تفصيلا لميّزات العولمة المحلية يوضح أولريش بك ذلك فيما يلي:

أ) **العمومية والذاتية**: إنّ تعميم وتوحيد المؤسّسات والرّموز والسلوكيات النمطية وتوحيدها (ماكدونالد وبلوجيتز والديمقراطية وتقنية الاتّصالات والبنوك وحقوق الإنسان...إلخ)، والتأكيد الجديد على الثقافات المحلية والهويات وابتداعها، بل الدّفاع عنها(الأسلمة، الأغاني الشعبية الألمانية، الكرنفال الإفريقي في لندن...)، ففي إطار حقوق الإنسان تعتبر على أنّها حقوقا عالمية، وتفسر ثانيا بوصفها مرتبطة بسياق غالبا ما يكون مختلفا تماما.

ب) **الارتباطات والتجزّؤات**: العولمة تخلق الارتباطات، وينبغي أن يبرز هذا في سياق من المناقشات، الذي يكاد معنى العولمة يتساوى فيه مع معنى التجزئة في الفهم والتقويم، هكذا تنشأ جماعات متخطية للحدود والقارّات، تفصل كل ما يعتبر حتى الآن وحدة لا تنفصم عراها: التعايش الجغرافي الاجتماعي والتعايش المهني، ولو أنّ ذلك يتسبّب في آن واحد في إنشاء علاقة اجتماعية جديدة، والمنطق الجديد للتعايش الحياتي والمهني في

---

[1] – عمرو عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-11.asp>

الأماكن المنفصلة جغرافيا، يتم تطبيقه حتى في الشركات المتخطية للحدود (التي نقلت إدارتها إلى سنغافورة وتصنع منتجاتها موزّعة في أوربا كلها)، كما تطبق في البلديات المتخطية للحدود(المكسيكية الأمريكية والأمريكية المكسيكية)، والأسر والثقافات الجماعية العرقية (إفريقيا الوهمية) وغير ذلك[1].

ج) المركزية واللامركزية: هناك الكثيرون ينظرون إلى العولمة على أنّها قضية تركيز وتمركز في أبعاد رأس المال والقوة والإعلام والعلم والثروة واتّخاذ القرار، ويردون أسبابا لذلك، ولكن الذي يتم إغفاله أنّ الحركية نفسها تخلق المركزية، فالجماعات المحلية بعبارة أدق: المتخطية للحدود المحلية تكتسب نفوذا في تشكيل أمكنتها الاجتماعية.

تستطيع الدول الوطنية أن تغلق على نفسها في اتّجاه الدّاخل، ولكنها لا تستطيع أن تنشط في اتّجاه الخارج أيضا، وتلتفت إليه وتنقل سياستها وهويّتها وتحدّدها من جديد في الإطار الإنمائي الشامل للتّشابكات والحوارات والمنازعات المتبادلة، ويتم الأمر نفسه بالنسبة للممثّلين في المستويات المختلفة من نقابات مرورا بالكنائس وروابط المستهلكين وصولا إلى الأفراد[2]

حسب أنصار العولمة يمكن لهذه الأخيرة أن تشحن الهوية الوطنية طاقة جديدة، وثمة اتّجاه متزايد في العالم إلى التعبير عن التقاليد الاجتماعية والثقافية المميّزة لمختلف مناطق العالم على نحو لم يسبق له مثيل منذ فجر الاستعمار الأوروبي قبل 500 عام، وجوهر هذا الرّأي باختصار؛ أن وضع هوية محلية متميّزة في مواجهة هوية العولمة يؤدّي إلى شحذ الهوية المحلية، وقد نجد بهذه الطريقة وجودا دوليا مناوئا لها، على سبيل المثال: الطريقة التي استخدمها الناشطون الفرنسيون في المجال الثقافي لإعطاء دفعة جديدة من الحيوية لتقاليدهم بتكرارهم انتقاد كل من ملاهي ديزني ومطاعم ماكدونالد.

إنّه مع مضي العولمة في طريقها، أصبح من الواضح على نحو متزايد أن السياسة الاقتصادية لأي دولة ما قد تؤثر على البلدان الأخرى، فمع تهاوي الحدود، أصبحت السياسات المحلية أكثر أهمية[3].

إنّنا نلاحظ ما يسمّى انتقال الفضاء، بمعنى أن المحلي اليوم أصبح يتجاوز الوطني ليصل إلى الفضاء المعولم أو العالمي، فمدن العالم بدأت تشتغل فيما بينها، والجهات المحليّة تتعاون فيما بينها، والهويات الثقافية أصبحت تدفع بطرح المحلي والعالمي وبدأت تطالب بضرورة إشراكها في اتخاذ القرارات التي تحدد مصيرها.

---

[1] - أبو العيد دودو، مترجما، ما هي العولمة، ط.1(منشورات دار الجمل)، ص.79.

[2] - أبو العيد دودو، مترجما، مرجع سبق ذكره، ص.80.

[3] - باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، ط.1(بيروت: دار الفكر العربي،2001م)، ص ص.119-120.

نجد أنّ ردود الفعل السلبية تجاه عولمة نموذج واحد، ينبع من الدول الرّأسمالية نفسها فمثلا فرنسا رغم ما وصلت إليه من حضارة وثقافة، إلا أنّها لا تستطيع مجاراة الولايات المتحدة الأمريكية في امتلاك مختلف المؤسّسات والوسائل، فنجد مثلا الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** يتحرّك لمنع فتح مطعم جديد في سلسلة مطاعم ماكدونالد في برج إيفل، أي في مكان مقدّس من هذا النوع، وكذلك عندما تدعو إلى مبدأ الاستثمار الثقافي لحماية اللّغة الفرنسية من الهيمنة الثقافية الأمريكية، أمّا كندا تقوم باستبعاد الصناعات الثقافية الأمريكية من اتفاقيات التبادل التجاري الأمريكي[1].

---

[1] - حسن عبد الله العايد، مرجع سبق ذكره، ص ص.100-101.

المبحث الثاني: انعكاسات العولمة على التنمية البشرية في الوطن العربي

تأثّرت تجربة الوطن العربي في عملية بناء تنمية بشرية ومن بين هذه العوامل؛ طبيعة التجربة التاريخية لكل دولة، وظروفها الاقتصادية ومواردها الطبيعية والبشرية، وبحسب حاجتها لرأس المال الأجنبي، وبحسب قوة دولها أو ضعفها، ونقاط القوة والضعف في ثقافتها التقليدية، ومع أنّ الوطن العربي يشترك مع بقية مناطق العالم في معظم الآثار التي أحدثتها في عملية التنمية البشريّة، فإنّ تجربة الوطن العربي لها سمات معينة تميزها إلى حد كبير عن غيرها من التجارب [1]. **فما هي مختلف العوامل التي جعلت لتجربة الوطن العربي في عملية التنمية مميزات خاصة في ظل العولمة؟، وهل ساهمت هذه الأخيرة في خلق فرص تمّ استغلالها؟**

المطلب الأول: دور العوامل المحلية والعالمية في بلورة التنمية البشرية في الوطن العربي

إنّ واقع التنمية البشرية في الوطن العربي كما هو عليه حاليا، ساهمت في تبلوره مجموعة عوامل محلية خاصة بالوطن العربي، وأخرى كانت بفعل ما حملته العولمة من تأثيرات، و هذا ما سنتطرّق إليه في**الفرعي التاليين على التوالي**:

الفرع الأول: دور السّمات الخاصة للاقتصاد العربي في بلورة التنمية البشرية

نذكر فيما يلي ثلاث سمات اختصّ بها الوطن العربي كان لها جميعا دورا ملحوظا في تحديد الأثر الصافي للعولمة في التنمية البشرية في العالم العربي:

السمة الأولى: هي الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه سلعة إستراتيجية هي النفط في النمو الاقتصادي للوطن العربي، ففي كثير من الدول يمكن اعتبار بداية العولمة هي نفسها بداية اكتشاف النفط وتصديره. إنّ اعتماد هذه الدول الشديد على العالم الخارجي اقتصاديا وسياسيا سببه الأساسي اعتمادها الشديد على النفط، والتي حقّقت درجة من الرخاء وبالتالي سمح لها بالتخلص من كثير من المشكلات المتعلقة بالتنمية البشرية.

السمة الثانية: وهي تتصل أيضا بالدور المهم الذي يلعبه النفط، على أن الوطن العربي قد شهد في العقود الأخيرة درجة من هجرة العمالة بين دولة عربية وأخرى، لا تكاد تعرفها أي دولة أخرى في العالم، وهكذا نجد أن كل الدول العربية تقريبا قد تأثرت بدرجة أو بأخرى بظاهرة العولمة عن طريق النفط، والتي كان لها آثارا قوية إيجابا وسلبا في التنمية البشرية في الوطن العربي.

السمة الثالثة: هي أنّه ربما لم يعرف أي جزء آخر من العالم باستثناء الكتلة الاشتراكية ما عرفه الوطن العربي خلال الخمسين عاما الأخيرة من تعاظم دور الدولة في الاقتصاد، نظرا لدور الميراث التاريخي لبعض الدول، أو لنوعية مواردها الطبيعية، ومع ميل دور الدولة إلى الانحسار في العقود الأخيرة نتيجة زيادة العولمة

---

[1] - جلال أمين،العولمة والتنمية العربية "من حملة نابليون إلى جولة الأرغواي 1798-1998م، ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)، ص.60.

قوة مما أدّى إلى ضعف درجة الحماية التي توفّرها الدولة لشرائح المجتمع الأقل دخلا، ممّا ترتب على ذلك من آثار في التنمية البشرية[1].

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة على الرّفاه البشري في الوطن العربي

مع انتقال مراكز إشعاع الحضارة الإنسانية من بقعة جغرافية من العالم إلى بقعة أخرى، انتقل أيضا وبالضرورة مركز القوة الدافعة إلى العولمة من مجتمع إنساني إلى آخر، وقد كان الوطن العربي مركز هذا الإشعاع الحضاري وهذه القوة الدافعة للعولمة أكثر من مرة عبر التاريخ الإنساني، ولكن منذ بزوغ الحضارة الغربية الحديثة تحول الوطن العربي إلى متلق سلبي لآثار العولمة، وقد اكتمل قرنين كاملين على بداية اتّصال الوطن العربي بالغرب الحديث عندما جاءت حملة " نابليون بونابرت" إلى مصر سنة 1798م.

1- الآثار الإيجابية:

من غير المتصوّر أن تجري عولمة المنطقة العربية على هذا النحو دون أن يكون لها آثار بالغة القوة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وهو ما اصطلح على تسميته بالتنمية البشرية Human Development.

ليس هناك شك في أن بعض جوانب التنمية البشرية قد تأثّرت تأثّرا إيجابيا بزيادة درجة انفتاح الاقتصاد العربي على العالم الخارجي خلال العقود الثلاثة الماضية، كما سبق لها أن تأثّرت إيجابا بهذا الانفتاح عبر المدى الطويل، أي خلال القرنين الماضيين، وهكذا نجد أن تلك الدول العربية التي بدأت بتحقيق بعض المنافع في هذا الصدد من اتّصالها بالغرب في وقت ما في القرن الماضي، كانخفاض معدّلات وفيات الأطفال وزيادة العمر المتوقع لدى الميلاد، استمرت في تحقيق هذه المنافع خلال العقود الثلاثة الماضية، بينما استطاعت دول عربية أخرى وهي تلك التي بدأ اقتباسها من الغرب لوسائل مكافحة الأمراض والارتفاع بمستوى الصحّة في وقت متأخّر نسبيا، تحقيق تقدّم أسرع في هذا المجال، فإذا نظرنا إلى الوطن العربي، نجد أن طفلا ولد في سنة 1990م يمكن توقع أن يعيش لمدة أطول بثلاثة عشر عاما مما كان يتوقع للجيل السابق له مثلا[2].

هكذا أصبح متوسّط العمر المتوقع لدى الميلاد في الوطن العربي نحو 65 عاما اليوم، وهو ما يقرب من المتوسّط للعالم ككل، كذلك انخفاض معدّل وفيات الأطفال بما يزيد عن 50% خلال الثلاثين سنة الأخيرة.

كذلك يمكن أن يردّ الفضل إلى ازدياد الاتّصال بالغرب بما حدث من تخفيض الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بمعدّلات الالتحاق بالمدارس في المستويات المختلفة من التعليم، ومعدّل المساهمة في القوى العاملة، إذ زاد

---

[1] - جلال أمين، العولمة والتنمية العربية "من حملة نابليون إلى جولة الأرغواي 1798-1998م، مرجع سبق ذكره، ص.61.

[2] - المرجع نفسه، ص. 08.

في الحالين نصيب الإناث زيادة ملحوظة عمّا كان عليه قبل ثلاثة عقود، وعلى الرّغم من أنّه مازالت هناك فجوة واسعة بين الذكور والإناث في معدّل الالتحاق بالمدارس فإنّنا نرى في بعض الدول العربية بالخليج أن نسبة الالتحاق بالتعليم بين الإناث أكبر منها بين الذكور.

إنّ للعولمة دورا مهما في التنمية البشرية من خلال عملها على فتح المجال لانتقال المعلومات والأفكار مما أدّى إلى زيادة نمو العلاقات الثقافية، وزيادة معدّل انتقال أنماط السلوك والقيم.

2-الآثار السلبية:

إلا أنّنا إذا استثنينا تلك المنافع الواضحة والمتولدة من الاتّصال بوسائل الطب الحديث والتعرف على أنماط متنوعة من الثقافات وأساليب الحياة، فإنّه لا تكاد توجد قناة من قنوات العولمة تخلو من بعض الآثار السلبية في التنمية البشرية.

أ- التجارة الدولية:

إنّ ارتفاع مساهمة دولة ما في التجارة الدولية قد يؤدّي إلى الارتفاع بمعدل نمو ناتجها الإجمالي عن طريق ما تسمح به التجارة من توسيع نطاق السّوق وارتفاع درجة تقسيم العمل، ولكن في الوقت نفسه قد لا يترك نمط توزيع الدّخل على ما كان عليه بل وقد يزيد من درجة الفقر لشرائح واسعة من السّكان، ذلك لأن موارد الدولة الاقتصادية قد توجّه نتيجة لارتفاع درجة المساهمة في التجارة الدولية من إنتاج تلك السلع التي تمثّل سلع استهلاك مهمّة للفقراء إلى إنتاج سلع للتصدير[1].

إنّ تجارب بعض الدول العربية في القرن الماضي تمدنا بأمثلة على أثر هذا التغيّر في هيكل الإنتاج، من إنتاج المواد الغذائية إلى إنتاج سلع للتصدير نتيجة للاستعمار الفرنسي في دول شمال إفريقيا، أو نتيجة إدخال زراعة القطن في مصر، وبالطبع قد يقال من ناحية نظرية أنّه يجب عدم إلقاء المسؤولية عن تدهور توزيع الدّخل في مثل هذه الحالات على ارتفاع درجة المساهمة في التجارة الخارجية، بل إلقاء المسؤولية في ذلك على السياسات التي صاحبت هذه المساهمة، ولكن في الواقع هناك علاقة وثيقة بين الأخذ بسياسة الانفتاح مثلا وبين التخلي التدريجي عن سياسات إعادة توزيع الدّخل لصالح الشرائح الاجتماعية الأقل دخلا مثلا.

نلاحظ كذلك أنّ ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد يعني زيادة الاعتماد على استيراد السلع الغذائية كما هو الحال في معظم البلدان العربية، حيث انخفضت درجة الاكتفاء الذاتي في الغذاء خلال الثلاثين عامل الماضية، وإنّ ارتفاع درجة المساهمة في التجارة الخارجية يقترن أيضا في العادة بتعريض

---

[1] - جلال أمين، العولمة والتنمية العربية "من حملة نابليون إلى جولة الأرغواي 1798-1998م مرجع سبق ذكره، ص. 52.

الدولة لدرجة أكبر من التقلّبات في الداخل، ولتكرار أكبر للصّدمات الاقتصادية، والأرجح أن يقع عبء هذه التقلّبات والصدمات على الفقراء أكثر مما يقع على غيرهم[1].

ب-انتقال العمالة:

كان حجم العمّال العرب المهاجرين إلى دول النفط في الخليج في أوائل الثمانينات قد بلغ أقصى حجم له وهو خمسة ملايين، وبلغ عدد العمال العرب والمهاجرين من دول شمال إفريقيا إلى أوربا نحو نصف هذا العدد، وكانت تحويلات هؤلاء المهاجرين تمثل نسبا لا يستهان بها في الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول المصدّرة للعمالة، 10% في حالة المغرب، 12% في مصر، 18% في الأردن، 22% في اليمن، 30% في الضفة الغربية وغزة، ثم حدث انخفاض في أسعار النفط وإيراداته، فبدأ تدفق العائدين من دول النفط في النصف الثاني من الثمانينات، ولهذا نقول أن جزءا كبيرا من الزيادة في حدّة الفقر التي عانتها الدول العربية المصدّرة للعمالة بعد منتصف الثمانينات إنما يعود إلى الصدمات الخارجية.

ولكن حتى بصرف النظر عن الصدمات والتقلّبات المفاجئة في هجرة العمالة إلى الخارج لا تمثل دائما نفعا صافيا من وجهة نظر التنمية البشرية، فالهجرة تسبب اضطرابات وتوتّرات اجتماعية ونفسية في الدول المصدّرة للعمالة والمستوردة على حد سواء مما يؤثّر تأثيرا ملموسا في مستوى الرّفاهية الإنسانية، ومن الصعب التعبير عنها تعبيرا كميا.

إنّ العلاقات الأسرية للعمال المهاجرين يصيبها الاضطراب إمّا بسبب عجز الأسرة عن توفير الموارد اللاّزمة لأن تسافر مع عائلها، أو عجزها عن الحصول على تصريح لها بالإقامة بالدولة المهاجر إليها، أو بسبب ما تحدثه الزيادة المفاجئة في الدّخل في المطامح وأنماط السلوك، وإذا نظرنا إلى الدول المضيفة نجد أنّ تدفق عدد كبير من العمال المهاجرين الذين قد يشكّلون في بعض هذه الدول غالبية القوة العاملة يولد مشكلات من نوع مختلف ولكنها ليست أقل أهمية من وجهة التنمية البشرية، فالاعتماد الزائد على جهد الآخرين قد يخلق مشاكل اجتماعية ونفسية ليست أقل خطرا من تلك التي يخلقها الحرمان الاقتصادي، كما أنّ التفاوت الكبير في الدخول بين مواطني الدولة من ناحية والعمّال الوافدين من الخارج من ناحية أخرى قد يشكل خطرا على الاستقرار السياسي[2].

ج-حركات رؤوس الأموال:

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 54.

[2] - جلال أمين، العولمة والتنمية العربية "من حملة نابليون إلى جولة الأرغواي 1798-1998م، مرجع سبق ذكره، ص. 56.

لحركة رؤوس الأموال آثارا في التنمية البشرية حيث نجد أن هذه الآثار قد تتولد من أكثر من طريق، فحركة رؤوس الأموال تؤثر في التنمية البشرية عن طريق تأثيرها في معدّلات الاستثمار والنمو، ومن ثم عن طريق خلق فرص جديدة للعمالة، فهي تؤثّر في التنمية البشرية بما قد تولده من إيرادات إضافية للحكومة يمكن أن ينفق جزء منها لرفع مستوى الرّفاهية لمحدودي الدّخل(عن طريق القروض أو الاستثمارات الأجنبية)، ولكن من ناحية أخرى قد تخلق حركات رؤوس الأموال مشاكل في طريق التنمية البشرية.

فالمعونات الخارجية قد تؤدّي بالدولة إلى فقدان الدولة المتلقية لها لجزء من استقلاليتها في اتخاذ القرارات، وانخفاض درجة المشاركة من جانب المواطنين في صنع القرارات السياسية لبلدانهم، كما قد تؤدّي إلى تدهور توزيع الدّخل وزيادة حدّة الازدواجية الاجتماعية داخل الدولة المتلقية وإلى خلق نوع من العمالة الأرستقراطية التي تحقق مستويات من المعيشة أعلى بكثير ممّا يسمح به متوسط الأجور في هذه الدول، وقد شهدت الدول العربية هذا النوع من الازدواجية الاجتماعية نتيجة فتح أبوابها لرأس المال الأجنبي، وقد تأخذ حركات رؤوس الأموال صورة هروب لرأس المال من الدولة النامية إلى الخارج بدلا من تدفق رأس المال إليها.

ممّا يؤدّي إلى تخفيض معدّلات الاستثمارات، ويزيد من معدّل البطالة، وظاهرة هروب رأس المال ليست بالظاهرة الهيّنة في البلاد العربية إذ يقدر البعض حجم الاستثمارات العربية الخاصة والعامة المتراكمة في الخارج بما يتراوح من 600 إلى 800 مليار دولار بالمقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة المتراكمة في البلدان العربية التي لا تزيد عن 60 مليار دولار.

د-تراجع دور الدولة:

إنّ تضخم حجم الديون الخارجية الذي قد يترتب على معدّل مرتفع لتدفق رؤوس الأموال من الخارج يمكن أيضا أن يؤثّر تأثيرا سلبيا في التنمية البشرية إمّا عن طريق ما قد يستتبعه من تخفيض في الواردات من بعض السلع الضرورية، أو ما يؤدّي إليه عن طريق غير مباشر من إجبار للدولة المدينة على تطبيق إجراءات تنطوي على تخفيض ما تقدمه الدولة من حماية لمحدودي الدّخل، وما تنفقه على بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية، هذا التخفيض لدور الدولة الذي يجري منذ سنوات وبمعدل كبير في عدد كبير من بلدان العالم الثالث يمكن أن ينظر إليه على أنّه أثر من آثار الاتّجاه المعاصر نحو المزيد من العولمة، إنّ ما ترتب على تخفيض دور الدولة من آثار في التنمية البشرية قد يكون أوضح في الوطن العربي منه في كثير من مناطق العالم الأخرى لسبب بسيط هو أنّ الدولة في الوطن العربي ظلّت لفترة طويلة من الزمن تتحمل مسؤوليات أكبر وتلعب دورا أوضح ممّا تلعبه في مناطق كثيرة أخرى من العالم[1].

[1] - جلال أمين، العولمة والتنمية العربية "من حملة نابليون إلى جولة الأرغواي 1798-1998م، مرجع سبق ذكره، ص.57- 58.

إذن فإنّ تجربة الوطن العربي في عملية التنمية البشريّة لها سمات معينة تميّزها إلى حد كبير عن غيرها من التجارب بحسب طبيعة التجربة التاريخية وظروفها الاقتصادية ومواردها الطبيعية والبشرية

المطلب الثاني: تداعيات العولمة على تنمية الشّباب العربي

إنّ أغلب الاقترابات تتحدّث عن الشّباب كمشاكل واحتياجات أكثر من كونهم طاقة خلاّقة هائلة ينبغي دمجها بفعالية في عملية التنمية البشرية، ففي إطار العلوم الاجتماعية تطوّر ما يعرف بعلم اجتماع الشّباب وعلم نفس الشباب، بالاضافة إلى المنحى العالمي لدراسات بناء القيادة والكوادر الشابّة خاصة في ظل تأثيرات العولمة على نوعية القدرات البشرية المطلوبة، أمّا على المستوى العربي فتتشتّت الدّراسات في هذا المجال[1]. فما هي **تداعيات العولمة على تنمية الشباب العربي سلبا وإيجابا؟**

الفرع الأول: بيئة الشّباب العربي:

إنّ الشّباب العربي بشكل عام، وهو يعيد اكتشاف ذاته، بحثا عن أدوار فاعلة في الحياة يتّسع حيّزها لعطاءاته الحيوية، تتلقّه الموجات العاتية: موروث قومي–ديني طابعه السائد يميل إلى الثّابت والجامد ويفزع هلعا من شبح التغيير، فالمثل الأعلى للوجود شكلا وموضوعا قد تتحقّق في الماضي، وهو نموذج أبوي يتم تجميده وتمجيده بدءا من قواعد السلوك ومنطق التفكير وانتهاء في قواعد اللّغة المعتمدة، والسلطة العليا منعقدة لـــ "النص" بأبجديته المقدّسة، والحاضر الظاهر يتم تأويله بالغائب الباطن، وقد تغذّى هذا الموروث خلال حلقات النّمو في إطار المؤسّسات الرسمية والدينية في الدولة المحافظة في اتّجاهاتها.

فالخطاب الدّيني الرسمي يتّسم بالسطحية الأمر الذي يتيح الفرصة ضمن عوامل أخرى لبروز التيارات والجماعات الدينية الأكثر مصداقية في التعبير عن هذا الموروث بصيغته التقليدية، ونظم التعليم المدنية، المتداخلة مع نظم تعليم دينية تتبنّ مناهج وأساليب ووسائل تعليمية تعتمد التلقين والتقليد والتفتيت والتلفيق والحفظ والاستدعاء، ويتم تأطير ذلك كله في المنتجات الإعلامية والثّقافية والفنية السائدة بأجهزتها ومؤسّساتها المتراخية، والتي لا تخلو–وربما في المنتج الواحد– من تناقضات ظاهرة ومستفزّة للكافة.

وفي الوقت ذاته لم تستطع التيارات التنويرية المتبلورة في أفكار وكيانات وأنشطة متنوعة ومتعدّدة، والمتأثّرة مكانيا وزمانيا، لأسباب كثيرة ذاتية موضوعية أن تنجز مهامها التاريخية على نحو مؤثّر وفاعل، فظلّت في أغلب الحقب بالمنطقة العربية تفتقد مقوّمات السيادة والانتشار، وظلّت محاولتها المتواترة والمتوجهة حبيسة الذهن، الكتاب، النشرة، الندوة، الحلقة النقاشة...إلخ[2].

---

[1] – الشبكة العربية للمنظمات الأهلية العربية.التقرير السنوي السادس للمنظّمات الأهلية العربية للعام 2006"الشباب في منظومة المجتمع المدني" (القاهرة: دار نوبار،2006م)، ص.13.

[2] - جيهان أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص.6.

يعيش الشّباب العربي في تنظيم مجتمعي يحمل بذور "وأد الحرية"، إذ يمكن تشبيه هيكل التنظيم المجتمعي في البلدان العربية، على شدّة تنوعه وتعقد تركيبه بسلسلة متشابكة الحلقات تبدأ من التنشئة في نطاق الأسرة مرورا بمعاهد التعليم وعالم العمل والتشكيلة المجتمعية وانتهاء بالسياسة في الداخل والخارج، حيث تقتص كل حلقة من الفرد قسطا من الحرية وتسلّمه مسلوبا ذلك القسط من الحرية إلى الحلقة التالية، ويشكّل تكامل الحلقات هذه نظاما عالي الكفاءة.

على صعيد آخر تكرّس المؤسّسة التعليمية العربية قيم التلقي والخضوع حيث لا تسمح بالحوار الحر والتعلم الاستكشافي النشيط ولا تفتح من ثم الباب لحرية التفكير والنقد، بل تضعف القدرة على المخالفة وتجاوز الراهن، تغذيها مؤسّسات إعلامية وطنية تعزز قيم الخضوع والفقر المعنوي.

يسكن الشّباب العربي قلب أوطان تعتمد التمييز بكفاءة بالغة، وتنوّع هائل، فالقبيلة تفرض تمييزا حاسما يتم وفقه تقسيم المزايا والموارد والسلطة، والعائلات الكبرى تستحوذ على عناصر القوى، والأثرياء يملكون المال وطاقات الفقراء ومصائرهم، والرجال هم العناصر الأرقى من النّساء، والفقيرات هن الأقل قدرا من غيرهن، والأسوياء أكثر حظا من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشكلون 10/1 المجتمع العربي تقريبا.

كما يعيش الشّباب اليوم في أوطان تتّسم بالاستبداد السياسي الذي تزداد ملامحه معاصرة، ويلبس الاستبداد أقنعة شتى منها شرعية الثورة التي تسمح للنظام الثوري أن يحطم قاعدة سيادة القانون، وشرعية التقاليد التي تتيح للجماعة الحاكمة استنادا إلى شرعية تاريخية تقوم على الاستمرار والوراثة أن تتحكم في مقاليد الاقتصاد والاجتماع والسياسة وفقا لإرادة الحاكم.

ضعف وهشاشة مفهوم المواطنة، فالإنسان العربي لم يستوعب أو هو لا يتدبر أصلا فكرة مسؤولية الدولة والمجتمع عن مصائبه، ويرجع هذا الأمر ربما لكيفية تشكّل الدولة الأمة التي تكوّنت في سياق مختلف عن السياق الغربي، وبنيت في بلادنا كتقليد للغرب وبسبب التدخل الاستعماري المباشر في تقاسم البلدان وتقسيمها بين القوى الاستعمارية حينها، أكثر ممّا حصل كتطوّر مجتمعي طبيعي [1].

الفرع الثاني: الشّباب العربي والعولمة:

تجدر الإشارة إلى أنّ تداعيات العولمة (في تعريفها البنيوي تحديدا) إنّما تراكم على بناء قائم واضح ومحدّد الملامح، فلا يجوز أن تتّهم العولمة بإشعال ثورة ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، فالعولمة باعتبارها مرحلة متقدّمة من مراحل التاريخ الإنساني إنّما تستند للمراحل السابقة لها تضيف إليها وتتفاعل مع عناصر قائمة، فملامح المرحلة السابقة للعولمة هي بالأساس التي تتفاعل وتتشابك مع ذلك القادم الجديد "نسبيا" مشكّلة تداعيات جديدة، خاصة على فئة الشّباب منها العربي، والذي تختلف الدول العربية في تحديد الفئة

---

[1] - جيهان أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص.7.

العمرية له، فتحدّد أحيانا من 18–24، أو إلى 30 أو 25 عاما، بل إنّ هناك نتائج دراسات مسحية وبحثية وسياسات قومية للنّهوض بالشباب في البلد نفسه، وتختلف فيما بينها في تحديد الفئة الشابّة المستهدفة[1].

وفيما يلي نتناول أهم الآثار التي أحدثتها العولمة على شريحة الشباب العربي:

1–الشباب والتداعيات الثقافية للعولمة:

يمتلك الوطن العربي تراثا ثقافيا ثريّا وعميقا بعمق تاريخ المنطقة، بني من تنوّع عناصره البشرية (عرب، فراعنة، بربر، أتراك، أفارقة وعجم...إلخ)، ومن تعدّد الديانات به (الإسلام، المسيحية واليهودية) ومن تنوع الحضارات المؤثّرة فيه (الإسلامية، الفرعونية، اليونانية والرومانية...إلخ) فضلا عمّا تضيفه جغرافية المكان للثقافة العربية.

ووفق المد أو الجزر الحضاري لأي وطن تبرز أو تختفي الملامح الإيجابية لأي ثقافة، وإذا كنّا الآن في مرحلة جزر حضاري، فإنّ الملامح الإيجابية لثقافتنا العربية يحجبها بعض الحجب، مما يسهل الأمر كثيرا على ثقافة المرحلة الراهنة وهي العولمة.

تلك المرحلة التي تتبلور ملامحها بحكم تعرّض البشر في كل مكان لرسائل إعلامية وثقافية متشابهة تبرز أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، ومن مصادر الثقافة الغربية عموما، ومعنى ذلك أنّنا أمام أخطار تهدّد الخصوصيات الثقافية للوطن العربي.

وعلى صعيد آخر فإنّ أدوات أخرى أكثر انتشارا ولا يحدها بشدة التقسيم الطبقي أو السكاني أو التعليمي، فالقنوات الفضائية وما تبثه من مواد إعلامية "معولمة" تجد أرضا خصبة في المنطقة العربية، تتفاوت خصوبتها انطلاقا من قوّة بناء المورد البشري (الشّباب) المستقبل لها، ويمكن تقسيم الشّباب إلى ثلاثة فئات رئيسية تبعا لتأثّرهم بأدوات العولمة الإعلامية والثقافية:

الفئة الأولى:

شباب حصل على فرص تعليم جيد و امتلك مهارات متعددة، يتقن أكثر من لغة، هذه الفئة بالطبع تنتمي اقتصاديا إلى الأثرياء القادرين على شراء خدمات تعليمية أرقى من المتاح، وفرص تطوير معرفي أفضل، وبالتالي فإنّ أسواق العمل أمامهم متاحة وواسعة، تلك الفئة تجيد استخدام تكنولوجيا الاتصال بمهارة وتستفيد منها في انجاز أعمالها[2].

ولا تصطدم تلك الفئة كثيرا بالقيم المنبثة عبر القنوات الفضائية وإن كانت تنعكس على مظهرهم وسلوكهم وطبيعة علاقاتهم بالآخرين و بمجموعاتهم وأسرهم، فهم شباب تمتّع بقدر كبير من الاختيار، مقارنة

---

[1] – التقرير السنوي السادس للمنظّمات الأهلية العربية للعام 2006م، مرجع سبق ذكره، ص.26.

[2] – جيهان أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص.7–8.

بالآخرين، تحكمهم علاقات أسرية أكثر مرونة وأقل عبئا بصورة عامة، لا ينشغل شباب تلك الفئة بالقضايا السياسية المحلية ولا بتبعات السياسات المتّبعة طالما لم تمسّه، إلاّ أن الأحداث الإقليمية الأخيرة قد كشفت عن حس عروبي لم يكن متوقّعا من هذه الفئة حيث شاركوا وقادوا عشرات المظاهرات في كافة الدول العربية من الجامعات احتجاجا على الممارسات الأمريكية في العراق، وعلى العدوان المستمر في فلسطين، تمتلك هذه الفئة قدرات واسعة على التشبيك على مستوى دولي، فنجد بعض منهم أعضاء في شبكات دولية غير حكومية.

أمدت العولمة تلك الفئة بأدوات رفاهية جديدة، وإمكانات أعلى للمعرفة والمتعة وفرص تعلّم وخبرات أوسع وقدرات اتّصالية هائلة، ممّا جعلها تتمتّع بعلاقات اتّصالية أعمق بالعالم، في حين ضعفت الصلة بعلاقته بوطنه"ازدواج الجنسية" مثلا.

حيث لم تعد هناك فعاليات محلية قادرة على جذبه وانتزاع اهتمامه كتلك الأحداث الوافدة عبر التكنولوجيا، وهي الحالة التي يمكن أن نطلق عليها العزل الاختياري.

الفئة الثانية:

هم الشّباب الذين يتعاطون الإمكانيات الوطنية المتاحة التي غالبا ما تكون محدّدة العطاء، باستثناء دول الخليج، والتي تتيح له الحصول على شهادات دراسية متنوّعة، إلاّ أنّها لا تمدّهم بالمهارات والمعارف التي تفتح لهم سوق العمل وهو ما يفسر أن 53% من طالبي العمل في الوطن العربي شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى25 سنة.

تضم تلك الفئة شباب الحضر والريف (القادر على تعليم أبنائهم) والذين يدركون من تكنولوجيا العولمة القنوات الفضائية أكثر من الانترنيت لسهولة الوصول للأولى، في حين يكون الثاني غالبا أداة للمتعة واللّعب والتمرّد على المحظورات أكثر من كونه وسيلة كسب معرفية واتّصالية متاحة.

تتلقى هذه الفئة قيم العولمة عبر القنوات الفضائية وعبر تقليد الفئة الأولى سلوكيا، وساهم ذلك في تغيير ثقافة هذه الفئة التي استطاعت تخطّي المحظورات الدينية عبر الزواج العرفي، وعبر دعم الأصدقاء، كما ازداد إدراك تلك الفئة لمشكلات سوق العمل، فلم تعد ترى غضاضة في العمل إلى جانب الدراسة أو في الإجازات، خاصة الدول العربية ذات الكثافة السكّانية وتعاظم طموح هؤلاء الشّباب بالثراء والرغبة في التمتّع بالسلع الاستهلاكية المنتشرة، وبقيت هذه الفئة من الشّباب على خط وسط في علاقته بالأسرة، وهم في سعى دائم للوصول إلى حالة توازن بين الثقافة القادمة والثقافة المحلية التي تغلّفها بعض القيود[1].

برغم ذلك، فهؤلاء الشّباب هم الأكثر التصاقا بهموم الوطن، وهم العمود الفقري لمظاهرات الجامعات الوطنية المعبّرة عن رفض بعض السياسات الوطنية (كما حدث في مصر ولبنان والأردن) فضلا عن نشاطهم

---

[1] - جيهان أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص.9-10.

الفاعل في القضايا العربية المطروحة، وهي الأكبر حجما في الوطن العربي والقوّة الشرائية لمنتجات العولمة وهي التي تغذّي الطموحات الاستهلاكية.

وإذا كان هناك ثمّة صراع ثقافي داخلي يتشكل داخل الفئة الأولى، فإنّ الصراع الداخلي لدى هذه الفئة أعلى صوتا، خاصّة صراع البحث عن الهوية

شباب هذه الفئة هم أبناء الطبقة الوسطى بكل سماتها الحافظة للثّقافة المحلية والناقلة لها، ويصف **نادر فرجاني** تلك الفئة قائلا: "إنها فئة اجتماعية ملتبسة تقوم بدور وسطى بين القمة وبين القاعدة، فئة يسكنها التوتّر الاجتماعي وتعاني من الضمور النسبي نتيجة الفقر الذي صاحب الاقتصاديات العربية، ويضيف بأنّ الفئة الوسطى تميل للعمل في قضايا النهضة في مراحل المد القومي، هذه الفئة من الشباب هم في الغالب القوة الشبابية الفاعلة في منظّمات المجتمع المدني العربي خاصّة الجمعيات ومنظّمات حقوق الإنسان، وهم الفئة المستقطبة من قبل الأجهزة الحكومية الشّبابية.

الفئة الثالثة:

وهم الشّباب الذين لم يتعلموا أو لم يتخرّجوا من جامعات أو أولئك الحاصلين على مؤهّلات متوسّطة والخارجين من عمق الفقر والإهمال، خاصة القادمين من القرى والمناطق الحضرية الفقيرة، هؤلاء إمّا محرومون حرمانا تاما من تكنولوجيا العولمة أو مستهلكين للمواد الإعلامية المنبثة عبر الإعلام المرئي والمسموع، وهم فئة واسعة يختلف حجمها من بلد لآخر، إلا أنّ أخطر مشكلاتها، هو هذا التعرض الكثيف لقيم جديدة تقدّم بواسطة أندادا لهم من شرائح أخرى، الأمر الذي يدفع شباب تلك الفئة إلى التقليد بدون الاستناد إلى بناء فكري نقدي يقلص من التقليد، فتكنولوجيا العولمة تكرّس الشعور بالدونية والحرمان لدى تلك الفئة من الشّباب، وتدفع بهم إلى اليأس أو العنف، و هي تشكل القوة الأساسية للجريمة وللمخدرات وللعنف المنظّم في كل أشكاله.

تلك الفئة من الشّباب التي تختنق بين تطلعات مستحيلة، وقدرات عاجزة، تدفع ضريبة التداعيات الاقتصادية للعولمة، فلا تتعاطى مع تداعيات العولمة الثقافية إلا بمنطق "الفرصة المسروقة" وهم أكثر العناصر تداولا للأفلام المخلّة والتقليد الأجوف[1].

أشارت دراسة **لزينب عبده** عام 2004م عن الشباب المصري إلى أن 1% من عينة البحث وقعت في الإدمان و 17% متهمين بجرائم سرقة، و22% صدرت في حقهم أحكام أخرى، بينما اتّضح أن 56% منهم أميين، إن التداعيات الثقافية للعولمة لم توفّر لهؤلاء إلا مناخا مستفزا، و لم تعترف بهم كفئة قائمة بالأساس.

---

[1] - جيهان أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص.11- 12.

وبصفة عامة؛ فإنّ الوعي في عملية الاتّصال الثقافي يحتّم توفر النضج النفسي والاجتماعي والمعرفي والاطلاع بما يحدث في العالم، وهو الأمر الذي يتطلب بحثا للآليات التي تحقق هذا الوعي، فالشّباب العربي تحكمه في ذلك حالتان:

الأولى: التفاعل مع التكنولوجيا القادمة والتدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليه عبر الانترنت والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والأدوات التكنولوجية اليومية

الثانية: الانعزال عن التكنولوجيا والحفاظ على الهوية العربية للشّباب العربي بخصوصيته الثقافية.

والحقيقة أنّ الشّباب العربي يعيش كلا الحالتين، انطلاقا من أن هذا الشباب مجموع متنوع، وليس كيان كتلي يسهل توصيفه ورسم ملامحه.

يرى **نادر فرجاني** أنّ التغيير الحقيقي في الوطن العربي سوف يأتي من تضامن وتحالف العناصر النّشطة لكل الفئات والشرائح الاجتماعية، ففي كل شريحة اجتماعية هناك جزء أكثر قابلية للحركة[1].

2- التداعيات الاجتماعية للعولمة:

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2002م، إلى أنّ الفحص المتمعن للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، يفصح عن وجود ثلاث نواقص تفت في عضد التنمية الإنسانية، وهي تشكل ثغرات أساسية في التنمية البشرية، فالناس في المنطقة العربية كانوا أقل استمتاعا بالحرية، حيث جاءت المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة وفق الترتيب العالمي، ويكشف التقرير أيضا أن البلدان العربية تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة، وأنّ الاستفادة من قدرات المرأة سياسيا واقتصاديا ما زالت هي الأقل في العالم وأنّ اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء القدرات البشرية محدود لا يدعّم الرّفاه الإنساني[2].

هذه الثغرات لا بد من فهمها ضمن السياق العام وربطها بشكل جدلي مع مشروع الهيمنة الأمريكية الذي سلب الوطن العربي فرصته الحقيقية في تقرير مصيره وبناء ذاته، وجاءت كشروط للاندماج في مشروع العولمة فاقتصاد السوق المبني على الخصخصة يرتكز بالمقابل على تغيب مفهوم دولة الرعائية المسؤولة عن الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمواطنين، والتي لا ترتكز على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بل على خدمة النّظام العالمي، ممّا كانت له آثارا على الحياة الاجتماعية في العالم العربي:

– الأسرة في ظل العولمة:

هناك عدّة تغيّرات على مستوى متطلّبات الجيل الجديد بشكل عام، ومنها مواضيع النزاع بين الجيلين الجديد والقديم.

---

[1] – جيهان أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

[2] – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص ص.26-27.

إنّ التغيّر والحراك موجود بشكل ملموس في مجتمع كالمجتمع المغربي، فمواضيع النزاع بين الجيلين تطال حتى شكل اللّباس وعصريته في بلدان مثل تونس والمغرب ولبنان يعرف حراكا مهمّا، في حين أنّه أقل حدّة وغير واضح بعد في مجتمع كالمجتمع اليمني أو الخليجي عامة حيث لا تزال العادات والممارسات التقليدية هي السائدة.

على صعيد آخر فإنّ المدن تتعرّض لوتيرة سريعة من التغيّر أكثر من الأرياف، فالعلاقات بين الأقارب عند سكان المدن أقل حميمية وشيوعا تتّسم بالتّراخي والفتور حتى ما بين الإخوة ويسود نمط علاقات عصري حديث، لكن يختلف الأمر نوعا ما في الأوساط الشعبية، حيث يظهر جليا ندرة العلاقات الواسعة والتكافلية أو المحافظة على وشائج القرابة في الأسر وفي حال وجود علاقات متماسكة نلاحظ أنّ وفاة الجدّين عامّة أو أحدهما يضعف الروابط بين الأسر حتى في الرّيف[1].

من المواضيع التي تخضع للتغيّر وللتفاوض بين الجنسين مسألة تقسيم العمل أو من يقوم بالمهام المنزلية فمن الملاحظ أن العمل المنزلي لا يزال بشكل عام منوطا بالمرأة، لكن هناك تغيّرات عدّة كميل الفتيات التي تطلب المساعدة والمشاركة فيما يتعلق بميزانية الأسرة، ومشاركة الزوج في تربية الأولاد وترفض الفتاة فرصة للتمييز السائد ضد المرأة ولأفضلية الذكور على الإناث في المعاملة.

– **بطالة الشّباب:**

تعتبر بطالة الشّباب في العالم العربي أعلى معدّلات البطالة في العالم وقد أشار تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان "**اتّجاهات التشغيل في العالم** 2003م" إلى تفوّق معدّل البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تبلغ نسبة البطالة بين الشباب 25,6% ، تعاني النّساء من البطالة أكثر من الذكور حيث يبلغ معدّل بطالة الإناث 31,7%.

تعتبر لبنان هي الدولة الأعلى في معدّل البطالة والتي تبلغ 30%، يليها الأردن 24% ثم البحرين 24% ، في حين تعتبر الكويت هي النسبة الأقل 6,2% ،وقد أشار التقرير إلى أنّ السّمات المشتركة المميّزة لبطالة الشّباب تلخص في:

أنّ الإناث أكثر تعرّضا للبطالة، وهي تمسّ أكثر شريحة الشباب الداخلين لأول مرة إلى سوق العمل بالدرجة الأساسية وغالبا ما يكون تشغيلهم ضمن أجور متدنية، كما أنّ الشّباب والإناث منهم على وجه التحديد يعتبرون من أكثر الفئات الاجتماعية تعرّضا لمخاطر التهميش الاجتماعي، وأولئك الشّباب الذين حرموا من عناصر التمكين الملائمة للمرحلة الراهنة كالقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والتأقلم معها وامتلاك لغة أجنبية أو أكثر[2]

[1] - جيهان أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص.15.

[2] - جيهان أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

- المخدّرات:

يشير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة والمخدّرات لمنطقة الشرق الأوسط إلى أن هناك ما يقرب من نصف مليون شاب عربي ينطبق عليهم صفة "مدمن".

لقد استخدمت الوسائل الاتّصالية للعولمة في رفع كفاءة تهريب المخدّرات، وبخاصة إلى الدول النامية والدول العربية تحديدا، والتي تجاوز مناطق معروفة عالميا بإنتاج المخدّرات أو منافذ عبور منظّمة، كما أنّ العديد من الأنظمة العربية تعتبر مكافحة المخدّرات والجريمة ذات أولوية ثانية، حيث أن الأولوية الأولى لصالح مكافحة الإرهاب، استجابة لتوجّهات الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ الساحة العربية تقدّم للشّباب البطالة والفقر والإحباط واليأس والفراغ النفسي، فضلا عن وسائل إعلامية فقيرة ومنخفضة المصداقية، أي أنّها تقدّم البيئة النموذجية لنمو ظاهرة إدمان المخدّرات.

وفي دراسة عن عام 1996م نفّذها المركز القومي شملت ثلاث محافظات استهدفت 0,2% من السّكان، أشارت إلى أنّ 20% من العيّنة جرّبت المخدّرات مرّة واحدة في حياتها، 14% تعاطوا المخدّرات يوميا، 28% أسبوعيا، 38% شهريا، شكّلت الفتيات نسبة 3% من العينة، بينما أشارت دراسة شبيهة صادرة من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدّرات طبّقت في الأردن عام 2002م إلى أن تعاطي العقاقير المهدّئة منتشرة بين طلبة المدارس العليا والجامعات بنسبة 14,8% بين الشباب من الذكور، 10,6 للإناث، يليه الكحول الذي يتعاطاه 22,5% من الشّباب في مقابل 3% من الشّابات.

- الهجرة:

حسب تقرير التنمية الإنسانية العربي 2002م فإنّ 51% من الشّباب العربي، 54% من المراهقين الأصغر سنا عبّروا عن رغبتهم في الهجرة، ضيقا من الأوضاع السّائدة بالنّسبة لفرص التعليم والعمل وحيث يعانون قلقا نحو المستقبل، وهجرة الشّباب العربي تنقسم إلى:

- هجرة من الريف إلى الحضر: يشكل الرّيف في الوطن العربي النسبة الأضخم من المساحة والسكان معا، ويعاني هذا الرّيف إجمالا من تدني مستوى الخدمات المتعارف عليها، ومن قصور وتخلّف معظم مؤسّساته التعليمية والتنموية، الأمر الذي يغذّي رغبة الشّباب للهجرة نحو المدن الكبرى بحثا عن فرص أكبر.

- هجرة من الداخل إلى الخارج: حيث أصبحت حركة الهجرة إلى خارج الوطن العربي في الحقيقة، هجرة أدمغة أكثر منها هجرة يد عاملة فنية أو شبه فنية، والسّبب الأهم لهذه الهجرة حاليا، يكمن في التفتيش عن فرص اقتصادية متاحة في الخارج[1].

3- التداعيات السياسية للعولمة:

[1] - جيهان أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص.17.

يمكن القول أنّ الواقع السياسي العربي بنظمه الحالية في ظل ما أثمرته العولمة من حكم يقوم على المنافسة والمشاركة الفعّالة، يشير إلى ضعف شديد في تبنّي العمل السياسي خاصّة الحزبي منه، وبالتالي سنقتصر على معرفة مدى مشاركة الشّباب العربي في منظومة المجتمع المدني، ومدى استيعا ب هذه الأخيرة لهم لما له من أهمية بالغة، **يمكن التساؤل إذن عن وزن الاهتمام بالشباب في المنظّمات الأهلية العربية، وهل يلعب الشباب فيها دور الفاعل أم المتلقي؟**

1)**مؤشّرات تقييم دور المنظّمات الأهلية العربية إزاء الشباب**:

هناك نوعين من المؤشّرات :

أ- **المؤشّرات الكمية**: في هذا السياق يمكن القول أنّ المؤشّرات الكمية التي توفرها بعض الدول العربية، تكشف عن اتّجاه متنام لعدد من المنظّمات الأهلية المعنية بالشباب، ويمكن الإشارة إلى مصر حيث سجّلت دراسة عام 2007م أنّ عدد مثل هذه المنظّمات قد وصل إلى حوالي 311 منظّمة مسجّلة وفقا للقانون والتي تتوجّه إلى الشباب، وأنّ مراجعة تاريخها قد أبرز أن حوالي 60% منها قد تأسّس في الألفية الثالثة، الإحصائيات تسجّل أيضا الظاهرة نفسها وبقوة في الجزائر 23 منظّمة تمتد إلى كل الولايات، وفي السودان حوالي 61 منظّمة، وكذا في تونس والمملكة المغربية، ووجودها أيضا في فلسطين بشكل كبير حيث يصاحبها اختلاط العمل السياسي بالعمل الأهلي، كذلك في حالات غياب مؤشّرات إحصائية دقيقة، فقد توافرت مبادرات أهلية شابّة مهمّة للغاية في دولة الكويت وفي العراق واليمن وفي لبنان وسوريا، بحيث نستطيع أن نرصد اتّجاها عاما من جانب المنظّمات المدنية للتحرك في اتّجاه الشباب.

المؤشّرات الكيفية: قد لا يرتبط العدد بالفاعلية والأداء وبالتالي يمكن طرح أبعاد كيفية أهمها:

1- وجود الشّباب كتمثيل نوعي لهم في المنظّمات الأهلية، فإنّ الفئات العمرية من 45-65 هي الغالبة على مستوى العضوية ومجالس الإدارة، والقلّة من الشباب وأغلبها في المرحلة العمرية 25-35 ، هذا الاتّجاه العام أكدته دراسة حديثة ميدانية في مصر2007م كما برز في كل من دول الخليج العربي 2006م، ويلاحظ أيضا في هذا السياق انخفاض نسبة تمثيل النساء في أغلب المنظّمات[1].

2- ارتباط قطاع مهم من المنظّمات الأهلية ذات السّمة الدينية (إسلامية، مسيحية) بالشباب في أغلب نشاطها الخيري والرعائي، حيث تنجح هذه المنظّمات في استقطاب فئات عريضة من الشّباب والشّابات تتواجد خاصة في مصر ولبنان وفلسطين واليمن ودول الخليج، وهي في بعض الأحيان تتخطى العمل الخيري

---

[1] - التقرير السنوي السادس للمنظمات الأهلية العربية للعام 2006م، مرجع سبق ذكره، ص ص.19-20.

والرعائي إلى العمل التنموي التمكيني، ومن النماذج الإيجابية في الوطن العربي الهيئة الإنجيلية في مصر حيث تقوم بتأهيل وتدريب وتوظيف الشّباب بغض الطرف عن الدين[1].

3- مؤشّر آخر مهم وهو يسعى إلى رصد أولويات القضايا التي تتوجه إليها المنظّمات الأهلية في تعاملها مع الشّباب:

أ- قضايا لها خصوصية ،حيث برز اهتمام المنظّمات ببرامج التأهيل النفسي في دول عربية تشهد صراعات وأزمات مثل العراق، فلسطين، السودان، وهناك اهتمام بالهجرة غير الشرعية للشّباب في دول المغرب العربي خاصة الجزائر، اهتمام أيضا بمكافحة الإيدز في السودان، وإرساء ثقافة الحوار والمواطنة في لبنان.

ب- قضية الاهتمام في الألفية الثالثة بتوفير فرص عمل ومكافحة البطالة من خلال التدريب والتعليم والسعي لبناء شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، الاهتمام العام بالتوعية والثقافة الصحية للشّباب والشّابات، وظاهرة توجّه الشّباب للاهتمام بالبيئة، وجود أنشطة تهتم بمكافحة الأمية والتسرب من التعليم، هناك اهتمامات حديثة ببعض القضايا التي تتعلق بالشّباب أهمها: منظّمات شباب أعمال، الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات ومجتمع المعرفة، وهناك أيضا قضية حديثة تحت مسمّى العنوسة والعزوف عن الزواج يتم الاهتمام بها في بلدان عربية عديدة[2].

-رؤية تقويمية لتفعيل دور الشّباب في منظومة المجتمع المدني:

1- يمثل الشّباب نسبة كبيرة من السكان، تزيد عن ربع العدد وبالتالي:

- ضرورة توافر سياسات اجتماعية تتّسم بالفاعلية والقدرة على الوصول إلى قطاع الشّباب بكل فئاته لتحسين نوعية حياته، وهذا في ظل إستراتيجية وطنية للشّباب.

- يجب أن يكون للشّباب أنفسهم دور فاعل في هذه الاستراتيجيات من خلال منظّمات المجتمع المدني باعتباره الآلية المتاحة.

2- غياب قضايا عديدة عن أجندة المنظمات الأهلية العربية ذات أبعاد ثقافية وقومية تتعلق بالانتماء والهوية وقيم الحوار والابتعاد عن التعصّب والمواطنة ودعم الثقافة والفنون والأدب وتشجيع الإبداع والتميز[3].

---

[1] - المرجع نفسه، ص.22.

[2] - التقرير السنوي السادس للمنظمات الأهلية العربية للعام 2006م، مرجع سبق ذكره، ص ص.23-25.

2- المرجع نفسه، ص.35.

3- محدودية تمثيل الشّباب في عضوية المنظّمات الأهلية وهيمنة جيل الكبار على مواقع صنع القرار ممّا يعني انتقال الوصاية الأبوية من الدولة إلى مؤسّسات المجتمع المدني، وهذا ما يفسّر بروز ما يعرف بظاهرة مدوّنات الشّباب من خلال الإنترنت، حيث سجّلت هذه الظاهرة بقوّة في الكويت"حركة المدونين"، والنموذج نفسه نجده في مصر، والمستقبل القريب سيشهد تطورا لهذه الحركات، ممّا يفرض التفكير في إفساح جانب من منظّمات المجتمع المدني دون وصاية أبوية ومن خلال أشكال قانونية وتنظيمية مرنة تسمح لهم من التّفاعل مع قضايا مجتمعاتهم ورؤى العالم بكل حرية.

4- يجب توافر الإرادة الحقيقية لتفعيل مشاركة الشّباب في منظومة المجتمع المدني والسماح له بأن يكون فاعلا في عملية التنمية، حيث يجب الابتعاد عن أسلوب إدارة الأزمات والتعامل المنفصل مع كل أزمة بعيدا عن التخطيط والرؤية المستقبلة، وكذا تفعيل دور المؤسّسات الأكاديمي ة لتوفير بناء معرفي متكامل وقواعد بيانات عن الشّباب لتحديد رؤيتهم في أولويات قضاياهم وعلاقتهم بالمجتمع المدني، السعي لإيجاد مقاربات جديدة للمنظّمات الأهلية العربية المعنية بالشباب، من أهمها التشبيك بينها وإقامة شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص لمواجهة تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي.[1]

- المرجع نفسه، ص ص .33-34.[1]

الفصل الثانـي

واقع التنمية البشرية في البلدان العربية

المبحث الأول: مؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية

University,Februry,2002.

المبحث الثاني: نماذج من التنمية البشريـــة في بعض البلدان العربية

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات التنمية البشرية في الوطن العربي

المبحث الأول: مؤشّرات التنمية البشرية في البلدان العربية

تمهيد:

يقضي توسيع الخيارات تعزيز القدرات البشرية، أي مدى توافر الإمكانيات للفعل ومن بين هذه القدرات البشرية أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، أن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللاّزمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، ولقد فرضت هذه المسائل نفسها على المستوى العالمي، فناقش رؤساء دول وحكومات العالم في مؤتمر الأمم المتحدة عام 2000م التفاوتات الصارخة القائمة في العالم على صعيد التنمية البشرية، وصاغوا إعلانا يعرف بإعلان الألفية، يتكون من ثمانية أهداف يلزم تحقيقها بحلول عام 2015م من أجل التقدم بالتنمية البشرية.

في إطار هذا الاهتمام العالمي بالأهداف التنموية ، ما مدى التقدّم الذي أحرزته البلدان العربية في إنجازات التنمية البشرية ومؤشّراتها؟

المطلب الأول: مؤشّر الصحة

تعاني البيانات المتوافرة من جانبي نقص منهجيين: فهي تتعلق بصورة رئيسية بالجوانب البدنية البحتة للصحة مستبعدة جوانب التمتّع بالصحة الأعم، وفي إطار البعد البدني تركّز بصورة أساسية على مؤشّرات الوفيات، وبالتالي سنحاول إلقاء نظرة على بعض جوانب الصحّة الأخرى، وذلك للفت الانتباه للشواغل الصحية المهملة وإبراز الحاجة إلى اتّخاذ نهج أكثر شمولا للتّقييم الصحي[1].

الفرع الأول: معايير الحالة الصحية

1-العمر المتوقع عند الميلاد:

إرتفع متوسّط العمر المتوقّع للحياة في مجموعة الدول العربية من حوالي 54 سنة كمتوسّط للفترة 1970م إلى 1975م، إلى حوالي 66 سنة كمتوسّط للفترة 1990م إلى 2000م، ويلاحظ في هذا الصّدد أنّه خلال الفترة الأولى كان هناك ستّ دول عربية قلّ فيها العمر المتوقّع للحياة عن متوسّط الدول العربية الأخرى، واشتملت هذه الدول على جيبوتي(بعمر بلغ 41 سنة كأدنى عمر متوقع)، اليمن، موريتانيا، السودان، جزر القمر وعمان، وقد سجّلت الكويت أعلى عمر متوقع خلال هذه الفترة بلغ 67 سنة.

[1]- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.34.

وفي جميع البلدان العربية نجد أن العمر المتوقّع للنساء إمّا يساوي نظيره للرجال أو يتجاوزه، ولكن الفارق بين الجنسين لا يزيد عن 2,5 سنة في حوالي ثلثي البلدان العربية، أمّا بالنسبة لباقي البلدان فإنّ الفارق يتراوح بين 3 سنوات و 3,5 سنة، وهو أقل من متوسّط الفارق العالمي البالغ 4 سنوات[1].

وفي إحصائية للعمر المتوقّع عند الولادة لعام 2000–2005م، سنجد أنّ أعلى نسبة سجّلت في الإمارات العربية المتحدة 77,9 سنة مقارنة بكوريا الجنوبية 76,9، تليها الكويت 76 سنة، وأدنى نسبة سجّلت في السودان 56 سنة ثم العراق 58,8 سنة، وهذا ما يفسّر لنا أن الحروب والصراعات من أكبر معوّقات التنمية البشرية[2].

2–العمر المتوقع عند الميلاد معدّلا ليراعي الإعاقة:

تدلّ تقديرات منظّمة الصحة العالمية على أنّ عبء المرض والإعاقة يقلّصان عدد سنوات الحياة الصحية المتوقّعة من 5 إلى 11 سنة، ويفقد ما يقرب من ثلث البلدان العربية أكثر من 9 سنوات من العمر المتوقع نتيجة الإعاقة، وتجدر الإشارة إلى أنّ توقّع الإعاقة عند الميلاد بالنسبة للإناث أعلى منه بالنسبة للذّكور، ويتجاوز الفارق أكثر من سنتين في حوالي نصف البلدان العربية، ومن الواضح أن الإناث يفقدن معظم ميزة البقاء على قيد الحياة التي يتفوق بها الذكور، وذلك بتمضية عدد أكبر من سنوات الحياة في الإعاقة، وهذا يشير مرّة أخرى إلى أنّ صحّة المرأة يجب أن تعطى أولوية في السياسة الصحية.

3–عبء اعتلال الصحة:

تؤكّد الدّراسة الاستقصائية لصحّة الأسرة الخليجية، التي أجريت مؤخّرا العبء الكبير لاعتلال الصحة في البلدان العربية التي يرتفع فيها العمر المتوقع عند الميلاد، فحوالي خمس البالغين (الذين يبلغون 15 عاما فما فوق) في كل بلد من هذه البلدان يعاني لفترة طويلة من مرض أو إعاقة، وتعاني الإناث قدرا من عبء اعتلال الصحة أكبر كثيرا مما يعانيه الذّكور، فنسبة الإناث اللّواتي أبلغن عن إصابتهن بمرض لفترة طويلة تزيد عن النسبة المقابلة للذّكور بأكثر من 6%، وقد تصل هذه النسبة إلى 8%[3].

4– مؤشّر الحالة الصحية للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة: الأطفال، الأمهات والمسنون

أ– وفيات الرضع والأطفال:

[1]– خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص.426.

[2]– تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

[3]– خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص.426.

تتفاوت وفيات الرضّع والأطفال الذين تتجاوز سنّهم 5 سنوات تفاوتا كبيرا بين البلدان العربية، حيث انخفض متوسط المعدّل للدول العربية من حوالي 233 وفاة لكل طفل دون الخامسة في عام 1960م إلى حوالي 58 عام 2000م، ويلاحظ في هذا الصدد أنّه في عام 1960م كان هناك أحدى عشرة دولة عربية فاق معدّلها متوسط المعدّل للدول العربية، اشتملت الدول على اليمن (بأعلى معدل لوفيات الأطفال بلغ 340 وفاة لكل طفل)، وموريتانيا، السعودية، جيبوتي، مصر، عمان، ليبيا، جزر القمر، الجزائر، تونس وسجّلت لبنان أدنى معدل، بمعنى أحسن حالة صحية بلغت 85 وفاة لكل ألف طفل دون سن الخامسة، وفي عام 2000م، ومع انخفاض المتوسط للدول العربية التي قلّ معدّلها عن المتوسط 13 دولة اشتملت على: الإمارات(بمعدل 10 وفيات لكل ألف طفل دون سن الخامسة كأدنى معدّل وأحسن حالة صحية)، والكويت، عمان، قطر، البحرين، ليبيا، السعودية، سوريا، تونس، لبنان، الأردن، الجزائر ومصر[1].

إنّ معدّلات وفيات الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن 5 سنوات خفضت بحوالي الثلثين، وكانت المنطقة العربية أول منطقة في العالم النامي تقلص فيها أغلب البلدان معدّلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات إلى الهدف العالمي وهو 70 وفاة لكل 1000 طفل بحلول عام 1990م، قبل تحقيق الهدف على صعيد عالمي بوقت طويل، وبصورة عامة حقّقت البلدان النفطية الغنية تقدّما سريعا، إلا أنّ التقدّم السريع لم يكن حكرا على البلدان العربية النفطية الغنية، فقد كانت اليمن وتونس من بين البلدان العشرة التي شهدت أسرع تحسّنا في العالم في مجال زيادة العمر المتوقع عند الميلاد، وتخفيض معدّل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، باستثناء سوريا يوجد تباين واضح جدا في مستوى وفيات الأطفال بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية[2].

وأما معدّل وفيات الرضع لكل 1000 ولادة حية للعام 2000–2005م فقد سجّلت في العراق أعلى نسبة للوفيات 94 رضيع لكل 1000 نسمة ثم تليها السودان 72 وفاة رضيع، وسجّلت أدنى نسبة في الإمارات العربية المتحدة 9 وفيات، تليها قطر 12 وفاة للرضع، مقارنة في ذلك بكوريا الجنوبية 4 وفيات و ماليزيا 10 وفيات رضّع[3].

ب–وفيات الأمّهات أثناء الحمل والولادة:

[1]– خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص.426.

[2]– Human Development and poverty in the Arab States 2000,(United Nation Development Program) , p-p 4-5.

[3] – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،2005م)، ص.55..

يمثّل ارتفاع معدّل وفيات الأمّهات أثناء الحمل والولادة تحدّيا صحّيا رئيسيا يواجه معظم البلدان العربية، ويزيد معدل وفيات الأمهات في أكثر من نصف البلدان العربية عن 75 وفاة لكل 100000 حالة ولادة مولود حي، كما يزيد معدّل وفيات الأمّهات في ثلث البلدان العربية عن 200 وفاة لكل 100000 حالة ولادة مولود حي، وقد نجح بلدان عربيان فقط (الإمارات العربية، الكويت) في تخفيض معدّل الوفيات بالمعايير الدولية (لا يزيد عن 5 وفيات لكل 100000 حالة ولادة مولود حي)، وفي بلدان الخليج الأخرى، قطر، المملكة العربية السعودية وعمان توجد مستويات معتدلة للانخفاض (تتراوح بين 10 و20 وفاة لكل 100000 حالة ولادة). ولكن هذه المستويات تظل أعلى من نظيرها في البلدان التي تنعم بمستوى اقتصادي مماثل.

ج-**الشيخوخة**:

لا يوجد سوى قدر قليل من البيانات عن صحّة كبار السن في البلدان العربية، وقد أشارت نتائج دراسات قطرية في أربعة بلدان عربية هي الأردن، البحرين، تونس ومصر، إلى وجود اعتلال صحي جسيم، فحوالي ثلث كبار السن يعتبرون أنفسهم في حالة صحية غير جيّدة، ويعاني 50% على الأقل من مشاكل إبصار، ومن صعوبة في السير، وقد سجّلت نسبة منخفضة (تتراوح بين 5% و43%) نتائج مقبولة بمقاييس ارتفاع المعنويات أو تدني مستويات الاكتئاب.

5- مؤشّر الرعاية الاجتماعية:

تبلغ الإعالة أعلى نسب لها في اليمن، المملكة العربية السعودية، عمان، الجمهورية العربية السورية، السودان و العراق، حسب الترتيب، وكل النسب المرتفعة في هذه الدول تأتي في شكل ارتفاع نسب الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، والمجتمعات الصناعية المتقدّمة، مثل النرويج،كندا وكوريا، فيها نسب مرتفعة بشكل ملحوظ من السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق، أمّا في دول المنطقة العربية؛ فإن أعلى نسبة من السكان من هذه الفئة العمرية كانت في تونس ولبنان على التوالي، ويجب أن نلاحظ أيضا إنخفاض معدّل النمو السكاني في الدول الصناعية[1].

الفرع الثاني: مؤشّر مدى الالتزام بمؤسّسة الرعاية الصحية

تأثّرت مؤسّسات الرعاية الصحية تأثّرا مدهشا بالتطورات التي شهدها العلم والتكنولوجيا، لكن عائد هذه التطوّرات موزّعة توزيعا سيئا لحد الخطورة داخل الدول وفيما بينها على جميع مستويات الرعاية الصحية:

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.36.

الوقائية، العلاجية والترميمية، وتستخدم مؤشّرات مختلفة لتقييم هذه التوزيعات ومقارنتها، وكثير من هذه المؤشّرات يتصل بأرقام ونسب نصيب الفرد من المتخصّصين في الرعاية الصحية وأسرة المستشفات والمعدّات الطبية، لكن هذه مجرّد وسائل للمحافظة على الصحة، وليست غايات في حد ذاتها، وتوجد مؤشّرات أخرى لقياس محصّلة المنظومة كما تسجّلها الحالة الصحية للسكان مثل: وفيات الرضّع والعمر المتوقع عند الميلاد...إلخ

-**أما الالتزام بهذه المؤسسة يقاس بمؤشّرين آخرين** : الإنفاق العام على الرّعاية الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من مجموع الإنفاق على الصحة **كما يلي:**

-إنّ التوزيعات التي تجري وفقا لهذه المتغيّرات تكشف عن تناظر ملحوظ بين مستويات الإستثمار في الرعاية الصحية وبين الظروف الصحية للسكان، وأكثر ما يلاحظ في هذا الصدد آثار العقوبات والحروب التي فرضت على العراق، والكفاءة الفذّة في كوريا الجنوبية وماليزيا، ومن بين الدول العربية الأخرى، تتميز البحرين، الكويت، عمان، قطر و الإمارات العربية المتحدة بأعلى قدر من الإستثمارات في الصحة، وبالتالي أفضل عائد ونتيجة، وعلى الطرف الآخر من الخط توجد السودان واليمن ولهما أدنى مستوى على النوعين من المؤشّرات، أما الدول المتبقية فتقع في الوسط من مختلف المقاييس.

أجرت منظّمة الصحة العالمية دراسة مكثّفة عن أداء نظم الرعاية الصحية استنادا إلى عدد من المعايير من بينها: العمر المتوقع بدون إعاقة، المساواة الصحية من حيث بقاء الأطفال على قيد الحياة، مستوى التجاوب و توزيعه، الإنصاف في الاشتراكات المالية، النتائج الصحية، ومجمل أداء المؤسّسات الصحية، وتظهر التقديرات استنادا إلى مجمل أداء المنظومة، سلطنة عمان في المرتبة 08 متقدمة على سائر الدول في التحليل تليها النرويج المرتبة 11، كذلك تأتي ضمن المنظومات الثلاثون العليا: منظومة المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، المغرب وكندا على الترتيب، أمّا أدنى المنظومات من حيث الأداء فكانت بالترتيب في السودان، اليمن، الجمهورية العربية السورية والعراق[1].

المطلب الثاني: مؤشّر التعليم

إنّ الاستثمار في التعليم والأبحاث والمعلومات أكسب المعرفة دورا هاما في مجال التنمية البشرية حيث أصبحت من أهم مرتكزاتها، وقد زادت هذه الأهمية أكثر بعد التغيّر الكبير الذي أحدثته تكنولوجيا الإنترنت، والذي تجسّد علاقتها الوطيدة بظاهرة العولمة التي شكّلت ما يسمّى بعصر الشبكات والقائم على أساس مجتمع المعرفة، وهنا تظهر العلاقة واضحة بين التنمية والمعرفة والتكنولوجيا خاصة فيما يتعلق بالتحول الكبير الذي طرأ على كيفية الحصول على المعلومات، فبعد ما كان ذلك يتطلّب المال والجهد الكبير في عصر الصناعة

[1] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص.52-53.

* مزيد من التفاصيل عن مؤشّر الصحة أنظر الملحق رقم 02: الالتزام بالصحة -المصادر وسبل الحصول و الخدمات-.

تغيّرت الأمور لتصبح الإنترنت أكبر دليل على ذلك، ويبقى الشرط الوحيد هو توفر البنية التحتية المناسبة[1].

فما هو واقع التعليم في الوطن العربي ، وما هي الجهود التي تبذل لمواكبة تطور وسائل التعليم الحديثة ومناهجه؟.

الفرع الأول: التعليم التقليدي

حسب تقرير التنمية البشرية العربية 2003م، يعتبر اكتساب المعرفة الفعّالة واستخدامها الاستخدام الأمثل في بناء الثروة البشرية، وهو المحرّك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لقد أصبحت المعرفة عاملا جوهريا من عوامل الإنتاج، ومؤشّرا أساسيا في الإنتاجية، إن الارتباط الوثيق بين اكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للجميع تترجم إلى القيمة المضافة في الأنشطة الإنتاجية (على أساس كثافة المعرفة) التي هي أيضا الدعامة الأساسية للقدرة التنافسية على مستوى العالم، أضف إلى ذلك أنّ تشكيل المجتمع المعرفي يشير إلى هذه المرحلة الحالية من الارتقاء الإنساني[2].

1) المؤشّرات الكمية والكيفية للتعليم في الوطن العربي:

يرى حامد عمار الذي يعدّ من خبراء التربية في عالمنا العربي أنّه يجب اعتماد خطة لإصلاح التعليم، وذلك بإحداث تغييرات جذرية في بناء هيكله والاعتماد على تنمية مختلف المهارات للمتعلم والاهتمام بإعداد المعلّم وتكثيف الإنفاق على التعليم، وفي سؤال طرح له: ما تقويمكم لحالة التعليم الراهنة في البلدان العربية؟

قال: إنّه في الواقع حينما أتحدث عن التعليم في الوطن العربي أتحدث عنه بصورة عامة وإجمالية، لأن هناك تفاوتات عديدة بين بعض الأقطار العربية وبعضها الآخر، وبالتالي فإنّني أنظر في حديثي هذا إلى الوطن العربي باعتباره وحدة قومية ووحدة ثقافية، حينما ندقّق النظر نتأكد أن التعليم في الوطن العربي متدني كمّا نوعا، ولهذا التدني مؤشّرات:

أ-المؤشّرات الكمية لتدني التعليم العربي:

المؤشّر الأول: نسبة الأمية بين الكبار الذين تجاوزت أعمارهم 15 سنة، وهذه النسبة لا تقل حسب آخر الإحصائيات عن 45% من سكان الوطن العربي لا يقرؤون ولا يكتبون[3].

---

[1]– سليمان رحال، "موقع الحكومة الإلكترونية من الحكم الرّاشد" (ورقة بحث قدّمت في الملتقى الدولي حول:" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج. 1، سطيف، الجزائر، 08-09 أفريل2007م)، ص.81.

[2]– تقرير عام عن برنامج اقترب،" تقنيات المعلومات والاتصالات للمكفوفين وضعاف البصر على الوطن العربي"، ثم تصفح الموقع يوم 04 مارس2008م.

< http:// www. caihand . com/leransight-htm# le2>

[3]– حامد عمّار، "هموم التعليم في الوطن العربي"، تم تصفح الموقع يوم: 3 مارس2008م.

– تكشف بعض الإحصائيات أنّ هناك فروقا واضحة بين الدول العربية بينها وبين الدول التي بلغت مراحل متقدّمة من التنمية، ويلاحظ أنّ معدّلات الأمية بين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق مرتفعة في كل الدول العربية، خصوصا في اليمن 51% ، المغرب 49,3%، مصر 44,4 % والسودان 40,1%، على أنّ معدّلات الأمية بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15–24 سنة تدعو للقلق الشّديد، لأنّها تنم عن فشل خطير في أداء النظم التعليمية في الآونة الأخيرة، وفي هذا الصّدد توجد في الدول نفسها الأربع معدّلات مرتفعة أعلى من غيرها بشكل ملحوظ.

– وممّا يلاحظ أيضا في هذا الصدد إنخفاض مستويات الالتحاق بالتعليم الثانوي في العراق والمغرب وسوريا واليمن، وكذلك في التعليم المهني في كثير من الدول العربية خصوصا سوريا والسودان وعمان، التي يقل فيها المستوى عن 10%، ثم المغرب والإمارات العربية المتحدة واليمن التي يزيد فيها المستوى زيادة طفيفة، في مقابل ذلك فإنّ نسبة الالتحاق بالتعليم المهني تبلغ 59% في كندا، 70% في النرويج وتزيد إلى 82% في كوريا الجنوبية ممّا يدل أنّ هناك التزام قوي من طرف الدول المتقدمة أو الانتقالية[1].

المؤشّر الثاني: إذا حسبنا بمتوسط أو معدّلات التمدرس والتي هي عدد السنوات التي قضاها كل مواطن في الوطن العربي ابتداء من الفئة العمرية 25 سنة فأكثر، لو أخذنا تلك السنوات التي قضاها المواطن العربي في تعليم منظّم وقسمناها على الفئة العمرية 25 سنة فأكثر، فلن يزيد متوسّط سنوات التمدرس على 5 سنوات، في حين أنّ متوسط سنوات التمدرس في الدول الصناعية المتقدّمة يصل إلى 13 سنة ويتراوح بين 11 و12 سنة، هذا بالإضافة إلى دول مثل كوريا يصل فيها متوسط سنوات التمدرس إلى 9 سنوات، وفي تايوان 10سنوات وفي ماليزيا وسنغافورة 7 سنوات، فنحن أمام كتلة حرجة من المواطنين المتعلّمين "الفئة العمرية 25 سنة فأكثر" تمثّل قوة العمل الرئيسة، وللأسف نجد أن حصيلتها من التعليم المنظّم في مدارس وجامعات ومعاهد يقل كثيرا عن نظيرتها في الدول الصناعية المتقدّمة لدرجة تصل إلى أقل من النصف.

يرى **حامد عمّار** أنّه على الرّغم من الجهود التي تمّ بذلها في السنوات الأخيرة في الوطن العربي للإصلاح إلا أنّها جاءت متأخّرة، وبعد أن تراكمت مشكلات الأمية والتسرّب من المدارس وعدم استيعاب جميع الملزمين بالتعليم، كل ذلك أدّى إلى الركود وأدّى بتعليمنا إلى أن يكون في مستويات متدنية كما، ولو أخذنا متوسط عدد الحاصلين على شهادات جامعية في قوة العمل فسنجد أن نسبتهم لا تزيد على 6% من مجموع العاملين في

< http://www.paramegsoft.com/forum/topic15772.htmm>

[1] – اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص.49.

الوطن العربي، هذا مع العلم أن متوسط عدد الحاصلين على شهادات جامعية في إسرائيل 20% وفي دول النمور الآسيوية 15% -13%.[1]

ب- المؤشّرات الكيفية للتعليم في الوطن العربي (نوعية التعليم)

بالرّغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم في بعض الدول العربية، إلا أنّ نوعية التعليم المقدّم في معظم ريّاض الأطفال في الوطن العربي ما زالت لا تلبي متطلّبات النهوض بقدرات الأفراد وتنميتها من أجل تنشئة جيل قادر على الإبداع والابتكار.

- نوعية التعليم المدرسي: وضع المعلمين والمعلمات:

لتقييم مستوى التعليم، علينا تلمس قدرات المعلّمين على تحفيز التلاميذ والتفاعل معهم وتشجيعهم على الابتكار والتفكير النقدي الخلاّق، وممّا لاشك فيه أن هناك عددا كبيرا من المعلّمين ذوي الخبرة والمؤهّلات العالية الذين يلعبون دورا حيويا في إنجاح العملية التعليمية.

ولكن هناك عوامل تؤثّر سلبا على قدراتهم منها تدني الأجور، ونقص الإمكانيات، وظاهرة تكدّس الفصول في بعض البلدان العربية ونوعية التدريب الذي تلقوه.

- المناهج وأساليب التعليم:

بالمعنى التقليدي تتلخص المادة التعليمية بالمنهاج الذي يشمل الكتاب المدرسي المفترض أن يضم أفضل ما تمكن أصحاب القرار والمؤلفين أن يتفقوا عليه كتجسيد لما يعتبرونه ضروريا أو جديرا بالتعليم والتعلّم.

لقد بدأت عدّة دول عربية خلال العقد الأخير بتنفيذ مشاريع للتطوير التربوي، وتنصب جهود التطوير هذه بوجه خاص على مراجعة المناهج الدراسية وإدخال التعديلات على محتواها من قبل فرق وطنية، ويرى بعض الباحثين أن المناهج العربية تبدو وكأنها تكرّس الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجّع التفكير النقدي الحر، فمحتوى المناهج يتجنّب تحفيز التلاميذ على نقد المسلّمات الاجتماعية والسياسية، ويقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع.

[1] - حامد عمّار، مرجع سبق ذكره.

< http://www.paramegsoft.com/forum/topic15772.htmm>

تتعدّد في العالم أساليب توصيل المعلومات، لكن في البلاد العربية تكاد تكون المحاضرة والإلقاء من جانب المعلّم تطغى على ما عداها، يقابلها من جانب التلميذ أو الطالب الحفظ والترداد والتسميع، أما الأدوات المستخدمة والأكثر شيوعا هي الكتاب المدرسي أو المذكّرات أو الملخّصات[1].

– **سياسات التعليم**:

تعاني السياسات التعليمية في كثير من البلدان العربية من غياب رؤية متكاملة واضحة للعملية التعليمية وأهدافها، فمشكلات محتوى المناهج، وشكل الامتحانات وعملية تقييم التلاميذ، ووضع اللّغات الأجنبية كلها مسائل لم يتم حسمها بدون صياغة لرؤية واضحة ومتكاملة لهدف التعليم ومقتضياته.

ويمكن اعتبار السياسات المتّصلة بتعليم اللّغات الأجنبية في المدارس العربية مؤشّرا دالاّ على غياب رؤية تسعى إلى تأسيس آليات لامتلاك العلم ونشره، وذلك من خلال تقوية اللّغة القومية وتطويرها بحيث تصبح قادرة على استيعاب العلوم الحديثة وتوطينها مع الحرص على تعلم اللّغات الأجنبية في الوقت نفسه، فمثلا في بلدان المغرب العربي فاللّغة الأجنبية (الفرنسية) حافظت على وجودها بالرغم من محاولات التعريب وهي تدرّس منذ السنوات الأولى، في حين بعض الدول الأخرى مثل العراق ودول الخليج اتّخذت موقفا بتأخير تعليم اللّغة الأجنبية حتى الصفوف الأخيرة من التعليم الابتدائي، ونجد في مصر مثلا بروز ظاهرة تسمّى مدارس لغات (حكومية وخاصة) تشمل مناهجها لغتين وتدرس العلوم والرياضيات، ارتفع عددها من 195 مدرسة إلى 575 مدرسة.

– **نوعية التعليم العالي**:

رغم وجود مؤسّسات تعليم عالي في الوطن العربي منذ أبعد من عشرة قرون ممثّلة في جامعة الأزهر، القيروان والزيتونة، تبقى السمة البارزة هي حداثته في العالم العربي، فثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن 20م.

تتأثّر نوعية التعليم المقدّم في مؤسّسات التعليم العالي في البلدان العربية أيضا بعوامل منها عدم وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية.

ومن السّمات المميّزة لعدد من الجامعات في الوطن العربي قلة استقلالها، ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة، فتحوّل العديد منها إلى ساحة للصّراعات السياسية والعقائدية، ومن آثار حالة التبعية أيضا أن الجامعات أصبحت تدار وفقا لمقتضيات المنطق السياسي الحاكم وليس وفقا لخطّة تعليمية حكيمة، فمثلا تعاني

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م"نحو مجتمع المعرفة"، ط.1 (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003)،ص.52–53.

بعض الجامعات العربية من تكدّس مخيف بسبب تزايد عدد الطلبة الملتحقين، إذ أصبح الإعلان عن أرقام المقبولين في الجامعات وسيلة لاستجلاب الترضية الاجتماعية.

تتأثّر نوعية التعليم أيضا بانخفاض الإنفاق، فلقد جاء التوسّع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته فالمكتبات والمخابر في كثير من الجامعات أصبحت دون المستوى، إضافة إلى تزايد العدد والاكتظاظ، بالإضافة إلى ذلك، يعاني أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية من انخفاض حاد في المرتّبات لا تسمح لهم بالتفرّغ للتعليم، ناهيك عن البحث[1].

نظرا لهذه النوعية الحرجة للتعليم في المنطقة العربية، ما انعكس سلبا على الإنجاز فلو أخذنا مثلا معيار من يشتغل بمجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية والتكنولوجية، فسنجد أنّ المشتغلين في تلك المجالات الحيوية لا يزيد على 12% من مجمل قوة العمل.

ولو أخذنا مؤشّرا كيفيا آخر وهو نسبة ما ينفق على البحوث العلمية فسنجد أن نسبة الإنفاق لا تتعدى 0,5% من جملة الدّخل القومي العام ما أطلق عليه"تنميـــة اليســـــر"، هذه المؤشّرات توضّح الحالة المتدنية للتعليم في الوطن العربي، حيث يبلغ الإنفاق على التطوير والبحث العلمي في تونس 0,45% ومصر 0,19% والمغرب 0,18% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يبلغ الإنفاق في كوريا الجنوبية 2,26%، تليها 1,94%، والنرويج 64,1% ويجب ألاّ تغيب على الأذهان الفروق الكبيرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول[2].

ورغم ذلك فلابد من الإشارة إلى أنّ هناك خطوات ملحوظة للسير إلى الأمام والتقدّم سواء فيما يتعلق بانكماش نسبة الأمية، أو فيما يتعلق بالتوسّع في التعليم الجامعي الذي لا تزيد نسبة الملتحقين به في غالبية البلدان العربية على 15%، وأقول إنّ تلك المؤشّرات متحركة ويظل المطلوب مزيدا من الاستثمارات في التعليم ومزيدا من التوسّع في فرص التعليم على مختلف مراحله[3].

2)صعوبات وتحديات التعليم في الوطن العربي وضرورة إصلاحه:

تناول تقرير التنمية البشرية العربية 2002م جملة من الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم العربي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره، ص ص.54-55.

[2]- اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص.52.

[2]- حامد عمار، مرجع سبق ذكره.

< http://www.paramegsoft.com/forum/topic15772.htmm>

1- **التعليم قيل المدرسي** : فالبلاد العربية متخلّفة جدا عن بقية دول العالم بما في ذلك البلدان النامية عن نسبة التسجيل المرغوبة في رياض الأطفال، والتي تعمل في البلدان العربية على أنّها مرحلة تعليمية، والواقع يجب أن تكون مرحلة تربوية تعدّ للدّخول في المدرسة الابتدائية.

2- **الالتحاق بالتعليم النظامي**: هناك علامات إيجابية للالتحاق بالتعليم النظامي في البلدان العربية، وهذه النسبة قريبة من الدول المتقدّمة، ولكن رغم ذلك تظل مسألة نوعية التعليم أقل بكثير من دول العالم خاصّة الصناعي منه، فالتعليم العربي لا يزال يهتم بالكم ويهمل النوعية والكيف

3- **الإنفاق على التعليم** : من التحديات الكبيرة التي تواجه التعليم العربي بمختلف أنماطه إيجاد مصادر تمويل، ففي فترة الثمانينات تكلّفت الحكومات العربية بالإنفاق على التعليم، أما اليوم وبفعل عوامل وظروف متعدّدة لم تعد الحكومات العربية قادرة على ذلك، ومن هنا يظهر التحدي الكبير من أين ستأتي الحكومات العربية بالأموال اللازمة لمواجهة الإنفاق المتزايد على التعليم، وبالتالي وجب التفكير في موارد مالية جديدة، وتطرح الكثير من الدّراسات حلولا منها فرض ضرائب ورسوم على السلع الكمالية يستثمر دخلها في الإنفاق على التعليم العالي، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم، ويذكر التقرير أنّه لا يجب أن يترك التعليم لقوى السوق وعوامل الربح، بل يجب التفكير في أسلوب أهلي تعاوني تشترك فيه الدولة والقطاع الخاص والجماعات المحلية، بل وربما المؤسّسات المحلية والدولية[1].

4-**قضية العدالة والقدرة على تحمل تكاليف التعليم** : والتي بدأت تظهر مع الخوصصة وإعادة الهيكلة، ففي عقد الثمانينات كان التعليم مجانيا للجميع مهما كانت المستويات الاقتصادية للأسرة، ولكن اليوم فإن هذه المسألة بدأت تؤثّر على انتشار التعليم والوصول إليه من قبل الفقراء والجماعات المهمّشة وسكان الأرياف والصحاري، وبالتالي عودة الأمية من جديد إلى البلدان العربية هذا مع العلم أن عدد الأميين في الوطن العربي يزيد عن 60 مليون شخص معظمهم من النساء وسكان الأرياف، فالتعليم الخاص والدروس الخصوصية تزيد من أزمة غياب العدالة وتضعف بشكل متزايد قدرات الأسرة العربية على تحمل تعليم أبنائها، وفي وجهة نظر **علي الحوّات** أنّه مهما كانت سياسات إعادة الهيكلة فإنّ تمويل التعليم يجب أن يستمر كإحدى الأولويات لسياسات التنمية في البلاد العربية، وهنا يجب أن تتعاون الجهود الأهلية والحكومة لضمان استمرار التنمية البشرية في البلاد العربية حتى بهذه المعدّلات المتوسطة والتي تقل كثيرا حتى عن بعض البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية.

5- **تعتبر أيضا جودة التعليم مهمّة جدا** : لأنّها ترتبط مباشرة بإعادة تكوين العقل العربي وبناء القدرات المختلفة اللاّزمة للتنمية والحياة المعاصرة والدخول إلى سوق العمل، فكما أشار **محمد المسفر** في إحدى

[1]- علي الحوّات، بناء القدرات البشرية التعليم (طرابلس: جامعة الفاتح، والمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية)، ص.4.

الندوات العلمية: "إذا أردنا أن نتقدم علينا أن نسير في منهجين متوازيين في آن واحد، الأول هو تغيير عقولنا والثاني تطوير ثقافتنا بما يتناسب وواقعنا وهناك أيضا خللا في العلاقة بين التعليم والتنمية، أي غياب التنسيق والتكامل بين متطلبات التنمية ونوعية التعليم في المدرسة، التعليم وللأسف لم يسهم بشكل فعّال في تكوين المهارات والتخصّصات خاصة العلمية الدقيقة التي تحتاجها التنمية المعاصرة في كثير من البلدان العربية، إضافة إلى ذلك فإنّ التعليم العالي في البلاد العربية لا يزال تقليديا نمطيا لم يشمل نسبة كبيرة من الذين هم من سن التعليم العالي (18–24 سنة)، وهي نسبة منخفضة في معظم البلاد العربية لا تزيد في أحسن الأحوال عن 13%، بينما هذه النسبة تصل في كوريا إلى 65% علما بأنها بدأت نموّها متأخرة عن كثير من البلاد العربية، إضافة إلى ما سبق نجد الاستثمار في البحث العلمي لا يزال ضعيفا جدا[1].

وللقضاء على هذه الصعوبات التي تعترض مسيرة التعليم في الوطن العربي فإنّه من الضروري اعتبار المعرفة مجال حيوي ومهم لتطوير التعليم العربي، ممّا يستدعي أيضا اعتبار البحث العلمي ميدانا مهمّا في جهود تطوير التعليم، فهو يغذي أولا حركة التعليم بالمعلومات، ويهيئ ثانيا الظروف والمعطيات للبدء في حركة إنتاج المعرفة في مؤسّسات التعلم العالي، وما لم يتّجه هذا الأخير إلى وظيفة إنتاج المعرفة، يظل تعليما قاصرا لا قيمة له في دفع حركة التنمية العربية خطوات إلى الأمام، والمقصود هنا بإنتاج المعرفة ليس المعرفة التقنية ذات الصلة بالعلوم الطبيعية فقط، ولكن إنتاج المعرفة في العلوم الإنسانية أيضا أمر ضروري فالسؤال: هل يمكن أن يتقدم وينمو الإنسان عربي أو غير عربي دون فكر وثقافة وآداب وفلسفة ودين وجوانب روحية؟ فهذا النوع من الإنسان لا يبني حضارة عربية، ولا ينتمي إلى أية ثقافة فهو يعيش ويموت في حالة اغتراب، ولعل في تعليمنا العربي القديم أمثلة لأهمية العلوم الإنسانية فلولا مناهج الفقه وعلم الكلام ودراسات اللغة العربية، لاختفت الحضارة العربية ومعها اللّغة العربية والإنسان العربي.

ولإصلاح التعليم في العالم العربي يمكن اقتراح المبادئ التالية:

مركزية الفرد في العملية التعليمية، ربط العقلانية بتراث الأمة وإعادة تجديده والحفاظ على التراث الروحي لهذه الأمة ونبذ موجات التفكير المادي ، تهيئة الظروف التي تشجع على الإبداع خاصة في مستوى التعليم العالي، توفير التعليم للجميع مع الاهتمام بالفئات المهمّشة والفقراء، مساعدة التلاميذ لفهم أفضل لثقافتهم وإعدادهم لمجتمع عالمي، والقضاء على أحادية الرؤية التي توحي بالتعصب، وتعليمهم في الوقت نفسه الثقة بالنفس والمساواة مع الآخرين واشتقاق غايات العمل التربوي من رؤى القرن الحادي والعشرين[2]

الفرع الثاني: التعليم الالكتروني

[1] – علي الحوّات، بناء القدرات البشرية التعليم، مرجع سبق ذكره، ص ص .5-6.

[2] – علي الحوات، مرجع سبق ذكره، ص. 9-10.

على الرّغم من حداثة التعليم الإلكتروني، إلا أن هذا النوع من التعليم بدأ ينتشر انتشارا واسعا في العالم وخاصة في المجتمعات الغربية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ حجم سوق التعليم الإلكتروني في العالم يقدر بـــ:11مليار دولار سنويا، تتركز نسبة 60-70% منها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بصفة عامة حيث يتم التعليم فيها إلكترونيا، وأمّا كل دولة أوروبية على حدا تصل بعضها إلى 10-15% في بعض الدول، وتصل النسبة إلى 50% كما هو الحال بالنسبة للدول الاسكندينافية،كما تصل الإيرادات من التعليم الإلكتروني في بعض الدول الأوروبية إلى 100% في العالم كما هو الحال في كل من فنلندا وألمانيا واسبانيا.

بالنسبة للعالم العربي، فنظرا لتزايد الاهتمام بقطاع التعليم الالكتروني من قبل مؤسّسات حكومية خاصة في عدد من الدول العربية، فإنّ حجم الإنفاق العربي فيه قدّر بـــ: 15 مليون دولار أي نسبة 25%، ومن المتوقّع أن يرتفع إلى 50,60 مليون خلال سنة 2005م. وتأتي دول الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية من حيث الإنفاق والاستثمار في مجال التعليم الإلكتروني، وتشير الإحصائيات إلى أنّ حجم سوق التعليم الإلكتروني في الإمارات بلغ نحو 6 ملايين دولار خلال عام 2003م ومن المتوقّع أن يزيد خلال السنوات الخمس القادمة لتصل إلى 24 مليون بنهاية عام 2008م[1].

أولا: العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية البشرية:

أصبحت هناك صعوبة في التنبؤ بفوائد وأضرار الإنترنت، وأصبح من غير الممكن التنبؤ ببعض آثاره، ما أدّى إلى ظهور تساؤلات كثيرة نذكر منها: هل ستكون هذه التكنولوجيا سبيل جديد لخدمة قوى القهر والسيطرة والسطو على خصوصيات الناس بطرق غير مألوفة، أم أنّها ستكون وسيلة لحماية المجتمع من القوى الإجرامية المخرّبة؟ هل ستسمح لدول الجنوب بالخروج من دائرة التخلف والعزلة التي تعاني منها وتقلص بذلك الفجوة القائمة بينها وبين دول الشمال؟ أم أنّها ستزيد من اتّساعها، وهل ستحدث تغيرات إيجابية في حياة الناس أم أنّها ستقودنا إلى التقوقع والعزلة، هل ستكون أداة لتقليص الفروق وتدعيم المساواة والتقارب والاحترام في ظل القرية الكونية؟ أم أنّها ستؤدي إلى نوع جديد من المواجهات بين الأفراد في إطار حرب افتراضية شبيهة بما يسمّى **Tchernobyl informatique** التي تحرّكها قوى مهيمنة تشكل إرهاب من نوع جديد يهدف إلى خدمة المصالح الخاصة، وإضعاف سلطة الدولة، والسيطرة على الفرد وعلى خصوصياته ممّا يؤثّر على طموحاته وآفاقه؟

لقد كانت التنمية الاقتصادية حتى القرن 20م ترتكز على عناصر ملموسة مثل رأس المال، العمل والموارد الطبيعية، وأمّا في عصر الشبكات فقد تغيّرت الأمور لتصبح المعلومات والابتكارات هي المحرّك الأساسي

---

[1]– عبد الله ميران الرئيسي، "التعليم الالكتروني في العالم العربي: الواقع والطموحات"، تم تصفح الموقع يوم: 30 أفريل2007م.

<http://www.bab.com/news/full_news.cfm?id=3882.>

لسياسات اقتصاديات الدول، ومن ثم الاهتمام بالفرد وقدراته وابتكاراته، إذن فرغم ما تحدثه الثورة التكنولوجية (الإنترنت) من سلبيات على الشعوب والأفراد فإنّها تسمح للدول أيضا حتى وإن كانت تفتقر إلى العوامل الملموسة أن تنضم لفئة الدول المتطوّرة كما هو الحال في بعض دول آسيا مثل النمور الآسيوية الأربعة، وهو ما يؤكّده الرئيس الكوري **kindae june** الذي أشار إلى أنّه رغم افتقار كوريا إلى الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال، إلا أنّها تستطيع اللحاق بالدول المتطورة، خاصة بعد أن ظهرت مرتكزات جديدة للتنمية تمنح فرصا كبيرة للنجاح والتقدّم لمن يعرف كيف يستغلها وأكّد أيضا على ضرورة الانتقال إلى عولمة المعلومات **mondialisation de l'information** من هنا تظهر مدى أهمية توفير التكنولوجيا للأفراد وتزويدهم بالتكوين اللازم للتعامل معها، فكل ذلك يخلق وسطا للنشاط ويشجع الابتكار وهو ما يدل على أنّ عنصر الشبكات سمح بظهور علاقة وطيدة بين التنمية البشرية والتطور التكنولوجي، فكلاهما يؤثّر على الآخر، كتحسين ظروف معيشة الشعوب ممّا لا يمكن الاستهانة بما تقدمه تكنولوجيا الاتّصال والمعلومات وفي مقدّمتها "الإنترنت" لتخفيف حدّة التخلف[1]، **فما هو انعكاس تطور وسائل الإعلام والاتّصال على المستوى التعليمي للفرد العربي؟**

ثانيا: مساهمات وإنجازات التعليم الإلكتروني في الوطن العربي:

قامت في الآونة الأخيرة عدّة حكومات ومنظّمات وهيئات دولية بالمساهمة في نشر التعليم الإلكتروني، حيث قدّمت حكومة ايرلندا 5,1 دولار للمساهمة في مبادرة الأمم المتّحدة الهادفة إلى تزويد آلاف المدارس والقرى في الدول النامية بتقنيات المعلومات والاتّصالات، وذلك إيمانا منها بالدور الهام الذي تلعبه تقنيات التعليم في إنجاز تنمية مستدامة طويلة الأمد، وما يمكن أن تقدّمه التقنيات والوسائل الإلكترونية، بما لديها من قدرات هائلة على تجاوز حدود الجغرافيا والزمان.

كما تبنّت الأمم المتحدة في المجموعة 77-**unctad** مبادرة مشروع دعم ونشر وتنمية بيئة التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت اسم **UN-G7 easylearning**، والهدف من هذا المشروع هو نشر وتنمية التعليم الإلكتروني بأسعار رمزية تمكّن طبقات كثيرة من المجتمع الاستفادة منها، والذي تقوم أكاديمية الاتّصالات الإماراتيّة بترويجه.

في إطار انتشار التعليم الإلكتروني في العالم تشير الدّراسات إلى أنّ مستقبل المدارس مرتبط بشكل كبير بتقنية التعليم عن طريق استخدام تقنيات الاتّصالات والمعلومات وتحتاج نظم ومؤسّسات التعليم أن تكون متجهة نحو المعرفة التقنية التي هي من عناصر المدرسة المعاصرة.

---

[1] - حفيظة بومايلة، علاقة الإنترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصالات والمعلومات بالتنمية في دول العام الثالث (رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002-2003م)،ص ص.47-48.

وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها مفهوم التعليم الإلكتروني، إلاّ أن هناك بعض الدول التي خطت خطوات جيدة، نذكر منها المملكة الأردنية حيث شملت مبادرتها في التعليم الجامعات والمدارس التي تقوم باستخدام منظومة التعليم الإلكتروني والمسماة **eduwave** الذي أنتجته المجموعة المتكاملة للتكنولوجيا بالأردن والذي يتم تطبيقه أيضا في مملكة البحرين وذلك بموجب اتفاقية.

من التجارب الناجحة أيضا ما طبقته جامعة الكويت، وهو مشروع يستهدف جميع طلبة الجامعة من خلال بوّابة التدريب الالكتروني المستمر، كذلك في السعودية مثل ماطبّقته جامعة "الملك فهد" وجامعة "خالد للبحوث النفطية"، كما قامت دولة دبي بإطلاق الكلية الإلكترونية للجودة الشاملة بشكل خاص، وتطرح برنامج الماجستير في الجودة الشاملة وإدارة الموارد مع جامعة "براد فولاد" البريطانية، والكلية هي الوحيدة في العالم المرخص لها بتدريس هذا المنهاج إلكترونيا، كما قامت حكومة "دبي" بتطوير موقع للتدريب الإلكتروني فيه أكثر من 4 آلاف دورة تدريبية في الكمبيوتر وإدارة الأعمال والتطبيقات المكتبية، نذكر أيضا مبادرة الجامعة السورية الافتراضية التي تعدّ أول جامعة تقدّم التعليم الإلكتروني في العالم العربي بمفهومه المتكامل بالتعاون مع جامعات مهمة في الوم أ وأوروبا.[1]

ومن أهم برامج شبكة المعرفة في الوطن العربي أيضا نجد:

1- **شبكة المعرفة الريفية ومراكز النفاذ** : وهي أحد المشاريع التي أطلقتها وزارة الاتّصالات والثقافة في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) وذلك للمساهمة في إتاحة أدوات ثقافة المعلومات والاتّصالات لأفراد المجتمعات الريفية، ومثّلت هذه الشبكة نموذجا دفع ببعض المجتمعات الأخرى للحذو حذوه بجهد مباشر من مؤسّسات هذه المجتمعات أو من القطاع الخاص.

2- **برنامج اقتدار** : وهو برنامج إقليمي لتقنيات المعلومات للتنمية بالمنطقة العربية، قام به برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة من خلال برنامجه الإقليمي في القاهرة في أكتوبر 2003م، وكان الهدف منه هو تقديم العون للدول العربية لتسخير تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات في تقليل الفقر وتحسين كلا من الإدارة والأداء الجماهيري والدعم والتوسّع في القطاع الخاص.

3- **برنامج اقترب**: يتلخص هدف هذا المشروع في استخدام تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات لمساعدة المعوّقين بصريا في حياتهم الاجتماعية والعلمية وتأمين فرص حقيقية لهم، إضافة إلى تواصلهم في مجتمعاتهم كأفراد حقيقيين دون مساعدة من أحد، وفتح نافذة على العالم باستخدام الحاسب الآلي والإنترنت معا، علما أنّ عدد المكفوفين وضعفاء البصر في العالم قد بلغ أكثر من 170 مليون نسمة منهم 40-50 مليون

---

[1]ـعبد الله ميران الرئيسي، مرجع سبق ذكره.

<http://www.bab.com/news/full_news.cfm?id=3882.>

لا يستطيعون التنقل بمفردهم وهم في حاجة إلى رعاية وخدمات متعددة، وتشير الأبحاث إلى أنّ أكثر من ثلاثة أرباع المعوّقين بصريا من سكان العالم الثالث ومنهم الوطن العربي[1].

ثالثا: عراقيل التعليم الإلكتروني في الوطن العربي:

من المعروف أنّ التعليم الإلكتروني مرتبط ارتباطا وثيقا وجزء لايتجزّأ من خدمات الاتّصالات خاصّة خدمة الإنترنت، وعليه فإن تقييم واقع التعليم الإلكتروني في العالم العربي لابد أن يسبقه تقييم لواقع قطاع الاتّصالات في العالم العربي وما يرتبط به من بنية تحتية وشبكات وخدمات وأجهزة، إنّ دراسة وتشخيص وضع قطاعات الاتّصالات في الدول العربية يبين أن معظم هذه القطاعات عانت ولسنوات طويلة من سيطرة القطاع العام، ممّا أدّى إلى ظهور **النتائج السلبية التالية**:

-احتكار قطاع الاتّصالات من قبل مشغل (جهة حكومية) واحد في كل بلد، الأمر الذي نتج عنه بنية تحتية ضعيفة للاتّصالات تفتقد إلى المنافسة مما نتج عنه خدمات لا ترقى إلى المستويات المطلوبة.

-ارتفاع أسعار الخدمات، وذلك كنتيجة حتمية لعدم وجود المنافسة، وهذا بدوره أدى إلى عدم إمكانية حصول طبقات كبيرة من المجتمع على خدمات الاتّصالات.

-عدم وجود نظم و قوانين وتشريعات تنظّم العمل في قطاعات الاتّصالات العربية وتجذب الاستثمار، ممّا أدّى إلى ضعف الاستثمار، سواء الأجنبي أو المحلي في هذه القطاعات.

وخلال السنوات القليلة الماضية مرّت قطاعات الاتّصالات في العالم العربي، بتغيرات جذرية أدّت إلى ظهور المنافسة وتخصيص كثير من مؤسّسات الاتّصالات الحكومية، وصدور قوانين اتّصالات وإنشاء هيئات ومؤسّسات تقوم بتقنين وتنظيم قطاعات الاتّصالات، الأمر الذي أدّى إلى ظهور وتطبيق مفهوم التعليم الإلكتروني في بعض الدول العربية، وعلى الرغم من ذلك، إلا أنّها لازالت تعاني ضعفا شديدا في مجال التعليم الإلكتروني، **وذلك لأسباب كثيرة يمكن تلخيصها في الأتي**:

-ضعف انتشار خدمة الإنترنت في معظم الدول العربية سواء مقارنة ببقية المناطق في العالم أو مقارنة بخدمات الاتّصالات الأخرى والجدول أدناه يوضح مجموع مستخدمي خدمة الإنترنت في الدول العربية[2].

جدول رقم(2): مجموع مستخدمي خدمة الإنترنت في الدول العربية للعام:2003م:

---

[1]– تقرير عام عن برنامج اقترب، مرجع سبق ذكره.

<http,//www.caihand.com/leransight-htm#le2.>

[2]– تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره، ص. 103.

الدولة	عدد المستخدمين (بالألف)
الأردن	456
الإمارات	1176
البحرين	195
تونس	630
الجزائر	500
جزر القمر	73
جيبوتي	5
السعودية	1500
السودان	600
سوريا	130
الصومال	-
العراق	50
عمان	51
فلسطين	80
قطر	700
الكويت	567
لبنان	550
ليبيا	160
مصر	3150
المغرب	800
موريتانيا	723
اليمن	150
المجموع	12246

المصدر: **الاتّحاد الدولي للاتّصالات**.

يتبيّن من الجدول أنّ مجموع مستخدمي الإنترنت في الدول العربية بلغ في نهاية عام 2003م حوالي 12246 مستخدما، وبهذا العدد تعدّ المنطقة العربية أقل مناطق العالم تمثيلا فيما يتعلق بعدد الأفراد المتّصلين بالإنترنت سواء كأعداد أو نسب من عدد السكان، و تشير الإحصائيات إلى أن مجموع مستخدمي خدمة الإنترنت بلغ 190.190.3 مشتركا في أوروبا، و 249.502.7 في آسيا، و 12.273.6 في إفريقيا، و 221.973.7 دول القارة الأمريكية وذلك حتى نهاية عام 2003م، كما أن نسبة انتشار خدمة الإنترنت في الدول العربية يعد ضعيفا مقارنة بخدمات الاتّصالات الأخرى حيث تشير إحصائيات عام 2003م إلى أنّ نسبة انتشار خدمة الإنترنت في

الدول العربية بلغ 4,07 لكل 100 فرد بينما بلغت نسبة الانتشار لخدمة الهاتف الثابت 8,87 لكل 100 فرد ونسبة 11,82 لكل 100 فرد بالنسبة للهاتف المتنقل[1].

يعد جهاز الكمبيوتر من أهم مقوّمات التعليم الإلكتروني والاشتراك في خدمة الإنترنت، ويرجع **ضعف استخدامه في معظم الدول العربية إلى**:

1- ارتفاع أسعاره واعتباره من أجهزة الرفاهية حيث تفرض كثير من الدول العربية ضرائب على هذه الأجهزة عند شرائها محليا ورسوم جمارك عند استيرادها، مما يحد من امتلاكها واستخدامها من قبل فئات كبيرة من المجتمع وارتفاع سعر الاشتراك، حيث أن هذه الخدمة لا زالت محتكرة وتقدم من جانب واحد (عادة حكومي أو شبه حكومي)، وينحصر دور القطاع الخاص بالنسبة لخدمة الإنترنت في تقديم خدمات محدودة مثل الاستشارات الفنية أو تصميم صفحات الويب، إنّ ارتفاع الأسعار أدّى إلى جعل عملية التعلّم عبر الإنترنت عملية مكلّفة بالنسبة لقطاعات كبيرة من المجتمع في الدول العربية ممّا حال دون انتشار التعليم الإلكتروني بشكل واسع.

2- هيمنة اللّغة الإنجليزية على الإنترنت مما عمل على الحد من نمو التعليم الإلكتروني، فالمستخدمين الذين لا يتحدّثون الإنجليزية ظلوا بمنأى عن الوصول إلى المواد المتاحة بهذه اللّغة، ومعظم البرامج الدراسية والتدريبية الموفّرة من قبل المؤسّسات العلمية المعروفة تقدّم باللّغة الإنجليزية.

3- المصداقية؛ فالتعليم الإلكتروني مفهوم أو أسلوب تعلّم جديد نسبيا في العالم العربي وبحاجة إلى اعتماد واعتراف رسمي من قبل الجهات الحكومية بالنسبة للشّهادات الممنوحة عن طريق التعليم الإلكتروني وذلك لإعطائها المصداقية، حيث أن هناك تخوّف لدى كثير من الناس من عدم اعتراف الجهات المختصة أو اعتمادها للشّهادات الممنوحة عن طريق التعليم الإلكتروني.

4- سيادة العقلية التلقينية في مؤسّسات التعليم العربية؛ والذي يعد سببا مهما في عدم تنامي الدخول في مجتمع المعرفة أو التعليم عبر الوسائل التقنية والتي تشجع في المقابل الحوار والإبداع والتعلّم الذاتي وثقافة السؤال[2].

[1]- تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، مرجع سبق ذكره، ص. 105.

[2]- عبد الله ميران الرئيسي، مرجع سبق ذكره.

<http://www.bab.com/news/full_news.cfm?id=3882.>

الفرع الثالث: دور الوسائل التقليدية والحديثة في بناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي

1-واقع الترجمة في الوطن العربي:

تعدّ الترجمة في المجتمعات العربية مطلبا حيويا يستلزم تنظيم وتخطيط الجهود في إطار إستراتيجية عربية متكاملة وطموحة، حيث تشهد البلدان العربية حاليا حالة من الركود والفوضى في مجال الترجمة، فرغم ازدياد عدد الكتب المترجمة من حوالي 175 عنوانا في السنة خلال الفترة 70-75 إلى ما يقارب 330 كتاب، ويمثّل كل هذا خمس ما ترجمته اليونان، فيقدّر إجمالي التراكمي للكتب المترجمة من عنصر المأمون حتى الآن 10 آلاف كتاب، وهو يوازي ما تترجمه اسبانيا في عام واحد، فهناك حركية كبيرة من الإنتاج العلمي بلغات أجنبية من دون ترجمة لكل ذلك، ويتأكّد هذا التفاوت في النصف الأول من الثمانينات، حيث كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون من السكان في الوطن العربي في سنوات 1981- 1985م حوالي 4,4 كتاب أي أقل من كتاب واحد في السنة لكل مليون من السكان، بينما بلغ 519 كتابا في المجر، و920 كتابا في إسبانيا لكل ملوّنين من السكان في نفس الفترة، وإنّ كان من يرى أن هذه الإحصائيات قد لا تعبر عن الواقع الحالي، غير أنّ تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2004م أكّد أن هذه النسبة لم تزد عن سابقتها[1].

يشير المؤلف محمد يحي السعيدي إلى العلاقة بين ازدهار حركة الترجمة والنهوض الثقافي والعلمي في أوربا، حيث أشارت دراسة أوروبية أجريت في عام 1991م إلى أنّه يتم سنويا ترجمة 51 مليون مترجم يزيد عددهم بنسبة 1% سنويا[2].

2- البحث والإنتاج العلمي في الوطن العربي:

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2003م، بلغ العدد الإجمالي للباحثين العلميين في البلدان العربية حوالي 3500 باحث، ويتوفر في المتوسّط 3,3 باحث عن مستوى الدكتوراه والماجستير لــ 100000 فرد من القوى العاملة، وتعتبر هذه الإحصائيات متدنية مقارنة بالدول المتقدمة، والتي تمثّل بالنسبة لها ما يقدّر بنسبة 3 إلى 10% على ما هو موجود لديها، زيادة على ذلك فإنّ هذه النخب الحاكمة وبعدم إدراكها أنّ التحديات تكون بالإنتاج والبحث العلمي فهي لا تخصّص أكثر من 0,2 من الناتج القومي في أغلب الأحيان للبحث العلمي، وما هذا إلاّ دليل على أنّنا مازلنا بعيدين على تحقيق المعايير العادية في الاعتمادات المالية، وكل هذا مقارنة بالدول المتقدمة، التي تنفق ما يقارب 2,5% إلى 5% من الناتج السنوي، وللمؤسّسات الخاصة إسهام معتبر في

---

[1]– راكالي المحالي، "محددات التنمية السياسية ومعوقاتها.... في الوطن العربي"، تم تصفح الموقع يوم 7 جويلية 2007م.

<http; //www.alriyadh.com/2005/09/05 article92085-html>

[2]– صالح البيضاني،"أزمة التعليم والبحث العلمي ...في اليمن"، تم تصفح الوقع يوم 03 مارس 2008م.

<http:www.yemenitto.com/educrisis. htm>

ذلك يصل إلى 50%، وتنفق إسرائيل على البحث العلمي 36,7% من ناتجها الإجمالي خلال فترة 1989- 2000م، وإنّ هناك نزيفا في العقول العربية يقدّر بـــ 31% منهم 54% طلبة لا يعودون إلى الوطن العربي.

ويطرح مشكل آخر وهو النشر أو الإنتاج العلمي المتخصّص، فبالنظر إلى حركة الإنتاج، نجد أنه قد ارتفع عدد منشورات العلماء العرب في دوريات عامة محكمة من 465 نشرة عام 1967م إلى نحو 7000 نشرة عام 1995م، أي زيادة سنوية تقدر بـــ 10% وبلغ عدد النّشرات من 11 نشرة لكل مليون عام 1981م إلى 26 نشرة لكل مليون عام 1995م[1].

هناك في الوطن العربي ما يقارب 50 ألف باحث، من بينهم نحو 10 آلاف ينشر كل منهم ورقة واحدة في العام، ومن حيث المبدأ فإنّ على كل باحث أن يشارك في مؤتمر علمي عربي أو دولي واحد على الأقل سنويا، ويمكن أن تلعب منظّمات إقليمية عربية، مثل المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دورا مهمّافي تمويل المؤتمرات، وبالتالي تسهم في التغلّب على هذه المشكلة[2].

3- **دور وسائل الإعلام:**

لا يزال الإعلام العربي ووسائط النفاذ إليه ومضمونه يعاني الكثير بشكل عام مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع المعرفة، فالبلدان العربية تتّسم بشكل عام بانخفاض نسب وسائل الإعلام (الصحف وأجهزة الراديو والتلفزيون لكل 1000 شخص).

- حيث ينخفض عدد الصحف لكل 1000شخص إلى أقل من 53 في الدول العربية مقارنة مع 285 صحيفة لكل 1000شخص في الدول المتقدمة، وهذا يدل على انتشار الأمية من جهة وتراجع استقلالية الصحافة من جهة أخرى.

- خلافا لحال انتشار الصحف فإن أفضل الدول العربية نشرا لأجهزة الراديو هي لبنان 678 راديو لكل 1000 شخص، وهي بعيدة جدا مقارنة بالدول مرتفعة الدّخل والذي بلغ 1280 راديو لكل 1000 شخص.

- أما انتشار أجهزة التلفزيون، نجد عمّان بمعدل 563 جهازا لكل 1000شخص تقترب من متوسّط الدول مرتفعة الدخل وهو 641 جهازا لكل 1000 شخص، وأما العدد في سوريا يصل إلى 67 جهازا وفي تونس 198 جهازا وفي مصر 189 جهازا.

1- تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره، ص ص.58.

2- أنطوان زحلان، "كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلّب على نقاط ضعفنا الرّاهنة"، المستقبل العربي73(2004): ص.90.

- ولكن عدد القنوات الفضائية العربية قد زاد ليصل إلى 120 قناة فضائية، تبث عبر القمر الصناعي العربي "عربسات" والقمر المصري "نايلسات"، وأكثر من 70% من هذه القنوات تابعة رسميا لحكومات عربية، وهناك مجموعة من القنوات الفضائية العربية مملوكة لقطاع خاص عربي تبث من خارج الوطن وتمثل نحو 15% من مجموع الفضائيات العربية، وهناك مجموعة أخرى من داخل الوطن العربي تمثل 10% من البث الفضائي العربي، أي أن الفضائيات الرسمية مازالت هي المهيمنة[1].

المطلب الثالث: بعض المؤشّرات الاقتصادية ومؤشّر الدّخل في الوطن العربي

كانت المقاربة التقليدية تقتصر على التنمية الاقتصادية، بمعنى زيادة الدّخل وقد انتقدت بما فيه الكفاية، لأنّها تقتصر على ما يمكن إدخاله في الناتج القومي فقط، فاستحدث مفهوم التنمية الإنسانية التي أخذ في الاعتبار الكثير من العوامل المهمّة المؤثّرة في الرّفاهية الإنسانية، ولكن يبقى الدّخل والمؤشّرات الاقتصادية الأخرى من أهم المعايير الدّالة على توسيع خيارات الفرد وضمانها، وهذا ماسيتم تناوله:

الفرع الأول: بعض المؤشرات الاقتصادية:

نظرا لأهمية البعد المادي في إحداث تنمية متكاملة للفرد، بحيث تمس جل جوانب حياته، نستعرض فيما يلي جدول يمثل بعض المؤشّرات الاقتصادية لدول عربية، كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدّل البطالة:

جدول رقم(3): بعض المؤشرات الاقتصادية لبلدان عربية للعام 2004م:

البلد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية للتجارة في الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الاستثمار الأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البطالة
بلدان منطقة الإسكوا	....	...	...	...
الأردن	2058	107.8	5.54	15,2
الإمارات العربية المتحدة	24237	133.7	0.78	2.3
البحرين	15257	172.9	17.18	5.5
الجمهورية العربية السورية	1325	71.9	5.12	11.9
العراق	1334	68.7	0.89	28.1
عمان	9336	84.3	(0.07)	...
فلسطين	1272	...	...	25.5
قطر	44650	90.9	2.38	3.9
الكويت	20233	76.5	(3.80)	1.1
لبنان	4337	52.7	1.69	8.4
مصر	1117	50.2	1.84	9.2
المملكة العربية السعودية	10703	69.5	0.78	4.6
اليمن	653	80.8	0.16)	11.5
مجموع بلدان منطقة الإسكوا	3624	82,5	1,13	...
البلدان غير الأعضاء تونس	2922	81,5	2,20	... 29,8

1- تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره، ص ص. 58 -59.

* مزيد من التفاصيل عن مؤشّر التعليم أنظر الملحق رقم 03:.

الجزائر	2619	61,6	1,34	...
الجماهيرية العربية الليبية	4866	97,2	0,70	...
السودان	641	38	6,86	...
المغرب	1636	60,1	1,77	
مجموع البلدان غير الأعضاء	1891	66,1	2,21	...
مجموع البلدان العربية	295	75,2	1,40	...
كندا	30711	60	5,49	7,7
كوريا الجنوبية	14118	70,3	1,84	3,1
النرويج	54598	52,2	1,61	3,9
ماليزيا	4672	195,9	5,68	3,9

المصدر (أ)

*World development indicators database, Arab unified economic report, September 2005, Palestinian .monetary authority, and official web page.

المصدر (ب)

*Imf, direction of trade statistics, quarterly, June 2005, Arab unified economic report, September. 2005

المصدر (ج)

*Unctad, world investment report, 2005, annex table b.1, Arab unified economic report. September 2005.

المصدر (د)

*indicators1999, 7th issue (forthcoming) un-escwa. Compendium of social statistics

-**من ناحية نصيب الفرد من الناتج القومي** يمكن تقسيم الدول حسب هذا الجدول إل **خمس فئات**:

(أ): النرويج و كندا وقطر والإمارات العربية المتحدة، (ب): بعض الدول النفطية ومعها كوريا الجنوبية التي أصبحت دولة صناعية منذ عهد قريب، (ج): لبنان وماليزيا، (د): معظم الدول العربية المتبقية والتي يتراوح فيها نصيب الفرد من 2149 دولار في فلسطين ثم تأتي السودان واليمن ،حيث يقل نصيب الفرد فيها عن نصف هذه الفئة.

أما قيمة صادرات البضائع فهي أكثر إفصاحا عن الهياكل الإقتصادية وعن قوة منافذها في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن نتوصل إلى عدّة استنتاجات من هذه البيانات أولا: أنّ الدول التي تصدر النفط تزداد قيمة صادراتها قياسا على سائر دول المنطقة، لكن هذه الدول لاتوجد في اقتصادياتها قطاعات أخرى بما فيه الكفاية للتصدير، فمثلا كانت 90% من صادرات المملكة العربية السعودية صادرات نفطية، قياسا على ماليزيا التي بلغت فيها صادرات الصناعات التحويلية 80%، أما من حيث التنمية، فلابد من دراسات الفروق التي أدّت إلى التقدّم السريع في بعض الدول دون غيرها، فعلى سبيل المثال: زادت قيمة الصادرات المصرية بنسبة 17% خلال

التسعينات، بينما تضاعفت صادرات تونس تقريبا في نفس الفترة، وبحلول عام 2001م بلغت قيمة الصادرات المصرية من السلع المصنعة 33%، بينما بلغت 77 % من قيمة الصادرات في تونس.

ويمكن أيضا تحديد مدى الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال حجم الاستثمار المباشر ، فنجد مثلا أن كندا والنرويج تتدفق منهما استثمارات كبيرة إلى الخارج، وكذا الحال بالنسبة لماليزيا، وأما الأرقام الخاصة بكوريا الجنوبية فتشير إلى اعتمادها القوي على الموارد الطبيعية التي تستثمر في الغالب داخل حدود البلد، وأمّا البلدان العربية فتظهر فيها مستويات منخفضة من الاستثمار الأجنبي المباشر، باستثناء السودان التي تبدو فيها النسبة مرتفعة بسبب ضآلة الناتج المحلي الإجمالي[1].

الفرع الثاني: مؤشّر الفقر وتوزيع الدّخل في الوطن العربي

يعدّ الفقر من المفاهيم المجرّدة النسبية، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للباحث، والجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم "الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع"، وفيما بعد ذلك تختلف تلك التعريفات في حدوده ومكوّناته، وفي مقابل هذه التعريفات الموضوعية هناك التعريف الذاتي للفقر، الذي يركّز على تصنيف الفرد لذاته فيما كان من الفقراء أم لا، وبالتالي يمكن تعريفه بأنه: "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة الحدّية، الذي يمثّل الحد الأدنى المعقول في مجتمع من المجتمعات"[2].

لقد ظهر نوعا من توافق الرأي على المستوى الدولي بشأن تقليص الفقر والتخفيف من آثاره، الأمر الذي يعتبر أولوية عالمية في التنمية البشرية، وكان ذلك جزءا من إعلانات "كوبنهاغن" (1995م)، وأعيد التأكيد عليه في مناسبات لاحقة، وكان التصدي للفقر هدفا رئيسيا لسائر المنظّمات الدولية الكبرى، مثل: البنك الدولي، وكذلك في برامج المساعدات الثنائية من الطرف الدول الصناعية، لكن لم يتحسن الموقف بل ازداد سوءا، ويستدعي ذلك مزيدا من التنسيق على جميع المستويات وتوفير المعلومات التي يجب أن تفسر بحذر بسبب الحساسية السياسية[3].

---

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص.44–45.

[2] – عبد الرزّاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001م)، ص ص.101–102.

[3] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سق ذكره، ص.46.

ولقد كان التصنيف السابق للدول إلى خمس فئات استنادا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبرا عن الفقر والثروة في هذه الدول، وفيما يلي سنتناول موضوع الدّخل في البلدان العربية بشيء من التفصيل لعلاقته الوثيقة بتحرير قدرات الفرد وتوسيع فرصه:

1- عقبات تحديد توزيع الدخل:

هناك عدّة عقبات تحول دون معرفة حقيقية لنسب توزيع الدّخل في البلدان العربية منها:

المشكلة الأولى: تتمثّل في البيانات التي ينبغي الاعتماد عليها لحساب التفاوت في توزيع الثروة، وإذا كانت بيانات الاستهلاك كافية لتكوين صورة عن الفقر في هذه الأقطار، فإنّ البيانات ذاتها لا تعتبر بديلا جيدا لحساب توزيع الدخل، وذلك لأن الاستهلاك لا يعكس دخل الفرد أو العائلة بالضرورة بسبب وجود عامل الادّخار الذي قد يكون إيجابيا أو سلبيا، إضافة إلى هذا أنّ المعلومات الخاصّة بالدخل عادة ما تشوبها نواقص كثيرة، وذلك بسبب صعوبة تقدير الدخل في بعض الأحيان (في القطاع الزراعي أو القطاع غير المنظم)، أو تعمّد إعطاء معلومات خاطئة عن الدخل لأغراض التهرّب من الضرائب أو وجود مساعدات للفرد.

المشكلة الثانية: تتمثّل في أن التفاوت في توزيع الدّخل ليس من شاكلة الفقر، ومصطلح الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق للمعيشة لشريحة معينة من السكان، يتم تحديدها بناء على طبيعة كل مجتمع أو بناء على محدّدات الدراسة المقارنة بين المجتمعات، التفاوت في توزيع الثروة يركز على المستوى النسبي للمعيشة للمجتمع بأكمله، وإن كان مفهوم الفقر غالبا ما يقتصر على الجوانب المادية من حياة الإنسان، أما توزيع الدّخل عادة ما يعكس أبعادا اجتماعية واقتصادية وسياسة عديدة لا تتضمنها مفاهيم ومؤشّرات الفقر[1].

2-مؤشّرات مستوى الرّفاه المادي:

إذا نظرنا إلى مستويات الرّفاه في الأقطار العربية من زاوية المؤشّرات الاجتماعية أو من منظور الدّخل والاستهلاك، فإنّه لا يمكننا سوى الوصول إلى نتيجة أوّلية مفادها أن هناك تقدّما هائلا قد حصل في معظم هذه الأقطار، فجميع المؤشّرات التي يمكن اشتقاقها مثل متوسط نصيب الفرد من الدّخل القومي، معدّلات التحصيل التعليمي، معدّلات وفيات الأطفال والوصول إلى الخدمات الأساسية والمياه النظيفة تدلّ على هذه الحقيقة، سنركز إذن في هذا الجزء على دخل الفرد كمؤشّر هام للرّفاه المادي .

جدول رقم (4): يوضّح البلدان العربية في مجاميع الدّخل:

---

[1]- عبد الرزّاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص.109.

دخل مرتفع: (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 10.066 دولار أو أكثر عام 2004م)	دخل متوسط: (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 826 إلى 10.065 دولار عام 2004م)	دخل منخفض: (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 825 دولار أو اقل عام 2004م)
-الإمارات العربية المتحدة-البحرين -قطر-الكويت-المملكة السعودية.	الأراضي الفلسطينية المحتلة-الأردن -تونس-الجزائر-ليبيا-سوريا-جيبوتي -العراق-عمان-لبنان -مصر-المغرب.	-السودان - الصومال - اليمن

المؤشّر الأول: يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي الأقطار مرتفعة الدّخل، وهي تشمل بشكل أساسي الأقطار النفطية الإمارات العربية المتحدة والكويت، ثم الأقطار متوسّطة الدّخل وهي تشمل مثلا الأردن، مصر والجزائر، ثم الأقطار منخفضة الدّخل تتمثل في السودان، الصومال واليمن.

المؤشّر الثاني: أنّه ضمن كل مجموعة، هناك تفاوتا كبيرا أيضا في مستوى الثروة، وهذا ما يتّضح لو قارنا بين نصيب الفرد من الدّخل القومي في كل من لبنان والمغرب ضمن المجموعة الأولى، أو قارنا بين السودان والصومال ضمن المجموعة الثالثة[1].

والحكم ينطبق أيضا على متوسط نصيب الفرد داخل كل قطر على حدا، والذي لا تظهره هذه الإحصائيات، ما يجعل هذا المؤشّر مفيدا كمؤشّر عام دون أن يعطينا القدرة على الوصول إلى نتائج محدّدة لكل قطر، وهناك اعتبارا آخر يقلّل من فائدة هذا المؤشّر هو أن القيم المحتسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي، هي القيم الاسمية وليست الحقيقية، وقد تعرّضت البلدان العربية لظروف وتجارب تنموية متباينة أثّرت في معدّلات التضخم المحلي فيها، ومن المؤكّد أن يكون ذلك قد انعكس على مستويات المعيشة وعلى مستوى الدخل لكل فرد، ذلك لأنّ التضخم يؤثّر في فئات المجتمع بطريقة مختلفة.

المؤشّر الرابع: أنّ النفط قد لعب دورا مهمّا في مستوى المعيشة في الوطن العربي، وأنّه كان العامل الحاسم في تحديد مستويات الدّخل، وفي المقابل فإنّ التقلّبات في أسعار النفط في الأسواق الدولية كان لها آثار مهمّة في متوسط نصيب الفرد من الدّخل القومي، ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة حين تتبّع متوسّط نصيب الفرد من الدّخل القومي للمجموعة الأولى الذي شهد ارتفاعا كبيرا في السبعينيات ومطلع الثمانينات، تزامن مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ثم انخفض بعد ذلك حتى مطلع التسعينات وظلّ عرضة لتقلّبات شديدة في

[1] - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية للعام 2006م :"ما هو أبعد من الندرة:القوة والفقر وأزمة المياه العالمية"(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2006م)، ص. 414 .

عقد التسعينات، الحكم ذاته ينطبق على الأقطار التي يلعب فيها النفط دورا مهما ضمن مجموعة الأقطار الثانية مثل الجزائر والعراق مع ملاحظة الظروف التي يعانيها العراق حاليا.

إنّ منهج متوسط نصيب الفرد من الدّخل القومي كمؤشّر لتوزيع الدخل قد ورد عليه اعتراضان أساسيان: الأول: أنّ معدّلات الترابط بين الدخل ومستوى المعيشة لا تكون دائما قوية، ذلك أن ما هو مهما هو طريقة التصرّف في الدّخل وليس مستوى الدخل بحدّ ذاته، وإن كانت النظريات التقليدية تركّز بدرجة كبيرة على مستوى الدّخل باعتباره هدف التنمية المطلوب أو مقياس الرّفاه، فإنّ المفهوم الحديث للتنمية قد تجاوز ذلك ليحوّل الانتباه إلى الجوانب الأخرى من الحياة التي تمثل فرصا، والتي لا تعتبر الدّخل فيها سوى واحدة من هذه الفرص[1].

المطلب الرابع: مؤشّر تمكين المرأة في الوطن العربي

أضحى من المسلّمات المستقر عليها في دراسات التنمية الآن، أنّ هناك علاقة قوية بين الفجوة النوعية والتنمية البشرية، ففي حسن نجد أنّ الفجوة النوعية في الحقوق الأساسية (حقوق التعليم، الرعاية الصحية، العمل والمشاركة السياسية) تلقي بآثارها السلبية مباشرة على الإناث إلا أنّ الواقع المشاهد يوضح أنّ الثمن المترتّب على هذه الفجوة النوعية يتقاسمه الجميع إناثا وذكورا، وذلك أن هذه الفجوة التي تمنع قطاعا ضخما من المجتمع وهو الإناث في الوصول إلى موارد التنمية أو المشاركة فيها أو الاستفادة من نتائجها سوف تؤدي في الحقيقة إلى فشل عملية التنمية المستدامة، ومن ثم إلى فشل المجتمع كله.

وعند التدقيق أكثر نجد أن العلاقة بين التنمية وما يسمّى بالحكم الرشيد بواسطة النوع هي علاقة تبادلية، فالحكم الرشيد يؤدّي إلى تنمية بشرية لأنّه يشرك كل الأفراد المعنيين -رجالا ونساء- في التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم لخطط وسياسات التنمية، والتنمية على الجانب الآخر هي مدخل إلى الحكم الرشيد، لأن من شأنها تحقيق المساواة والتمكين للمرأة بما يؤهّلها للمشاركة على قدم المساواة في الحكم والإدارة، وبغياب مشاركتهم لا يمكن أن يتحقق الحكم الرشيد[2].

الفرع الأول: نظرة المجتمع العربي للمرأة

قبل التطرّق للوضع الذي وصلت إليه المرأة إلى الوطن العربي وإلى أي مدى تم تمكينها من حقوقها وخاصة السياسية منها، يمكن القول أن النظرة للمرأة في المجتمع العربي بشكل عام تتأرجح بين **ثلاث اتجاهات**:

---

[1] – عبد الرزّاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص ص. 112–113.

* مزيد من التفاصيل عن مؤشّر الدّخل والفقر أنظر الملحق رقم 04: الفقر البشري وفقر الدخل.

[2] – مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، وجامعة القاهرة، 2006م)، ص.180.

الاتّجاه الأول: وهو الاتّجاه التقليدي المحافظ الذي يرى المرأة الكائن الضعيف جسما وعقلا، والذي يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد، ألا وهو الزوجية بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهومها التوالدي الرعوي، ويعلّل التقليديون موقفهم من المرأة بتعاليم الدين، ويرون في اختلاط المرأة وعملها خارج المترل عيبا وفسادا للأخلاق، ولكن هؤلاء لا يعترضون على مساهمة المرأة العاملة في الريف، رغم قسوة عملها، وهذا ما يثبت أن تمسّكهم بموقفهم لا يرجع إلى أسباب دينية أصيلة، إنما مردّه التشبث بالتقاليد.

الاتّجاه الثاني: وتمثل فكرة الغالبية من الرجال والنساء، تتميز بنظرة متحرّرة نسبيا، دون أن يكون ذلك معارضا للتقاليد المستقرة، ومع إبقاء المرأة منسوبة للرجل ومحتاجة إلى رعايته، سواء كان أبا أم زوجا أم أخا، يعترف أصحاب هذا الاتّجاه للمرأة بحق العمل، ولكن في نطاق وظائف معينة تنسجم وطبيعة المرأة، فهو يزيد من دخلها ويحسن ظروف المعيشة.

الاتّجاه الثالث: وهو الاتّجاه المتحرّر المنفتح والذي يساوي بين الحقوق والواجبات للمرأة والرجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويرى في المرأة الإنسان القادر على العمل والإبداع وممارسة الحرية، وتحمّل مسؤولياتها دون أن يشكّل ذلك تهديدا للرجل، ويرى أصحاب هذا الاتّجاه أن تخلّف المجتمع العربي يعود لانعدام حرية المرأة وجهلها، وهؤلاء يطالبون بفتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والتدريب والعمل بمختلف أنواعه[1].

هذه النظرة إذن المختلفة للمرأة العربية تؤثّر بطبيعة الحال على مدى انجاز المرأة في الوطن العربي وممارسة حقوقها منها السياسية.

الفرع الثاني: موقع المرأة العربية في عملية التنمية البشرية"اقتصاديا وسياسيا"

بقي معدّل النّشاط الاقتصادي للنساء العربيات (ويعرف بأنّه حصة الإناث من السكان اللاتي يبلغن من العمر 15سنة أو أكثر، ويشاركن في توفير الأيدي العاملة، أو أنّهن مستعدات للعمل في إنتاج البضائع والخدمات) أقل معدّل في العالم، إذ يبلغ 33% مقارنة بـــ 69% في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأكثر من 60% في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ويبلغ المعدل العالمي للنساء 56%.

[1]-.هنري عزام، المرأة العربية والعمل، ط.1، سلسلة كتب المستقبل العربي (15)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993)، ص.121.

أشار تقرير التنمية البشرية 2005م إلى أن التجارب السابقة في البلدان العربية أظهرت أن في أوقات الكساد الاقتصادي فالنساء هنّ من يخسرن أعمالهن أولا، في حين أنهن آخر من يحصل على الوظائف في أوقات التوسع الاقتصادي.

هناك توقع في ازداد عدد النساء اللاّتي يبحثن عن عمل في البلدان العربية خلال السنوات المقبلة ، ويقدّر معدّل نمو القوى العاملة في البلدان العربية 3,5% سنويا بين 2000م و 2010م، بينما يقدّر معدّل نمو القوى العاملة للنساء 5%.

لكن التقرير أفاد من جهة أخرى، أنّ عدد النساء العربيات من صاحبات الأعمال يتزايد ازديادا مضطردا. ففي البحرين مثلا، زاد عدد صاحبات الأعمال من 193 عام 1991م إلى 815 عام 2001م. وفي السعودية، تتراوح التقديرات للأعمال التي تديرها نساء بين 20 و 40 ألفا ، وفي تونس ازداد عددهن من 2000 عام 1998م إلى خمسة آلاف عام 2005م.[1]

وفيما يلي نذكر وضعية المرأة العربية على المستوى السياسي: حيث تلقّت قضية نهوض المرأة ضربة قوية برفض المجلس التشريعي المنتخب في دولة عربية مشروعا حكوميا بتمكين النساء من ممارسة حقوقهن السياسية، كما رفضت المحكمة الدستورية الطعن في ذلك، و لم تكتمل فرحة السماح للنساء في البحرين بالانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية والتشريعية نتيجة لعدم فوز النساء في كليهما لاعتبارات اجتماعية على ما يبدو.

ولكن على الجانب الايجابي:

– انعقد البرلمان المغربي حديث الانتخاب، وبين أعضاءه عدد كبير من النساء، 33 امرأة في سابقة تاريخية مهمّة، إضافة إلى إمكانية ترشّح النساء على قوائم الأحزاب.

– تم تدعيم مشاركة المرأة في السياسة عن طريق تخصيص مقاعد لهن في المجالس التشريعية في بلدان عربية منها جيبوتي والأردن.

– في قطر فازت لأول مرّة امرأة بعضوية مجلس محلي في ثاني انتخابات محلية التي أعطيت فيها النساء حق الانتخاب والترشيح منذ عام 1999م، وفي مطالع 2003م عيّنت سيّدة أول وزيرة للتربية والتعليم.

– في الكويت تبنت الحكومة الكويتية مشروع قانون يسمح للمرأة بالالتحاق بسلك قوانين الأمن، وفي قطر عيّنت امرأة بدرجة وزير، كما سمح للمرأة بقيادة سيارة الأجرة.

---

[1] –وكالة الأنباء الكويتية، "تقرير التنمية البشرية العربية 2005م: النشاط الاقتصادي للمرأة العربية دون المستوى العالمي"،تم تصفح الموقع يوم: 09 أوت2008.

<http://www.kuna.net.kw/newsagenciespublicsite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1815649>

– في اليمن عيّنت امرأة وزيرة دولة لحقوق الإنسان، ودخلت امرأة المجلس النيابي في انتخابات 2003م، في تطور مفاجئ، لحقت مصر في مطلع العام بدول عربية التي ارتقت فيها المرأة منصة القضاء، وذلك بتعيين محامية كأول قاضية في المحكمة الدستورية العليا، وتعيين سيّدتين بهيئة المفوضية أمام المحكمة[1].

المطلب الرابع: مؤشّر الحكم الصالح والحريات في الوطن العربي

ارتبط الاهتمام بالحكم الصالح بالاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية، لأنّ نوعية الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع شديدة الصّلة بنجاح التنمية أو فشلها، كونه يتعلق بمباشرة السلطات والصلاحيات السياسية والاقتصادية والإدارية، كما يتناول الآليات التي تمكّن الأفراد من التعبير عن حقوقهم والتمتّع بها ، بناء على هذا نتحدّث فيما يلي عن واقع الحكم الصالح في الوطن العربي، ونخصّص الحديث أكثر عن الحريات والحقوق السياسية لصلتها الوثيقة بالتنمية البشرية:

الفرع الأول: مؤشر الحكم الصالح

يمكننا القول بينما كان الاتّجاه العام على صعيد العالم عبر عقد التسعينات صاعدا بوجه عام ، خاصة في النصف الثاني من العقد، يمكن القول أن الاتّجاه في عموم البلدان العربية كان هابطا مع تدهور واضح في أوائل التسعينات، كما احتفظت البلدان العربية في المتوسّط بأدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم، ولقد جاءت حسب هذا المؤشّر خمس بلدان عربية بين أقل عشرة بلدان صنّفت عند أدنى مستويات التمتع بالحرية في العالم في العام 2000 -2001 م.

1- مؤشّرات التمثيل والمساءلة:

في معرض الاستشهاد بالبيانات الدولية يمكن التطرق إلى مؤشّرات التمثيل والمساءلة، ولعل التمثيل والمساءلة أهم أركان الحكم الصالح، فرغم تحسن طفيف في قيم مؤشّرات التمثيل والمساءلة في مجمل البلدان العربية في العامين محل المقارنة، ما لبثت البلدان العربية تحتل وفق مجموعة المؤشّرات أدنى مستويات التمثيل والمساءلة بين مناطق العالم[2].

2- مؤشّر الانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال:

تقدّم مؤسّسة الشفافية الدولية مؤشّرا لإدراك الفساد منذ عام 1996م يعرف باختصار "coi" corruption perception index"، ويتزايد عدد الدول المشتركة فيه عاما بعد عام، وأثناء مؤتمر الشفافية بماليزيا أثيرت

---

[1] – تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

* مزيد من التفاصيل عن مؤشر تمكين المرأة العربية أنظر الملحق رقم 05: إجراءات تمكين المرأة.

[2] – تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، مرجع سبق ذكره، ص.29.

قضية مهمّة وهي أن الدول الكبرى تساعد على نشر الفساد في دول العالم الثالث، وذلك لممارستها الرّشوة لكبار المسئولين في تلك الدول، وبالتالي أطلقت منظمة الشفافية الدولية بعد دراسة معمّقة مقياسا جديدا عام 2002م، أطلق عليه اسم مؤشّر الدول الدافعة للرّشوة "**bribe payer index**"[1].

وفي تقييم حديث للانطباع عن الفساد في معاملات الأعمال في دول العالم وفق تقييم مؤسّسة الشفافية الدولية، لا يدل هذا التقييم عن تحسن في موقع الدول العربية الداخلة في التقييم نسبة إلى باقي بلدان العالم بين عامي 1998م و2002م، وإن كان موقع واحد منها قد تحسن قليلا وهي مصر[2].

وفقا للاستخلاص العام الذي أجرته مؤسّسة أمان لمؤشّر مدركات الفساد في الدول العربية للعام 2005م فإنّنا نجد أن الدول العربية مصنّفة كالآتي:

جدول رقم(05): مؤشّر مدركات الفساد للدول العربية في العام 2005م:

الدولة	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	مؤشّر الفساد
عمان	28	1	6,1
الإمارات العربية	ـ	2	6,1
قطر	32	3	5,8
البحرين	36	4	5,3
الأردن	37	5	5,2
تونس	43	6	5,0
الكويت	ـ	7	4,6
مصر	70	8	3,4
السعودية	70	9	3,4
سوريا	70	10	3,2
المغرب	ـ	11	3,2
لبنان	83	12	2,7
الجزائر	97	13	2,7
اليمن	103	14	2,5
فلسطين	108	15	2,5
ليبيا	117	16	2,4

[1] – مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص. 408.

[2] – تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره، ص.30.

العراق	137	17	2,1

يمكن القول أنّ: لبنان، اليمن وقطر تحسّن وضعها بشكل عام، في حين أنّ ليبيا، العراق، البحرين، تراجع وضعها بشكل عام، أمّا بقية الدول مثل فلسطين، السعودية، سوريا، الأردن، الجزائر، الإمارات، الكويت والمغرب لازالت تراوح مكانها[1].

الفرع الثاني: مؤشّر الحريّات السياسية والثقافية والإعلامية في الوطن العربي

يحدث الحرمان البشري بأساليب عديدة بعضها قابل للمعالجة أكثر من بعضها الآخر، وقد جرى استخدام منهج التنمية البشرية على نحو واسع المدى في أدبيات التنمية لتحليل مصادر بارزة متعددة لها من الأهمية إلى فقدان الرعاية الصحية إلى البطالة والعوز ، هناك توسع جوهري يركز على أهمية الحريات كسبيل لتعزيز حياة الناس وتوسيع خياراتهم.

وحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لعام 2004م ، أنّ الحرمان من الحرية بما فيها الحرية الثقافية يتّخذ عدّة أشكال، وفي كثير من الأحيان يشق الحرمان طريقه عبر عمليات الاستبعاد الذي يتخذ **شكلين هما :**

أ)**الاستبعاد من طريقة العيش** : يحدث هذا الاستبعاد عندما تمارس الدولة والأعراف الاجتماعية تشويه السمعة أو الاضطهاد لثقافة مجموعة ما بما في ذلك لغتها أو دينها أوعاداتها، وبالتالي تدعو الحاجة إلى سياسات تعطي ثقافة المجموعة علنا صيغة من صيغ الاعتراف والاتّساع والمساندة.

ب)**الاستبعاد من المشاركة** : يشير الاستبعاد من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أسس عرقية أو لغوية أو دينية إلى التمييز على أساس الهوية الثقافية، وتمارس أوجه الاستبعاد هذه من خلال السياسات التمييزية للدولة مثل الحرمان من الجنسية أو من التصويت أو الترشح لمنصب ما، وما تدعو الحاجة إليه هو مقاربات لإدماج سياسات التعدّدية الثقافية في استراتيجيات التنمية البشرية[2].

وفي الوطن العربي تتعدّد أشكال الاستبعاد هذه ممّا مكّن القول أن هناك تدن شديد في مستوى التّمتع بالحريات وقرب غياب الحكم الصالح في البلدان العربية، ومع هذا يمكن ذكر بعض التطوّرات الإيجابية في مجال الحريات وإقامة الحكم الصالح في بلدين هما البحرين والمغرب، وهذا وفق ماجاء في تقرير التنمية البشرية العربية عام 2003م:

---

[1]- فيروز زرارقة، "الفساد في المجتمع الجزائري وإستراتيجية الحد منه"(ورقة بحث قدّمت في الملتقى الدولي حول:" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج. 2، سطيف، الجزائر، 08-09 أفريل2007م)، ص ص.79-81.

[2] - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية للعام 2004 "الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع" (برنامج الأمم المتحدة، 2004م)، ص.27.

– في البحرين: ألغي قانون أمن الدولة الذي كان عنوان القهر في البلد، وأعلن أنّ الدولة تكفل حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية والنقابات وأنّ الإضراب وسيلة مشروعة للدّفاع عن حقوق العمّال، وسمح بإنشاء جمعيات سياسية، وجرت أول انتخابات تشريعية منذ أكثر من عشرين عاما، إلا أنّه قد صدر مرسوم 47 لعام 2002م يسمح بمصادرة أو منع أي مطبوعة تعدّ مهينة للدّين الرسمي أو تنتقد الملك أو سياسات الحكومة.

– وفي المغرب أجريت انتخابات تشريعية وصفت بالنزاهة، خصّصت فيها قائمة للنساء.

– وشملت التطورات الإيجابية أيضا في مجال الحريات، إصدار الرئيس السوداني مرسوما يجيز لأحزاب المعارضة ممارسة العمل السياسي.

– وفي تطور يحمي حقوق الأقلية البربرية في الجزائر، تم اعتبار الأمازيغية لغة وطنية وتدريسها في البرنامج التربوي.

– تم السّماح بقيام أحزاب وتعدّدية سياسية في جيبوتي، وبصدور عدد من الصحف المعارضة في سوريا وتونس، وبنشاط إذاعات مسموعة ومرئية غير حكومية أو معارضة في مصر وسوريا.

– وفي اليمن جرت في نهاية أفريل 2003م ثالث انتخابات تشريعية منذ توحيد شطري البلد عام 1990م، بمشاركة جميع الأحزاب السياسية الرئيسية وقدّرت نسبة المشاركة بحوالي 70%، وكان من بين الفائزين امرأة واحدة.

– في أفريل 2003م كذلك نظمت حكومة قطر استفتاء على مشروع دستور دائم ينص على قيام مجلس شورى من 45 عضوا، ثلثاهم منتخب ويحق له مساءلة الوزراء وعزلهم.

– أطلق عدد من المعتقلين في سوريا وتونس وليبيا واليمن والمغرب، وحوكم وأدين عدد من القيادات الرّسمية بتهمة فساد في ليبيا ومصر.[1]

*** ولكن حالة الحرية هذه لم تخلو من الشوائب في غالبية البلدان العربية نذكر منها:**

– لقد استمرت ظاهرة وفاة أشخاص قيد الاحتجاز بشبهة التعذيب ورصدت إحدى عشرة حالة خلال العام 2001م جميعها لمحتجزين في قضايا الحق العام (المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2002م)، واستمر انتزاع اعترافات تحت التعذيب وتقديم معارضين من التيار الإسلامي لمحاكم استثنائية واطّردت ملاحقتهم بقصد الحد من مشاركتهم في المجالس التشريعية، وكذا قمع المظاهرات حتى وإن كانت للاحتجاج على قرارات اقتصادية للحكومة.

[1] – تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره، ص.30.

- وفي بلدان عربية أخرى، تتالى عدد من القوانين والإجراءات المقيّدة للحريات وخاصّة حرية التعبير في الصّحافة وحتى على الإنترنت، وصدر قانون يقضي بإضافة قيود صارمة على حرية الاجتماع، وتعرّضت مثلا قناة "الجزيرة" الفضائية لعدد من الإجراءات المقيدة لنشاطها في أكثر من بلد عربي بدعاوى متعددة.

- مدّد العمل بحالة الطوارئ في أكثر من بلد عربي لمدّة ثلاث سنوات متتالية في إحداها، واستمر تقديم المدنيين إلى المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة في ستّة بلدان عربية (مصر، سوريا، الأردن، تونس، ليبيا وفلسطين)، حتى أن بعض البلدان العربية عمدت إلى التضييق على أشكال التعبير لدعم المقاومة الفلسطينية.

- أضحت قضية الحرية في البلدان العربية كذلك من ضحايا تبعات العدوان الأمريكي البريطاني على العراق، فقد أسفر تعارض المشاعر الشعبية مع المواقف الرسمية، في سياق كبت حريات التعبير أصلا عن تصدي قوّات الأمن أحيانا بالقوة المهدرة للكرامة الإنسانية وقنابل الغاز المسيلة للدموع والرّصاص المطاطي للتظاهرات الشعبية المناهضة للحرب على العراق في أكثر من بلد عربي، حتى أنه سقط 5 قتلى في بلدين عربيين، وبلغ الأمر حد اعتقال نواب البرلمان[1].

*حرية الإعلام والصحافة:

يواجه الإعلاميون العرب في معظم البلدان العربية وبدرجات متفاوتة صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات والإطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع إلى مصادر الأخبار الرسمية، حيث تتذرع السلطات غالبا بأنها أسرار غامضة وتمس أمن الدولة...إلخ، ومن ثم فهي تلجأ للاعتماد على مصادر المعلومات الأجنبية رغم أن معظم الدول العربية تمتلك وكالات للأنباء، ولقد استطاع بعضها أن يحقّق سبقا إخباريا على مستوى العالم حتى أن شبكة الأمريكية **CNN** نقلت عن قناة الجزيرة الفضائية تغطيتها لأحداث الحرب في أفغانستان مثلا، وهناك قنوات أخرى عربية مثل: قناة أبو ظبي وقناة **mbc** و قناة العربية، نجحت هذه القنوات وغيرها من تقديم مضمون وشكل جديد من خلال ديمقراطية الحوار، مما جعل العديد من القنوات العربية الأخرى تحذو حذوها.

- تفتقر الدول العربية أيضا إلى وجود وكالات متخصّصة تهتم بالأخبار النوعية كالأخبار الاقتصادية والرياضية والبيئية والصحية وقضايا المرأة ومعظم هذه القنوات يقوم بأدوار متشابهة كالترفيه والتأكيد على القيم الاستهلاكية، وفي المقابل توجد هناك قنوات ثقافية ودينية مثل قناة النيل والتنوير المصريتين وقناة مجد وإقرأ السعوديتين[2].

---

[1]- تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره، ص. 31..

[2]- المرجع نفسه، ص. 60.

هذا فيما يخص النقائص الموجودة في كمية ونوعية القنوات، وهناك أيضا نقائص على مستوى التغطية الإخبارية أو سمات الخطاب الإعلامي:

أ) **التغطية الإخبارية**: **حيث يتميز بــ:**

- التركيز على الأخبار الرسمية وأخبار كبار المسئولين، وعلى قيم إخبارية معينة فقط دون الاهتمام بالأخبار التي تهم قطاعات أكبر من المواطنين وتمس حياتهم أو تضيف إلى معارفهم العلمية والثقافية.

- مازالت التغطية الإخبارية في بعض وسائل الإعلام العربية تحكمها المصالح الراهنة والاهتمامات الجزئية ومرجعيتها هي السلطة الحاكمة.

- يغلب على معظم التغطيات الإخبارية طابع السرد والوصف والتقرير، وتقديم الأحداث منعزلة دون الاهتمام بالتغطيات التفسيرية التي تضع الحدث في سياقه العام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مما لا يساعد هذا كله في تحقيق الوعي لدى المواطنين.

ب) **الخطاب الإعلامي**: **يتميز وفق عدّة دراسات بسمات أهمها:**

- **السلطوية**: حيث تقتحم السلطة الخطاب الإعلامي وتفرض عليه موضوعاته.

- **الأحادية**: وذلك بتغييب الآخر واستبعاده من المثول أمام الرأي العام.

- **الرسمية**: إذ تقف النسبة الأكبر من المؤسّسات الإعلامية العربية في حيرة من أمرها أمام بعض أو معظم الأحداث والمواقف السياسية انتظارا للتوجيهات الرّسمية لها، حتى وإن اضطرت إلى إغفال الحدث ولو لمدّة طويلة.

- **القدسية**: ليست بالضرورة قدسية دينية ولكن قداسة الهدف الذي يتضمنه الخطاب أي كان موضوعيه، مما يؤدّي هذا كله إلى معاناة الصحافة العربية من هذا الصّراع بين السعي من المزيد من الحريات والاستقلالية والحفاظ على المصالح الوطنية، فهناك وضع غير إيجابي بالنسبة للواقع الراهن لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي في الدول العربية في إطار التشريعات المنظّمة لذلك، فضلا عمّا تكشف عنه الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية من انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها، أو بعدم توفير الضمانات الكافية للصحفيين لممارسة عملهم، فهم يتعرضون في كثير من الدول العربية للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر والإيقاف عن ممارسة المهنة، ويسقط بعضهم ضحايا لعمليات الإغتيال والإرهاب، فضلا عن عمليات الإعتداءات ومحاولا ت الترهيب أو الترغيب، وتحفل التقارير الدورية التي تصدر

عن إتحاد الصحفيين العرب ومنظّمات حقوق الإنسان بالعديد من هذه الانتهاكات، ويبقى ما حدث في الحرب الأخيرة على العراق منها خير دليل على ذلك[1].

المطلب السادس: مؤشر دليل الإنجاز التقني

نظرا لما لتوفير التكنولوجيا للأفراد وتزويدهم بالتكوين اللاّزم للتعامل معها، فإنّ هذا يخلق وسطا للنشاط ويشجع الابتكار، ما يدل على أن عنصر الشبكات تسمح بظهور علاقة وطيدة بين التنمية البشرية والتطور التكنولوجي فكلاهما يؤثّر على الآخر، إنّ المستجدّات التقنية جلبت معها متغيرات جديدة أثّرت على التنمية ودورها، حيث تجاوزت بكثير جانب النمو الاقتصادي إلى توسيع الفرص أمام الفرد لاختيار الحياة الأفضل المناسبة له بالاعتماد على التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم كان من الضروري تفجير الطاقات الكامنة وتنشيطها وتنمية قدرات الفرد بمنحه الحق في الحصول على المعرفة..

وعليه فقد وجد تصنيف جديد لدول العالم يعتمد على الإنجاز التقني، حيث قام دليل التنمية البشرية لعام 2001م، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة (PNUD) بابتكار مقياس جديد سمي بـــ "دليل الانجاز التقني"، وهو دليل مركّب صمّم من أجل الكشف عن أداء البلدان في خلق ونشر التقنية وتشجيع الكفاءات لبناء قاعدة من المهارات التقنية، أي أنّه يجد مدى قدرة الدول على المشاركة في عصر الشبكات، وتتم عملية قياس الإنجازات من خلال أربعة أبعاد رئيسية تضم خلق التقنية ونشر الابتكارات الحديثة، ونشر الابتكارات القديمة والمهارات البشرية وهو ما سمح بتصنيف دول العالم إلى خمس فئات هي: القادة، والقادة المحتملون، النشطون والمهمّشون والآخرون.

<u>المجموعة الأولى "القادة" Leaders</u>: وهي البلدان التي تعتبر في طليعة الابتكار التقني، وقد بلغ عددها 18 دولة تتمتع بابتكارات عالية التقنية تدعم نفسها من بينها كوريا الجنوبية وسنغافورة، إلى جانب دولا أخرى متقدّمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وبريطانيا.

[1] – تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، مرجع سبق ذكره، ص.61–62.

المجموعة الثانية "القادة المحتملون" leaders potentiel: تتكون من بلدان لديها مستويات مهارة تقارن بمجموعة القادة، ولكن ابتكاراتهم قليلة وعددها 19 دولة من بينها هونكونغ، ماليزيا، كوستاريكا، الشيلي والأرجنتين.[1]

المجموعة الثالثة "المتبنّون النشطون" Dynamique utilisateurs: وهي مجموعة تتمتع بمهارات بشرية عالية بالنسبة لدول المجموعة الرابعة، ولديها مراكز تقنية مختلفة لكنها تعرف بطئا وعدم تكامل في نشر الاختراعات القديمة، وعددها 36 دولة من بينها البرازيل، الهند، إيران، اندونيسيا، إضافة إلى تونس، سوريا، مصر والجزائر، والتي احتلت المواقع 14-19-20-21 ضمن عدد 26 دولة في المجموعة الثالثة.

المجموعة الرّابعة " المهمّشون" pays marginalises: والتي تضم البلدان التي لازال الطريق أمامها لنشر التقنية، وبناء المهارات وهي 09 دول من بينها باكستان، والسودان.

أمّا باقي الدول الأخرى: بما فيها بعض الدول ذات التقنية البشرية المرتفعة فهي ليست ذات شأن في الإنجاز التقني، و لم تحصل على ترتيب وكانت خارج المجموعات الأربعة لنقص البيانات المكونة للدّليل.

إنّ ظهور بعض البلدان من دول الجنوب كما هو ملاحظ على مستويات مختلفة من المجموعات الخمس، خاصة الثلاثة الأولى، لدليل على توفر إمكانيات للتطوّر الثقافي في هذه البلدان، فلدينا مثلا مصر بلغ عدد الطلبات المقدمة لبراءات الاختراع 504 طلب، وهو الأعلى بين الدول العربية، وهذا له أهمية خاصة تتعلق بالهندسة العكسية المرتبطة بالتدريب والتأهيل التكنولوجي الذاتي، فضلا عن أهميتها في الجانب الثقافي التكنولوجي وفي مقارنة مستواها الاقتصادي خاصة بالدول الأخرى، فنجد مثلا أن شبه الصادرات المصنّعة من المستوى التقني المتوسط والعالي بالقياس إلى إجمالي صادرات السلع، تعد انعكاسا للأداء التكنولوجي العام والذي نجده في تونس يقدر بـــ: 19% فقط، وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد العلماء والمهندسين في مصر الذي يبلغ معدّله أكثر من ثلاثة أضعاف العدد في تونس، فإنّ ذلك يعكس دلالات إيجابية بالنسبة لتونس وسلبية بالنسبة لمصر، ويكشف عن غياب سياسة علمية فاعلة تسمح بتوظيف القدرات.

من هنا يظهر كيف أنّ المعطيات التكنولوجية أصبحت تلعب دورا كبيرا في تصنيف الدول وخدمة آفاقها المستقبلية في مختلف المجالات، وهو ما تعرفه الهند التي حقّقت نجاحات كبيرة في هذا المجال، حيث أصبحت من أهم مراكز خدمات البرمجيات بمعدل نمو وصل إلى 60% سنة 1998م، وتشير التقديرات الرسمية إلى إمكانية جذبها حوالي 12 إلى 5 بليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة.

---

[1] - حفيظة بومايلة، مرجع سبق ذكره، ص.88-89.

وفي تقرير صدر عن السفارة الهندية بالقاهرة في 2000م فإن 203 شركة من أكبر 1000 شركة عالمية حصلت على متطلّباتها من البرمجيات من الهند عام 1999م، إضافة إلى كل هذا توجد في الهند حاليا 12 مدينة للإنترنيت، وآلاف المعاهد الفنية المتخصصة في تخريج المبرمجين سنويا، يتوقع ارتفاعهم إلى 3000 مبرمج، كما يوجد بها 06 مراكز من أكبر 12 مركزا على مستوى العالم لتطوير البرمجيات.

إنّ دول الجنوب في حاجة إلى دفعة قوية للخروج من الحلقة المفرغة التي تدور فيها منذ وقت طويل، وهو ما يتطلب إعادة النظر في الطريق الواجب اتّباعه للوصول إلى تحقيق الهدف التنموي الشامل، خاصة مع التغيّرات الكثيرة والمتسارعة التي يعرفها العالم والتي كشفت عن فرص جديدة للنجاح يمكن استغلالها وأفكار كثيرة يجب رفع التحدي لها[1].

في الأخير يمكن القول إنّ الأهداف الإنمائية للألفية تعد بمثابة غايات محددة زمنيا للعالم تهدف إلى التغلب على الفقر المدقع وتوسيع نطاق الحرية البشرية، وإذ يمثل تلك الأهداف شيئا أكثر من مجرّد مجموعة من النقاط المرجعية الكمية التي يلزم تحقيقها بحلول عام 2015م فإنها تنطوي على رؤية رحبة لأولويات التنمية المشتركة، وتلك الرؤية متأصّلة في الفكرة البسيطة التي مفادها أن الفقر المدقع والتفاوتات الفادحة في الفرص ليست بمثابة ميزات لا مفر منها للوضع البشري ويمدد الازدهار والأمن الجماعي، ولعل الغايات ذات الأوجه المتعددة والموضوعية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية تشق طريقها عبر مجموعة واسعة من الأبعاد المتشابكة للتنمية تتراوح ما بين الحد من الفقر المدقع والمساواة بين الجنسين والصحة التعليم والبيئة، ويرتبط كل بعد من أبعاد التنمية عبر شبكة معقدة من التفاعلات، ولاشك أن التقدم المستدام في أي مجال يعتمد بشكل بالغ على التقدّمات المحرزة في بقية المجالات الأخرى.

[1] – حفيظة بومايلة، مرجع سبق ذكره، ص.89.

* مزيد من التفاصيل عن مؤشّر الإنجاز التقني أنظر الملحق رقم 06 التكنولوجيا–الانتشار و الابتكار–.

المبحث الثاني: نماذج من التنمية البشرية في البلدان العربية

بعد تطرّقنا للملامح الإجمالية لواقع التنمية البشرية في العالم، وإبراز أهم مؤشّرات ومعايير هذه التنمية في الوطن العربي عامّة، نخصّص هذا الجزء لرصد الواقع التنموي لنماذج بعينها، واخترنا لذلك ثلاث دول عربية ذات تنمية بشرية مرتفعة على مقياس التنمية البشرية، فمتوسّطة، وأخيرا دولة موقعها منخفض، وهي على التوالي: الكويت، مصر واليمن.

المطلب الأول: ملامح التنمية البشرية في الكويت

تعتبر دولة الكويت من الدول العربية بل العالمية ذات التنمية البشرية المرتفعة، ولذلك تم اختيارها من بين الدول العربية، لمعرفة أهم ملامحها ومؤشّراتها، وبالتالي اتخاذها كنموذج، **وهذا ما يتم تناوله في العناصر التالية:**

الفرع الأول: التعريف بدولة الكويت

1- التركيبة السكانية:

أهم الملاحظات الخاصة بالتركيبة السكانية للكويتيين نلخصها كالتالي:

- يصل عدد السكّان للكويتيين إلى 973286 نسمة في عام 2005م، ويبلغ عدد الذكور منهم 477216 نسمة، كما يبلغ عدد الإناث 492070 نسمة، أي أنّ نسبة الإناث من السكان تبلغ 50,9% إجمالي السكان الكويتيين.

يتميّز الهيكل السكاني للكويتيين بالتركيبة السكانية على النحو التالي: حيث يمثل السّكان دون عمر 15 عاما حوالي 40,2 من جملة السكان الكويتيين في عام 2005م، ويمثّل السكان في الفئة العمرية 15-24 أكثر من 20% من جملة السكّان الكويتيين عام 2005م، ممّا يعني أنّ نسبة الشّباب تمثّل أكثر من 60% من السّكان الكويتيين.

2- **موقعها عل سلم التنمية البشرية**: صنّفت الكويت منذ صدور أوّل تقرير للتنمية البشرية عام 1990م ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث احتلت المرتبة الثانية عربيا عام 1998م على مقياس التنمية البشرية "العربي" وفق تقرير التنمية البشرية للعام 2002م، لتحتل المرتبة 44 عالميا عام 2004[1]، واحتلت المرتبة الرابعة ضمن الدول العربية بعد الإمارات العربية المتّحدة والبحرين وقطر وهذا وفق تقرير التنمية البشرية للعام 2006[2]، وهي الآن تحتل المرتبة الأولى على المستوى العربي، والمرتبة 33 عالميا من أصل 177 دولة داخلة في التقييم[3].

الفرع الثاني: مساهمة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية إنجاح التنمية البشرية

ويمكننا رصد أهم الإنجازات في مجال التنمية البشرية، والتي مكّنتها من احتلال هذه المكانة كالتالي:

1- **مجال الرعاية الصحية**: تتمتّع الكويت بمعدّلات تنموية عالية نسبيا، فمعدّل وفيات المواليد فيها يبلغ 10لكلّ ألف مولود، الأنثى 9 لكل ألف والذكور 12 لكل ألف، ويبلغ متوسّط عمر الرّجال 75سنة والنّساء 77 سنة.

- **دور الدّولة**: كانت الخدمات الصحيّة في دولة الكويت مجانية للجميع حتى صدور قانون عام 1999م، وهو الخاص بتطبيق نظام التأمين الصحّي على غير الكويتيين مقابل رسوم جمركية يدفعونها عند تحديد تصاريح إقامتهم.

---

[1] -تقرير التنمية البشرية للعام 2004، مرجع سبق ذكره، ص. 146.

[2] - تقرير التنمية البشرية للعام 2006م، مرجع سبق ذكره، ص.413.

[3] - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية للعام2007/2008م"محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم مقسّم"(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2007م)،ص.217.

وقد كان لهذا الإجراء عوائد مالية، إضافة إلى تحسين تقديم الخدمات الصحيّة مثل تقليل فترات انتظار المراجعين، وتم إنشاء صندوق للرعاية الصحيّة لسداد الرسوم لغير القادرين خاصّة "فئة البيدون".

- **دور المجتمع المدني**: نجد من أبرز المنظّمات الأهلية المختصّة بالشّأن الصحّي"صندوق إعانة المرضى"، حيث يختص بتقديم المساعدات للمرضى استفاد منها 6400 حالة، وتقديم خدمات اجتماعية مثل الدورات الصحية والريّاضية، استفاد منها حوالي 3000 مشارك، وغيرها من المنظّمات المختصة في هذا المجال[1].

- **مساهمة القطاع الخاص**: من أبرز الأمثلة على دور القطاع الخاص في المجال الصحي:"مركز البحر للعيون" و"مستشفى مكي الجمعة للأورام السرطانية وغيرها، ويقوم أيضا بالتنسيق مع وزارة الصحّة بإنشاء 10 مستشفيات، وهناك أيضا تعاون بين القطاع الخاص و المجتمع المدني في هذا المجال[2].

2- التعليم في الكويت: يبلغ الطلبة في جميع المراحل 500 ألف طالب وطالبة، والتعليم بالنسبة للكويتيين مجاني في جميع مراحله وكذلك لأبناء العسكريين غير الكويتيين، وتبلغ نسبة الأمية حوالي 9 %.

-إنّ دولة الكويت تولي اهتماما كبيرا لمجال التعليم، والذي تعتبر مؤشّراته ذات انعكاسات متميّزة على الواقع التنموي في الدولة، وهذا ما يتم توضيحه من خلال **عرض المؤشّرات التالية**:

جدول رقم (**6**): مؤشّرات مختارة حول التعليم في دولة الكويت[3]:

المؤشّر	2001/2000م	2002/2001م	2003/2002م	2004/2003 م
نسبة القيد في التعليم الابتدائي	100	100	100	100

[1]- التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية2003م، مرجع سبق ذكره، ص ص.212-213.

[2]- المرجع نفسه، ص.215.

[3]- التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية2003م، مرجع سبق ذكره، ص.209.

نسبة القيد في التعليم الثانوي والمهني	90,5	89,3	91,1	90,6
نسبة القيد في التعليم العالي	32,0	29,8	30,0	29,0
معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة من الفئة العمرية15-23	99,7	99,8	99,9	99,9
معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار (15سنة فأكثر)	91,0	91,5	92,0	92,4

المصدر: وزارة التخطيط، قائمة مؤشّرات التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي-دولة الكويت-2006م.

المطلب الثاني: التنمية البشرية في مصر-المؤشّرات والآليّات:

يقدّر عدد سكان مصر عام 2006م بنحو 77 مليون نسمة، وتشير البيانات الصادرة عن تقرير توقعات سكان العالم الصادر عن الأمم المتحدة، أنّ عدد من هم في سن الشّباب في ارتفاع مستمر، حيث يشكّل من هم في المرحلة العمرية 15-30 عاما حوالي 39% من عدد سكان مصر.[1]

تحت وطأة هذا العدد يواجه السّكان تحديات وقضايا كثيرة فيما يتعلق بالتنمية البشرية، **أمكننا التساؤل إذن عن ملامح هذه العملية، وما هي الفواعل المساهمة في النهوض بها؟**

الفرع الأول: مؤشّرات التنمية البشرية في مصر:

1) **مؤشر الفقر**: حسب تقرير التنمية البشرية المصري فإنّ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر تصل إلى 20% عام 2000م، إلا أنّ صورة الفقر أكثر تعقيدا، حيث ينتشر الفقر وتتنوع مستوياته وفقا لعاملين:

أ- **وفقا للعامل الجغرافي**: هناك تفاوتا للفقر بين الحضر والريف (18% ثم 21% تباعا عام 2000م)، وهناك تفاوت آخر بين حضر الوجه البحري وحضر الوجه القبلي، وما يسمّى بالحضر المركزي، وهناك تفاوت آخر بين ريف الوجه البحري وريف الوجه القبلي، حيث يمثّل في الأخيرة نسبة 35% من السكان وفي الأولى 11% عام 2000م.

ب- **وفقا لعامل النوع**: نجد إرتفاع نسبة الأسر الفقيرة التي تعيلها إمرأة إلى 12,7% من الإجمالي، وهناك تفاوتات خطيرة فيما يتعلق بالعدالة في توزيع الناتج القومي، فمثلا يحصل 40% من الفقراء على 22% من الدّخل فقط.[2]

---

[1]- التقرير السنوي السادس للمنظمات الأهلية العربية 2006م، مرجع سبق ذكره، ص.315.

[2]- التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية 2003م، مرجع سبق ذكره.ص.262.

2) مؤشّر البطالة: سجّل تقرير للتنمية البشرية أنّ معدّل البطالة في مصر خلال العام المالي 2002/2003م بلغ 9,9% بارتفاع نسبة 0,9% مقارنة عمّا كانت عليه عام 2001/2002م، وأنّ قوة العمل خلال العام نفسه تقدّر30 % من إجمالي عدد السكان، وأنّ عدد المشتغلين في القطاعات السلعية خلال العام نفسه بلغ 9,3مليون شخص، 3 ملايين شخص في قطاعات الخدمات الإنتاجية و5,9 في قطاع الخدمات الاجتماعية[1].

3) مؤشّر تمكين المرأة: على المستوى السياسي؛ نجد أنّ هناك تناقص معدّلات تمثيل النساء في المجالس النيابية، حيث كانت النسبة 8,9% عام 1983م، وصلت إلى 2% عام 1995م، كما لاتتعدى نسبة النّساء في المحليات 1,2%، وكذا ضعف مشاركتها في المنظّمات الأهلية، حيث ترأس المرأة وتشترك في مجلس إدارة 1,37% فقط من الجمعيات[2]، وأمّا مشاركتها في الحياة الاقتصادية فتشير البيانات لعام 1995م أنّ البطالة بين الإناث بلغت 24%، فلا تزال المرأة العاملة في مصر في صراع بين حقّها في إشراكها في عملية التنمية، وبين التشريعات الحالية والتطبيق الفعلي، ممّا يعوق دورها كطاقة فاعلة في المجتمع، وعلى المستوى الصحي هناك إنخفاض في معدّل وفيات الأمّهات، حيث وصل عام 1998م إلى 96حالة لكل100.000مولود حي[3].

الفرع الثاني: العمل التشاركي بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مصر

أ) المجتمع المدني في مصر : هناك مجموعة من المصطلحات تعبّر عن هذه الظاهرة، وأكثر المصطلحات شيوعا في الأدبيات هو المنظّمات غير الحكومية، والتي يقابلها في الحالة المصرية تعبير الجمعيات الأهلية.

أ–1) علاقة المنظّمات الأهلية مع بعضها البعض وعلاقتها مع الحكومة و المستفيدين:

– **علاقتها مع بعضها البعض**: يمكن قياس مستوى الثقة بمدى التعاون والتفاعل والتنسيق، أي مدى قدرة هذه المؤسّسات على التشبيك net working ، وقدرتها على التضامن للتأثير في السياسات العامة، وبالتالي **يمكن** القول أن:

1- برزت في السّنوات الأخيرة في مصر ملامح من التفاعل وبناء شبكات خارج إطار الاتّحادات المفروضة بالقانون رقم 32 لسنة 1964م.

2- في بعض المنظّمات نجد أنّ النمط الغالب هو نمط المنافسة والصراع، كما هو الحال بالنسبة للمنظّمات الخاصة بالمرأة.

1– شبكة النبأ المعلوماتية، المصريون يعانون الفقر وأزمات في التنمية، تم تصفح الموقع يوم: 15أفريل 2008م

<http:www.annabaa.org/nbanews21/030.htm.

2– كمال التابعي، مرجع سبق ذكره، ص.481.

3– المرجع نفسه، ص. 494.

3- إنّ تأسيس الشبكات في بعض مجالات أنشطة المنظّمات المدنية ارتبط بانخراط الشبكة في عمليات تمويل، ثم خلق مصالح خاصة بها قد تتناقض مع المنظّمات التي تحت مضلّتها.

4- يندر قيام تعاون بين مجموعة من مؤسّسات مدنية للقيام بمشروع مشترك له أهمية قومية، كذلك فإنّ تجمّع مؤسّسات التمويل الأجنبية لتبني سياسات تمويل الجمعيات الأهلية في مصر لم يرتبط بخلق تجمع مماثل من جانب الأخيرة.

يوجد في الوقت الحالي أشكال تنظيمية عديدة للتنسيق بين الجمعيات الأهلية تتراوح بين اتحادات عامة على المستوى الوطني، وإقليمية على مستوى المحافظات، تمثّل جميع الجمعيات المشهّرة بنص القانون، أو اتّحادات نوعية تضم في عضويتها الجمعيات العاملة في مجال واحد مثل: المعوّقين والبيئة...إلخ[1].

- **علاقة الجمعيات الأهلية مع الحكومة**: تتحدّد العلاقة بين هذه المنظّمات والحكومة في مصر من **خلال** أربعة **أبعاد**:

1- إنّ الحكومة هي مصدر التشريعات التي تنظم قواعد العمل في هذا النشاط، وتتضمن كيفية التأسيس والإشراف والرقابة وسلطة الحل.

2- تمثّل الحكومة أحد مصادر التمويل للجمعيات الأهلية، وهذا وفقا للاحتياجات الاجتماعية وأهمية المشروعات، وتوفّر لها الدّعم الفني من خلال إعارة بعض الموظّفين.

3- تقوم الحكومة باختيار البعض منها لتنفيذ مشروعاتها، ومن ثم فإنّ الحكومة في هذه الحالات تصبغ على هذه المنظّمات مكانة قانونية خاصة يطلق عليها الصفة العامة.

4- تقوم الحكومة أيضا بتحديد الجهات أو الأجهزة الإدارية التي تشرف على نشاط هذه المنظّمات، وهذا من خلال دائرة خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

تتّسم العلاقة بين المنظّمات الأهلية والحكومة في مصر بالتعقد، فهي أحيانا تكون تعاونية وفي بعض الأوقات تكون صراعية، وإن كانت في الأغلب تضم الوجهين وفقا للظروف، ويقسّم الباحثون العلاقة بين الطرفين إلى ستّ مراحل تبدأ من عام 1821م إلى يومنا، و هذه المرحلة الأخيرة اتّسمت العلاقة بالعودة إلى نمط الإشراف والتوجيه من طرف الحكومة[2].

- **علاقة الجمعيات الأهلية بالمستفيدين في مصر** : إنّ الجمعيات المصنّفة كجمعيات خيرية في مصر، تستهدف تقديم المساعدة (النقدية أو العينية)، تبلغ نسبتها 23% من جملة الجمعيات، كما يعدّ مشروع الأسرة

---

[1]- سلوى شعراوي جمعة، محررا، مرجع سبق ذكره، ص ص.41 -42.

[2]- سلوى شعراوي جمعة، محررا، مرجع سبق ذكره ، ص ص.27- 29.

المنتجة مشروعا اجتماعيا ذا أبعاد اقتصادية، وينفّذ هذا المشروع من خلال آلاف الجمعيات، وقد حقّق نتائج مذهلة وبلغ عدد المستفيدين منه حاليا أكثر من مليون أسرة.

وتتعاظم منذ بداية التسعينات حصّة المساعدات المخصّصة لإعادة تأهيل المعاقين، وتقدّم بعض الجمعيات الأهلية خدمات صحية وتعليمية وتعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للجمعيات المحلية، فتسد بذلك الفجوات الناشئة عن سياسات الدولة ويقوم قطاع عريض من المنظّمات التطوعية بتقديم خدمات صحية، يستفيد من خدماتها أكثر من 10 مليون شخص[1].

أ-2)تقييم دور الجمعيات الأهلية في مصر:

إنّ الدّراسة العلمية للجمعيات الأهلية في مصر والعالم العربي هي دراسة حديثة، فهي تعود إلى التسعينات من القرن العشرين، ركّزت في مراحلها الأولى على الأبعاد التاريخية للظاهرة، ثم الأبعاد القانونية والتشريعية للظاهرة، ثم ملامح القطاع من حيث الحجم والأنشطة...إلخ، ثم أطروحات ومناقشات العلاقة بين المجتمع المدني من ناحية والدولة من ناحية أخرى، وقد دار النقاش أيضا حول منهجية التقييم وبناء مقياس لتحديد وزن الجمعيات الأهلية في مصر في عملية التنمية البشرية، وفي هذا الصدد تم تحديد سبعة مؤشّرات والتي سيتم بناء عليها **تقييم دورها في مصر كالتالي:**

1- التمكين هو توفير قدرات للمواطن لكي يعتمد على نفسه، ولكنّنا إذا راجعنا أنشطة الجمعيات في مصر، نجد أنّ تبني هذه الرؤية تقل عن 25% من إجمالي الجمعيات في مصر عام 2004م، وأنّ حوالي 32% منها جمعيات خيرية والبعض منها تنموية.

2- إنّ الاتّجاه العام لدور الجمعيات الأهلية في مصر هو ليس دورا توازنيا أي المساهمة في التحول الاجتماعي، بل هو دورا إلحاقيا، يتدخل لمعالجة مشكلات متفاقمة، مثل التعامل مع نتائج الفقر، ضعف الخدمات الصحية، التعامل مع الأمية وقضايا البيئة والتزايد السكاني[2].

3- يمكن في الوقت نفسه القول بأنّ بعضها كانت رائدة في توجيه أنظار صانعي القرار والمجتمع إلى مشكلات أساسية مثل: عمل الأطفال وأطفال الشوارع، وكذلك دور المنظّمات الحقوقية فيما يتعلق بحقوق المرأة والمناطق العشوائية...إلخ.

4- وفي تقييم النزوع إلى التطوّع، يتّضح أنّ العدد الإجمالي للجمعيات اتّجه إلى التسارع، حيث وصل عام 2004م حوالي 18600 جمعية، أمّا عن عدد المتطوّعين فلا تتوافر بيانات رسمية حديثة، حيث تشير إلى وجود

---

[1]- المرجع نفسه ، ص.50.

[2]- أماني قنديل، تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إطار السياسات العامة (جامعة القاهرة و مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2005م)،ص.20.

3 ملايين متطوع، و يلاحظ انخفاض عضوية الشّباب، فالغالبية العظمى ضمن الفئة العمرية 45 سنة فما فوق، مع وجود ملامح تأسيس جمعيات جديدة قوامها الشباب، وكذلك انخفاض عضوية المرأة التي تمثّل نصف تمثيل الرجال.

5- هناك دورا محدّدا ومتناميا للدفاع ومناصرة قضايا المواطن والفئات المهمّشة، وهذا لحداثة المنظّمات الدفاعية ولعدم إعتراف ف القانوني بها حتى وقت قريب.

6- إذا اعتمدنا مؤشّرات الممارسة والحكم الصالح في الجمعيات الأهلية ودورها في دعم البناء الديمقراطي، قد اتضح ظاهرة احتكار السلطة في مجلس الإدارة، وهيمنة مفهوم "الشلّة" على حكم الجمعيات الأهلية، ولكن هذا لا يتنافى مع وجود نماذج رائدة.

7- على الرّغم من وجود نماذج مؤثّرة في التأثير على صنع السياسات العامة وعملية التنفيذ، ينبغي القول أنّ هذه الاجتهادات يجب أن تكون منظّمة من خلال آليات أبرزها اللّجان المشتركة، خاصة مع البرلمان والشّبكات والاتّصال والإعلام، فهذه القنوات بصفة عامة تفتقدها التجربة المصرية.[1]

ب) **دور القطاع الخاص التنموي في مصر:**

يرتبط تطور القطاع الخاص ارتباطا وثيقا بإستراتيجية التنمية التي تتبعها مصر، ومن ثم فإنّ دور القطاع الخاص خلال حقبة الستينات كان هامشيا نظرا لاتجاه الدولة نحو النظام الاشتراكي، ولكن مع بداية تطبيق السياسات الاقتصادية المتحرّرة بدأ دور القطاع الخاص في التزايد نسبيا.

ب-1) **مؤشّرات تطور القطاع الخاص:** من أهم المؤشّرات التي يمكن من خلالها تقييم دور القطاع الخاص في التنمية فيما يلي:

1- **نسب مساهمة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الاستثمارات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي** : عرفت الاستثمارات ازديادا منذ التسعينات لتنسجم مع الإصلاحات القائمة على التحرير الاقتصادي، حيث لم تتجاوز نسبتها 50%، لكنها وصلت 9، 62% عام 97/98م مما يعني: سيطرة القطاع الخاص، وتكامل جوانب التحرّر الاقتصادي.

2- **نسبة الائتمان المصرفي إلى القطاع الخاص** : ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 15,3 مليار جنيه في عام 1987م إلى 1,31 مليار عام 1993م، ثم إلى 5,1 مليار جنيه عام 1998م، وبالتالي فإنّ القطاع الخاص يستحوذ على النصيب الأكبر من القروض المتاحة من الجهاز المصري.

---

[1]- أماني قنديل، مرجع سبق ذكره، ص ص.21-22.

3- **نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات:** يعدّ ارتفاع صادرات القطاع الخاص مؤشّرا على تطور كفاءته واتّساع نطاقه، ولكن في مصر نجد أنّ نسبة مساهمته لم تتعدى 32,9 % عام 1998م وهي نسبة ضئيلة جدا، وهذا بسبب توجيه نشاطه إلى السّوق المحلي، مما يقلّل من منافسته[1].

ب-2)**تقييم دوره في تنمية المجتمع:** في أوائل التسعينات ظهر توجّه نحو تحسين دور القطاع الخاص في العمل التنموي إلى جانب الحكومة، وهذا سواء في الاقتصاديات المتقدّمة أو الناشئة، ولمعرفة دور هذا القطاع في مصر يمكننا ربطه:

1- بمستوى صنع السياسة "policy making": ومن أهم الموضوعات في هذه العملية هو الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في صياغة السياسات مثل صندوق النقد والبنك العالمي، والشروط التي تفرض مقابل تقديم المنح والمساعدات، ومن القضايا الأخرى هو تأثير جماعات المصالح، من نقابات العمال من جانب والتي تقدّر في مصر بحوالي 3 ملايين عامل، ورجال الأعمال من جانب آخر والتي تقدّر بحوالي 1000 عضو وتحوز على قنوات اتّصال قوية بصناع القرار.

2- **مستوى تنفيذ السياسات**"policy implementation": ويقصد به البيئة التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، فلابد أن تتحول مصر بالفعل إلى نظام رأسمالي تنافسي حقيقي، حيث نجد أنّ مختلف التقارير تصنفها ضمن الدول شبه المقيّدة وشبه الحرّة، رغم ما يقال أنّ القطاع يشكّل ثلاثة أباع الناتج المحلي الإجمالي، فإنّ ذلك لا يعبّر عن حقيقة الأمر[2].

3- **مستوى تقييم السياسة**"policy Evaluation": تعدّ قضية الأداء أحد محاور مناقشة دور القطاع الخاص في التنمية المجتمعية، وذلك من خلال توفير قاعدة معلومات لتطوير التقييم، ومن متطلّباتها؛ قدرتها على تحديد حجم الخدمة أو المنتج، قياس الكفاءة في كل من القطاعين العام والخاص، ثم إمكانية المقارنة، ومدى إمكانية الاقتراب أي وفرقهما كميا وجغرافيا، وأخيرا تقييم الأداء على المستوى القومي كله[3].

ج) **بعض مشاريع الحكم الرّاشد الجاري تنفيذها في مصر:**

يتم التركيز هنا على بعض الأمثلة لبرامج ومشروعات الحكمانية الجاري تنفيذها في مصر، حيث تختلف الجهات المانحة في اختيارها لنوعية البرامج والمشروعات التي تقع تحت مظلّة الحكمانية، فعلى سبيل المثال تقوم

---

[1] – سلوى شعراوي جمعة ، محررا، مرجع سبق ذكره، ص ص.118- 120 .

[2] – صلاح الدين فهمي محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص.12-15.

[3] – المرجع نفسه، ص.20.

الوكالة الأمريكية في مصر بتنفيذ **ثلاثة أنواع من الأنشطة من خلال برنامج دعم المبادرات المصرية في مجال الحكمانية والمشاركة هي:**

1- مركز خدمة المنظّمات غير الحكومية، ويقدّم التدريب والمعونة الفنية والمؤسّسية، ويدعّم تبادل المعلومات وفرص التشبيك بين المنظّمات غير الحكومية والقطاع الخاص والحكومة.

2- مبادرة لتعبئة موارد من خارج الحكومية المرجعية لتحسين الخدمات، ويعتمد على المشاركة في اتّخاذ القرار المحلي.

3- مشروع رائد في إدارة المحاكم **pilot project**، ويتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة العدل ويركز على إصلاح نظم الإجراءات، ويتناول إعداد الكوادر البشرية وبرامج المعلومات وقواعد البيانات.

أمّا عن التمويل المتاح لهذه الأنشطة عام 2002م بلغ نحو 13,7 مليون دولار، أي أنّ جوهر الاهتمام بالحكمانية في مصر لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هو القطاع الخاص والرغبة في دعمه، وهي متوافقة مع منظورها السياسي، فسيادة القانون ودور المجتمع المدني في مراقبة الحكومة واللامركزية من أهم أولوياتها.

أمّا البنك الدولي في مصر، فله مشروعات في قطاع المجتمع المدني، وفي مجال الحدّ من التلوّث البيئي، من ذلك مشروع التعليم العالي ومشروع شبكات الصرف القومي، ومبادرة الحماية الاجتماعية...إلخ، وتظهر نوعية مشروعات البنك الدولي في الاهتمام بإصلاح الإدارة العامة، وتمثّل إطارا واسعا يشمل النشاط الحكومي في كافة أنواع الخدمات.

كذلك فإنّ الإدارة الدولية للتنمية **"DFID"** لها مشروعات تتناول أنشطة المشاركة في المناطق الريفية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة له ما يزيد عن ستّة عشر مشروعا جاري تنفيذها في مجال الحكمانية، وتظهر في مشروعاته التركيز على التدريب وبناء القدرات[1].

المطلب الثالث: نموذج التنمية البشرية في اليمن

وكنموذج عن دولة عربية ذات تنمية بشرية منخفضة في البلدان العربية، اخترنا جمهورية اليمن العربية، لنرصد الواقع التنموي في هذا البلد، حيث نتناول أولا بعض مؤشّرات التنمية البشرية في اليمن، وثانيا نتعرّض للمجتمع المدني باعتباره قوة صاعدة في عملية التنمية في اليمن.

الفرع الأول: مؤشرات التنمية البشرية في اليمن

1- **التعليم**: ينصّ دستور الجمهورية على إلزامية التعليم ومجانيته، ومع ذلك يتّصف المجتمع المدني بأنّه مجتمع تقليدي يحاول الولوج في مرحلة الحداثة، ترتفع نسبة الأمية وتنخفض معدّلات التعليم والتثقيف العام، ويتدنى

[1]- مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص.438-439.

معدّل الالتحاق بالتعليم الأساسي الذي لايتجاوز 57,6%، وتتدنى النسبة أكثر بين الإناث، حيث تصل إلى 37,6% إضافة إلى ارتفاع معدّل التسرّب من المدارس، ومن جانب آخر تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الأطفال خارج نظام التعليم الأساسي38%، ونسبة الالتحاق بالمدارس في الرّيف منخفضة عنها في الحضر.

إنّ التنمية البشرية تتطلّب إنسانا متعلّما ذا صحة جيدة ومهارات عالية، ومن هنا تبرز إشكالية التعليم والأمية في اليمن، خاصة مع تزايد حجم ونوع المتغيّرات العالمية المرتبطة بحركة العولمة وظهور ما اصطلح على تسميته بمجتمع المعلومات والمعرفة.[1]

2- **مؤشّر الصحة**: شهد قطاع الصحة في اليمن ارتفاع عدد الوحدات الصحية خلال السنوات الأخيرة من 912 إلى1821وحدة، والمراكز الصحية من 392 إلى 574 مركز، والمستشفيات من 74 إلى 116 مستشفى، إلا أنّ غالبية الخدمات الصحية تتركز في المدن لتصل إلى 08% مقابل 20% في الريف، وتجدر الإشارة إلى أنّ صحّة الأم والطفل تعتبر من أهم المشكلات الصحية في اليمن، نظرا لاعتبارات متعدّدة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ممّا دفع منظّمات المجتمع المدني من المساهمة الفعّالة في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة[2].

3- **مؤشّر الفقر**: أظهر مسح ميزانية الأسرة للعام 98/99م أن 17,6 %من سكان اليمن يعيشون تحت خط فقر الغذاء، في حين ترتفع نسبة السكان إلى 41,8% الواقعين في خط الفقر الأعلى (لايتمكنون من الحصول على كامل احتياجاتهم الأساسية من غذاء، ملس، تعليم، صحة وسكن)، ويأخذ الفقر في اليمن طابعا ريفيا، حيث غالبية الفقراء هم من سكّان الريف، الذي تصل نسبتهم به إلى 87% فقر الغذاء و83% الفقر الأعلى، وتعكس خارطة الفقر في اليمن توزيعه جغرافيا على جميع المحافظات، والمجتمع اليمني فتي أي ارتفاع معدّلات الإعالة الاقتصادية، وهناك تفاوتا في الدّخول ممّا يؤدّي إلى تفاوت في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الإنتاجية ونمط الإنفاق العام.[3]

الفرع الثاني: واقع المجتمع المدني في اليمن

جعلت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سيطرت لوقت طويل على الين مجتمعا يتصف بخصائص مرحلة ما قبل التحديث، وهي مرحلة تغيب عنها مؤسّسات المجتمع المدني لعدم توفر مبرّرات وظروف وجودها، ولقد مرّ المجتمع المدني في اليمن منذ نشأته خلال القرن العشرين بمراحل تمثل مراحل بناء الدولة اليمنية الحديثة، البدايات المبكرة له كانت في فترة ما قبل الاستقلال والثورة، حين كان اليمن يعاني من الانقسام في ظل نظامين متمايزين، وظهرت في هذه الفترة في شمال اليمن بعض المنظّمات الأهلية تقوم على

---

[1]- التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية للعام2003، مرجع سبق ذكره، ص.317.

[2]- المرجع نفسه، ص.319.

[3]- المرجع نفسه، ص.25.

معارضة الحكم، رغم استقلال كل من شطري اليمن في الستينات فإنّه لم يسمح بالتعدّدية بدعوى حماية المجتمع المدني من الصراع والانقسام، حتى عام 1990م أين أصبح نموا في حجمها ليبلغ عددها 2786 منظّمة عام 2000م.[1]

1) العلاقة بين الدولة ومنظّمات المجتمع المدني: تتمثّل في كونها علاقة دعم وتمويل من الدولة إلى المجتمع المدني من جهة، وعلاقة تكامل في الأداء والوظيفة من خلال إدماج منظّمات المجتمع المدني في التنمية من ناحية أخرى، ويمكن تقييم هذه العلاقة كالآتي:

أ- حيث ينظر المجتمع المدني إلى دور الحكومة تجاهه:

- بوجود قصور في التشريعات والقوانين المنظّمة لعمله.

- دور الحكومة في تسييس منظّمات المجتمع المدني مما يفقدها إستقلاليتها ويؤدّي إلى حدوث صراعات إيديولوجية.

- ضعف الدّعم الحكومي، وضعف الإعلام في التعريف بالمجتمع المدني وبنشاطاته.

ب- المجتمع المدني في عيون الدولة:

-وجود خلافات مستمرّة بين الأعضاء والهيئات الإدارية والقيادة، إضافة إل ضعف العلاقة مع الفئات المستفيدة.

-قصور الخبرة والممارسة في تجاوز العقبات ومحدودية ممارسة الديقراطية داخل المنظّمات وتدنّي مستوى التأهيل والثقافة.

-تركّز نشاطاته في المدن والتسابق إلى التمويل الأجنبي، ممّا يصبغ عليها طابع الانتفاع الشخصي.[2]

2) دور المجتمع المدني اليمني في التنمية في ظل العولمة:

مع ظهور موجة التحوّل الديمقراطي، برز الاهتمام الدولي بمؤسّسات المجتمع المدني في الدول النامية لتساهم في تعزيز جهود التنمية وفي مكافحة الفقر ولتكون شريكا مع الدولة، ويرتبط المجتمع المدني في اليمن ويتفاعل مع حركة العولمة من خلال آليات ووسائل عديدة، ورغم ماللعولمة من دور إيجابي في تطوير المجتمع المدني في اليمن إلاّ أنّ الدعم التي تتلقّاه من طرف الدول الغربية أفرز نتائج سلبية، خاصة على المنظّمات العاملة في مجال

---

[1]- الجمهورية اليمنية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية اليمني الثاني2000/2001م، ص ص.31-34.

[2]- المرجع نفسه، ص.48.

حقوق الإنسان، وأصبح العمل الأهلي مرتبطا بالمحدّدات الخارجية، ولقد أخضعت الدّولة بذلك منظّمات المجتمع المدني إلى إشرافها ورقابتها، وأنشأت إدارة عامة في وزارة التخطيط والتنمية مختصّة بهذا الشأن[1].

مع الانفتاح الاقتصادي في التسعينات، عرفت اليمن آثار قويّة على الطبقة الوسطى ومحدودي الدّخل ممّا فع إلى تفعيل دور المنظّمات الأهلية في التنمية المحليّة وتقديم الخدمات للفقراء، وتمكين الأفراد من الدّفاع عن حقوقهم، ولكن رغم هذا فهي تنشط في المجالات التقليدية مثل محو الأميّة و الأمومة وغيرها، وتمارس أنشطتها في مكان محدود، مع ضعف تقديم خدماتها وتكرار نفس الأنشطة.

أمّا فيما يخص المنظّمات التي تتواجد فيها المرأة فقد بلغت 52 منظمة عام 2000م، ممّا يدل إلى أنّ الواقع الاجتماعي تقليدي يحافظ على فواصل بين أدوار كل من المرأة والرّجل، واهتمامها بالأنشطة التقليديّة كتعليم المرأة الخياطة، وافتقادها للنشاط في مجال حقوق الإنسان مثلا وتركّزها في العاصمة صنعاء[2].

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص.36-37.

[2]- تقرير التنمية البشرية اليمني الثاني2000/2001م، مرجع سبق ذكره، ص ص.37-38.

* مزيد من التفاصيل عن مؤشّرات الدول وترتيبها عالميا، أنظر الملحق رقم 1: دليل التنمية البشرية العالمي.

المبحث الثالث: تحديات ومعوّقات التنمية البشرية في الوطن العربي

تكمن الثروة الحقيقية للأمّة العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي في ناسها رجالا ونساء وأطفالا، وتحرير هؤلاء من الحرمان بجميع أشكاله وتوسيع خياراتهم ، لابد وأن يكونا محور عملية التنمية في البلدان العربية، ورغم النتائج التي تم الوصول إليها في تمكين البشر وتخفيف حدّة الفقر، إلا أنّ الطريق نحو معالجة تركة الحرمان البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية مازال طويلا.

وحينما نتطلع إلى المستقبل، نجد أنّ هناك الكثير ممّا يجب عمله أيضا لتمكين الناس في المنطقة العربية من المشاركة الكاملة في عالم القرن الحادي والعشرون، وقد شرعت العولمة والتقدّم التقني المتسارع أبوابا لفرص غير مسبوقة، ولكنّهما أيضا يطرحان تحديا جديدا يتمثل في خطر التخلف عن ركب التغيّرات التي تتلاحق بتسارع يتجاوز قدرات الدول، وقد اكتسبت التنمية معاني وأبعاد جديدة بنشأة أسواق عالمية جديدة مثل: أسواق الصرف وأسواق رأس المال، وأدوات جديدة مثل: شبكة الإنترنت والهواتف الجوالة، وفاعلين جدد مثل: المنظمات غير الحكومية والإتحاد الأوروبي ومنظّمة التجارة العالمية، وقواعد جديدة كالاتفاقيات متعدّدة الأطراف المتعلقة بالتجارة والخدمات والملكية الفكرية [1]. **في ظل هذه المستجدّات ما هي أهم التحديات والمعوقات المحلية منها والدولية التي تواجه تنمية المنطقة العربية بشريا في ظل العولمة؟**

المطلب الأول: تحديات التنمية البشرية المحلية

يواجه النّاس في البلدان العربية وهم يدخلون الألفية الجديدة مجموعتين متشابكتين من التحديات لتحقيق السلام والتنمية، قد أصبحت المجموعة الأولى أكثر وضوحا وجلاء بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهي التحديات التي يجابهها السعي للتحرّر من الخوف، ففي ميدان الأمن والسلام هذا تتقاطع السياسات الإقليمية مع سياسات الدول العظمى، والمجموعة الثانية لا تقل عن الأولى أهمية، وتشمل مسيرة التحرّر من الخوف، وهذه هي التحديات الحقيقية التي يواجهها الناس والحكومات والدول في محاولاتهم للنهوض بالتنمية البشرية، وهذه التحديات أساسية ليس لمالها من أهمية للتنمية والنمو فحسب، بل لقيمتها في حدّ ذاتها، فالعدل والمعرفة والحرية وحقوق الإنسان ضرورية للحكم الصالح ،فهي في الوقت ذاته غايات ووسائل.

وأهم الجوانب الرئيسية لمجموعتي هذه التحديات هي:

أولا: تحديات الأمن والسلام:

---
1 - تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.1.

1- **الاحتلال يخنق التقدم** : يمثل الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية العربية أكبر العقبات استشراء كمهدّد ومعرقل لمسيرة التنمية والتقدم في المنطقة جغرافيا وزمنيا وتنمويا، فإذا كانت التنمية الإنسانية عملية لتوسيع الخيارات وإذا كانت تعني أنّ الناس يجب أن يتمكّنوا من التأثير على العمليات والقرارات التي تشكل حياتهم، وإذا كانت تعني التمتّع الكامل بحقوق الإنسان، فإنّه يمكن القول أنّه ما من شيء يقضي على تلك الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي، فالاحتلال تتعدى كلفته إلى إزهاق الكثير من أرواح الناس و فقدان أرزاق العديدين من ضحاياه المباشرين، ومصادرة أراضيهم، وتقييد وصولهم إلى مياههم ومواردهم الطبيعية الأخرى، ووضع عقبات للحرية وعوائق هيكلية...إلخ تحول جميعها دون قيام دولة مستقلة آمنة، فضلا عن ذلك فإنّ توسيع بناء المستوطنات ومحنة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في بلدان أخرى مظهر آخر من مظاهر تشويه التنمية الناتج عن الاستعمار، هذا على مستوى الشعب الفلسطيني.

أما على المستوى العربي: فقد غمر الاحتلال الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة بأسرها بغمامة سوداء، ففي البلدان المجاورة أحدث الاحتلال معاناة هائلة وشكّل تحدّيات تنموية عظيمة، ويهيمن الاحتلال على أولويات السياسات الوطنية في كثير من الدول، ويخلق تحديات إنسانية كبيرة للدول التي استضافت اللاجئين، ويحفّز على تحويل الاستثمار العام من التنمية الإنسانية إلى الإنفاق العسكري، وهو بما يمثله من تهديد خارجي مبرّرا لكبح الخروج من الصف في وقت يتطلب فيه التحول الديمقراطي قدرا أكبر من التعددية في المجتمع ومزيدا من الحوار العلني حول سياسات التنمية الوطنية، بكل هذه الطرق يجمد الاحتلال النمو والازدهار والحرية في العالم العربي.

2- **النزاعات والعقوبات والاضطراب السياسي** : أضر الاضطراب السياسي والنزاعات العسكرية والعقوبات والحصار باقتصاديات عديدة في المنطقة، ممّا أدّى إلى انخفاض الإنتاج وإلى عدم استقرار الأسواق، ولا تزال بعض البلدان تناضل لتسترد عافيتها من تداعيات الحروب، حيث خرجت منها مثقلة بالديون، الأمر الذي ضيّق من خياراتها في مجال الإنفاق العام، ووجدت جميع البلدان المتضرّرة نفسها تواجه مشاكل اجتماعية وسياسية أعاقت تقدّمها نحو التحرّر والديمقراطية.

وتأتّى عن الحروب نمو بطيء وبنى أساسية مدمّرة وتشرذم اجتماعي وركود في القطاع العام، كما عانت بعض البلدان من تضخم مفرط وانخفاض حاد في قيمة العملة وانخفاض عائدات العملة الأجنبية، وشهدت

بلدان أخرى انهيار مكانتها في المجتمع الدولي، كما فقدت معظم البلدان المتأثّرة بالحروب والنزاعات موارد بشرية ومالية هي في أمسّ الحاجة إليها لإعادة الاستقرار وتجديد القدرة على التنافس[1].

3- **التطلع إلى الحرية والديمقراطية لا يزال أمنية بعيدة المنال** : تكشف المقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم النامي عن تقدم خطى المشاركة السياسية في تلك المناطق أكثر منها في البلدان العربية، فموجة الديمقراطية التي طوّرت الديمقراطية في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في الثمانينات وأوائل التسعينات لم تصل إلى البلدان العربية بعد، إنّ هذا القصور في الحرية يضيّع التنمية الإنسانية ويشكل أحد مظاهر تخلف التنمية السياسية إيلاما، وبينما تنصّ الدساتير والقوانين والتصريحات الحكومية على قبول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحكم القانون، فإنّ التطبيق الفعلي غير موجود في أحيان عديدة، وفي حالات كثيرة يتّسم نمط الحكم بوجود جهاز تنفيذي قوي يسيطر على جميع أجهزة الدولة، وسط غياب لشبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة والديمقراطية التمثيلية حيث وجدت ليست دائما حقيقية، وغالبا ما تلجم حريات التعبير والتنظيم وتغيّب المعايير الحديثة للشرعية.

4- **التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر** : إنّ عدم المساواة بين الجنسين يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تفشيا في أي مجتمع لأنّها تؤثّر عمليا على نصف عدد السكان، وقد تحقّق في السنوات الأخيرة بعض التحسن الكمي في بناء قدرات المرأة، فعلى سبيل المثال أظهرت البلدان العربية تحسّنا في تعليم الإناث أسرع منه في أي إقليم آخر، فقد تضاعفت معدّلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثلاث مات منذ عام 1970م، وازدادت معدّلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية أكثر من الضعفين، إلا أنّ هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير المتحيزة ضد المرأة، التي تشدّد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة وتعزّز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة، ونجم عن ذلك أنّ أكثر من نصف النّساء العربيات لازلن أميّات وأنّ معدل وفيات الأمهات أثناء فترة الولادة في المنطقة هو ضعف معدّلها في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأربعة أضعاف معدّلها في شرق آسيا، كما تعاني النّساء في بعض البلدان العربية من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية، التي تتجلى غالبا في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب، ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، فلابد أن يعاني المجتمع ككل إذا تعطّلت نسبة كبيرة جدا من أعضائه القادرين على الإنتاج، فينخفض دخل الأسرة فيه وتتدنى مستويات معيشتها.

---

[1] - تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.1-2.

5- تكبيل العقول يقوّض الإمكانات : يبلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب حوالي 65 مليونا، ثلثاهما من النساء، ومن المتوقع أن يزول هذا التحدي سريعا، إذ يوجد حاليا نحو 10 ملايين طفل تتراوح أعمارهم من 6 إلى 15سنة غير ملتحقين بالمدارس، وإذا استمرت الاتّجاهات الحالية فإنّ هذا العدد سيرتفع في عام 2015م بنسبة 40%، فالتحدي أكبر بكثير من مجرّد التغلب على النقص فيما يقدّم للناس من معرفة[1].

ومن المهم أيضا التغلب على النقص في الأعداد المتوافرة من أهل المعرفة، وهي مشكلة أدّى إلى تفاقمها تردي نوعية التعليم بالإضافة إلى عدم توافر آليات لتنمية رأس المال الفكري وتوظيفه، حيث توجد فجوة كبيرة بين مخرجات النظم التعليمية واحتياجات أسواق العمل، ويزيد من اتساع هذه الفجوة التغيّر السريع في احتياجات سوق العمل الناجم عن العولمة وعن متطلّبات التقانات السريعة التطور، إن قدرة البلدان العربية على الوصول إلى أحدث الابتكارات التقنية المتمثلة بتقانات المعلومات والاتّصالات واستخدامها محدودة جدا، إذ يستخدم شبكة الإنترنت 0,6 % من السكان فقط، ويبلغ انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي 1,2 % فقط، وبصورة عامة لا يزيد الاستثمار في البحث والتطوير عن 0,5 % من الناتج القومي الإجمالي أي أقل من ربع المتوسّط العالمي.

ويتعين معالجة المسائل المتعلقة بالمعرفة كأولوية عليا لأنّ أصحاب المعرفة والمجتمع الذي يقوم على المعرفة كليهما أهداف قيّمة في حد ذاتهما، كما أنّ المعرفة بوصفها قدرة إنسانية ومؤشّر لتوسيع خيارات البشر يتّصلان بالنمو والعدالة الاجتماعية اتّصالا لانفكاك منه، والفشل في معالجة جوانب العجز في القدرات يعطل التنمية الإنسانية بمعناها الواسع، كذلك فإن الفشل في تعزيز الإطار الضروري لممارسة الحريات المتمثل في حماية حقوق الإنسان يكبّل الطاقة الإبداعية للعقول، إنّ العلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان بالغة الأهمية، حيث أنّ التنمية الإنسانية تخلق الإمكانية لممارسة الحرية من خلال بنائها لقدرات الناس، وتولد حقوق الإنسان الفرص لممارسة الحرية من خلال توفير الإطار الضروري لذلك، فالحرية ضامن للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان وغاية لهما[2].

ثانيا: تحدي الفقر "حرمان من الخيارات والفرص وتدن في نوعية الحياة":

مع أنّ مستوى الفقر المادي في البلدان العربية هو الأقل في العالم، يبقى مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على الأقل من دولارين أمريكيين في اليوم وفقا لتقديرات البنك الدولي الخاصة بالشرق الأوسط وشمال

---

[1] - تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.3.

[2] - تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.4.

إفريقيا، كما أنّ الفقر المادي ليس سوى جزء من المشكلة ، فالرعاية الصحية المتدنية أو المفقودة وانحصار فرص الحصول على التعليم الجيد، وتدهور البيئة السكنية سواء كانت حيا فقيرا ملوثا في منطقة حضرية أو بيئة ريفية على تربة مستنزفة أو ضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها، تشكل جميعها سلسلة متّصلة من مظاهر الفقر ومسبّباته وتنتشر على نطاق واسع على البلدان العربية.

أما الحرمان واللاّمساواة في القدرات والفرص، فهو أكثر استشراء من فقر الدّخل أو اللاّمساواة الاقتصادية، فنسبة الحرمان بمعايير التنمية الإنسانية الأساسية تبلغ 32,4 % مقاسه بمؤشّر الفقر الإنساني، الذي يعرّف الحرمان بقصر الأعمار وغلبة الأمية ونقص الخدمات الأساسية.

لقد أصبح الآن معروفا أنّ النّمو الاقتصادي ليس شرطا كافيا لإزالة فقر الدّخل، لكنه بالتأكيد شرطا ضروريا لذلك، وينطبق الأمر ذاته على فقر القدرات والذي بما يعنيه من حرمان يعتبر نقيض التنمية الإنسانية، والفقر كيفما تم تعريفه يعيق النّمو الاقتصادي، ففقر الدّخل هو عبء على الاقتصاد أما فقر التنمية الإنسانية فهو أشد وطأة كونه يحدّ قدرات النّاس والبلدان على الاستخدام الأفضل لمواردهم الإنسانية والمادية على حد سواء، وحقيقة أنّ فقر الدّخل منخفض نسبيا في البلدان العربية لا ينبغي أن يكون مدعاة للرضا في الوقت الذي تستشري فيه أبعاد الفقر الأخرى[1].

المطلب الثاني: التحديات العالمية للتنمية البشرية

يؤكّد معظم الباحثين أنّه نتيجة للإسراع بعملية العولمة سيجد العالم نفسه عند منعطف القرن في مواجهة قضايا ستؤثّر بصفة متزايدة على تنمية الجنس البشري، وستكون تلك القضايا بمثابة تحديات القرن الواحد والعشرون العالمي، وتتراوح تلك القضايا بين المطالب الاقتصادية للتمويل والتجارة والتبادل النقدي، وبين المتطلّبات الاجتماعية للمجتمعات مثل: الرعاية الصحية، التعليم، الغذاء، وفرص العمل، وتتراوح أيضا بين الطاقة والبيئة وبين المعلومات والاكتشافات الجديدة في الجينات والتكنولوجيا الحيوية، وحتى في الوقت الآني يفوق معدل نمو أهمية تلك القضايا وأبعادها قدرة الدول الفردية[2].

ومن بين أهم تلك القضايا التي تؤثر في مواصلة مسيرة التنمية البشرية على المستوى العالمي ككل ما يلي:

أولا: النّمو الديمغرافي:

---

[1] – تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.5.

[2] – محمد حسني أبو الحسن، مترجما، رؤى كونية جديدة عند منعطف القرن، تم تصفح الموقع يوم 27 جويلية 2007.

<http: // www. ahram. org. eg /acpss /ahram /2001/1/ Read 98.Htm>

نظرا لاتساع الفجوة الناتجة عن غياب التوازن بين النّمو السكاني وموارد العيش المتوافرة على الأرض،

اعتبر العالم الإنجليزي **روبرت مالتوس** الانفجار السكاني (1798م)، أنّه أخطر ما يواجه الجنس البشري، وموجز هذه المشكلة آنذاك بأن معدّل النّمو السكاني غير محدّد وهو أكبر بكثير من قدرة الأرض على توفير مصادر حياة تكفي السكان في ظل هذا المعدّل المتسارع، ولأنّ التوقعات تشير إلى وصول عدد سكان الأرض عام 2020م إلى عشرة مليارات، وسيكون من الصعب ضبط الوضع الديمغرافي ومستوى حياة البشر، خصوصا أنّ هذا التنامي سيترافق مع اختلال واسع في التوازن، حيث يزداد عدد سكان الجنوب بمعدل مليار إنسان كل 12 عاما مقابل وضع سكاني يترع إلى الاستقرار في الشمال، وقد جاء تقرير لصندوق السكان التابع للأمم المتحدة بعنوان حالة السكان عام 2001م "إن تزايد السكان واستهلاك الموارد الطبيعية سيؤدّي إلى تبديل شكل الكوكب بطريقة غير مسبوقة، فسوف تتناقص المساحات المزروعة ويزيد معدّل تلويث الهواء والمياه، وتنصهر أجزاء من الجليد في القطبين"[1].

---

[1] - جاك روبن، "الانحباس الكبير"، تم تصفح الموقع يوم: 27 جويلية 2007م.

<http: // www. mondiploar. com /mar 02 /articles / jrobin. Htm>.

ثانيا: البيئة:

لا تعترف البيئة بالحدود ولا تؤمن بالخرائط ، فالجريمة البيئية قد تحدث في دولة محدّدة، آثارها تمتدّ إلى دولة أخرى، سواء بفعل تلوّث الهواء أو الأدوية أو البحر أو الوسط البيولوجي، لقد ارتبط مفهوم الأمن للدولة في الماضي بالأمن العسكري، ولكن التفسير الشامل للأمن القومي في الوقت الرّاهن هو قدرة الدولة على تأمين استمرار مصادر قوّتها في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي لمواجهة المخاطر التي تهدّدها، ويرتبط هذا التأمين بتلوث البيئة أو الاستخدام الجائر للموارد الذي قد يؤدّي إلى خلل داخلي وانهيار عناصر قوة الدولة[1].

لقد ظلّت العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية علاقة متوازنة طوال الفترة التي كان الاستهلاك فيها يتوازن مع الإنتاج الذي يفي بحاجات السكان ومتطلّباتهم، ولكن عندما تجاوزت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك هذا التوازن، وصلت البيئة إلى الخط الحرج الذي يمثّل الخط الفاصل بين الاستخدام الرشيد للموارد والاستغلال الجائر لها، حيث بدأت المشاكل التي تتعرّض لها البيئة تأخذ صفة التدمير الكلي لجميع مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم أرجاء العالم، وأصبح التصرّف المخالف للبيئة الذي ترتكبه أي دولة ينتقل إلى الدول الأخرى من خلال الهواء أو المياه أو المنتجات التي تصدرها، ومن هنا كان لا بد من تحرك العالم على المستوى الإقليمي والدولي لضبط استخدام البشر للمواد للحفاظ على تواصل عملية التنمية[2].

وعلى مدى السنوات الماضية تم عقد عدد من المؤتمرات الدولية لهذا الغرض كان أشهرها "قمّة الأرض" التي عقدت عام 1992 في "ريو دي جانيرو" وقمّة 2002م، كما وقّعت معظم دول العالم العديد من الاتّفاقيات والتي بلغت أكثر من 140 اتّفاقية من أجل الحفاظ على البيئة، وجاء في هذا الإطار قانون 1003 المؤرّخ في 2003م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة، وقانون 2001م المتعلق بتهيئة الإقليم وغيرها ليحدّد خيار حماية البيئة، وحدّد يوم 5 ماي من كل عام كيوم عالمي للبيئة، وظهرت جماعات مدنية رسمية وأهلية تدافع عن البيئة مثل "جماعة الخضر"[3].

وتشكّل الاختلافات المناخية واحدة من أكبر المشاكل البيئية الخطيرة، إذ تؤدّي الاختلالات المناخية المرتبطة جزئيا بتسخين حرارة الأرض والتي تزيدها خطورة النشاطات الصناعية الفوضوية، إلى إحلال جفاف متّسع

---

[1] - عبد اللاّوي جواد، "الإرهاب البيئي تهديد في المتوسط وآليات مكافحته"، العالم الاستراتيجي 03(2008م): ص.21.

[2] - مغاوري شلبي، " الاقتصاد الأخضر والأمن القومي"، تم تصفح الموقع يوم 27 جويلية 2007م.

<http: // www. Islam-online. Net/ completescarch/Arabic/mDetails.asp?hMagazineID=2519>

[3] - عبد اللاّوي جواد، مرجع سبق ذكره، ص21

النطاق في المناطق القريبة من خط الاستواء، كما تتسبّب بتقلّبات في المناخ لم تعهدها المناطق المعتدلة، وتساهم أنماط الاستهلاك والتبذير في تخفيف الموارد الطبيعية وتعريض النظام البيئي للخطر، كالنفايات السامّة ذات المفعول الطويل المدى، ممّا يؤدّي تصاعد أشكال التلوث الشامل عن التسبب في أمراض جديدة تدق ناقوس الخطر عند البشر والنبات والحيوان.

فالعديد من قضايا إدارة شؤون البيئة هي مسائل تتخطى بطبيعتها حدود الدول، ومن الأمثلة على ذلك: مساقط المياه التي ينتج عنها العديد من أنواع التلوث(كمكافحة المطر الحمضي، وفيض مياه المجاري الصحية)، والموارد الطبيعية، والأبحاث العلمية الخاصة بالتوازن البيئي.

لذلك أصبح التحدّي الذي يواجه العالم على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي، يتعلق بالتوفيق بين النّمو الاقتصادي والسكاني من ناحية، وبين الحفاظ على العناصر الأساسية للحياة من خلال الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى، فالمشاكل البيئية من الممكن أن تهدّد الأمن القومي من خلال التأثير على الانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بل إنّ تأثيرها امتد إلى تغيير مفهوم الأمن العالمي الذي انتقل من"توازن القوى والردع والتعايش السلمي والأمن الجماعي" إلى مفهوم آخر هو" الأمن المشترك" والذي يقوم على أن الأمن الحقيقي لا يمكن توافره إلاّ من خلال التعاون والتنسيق بين جميع الدول حتى الأعداء.

ثالثا: مكافحة الأمراض المعدية:

تتناول مكافحة الأمراض المعدية بطبيعتها قضايا تتعلق بأكثر من بلد لأن العمّال المهاجرين يكونون عادة من ينشر العدوى، ويصح هذا الأمر على الفيروس الذي يتسبّب بمرض نقص المناعة المكتسبة(الإيدز) في إفريقيا، كما على أمراض أخرى أكثر تقليدية مثل الملاري.

ووجود أعداد كبيرة من النّاس الذين يتنقّلون في مختلف أنحاء العالم النّامي طلبا للعمل وغيره، يعني أيضا أن الأنظمة الصحية في بعض البلدان تئن تحت وطأة ما يفرضه عليها أناس من غير مواطنيها يقيمون في أراضيها، وأعمال الأبحاث الأساسية المتعلقة بأمراض تتميز بها مناطق معينة تثير قضايا وجوب التعاون الإقليمي، أيضا بسبب عدم قدرة أي بلد واحد في المنطقة على تحمل تكاليف أعمال الأبحاث والتطوير تلك، وعدم وجود حوافز لدى البلد للقيام بذلك [1].

رابعا: مكافحة الجريمة العالمي:

---

[1] – مجلة قضايا عالمية، " السلع العامة الإقليمية في المساعدات الدولية"، تم تصفح الموقع يوم: 02 أوت 2007م.

<http: // www. Usinfo.States.gov / journals/ites/0201/ijea/ijea0201. Htm>

في تعريف للجريمة وضعته مجموعة مكافحة المخدّرات والجريمة المنظّمة بالإتّحاد الأوروبي سنة 1993م، على أنّها: "جماعة مشكّلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا، ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدّة طويلة أو غير محدّدة، ويكون لكل عضو مهمّة محدّدة في إطار التنظيم الإجرامي..."، وقد ذكرت المجموعة إحدى عشرة معيارا لتمييز الجريمة المنظّمة.

تتصدّر الجريمة العالمية المنظمة قائمة الجرائم المنتشرة في العالم، يتم بموجبها ممارسة مختلف الأنشطة المنافية للقانون مثل تبييض الأموال، تجارة المخدّرات، جرائم الصرف التجسس الاقتصادي، سرقة الملكية الفكرية الاتّجار بالبشر...، وهذا بسبب التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى تمتّع أعضائها بالقدرة على القيادة والتنظيم والتخطيط والتنفيذ في سرية تامّة.

وعلى حد تعبير **لويز شللي**: "سوف تكون قضية الجريمة المنظّمة العابرة للحدود هي القضية الأبرز بالنسبة لصانعي السياسة في القرن الحادي والعشرين، كما كانت قضية الحرب الباردة للقرن العشرين وكما كانت قضية الاستعمار للقرن التاسع عشر، لن يبق أي مجال من مجالات الشؤون الدولية في منأى عن التأثر، حين يتردّى النسيج الاقتصادي والأنظمة السياسية والمالية للعديد من الدول تحت وطأة النفوذ الاقتصادي المتزايد لمجموعات الجريمة المنظّمة الدولية "

ونظرا لما تشكّله الجريمة المنظّمة من تهديد عالمي لحياة ملايين البشر، وقّعت 124 دولة معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود، وذلك في المؤتمر الذي عقد في الفترة بين 12 و15 ديسمبر 2000م في إيطاليا، وهناك جهودا كبيرة تبذل سواء من طرف الدول أو المنظّمات الإقليمية منها والدولية عن طريق المعاهدات والاتّفاقيات.

على المستوى العربي فقد نسّقت دوله جهودها بوضع تشريعات لمكافحة المخدّرات كقانون 1986م مثلا، ويبقى انتشار الجريمة المنظّمة في الدول العربية واسع النطاق، ويهدّد مسارها التنموي، ويشكّل أمامها تحدّ كبير لوضع منهجا أكثر فعالية للتقليص من الظاهرة في إطار تنسيق دولي[1].

خامسا: المسؤولية الجنائية الدولية:

لقد تعزّز مفهوم المسؤولية الجنائية الدولية نتيجة الصراعات المسلّحة ذات الطبيعة المحلية أو الدولية، ونتيجة ما يرتكب من جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية مع توافر أمثلة واضحة مؤخّرا، كما حدث في يوغسلافيا

[1] - عمارة زهرة ليلى، "الآليات القانونية لمكافحة الجريمة المنظّمة"، العالم الاستراتيجي 02(2008): ص ص.28-29.

السابقة ورواندا، مثل هذه الأحداث أدّت إلى صدور القرار المهم لمجلس الأمن بإنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين لهذا الغرض بالذات.

إنّ الاهتمام بإنشاء آلية جنائية دولية دائمة تطور خلال فترة اتّسقت فيها مصالح المجتمع الدولي، كما يتضح من اتّساع الحماية الدولية لحقوق الإنسان، واتّساع التدخلات الدولية لاعتبارات إنسانية ومواجهة الجرائم ومعاقبة مرتكبيها مثل الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، المتاجرة بالنفس البشرية، وبالتالي ليس مدهشا أن أبدت 160 دولة و 12 منظمة دولية وغير حكومية اهتماما كبيرا بهذه القضية، وهو ما أدّى إلى نشوب مناخ نضالي في روما من أجل تحقيق هدف إنشاء المحكمة.[1]

سادسا: الإرهاب العالمي:

لقد كان الهجوم على أمريكا علامة على تغيّرات عميقة تجتاح العالم، ولكن وفي الوقت نفسه فإنّ أحداث 11 سبتمبر خلقت تعاطفا كبيرا مع الولايات المتحدة الأمريكية في معظم أنحاء العالم.

يرى **جوزيف ناي** أنّه منذ روما لم تحرز أمة من القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية ما أحرزته الأمة الأمريكية، إلا أنّ أمريكا بمفردها غير قادرة على مواجهة تهديدات عصر المعلومات والعولمة، وذلك ما يفسر لماذا يتوجب على أمريكا أن تتعاون مع بقية العالم، وكان الهجوم الإرهابي على أمريكا في 11 سبتمبر 2001م هو الحدث الذي نبّه أمريكا إلى أنّه يتوجب عليها أن تسعى إلى علاقات بنّاءة مع بقية العالم.

ففي القرن الماضي، الذي شهد قمّة العصر الصناعي اعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر أنّ احتكار مشروعية استخدام القوة هو ميزة تعرف بها الدولة الحديثة، وهذا الرأي مازال صحيحا، ولكن عصر المعلومات جعل الحكومات أقل احتكارا للمصادر الرئيسية للقوة مقارنة بالقرن الماضي، فالدول مازالت تتحكم بقوى عسكرية ضخمة، غير أنّ انتشار تكنولوجيا التدمير الشامل أعطت الفرصة للإرهابيين وجعلت المجتمعات ما بعد الصناعية مخترقة.[2]

---

[1] – غادة الحلواني، "نحو نظام إنساني جديد في القرن الواحد والعشرين: المحكمة الجنائية الدولية"، تم تصفح الموقع يوم: 02 أوت 2007م.

<http: // www. ahuram. org. eg /acpss /ahram /2001/1/ Read 24.Htm>

[2] – رضا هلال، "قراءة في كتاب تناقض القوة الأمريكية. لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم السيطرة على العالم؟ لجزيف ناي"، تم تصفح الموقع يوم: 02 أوت 2007م.

<http: // www. Fateh. net /inti_articals /7_02/5-19-7.Htm>

أخيرا يمكن القول أنّ صعود مفاهيم العلم والتقنية والاتّصال خلقت معايير وقيم جديدة خاضعة لقواعد عالمية "المجتمع الدولي"، وهو ما بدأ ينظر له في إطار طرح كبرى المشاكل العالمية وإيجاد أنجع الحلول لها، فإنّ النّمو السكاني الجامح، الفقر المتزايد، الذبول البيئي، البطالة، الجريمة المنظّمة، المخدّرات، وأطفال الشوارع والمشرّدين، والانحلال الاجتماعي كلها آفات اجتماعية تطبع آثارها على كل الأمم شرقا وغربا، شمالا وجنوبا في الوقت الراهن، ولذا تعاظمت الاهتمامات والمصالح المشتركة في كل الدول لإيجاد حلول مشتركة لتلك المشاكل الجماعية.

الفصل الثالث



المبحث الأول: طبيعة نظام الحكم وعملية التنمية في ظل العولمة

المبحث الثاني: الحكمانية: البعد السياسي للتنمية البشريـــة

تمهيد:

إنّ من نتائج تصاعد العولمة بروز تيار ما يسمّى بالحكم العالمي وهذا على جميع المستويات:

فالعولمة السياسية: ترتبط ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينيات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات الإقليمية: كالاتّحاد الأوروبي.

في المجال الاقتصادي : هناك المؤسّسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية، وفي مقدمتها منظّمة التجارة العالمية، حيث أنها أصبحت قادرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها إلى جانب الشركات العابرة للحدود في كل من أوربا، وأمريكا واليابان.

في الجانب الاجتماعي: فقد برزت على الساحة العالمية المنظّمات الأهلية غير الحكومية كقوة فاعلة ومؤثّرة في المؤتمرات العالمية مؤتمر سياتل مثلا، وأخذت تعمل باستقلال تام عن الدول مع أخذ هذه الأخيرة موقف التعاون معها في قضايا مهمة تخص المجتمع الدولي.

أصبحت مسألة تأثير العولمة على عملية بناء التنمية البشرية داخل كل الدول وخاصة منها الدول النامية، بما فيها البلدان العربية يثير جدلا كبيرا، وأصبح الحديث عن عنصر الهويّة الوطنية في ظل الاختراق الذي أحدثته العولمة لخصوصية الدول وسيادتها.

في هذا الفصل سنطرح السؤال الآتي، محاولين الإجابة عنه في ثنايا مضامينه: **كيف يمكن حكم المنطقة العربية للوصول إلى بناء قدرات الفرد وتحريرها في ظل ما أثمرته العولمة من ظهور فواعل عديدة في الحكم؟**

المبحث الأول: طبيعة نظام الحكم وعملية التنمية في ظل العولمة

لقد مثّل النظام الوستفالي [*] إطارا لنظام الحكم، بمعنى أنّه طرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الاجتماعية وتطبيقها ومراقبتها، وقد دعّم هذا النّموذج من نظام الحكم في جوهره لمبادئ مفهوم الدولة والسيادة، فمفهوم الدولة من هذا المنظور كان يعني أن العالم مقسّما إلى أجزاء إقليمية يخضع كل منها إلى حكومة منفصلة ومستقلة[1]، وبعد الحرب العالمية الثانية برزت ثلاث نماذج من الدول؛ الدولة الكنترية أودولة الرّفاه في الغرب الصناعي، الدولة الاشتراكية، والدولة التنموية في بلدان العالم الثالث، وفي كل نموذج تقريبا نجد أنّ الدولة كانت حاضرة كفاعل مهم ووحيد أحيانا على جميع الأصعدة.

فهل أصبح هذا الدور الذي تميزت به الدول لأزمنة طويلة موضع شك من طرف بعض الفاعلين الذين يوحون بأن أفول الدولة قد بدأ؟ وأن قوى العولمة تستطيع أن تؤدي إلى اختفائها؟ وما هي المعارضة والمناقشات التي قامت إزاء مستقبل الدولة ووظائفها التنموية في سياق العولمة؟

المطلب الأول: نظام الدولة السيدة

لقد عملت العولمة على التقليل من أهمية المكان في العلاقات الدولية، واتّجهت سياسات اقتصادية وثقافية واجتماعية مستقلة ومناقضة في كثير من الأحيان لسياسات الدول الوطنية، ممّا فتح المجال للحديث عن تراجع في قوة الدولة الوطنية وقدرتها على مواجهة ما تطرحه العولمة من تحديات ومخاطر [2].

وبالتالي؛ سنقوم باستعراض مختلف الأدبيات في هذا المجال، ويمكن تحديد **اتجاهين رئيسيين هما** : اتجاه يرى أنّ الدولة في ظل العولمة ظلت هي الفاعل الرئيسي وأنها لم تفقد الكثير من أدوارها، واتّجاه يرى خلاف ذلك وأنّ الدولة بدأت بالتآكل والتراجع، لنخرج في الأخير باستنتاج أيّ الاتجاهين يصف الواقع أكثر.

فهل نحن بصدد نظام يبقي الدولة كما هي؟ أم أنّنا بصدد صياغة نمط جديد للدولة؟.

---

[*] نصّت معاهدة وستفاليا أنّ الدولة كانت دولة ذات سيادة بمعنى أنها كانت تمارس سلطة شاملة عليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضي المخصّصة لها وكان الحكم الشمولي: يعني من حيث المبدأ أن الدولة ذات السيادة كانت تتمتّع بسلطة فرض القوانين في شؤونها كلها، وكان حكم السلطة العليا: يعني عدم الاعتراف بأي سلطة أعلى، لأن الدولة ذات السيادة كانت لها الكلمة الأخيرة في الأراضي الخاضعة لها، وكان الحكم غير المحدود بشكل يعتبر حكما مقدسا من قبل الدول الأخرى، وأخيرا كان الحكم حصريا: يعني أن الدولة ذات السيادة لا تشترك في الصلاحيات بممارسة السلطات القضائية داخل أراضي كل منها، إذ لم تكن هناك سيادة مشتركة فيما بين الدول

[1] – جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] – مازن غرايبية، "الدولة الوطنية والسيادة" (ورقة بحث قدّمت في الملتقى الدولي حول: "الدولة الوطنية والتحوّلات الدولية الرّاهنة"، جامعة الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 23-24 مارس2004م) ص 20.

الفرع الأول: أصحاب الرأي الأول: ضرورة بقاء الدولة

يرى أنصار هذا التّيار أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل تعود جذورها إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وخلال الخمسينيات أو الستينيات، التي شهدت قرنا من التكامل الاقتصادي الدولي (نموّا في حجم التجارة، انسياب رؤوس الأموال...)، وأنّ هذه البيئة التي عاشت ضمنها الدولة الوطنية لم تضعفها، وظلت قادرة على التعامل مع معطيات ذلك الواقع[1].

يمثّل هذا الاتّجاه مجموعة من المفكرين أمثال: **بول هيرست** و ج. **ثوومبسون** في كتابهما "1995, globalization in question"، **روبرت كوهين** وهيلين ملنر في كتابهما "internationalilization &domestic politics,1966"، **روبرت بوير** و **دانيال دارش** في كتابيهما "state against markets" و"The limits of globalization ,1996"، وانتوني **جدنز** في كتابه "modernity and self- indentity ,1991" ومايكل مان في كتابه "state in Europe & other continent"، هؤلاء يتّفقون جميعا على أنّ هناك القليل من التغيّر أصاب الدولة الوطنية وأهميتها في النظام الدولي، ويرون أنّها ما زالت الفاعل الرّئيسي في النظام الدولي[2].

يذهب البعض من أنصار هذا الإتّجاه أنّ الدولة القومية واستمرار سيادتها هو أمر في مصلحة العولمة ومؤسّساتها، وأنّه مطلب لا يمكن لمؤسّسات العولمة التنازل عنه **للأسباب التالية:**

1- حاجة مؤسّسات العولمة إلى مجتمعات مستقرة سياسيا واجتماعيا وثقافيا حتى تتمكن من العمل بأمن لتحقيق ومصالحها، فالدولة عند **إيمانويل والرشتاين** **E.walstien** ضرورة لتحقيق التوسّع والاندماج الرأسمالي.

2- كلّما زاد الصراع بين مؤسّسات العولمة للسيطرة على الأسواق، فإنّ حاجتها للدولة تزداد لدعمها محليا حتى تستطيع مواجهة المؤسّسات الأقوى.

3- أنّه مهما بلغت مؤسّسات العولمة من قوّة ونفوذ، فإنّها لن تفكر في تحمل مسؤولياتها تجاه ما يحدث من تطوّرات وتحوّلات خارج نطاق مشروعاتها ومصالحها، حتى أنّ قادة هذه المؤسّسات هم أوّل من يطالب بتدخل الدولة إذا حدثت أية ضائقة اقتصادية.

---

[1] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص ص. 42-43.

[2] - مازن غرايبية، مرجع سبق ذكره، ص ص. 21-22.

نستنتج من هذا؛ أنّ أنصار هذا الاتّجاه يرون أنّ السّوق وحده لا يمكنه أن ينظّم كل شيء، وأنّ دور الدولة لا غنى عنه إلى درجة أنّ البنك الدولي أكّد في الطبعة العشرين من تقريره السنوي" أنّ الأسواق لن يمكنها أن تنمو وتتطوّر في غياب دولة فاعلة ومصداقة، ويطالب بإحياء دور الدولة ليس كمتدخل مباشر ولكن كشريك وكمحفّز ومحرّك للنّمو"[1].

الفرع الثاني: أصحاب الرأي الثاني: العولمة وتآكل الدولة الوطنية

لقد كانت الدولة تقوم على افتراض أنّها تمارس فوق رقعة من الأرض، كي تتمكن الحكومات من ممارسة سلطة كلية وحصرية عليها، غير أنّ العلاقات الاجتماعية في ظروف العولمة لا علاقة لها بالأراضي المؤطّرة بحدود، فمن ناحية أدّت مجموعة من التطوّرات المالية إلى تقليص مدى سيادة الدولة وأصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل: الشركات العالمية، الاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية، تفاقم مشكلات البيئة العالمية والتجارة العالمية بالأسهم والسندات، فلا يمكن احتجاز أي من هذه الظواهر في نطاق مجال أرضي محدود، كما لا يمكن إيقاف عمليات إرسال المعلومات الحاسوبية، وتسرّب المواد النووية المشعّة، والاتّصالات الهاتفية عند نقاط التفتيش الحدودية، ولقد خرجت وسائل الإعلام العالمية عن طوق هيمنة الدولة على اللّغة المستعملة واتّجاهات التربية، وقد فقدت الدولة أيضا في مواجهة الإيداعات المالية بالمصارف العالمية والتحويلات المالية الضخمة إلكترونيا عبر العالم ملكيتها لمعلم آخر من معالم السيادة ألا وهو العملة الوطنية.

إضافة إلى هذه التغييرات المادية، أدّت العولمة إلى خلخلة عدد من القواعد الثقافية والسيكولوجية الرّاسخة للسيادة، نتيجة تنامي الشّبكات المختلفة عبر الحدود، على سبيل المثال أصبح للملايين ولاءات وربما فاقت مشاعر التآزر القومي التي أسبغت في السابق الشرعية على سيادة الدولة (روابط بين الحركات النسائية، بين الطبقة الإدارية عبر الدول، في أواسط الشاذين جنسيا، روابط بين المتعاقدين والآلاف من الجموعات المرتبطة بالحواسب والتي تشكلت من خلال الروابط الإخبارية على شبكة المعلومات العالمية)[2].

نظرا لهذه التطوّرات وغيرها، يرى **كينشي أوهيمي** **kenichi ohmae** في كتابيه المشهورين: "**نهاية الدولة القومية**" و"**عالم بلا حدود**"، أنّ الدولة لم تعد ظاهرة طبيعية ضرورية لتنظيم النشاط الإنساني، لقد شكّلت العولمة تحديا كبيرا لسيادة الدولة الوطنية وشرعيتها، وهدّدت هويتها الوطنية واستقلاليتها السياسية، وذلك

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 24-25.

[2]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص ص. 44-45.

بنقل جزء كبير من سلطاتها إلى الأعلى إلى مؤسّسات فوق وطنية، وإلى الأسفل إلى منظّمات المجتمع المدني على المستوى المحلي.

والفكرة نفسها يؤكّدها **ريتشارد أوبرن** الذي يشير بشكل خاص إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة متى دخلت إلى الدولة الوطنية، فإنّه لم يعد بالإمكان اعتبارها أوالنّظر إليها على أنّها من موجودات الاقتصاد الوطني نظرا للامتيازات التي وفّرتها لها الدولة، وهذا ما يجعل الدولة الوطنية تتصرف كمشروع تجاري يبحث عن حلفاء تجاريين، وبذلك تصبح قوى السّوق تنمو على حساب قوّة الدولة الوطنية وسيادتها[1].

أما روزنو **j.Rosenau** يؤكّد أنّه يجب التركيز أكثر على دراسة السياسة مابعد الدولية **Post internationale**، كما أشار في إحدى كتاباته إلى بداية زوال عالم الدول الذي نشأ مع اتّفاقية وستفاليا، معتمدا في تحليله على ظاهرتين أساسيتين: تضاعف الفواعل خارج إطار السيادة، تشتّت الهويات وضعف الولاء تجاه دولها وبداية تبلور هوية عالمية للنوع الإنساني[2].

ولعل أفضل من عبّر عن مأزق الدولة الوطنية **دانيال بل Danial Bell**، الذي لخصه في عبارته المشهورة: "الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، المخدرات، الإرهاب...) وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى". **"The state was becoming too small to handle really big problems, and too larg to deal with effectively Small ones"**،وهنا تجسّدت أزمة الدولة، إنّ متاهة الدولة بين التخلي عن الوظائف الصغرى والفشل في أداء الوظائف الكبرى، أفرز قوّتين تحلاّن محلها بشكل تدريجي هما: المجتمع المدني، مؤسّسات الدولة والشّركات العابرة للقارات[3].

الفرع الثالث: تغيّر دور الدولة ووظائفها

أصحاب هذا الرأي التوفيقي يقرّون بأنّ العولمة وإن لم تؤدّ بالضرورة إلى "تفجير الدولة الوطنية لصالح جماعات تحت أو فوق وطنية"، وإنّها على أقل تقدير تؤدّي إلى تغيير جوهري في مضمون ووظيفة الدولة

هذا التغيير في دور الدولة يمسّ من حيث المبدأ مضمونها، فهي لم تعد بحدودها الإقليمية مستودعا للهوية بحدّ ذاتها، فلم تعد حدود الهوية متطابقة مع الدولة الوطنية، إذ تفرض مسألة الهوية نفسها من زاويتين مختلفتين:

---

[1] – مازن غرايبية، مرجع سبق ذكره، ص.26.

[2] – مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، العالم الاستراتيجي (2008)03 .09. ص :

[3]- Randall D.Germain and Michael Kenny, The Idea of Global Society “Politics and ethics in globalizing era” , (by Routledge , 2005), p.23.

زاوية تكبيرية تجعل للهوية أبعادا أممية أو عابرة للحدود مثلما هو الحال للهوية الإسلامية، وزاوية تصغيرية تربط الهوية بانتماء ذرّي لجماعة عرقية قد تكون متناهية في الصغر كما هو الحال لبعض الانتماءات القبلية في القارّة الافريقية، هذا يعني أن الدولة الأمة التي انبثقت عن الثّورة الصناعية في طريقها إلى التغيّر إلى دولة ليست منتجة، بل هي في أحسن الأحوال حامية لحرية التجارة وحارسة لنظام العولمة.

فالعولمة أول ما تعني رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسّسات والشبكات الدولية لتمارس سلطتها بوسائلها الخاصة، ولتحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام...إلخ، وهكذا تتقلّص شؤون الدّولة إلى شأن واحد تقريبا هو القيام بدور الدركي لنظام العولمة نفسه[1].

إنّ القول بأنّ العولمة قد قوّضت دعائم السيادة كمفهوم في أدبيات السياسة هو مفهوم غير متماسك وليس من السهل تعريفه، وفي هذا الصدد تقول **روث لابيدوث** **Ruth lapidoth** أنّه لا العولمة ولا الاعتماد المتبادل من قبلها تتحدّيان سيادة الدولة، الدولة فقط هي التي تتحدّى سيادة بعضها البعض.

إذا كانت العولمة كما يقول **السيد يس** عملية تاريخية غير قابلة للارتداد، وإذا كانت العولمة تتطلّب المزيد من الدولة لحماية السوق وحرية الفاعلين به، فإنّ الأمر بحاجة توفيقية بين سيادة الدولة ومصالح القطاع الخاص، إنّه بدون التعاون العالمي الذي يمرّ حتما عبر الدول لا يمكن أن تسير التحوّلات العالمية في الطريق السليم.

ومهما يكن من أمر، فإنّه من المتفق عليه أنه ليس هناك نظرية قاطعة بالنسبة إلى سيادة الدولة الوطنية، فالدول في حالة تطور مستمر بتطور الوظائف التي تقوم بها، فالتاريخ شهد انتقال الدولة من نمط الدولة الحارس إلى الدولة الخادم، إلى دولة الرّفاه فليس هناك ما يبرّر القول أن الدولة لا تتغير، وهذا ينطبق على مفهوم السيادة التي تغيّر مضمونها فعلا خلال العقود القليلة[2].

---

[1] – عوني المشني، العولمة في الخطاب العربي المعاصر، تمّ تصفّح الموقع يوم 03 أوت 2007.

<http.www.aafaq.org/fact3/10.htm>

[2] – مازن غرايبية، مرجع سبق ذكره، ص.28–29.

* يعد **هارولد ميلان** أول من استعمل مصطلح الطريق الوسط، ثم أسرف في استخدامه مؤخرا **توني بلير** والرئيس الأمريكي الأسبق **بيل كلينتون**، تحت مايسمّى برأسمالية السوق الحر والدولة الاجتماعية.

وأصحاب هذا الرأي يستدلون في هذا بظهور مايسمّى "بنظرية الطريق الثالث"، التي تحاول التأليف الخلاّق بين إيجابيات الإشتراكية وحسنات الرأسمالية، بل هي أهم من ذلك، حيث تعتبر حركة سياسية نشطة قامت بالدور الفاعل فيها حكومات غربية متعدّدة استطاعت أن تصل إلى السلطة*.

والدولة وفقا لما يسمّى بنظرية الطريق الثالث تلعب دورا كبيرا في جلب العرض من خلال تهيئتها للظروف والحوافز على النشاط والإبتكار والفرص المتساوية، كما أنّ على الدولة في هذا الإطار الترويج للمسؤولية الشخصية وتشجيع العمالة بدلا من الاعتماد على الرّفاهية، وفقا للطريق الثالث فإنّ المجتمع سيحتفظ بعدم العدالة الاجتماعية، ولكنه سيشجع الفرص المتساوية، فالدولة لاتقوم بإعادة توزيع الدّخل ولكن تقوم بزيادته للجميع[1].

إنّ ما تواجهه الدولة من تغيّرات لابد أن يؤدّي أيضا إلى تغيّرات في طريقة المواجهة، إضافة إلى ذلك فإنّ مبدأ السيادة لا يتضمن السيادة على المكان فقط، لكنها تتضمن أيضا تقسيما مهما بين الداخل والخارج، بين نحن وهم، بين المحلي والخارجي، وهو البعد الأهم لأنه يشمل مجال تعريف الأفراد داخل الدولة ولهويتهم وخصوصيتهم الحضارية، أي يجب الأخذ بالبعد الثقافي السوسيولوجي الضروري المميّز لهوية الأفراد وتلك الدولة، ذلك هو البعد الذي سيظل ملازما للدولة دائما، وما تزايد عدد الدول وزيادة النزاعات الانفصالية في النظام الدولي المعاصر إلا دليلا على ذلك[2].

المطلب الثاني: نظام الحكم مابعد السيادة -الحكمانية-

إنّ الدولة لاتزال بارزة في الواجهة على الرّغم من أنّ توجهاتها وأنشطتها قد تغيّرت بتراجع أهمية السيادة، لكن في الوقت ذاته اكتسبت أطراف أخرى إلى جانبها أدوارا مهمّة في عملية بناء نظام الحكم العالمي، وتقوم هذه الفواعل بجهود في بلورة القواعد والمعايير المكمّلة للإجراءات التي تقوم بها الدولة أحيانا، لكنّها في مناسبات كثيرة تنافس مبادرات الحكومات الوطنية[3].

فإن لم يعد الحكم في ظل العولمة مستند إلى المبدأ الجوهري المرتبط بنظام الدولة ذات السيادة وحده، فما هي الفواعل التي تشكل نظام الحكم في العالم وتدير عملية التنمية ؟

---

[1] – رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص.44.

[2] – مازن غرايبية، مرجع سبق ذكره، ص. 30 .

[3] –Tanga Bruhl and Volker Rittberger, From internatinal to global governance: Actors,collective decision -making, and the United Nations in the world of the twenty-first century(Cambridge university press , 2000), p.2.

الفرع الأول: نظام الحكم على المستوى السياسي

تتوالى صيغ التحالف والأسواق المشتركة والتكتّلات الاقتصادية والإقليمية بكافة صوّرها، ويعتبر الإتّحاد الأوربي أهم نموذج يوضّح كيف تحول نمط الحكم وأصبح يتم بشكل مختلف عمّا سبق، فقد ساهم الإتحاد الأوروبي في تأكيد السلطة الرأسية بأن حوّل جزءا من سيادة الدول الأعضاء إلى "بروكسل" المقر الرّئيسي للإتحاد، وذلك كله بطبيعة الحال سعيا لتوفير قوة سياسية في مواجهة ضغوط الممارسة الاقتصادية التي تفرضها العولمة أو بالأحرى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان المطلب التقليدي في أروبا يتمثل في المطابقة بين الدولة والأمّة، بيد أنّ هذا المطلب بات اليوم في اتّجاه نقيض، إتجاه الفصل بين الدولة والأمة، والحال أنه عندما تكف الدولة أن تكون متطابقة مع الأمة، وعندما تعود عدّة أمم إلى الإجتماع في ظل دولة واحدة فهذا معناه حصول انفصال بين القومية والمواطنة، فالقومية ستظل فرنسية أو ألمانية أو إسبانية، ولكن المواطنة لن تكون إلا أوروبية، ولكن إذا كانت القومية والإيديولوجية القومية قد إنتهى دورها في أوربا، فإن الدولة والأمة في المقابل لم تستنفذ بعد كامل مهمّتها التاريخية، ذلك أنّ المطلوب ليس أن تحل هوية أعلى هي الهوية الأوربية محل هوية أدنى هي الهوية القومية، بل أنّ تراكب الهوية القومية مع الهوية الأوروبية بحيث تغتني بها بدلا من أن تلغى بها.

وعلى الصعيد الأمني: سعى الأوربيون لتشكيل قوة تدخل سريع يبلغ قوامها 60 ألف جندي، بيد أن هذه القوة التي أقترح أنّ تبدأ عملها في العام 2003م تنقصها المعدّات الحربية الضرورية، وهي قد لاتكون جاهزة للعمل قبل حلول عام 2010م، والحقيقة أنّ أوربا لم تفلح بعد في أوربة دفاعها، ومازالت في سياستها الدفاعية أطلسية أكثر منها أوروبية، والنكامل الأوروبي الآن يرتبط بالتكامل السياسي والقانوني بدرجة كبيرة، إذ أنّ هناك البرلمان الأوروبي المنتخب انتخابا مباشرا، وهناك محكمة العدل الأوروبية، وهناك بنية قانونية وتنظيمية مشتركة.

إنّ النموذج الأوربي يشكّل مسارا جديدا في عصر العولمة، دعامته الأساسية هو بديل مختلف عن السيطرة الأمريكية، ورغبة متكرّرة لتكريس حكم فوق قومي أوروبي يتجاوز المفاهيم التقليدية للسيادة والحكم المحلي في إطار مركزية أوروبية جديدة، تمتد لمجالات حيوية أخرى قائمة للشّراكة كمرحلة أولى، مستغلا في الوقت نفسه هذه السيادة لا لإنهائها كما يعلن عن ذلك في كثير من الأوقات، لكن لا يمكن بأي حال اعتباره نموذجا

يمكن الأخذ به في باقي مناطق العالم، ذلك نظرا للاختلافات الجوهرية في الهوية والثقافة والنمو الاقتصادي والنضج السياسي[1].

الفرع الثاني: الحكم على المستوى الاقتصادي

1-الشركات المتعددة الجنسيات:

يتّجه الصعود القوي للشركات الكبرى في الصناعة والخدمات والمالية نحو توحيد المجال العالمي، ويعيد النظر بقوة في دور الدولة، وفي الوقت الذي تتدافع هذه الشركات نحو إحراز مكانة كونية وتحكّم سيطرتها على الموارد والبيئة من دون أي رقابة من طرف المواطنين، تنحصر وظائف الدولة تدريجيا في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي البسيط والمحلي، ويقدم المحلّلون نموذج شركة "دايو" الكورية كتجسيد واضح لهذا التطور حيث تمثّل وحدها أربعة أخماس الناتج الكوري الخام، وبدون إبداع أشكال جديدة للتمثيل السياسي، فإنّ التوجه يتسارع نحو عودة الاستبداد، لكن هذه المرّة ليس باسم الحقوق الإلهية أو التاريخية أو الدينية أو الملكية بل باختصار بإسم السوق.

تمثّل ظاهرة الإندماج والتمركز طبقا لتقارير مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إحدى المميّزات الرئيسية لنهاية القرن العشرين، وقد تطورت ظاهرة الإقتصاد المتعدّد الجنسية بسرعة مذهلة في العقودالأخيرة، من بضعة شركات في السبعينات إلى ما يفوق 40 ألف شركة متعدّدة الجنسية (بفروع تبلغ 170 ألفا) تهيمن بشدة على الاقتصاد العالمي، إلى درجة أن أكثرمن نصف الاقتصادات الـ200 المصنفة في الطليعة ليست دولا بل شركات[2].

في أواخر عام 1990م حدث 60000 إندماج لحوالي500000 شركة، تستولي على 25% من الإنتاج العالمي، حيث تمتلك الدول الخمسة الأكثر تقدّما (و.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا) 172 شركة من بين 200 شركة المرتّبة ضمن أكبر الشركات المتعدّدة الجنسية[3]، وعلى مستوى آخر تجدر الإشارة إلى أنّ مسار التمركز والإندماج الاقتصادي والمالي العالمي يتم في معظمه بين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة في العالم فقط، أو ما يسمّى

---

[1] – الدور العربي إزاء التكتلات العالمية،.تم تصفح الموقع يوم: 30 أوت 2007م.

<http: // www<. Islammemo. Com/ orgs/ eurounion/ eurounion_7 .htm.>

[2] – عمار جفال، "قوى ومؤسسات العولمة –التجليات والاستجابة–" شؤون الأوسط 107(2002): ص ص.32-33.

[3] –Rodney Bruce Hall and Thomas J.Biersteker, The Emergence of private Authority in Global Governance (Cambridge university press , 2002),p.44.

الثلاثية: و.م.أ، المجموعة الأوروبية، واليابان، ، وفي الميدان المالي تتحكم أسواق نيويورك ولندن وطوكيو في 90 % من المعاملات المالية سنويا في الأسواق المالية في العالم[1].

الملاحظ على هذه الشركات أنّها أخذت تتحلّل من الإنتماء إلى جنسية معينة، لذا نجد توفلر يذهب إلى القول أن: "تعبير المتعددّة الجنسية أصبح الآن باليا، ذلك أن مثل هذه الشركات الضخمة لا جنسية لها أساسا، هي فوق الأوطان وأقوى من الدول، ولا تكبّلها أيّة قوانين"، فمثلا ماهي جنسية شركة "فيزا انترناشونل"؟ قد يكون مقرّها الرّئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها مملوكة لنحو 21 ألف مؤسّسة مالية في في 187 قطرا[2].

2- صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:

تمثّل مخطّطات استقرار الاقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي أداة قوية وفاعلة لإعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للملايين من البشر، ذلك أنّ إعادة الهيكلة أدّت في أغلب الحالات إلى تقليص المداخيل الحقيقية وتدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة، وبالتالي فهي ذات أثر مباشر في عولمة ظاهرة الفقر، وتطبق سياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في خطط التقشف المالي وفتح الحدود وعمليات الخصخصة في أكثر من 70 دولة في العالم الثالث وشرق أوروبا، وتطبيقا لهذه الإجراءات فقدت هذه الدول السيادة الاقتصادية وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية والمالية، وأجبرت على إعادة تنظيم المصارف المركزية و وزارات المالية وتخلّت عن مؤسّسات عامة مهمّة.

وبمعنى أدق وجدت نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية، ليست مسؤولة أمام المجتمع المدني أو المواطنين بصفة عامة، ومكوّنة من المؤسّسات المالية الدولية وموظفيها، ولقد ساعد تطبيق برامج إعادة الهيكلة على عولمة السياسات الاقتصادية الكلية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، واللّذان يعملان كما هو معروف بالتنسيق مع المصالح القوية لنادي باريس ولندن ومجموعة السبعة، ويقوم هذا الشكل الجديد من الهيمنة الذي يمكن تسميته إستعمارالسّوق بتطويع وإخضاع شعوب وحكومات إلى اللّعبة المغفلة في تفاعلات هذه السوق، وهي وضعية لم يعرف التاريخ لها مثيلا، ما يدفع إلى التساؤل بشدّة حول مصير هذا النظام[3].

[1] -Ibid, p.49.

[2] - باسم علي خريسان، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

[3] - عمار جفال، مرجع سبق ذكره، 34-35.

ومن الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء التي تستعمل موارده ما يلي :

تحديد الأسعار بناء على قوة الطلب والعرض، وبالتالي عدم فرض أي أسعار من قبل الدولة على نظام الأسعار السائد، رفع معدّل الضرائب لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، خفض نفقات الدولة لا سيما النفقات العسكرية، الأخذ بمبدأ حرية التجارة والتنافس التجاري ، وأخيرا رفع أسعار النفط المستهلك محليا ورفع الدعم عن السلع الأساسية[1]

3- المنظمة العالمية للتجارة:

يشكّل تأسيس المنظمة مرحلة جديدة وتحولا جذريا في النظام الاقتصادي العالمي، ولاسيما فيما يتعلق بمسار تطور المبادلات الدولية نحو إلغاء الحدود الاقتصادية التقليدية، وخلافا للتنظيم التجاري الدولي السابق المعروف بالاتّفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة **(GATT)** الذي تأسّس عام 1947م، والذي كان مجرد مجال للتفاوض، فإنّ المنظّمة تظم حاليا 123 دولة موقعة على البيان الختامي الصادر في مراكش سنة 1994م)[2].

بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000م حوالي 74 مليون دولار أمريكي، حيث يتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، إذ تبلغ حصة الو–م–أ 15,7 % من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5,5 %(ماليزيا، تركيا،السعودية)[3].

وتطبيقا لاتّفاق مراكش، فإنّ المنظّمة مكلّفة بإنجاز برنامج طويل في اتجاه تحرير التجارة الدولية يتضمن على الخصوص: قواعد المنافسة، من تحرير الصفقات العامة والإستثمار، وتهدف هذه البنود بوضوح إلى تفكيك المؤسّسات الوطنية القائمة على أساس القطاع العام، مثل قطاع الاتّصالات الذي قرّرت المنظّمة فتحه للمنافسة في فيفري 1999م، والتنافس على الصفقات العامة التي تمثل في الغالب مابين 10 إلى 15% من الدّخل القومي.

في انتظار تحقيق هذه الغاية شرعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المشروع المتعدّد الأطراف حول الاستثمار، والذي يتمحور حول الضمانات الواسعة للاستثمارات المباشرة في جميع القطاعات، ويلزم الدولة الموقّعة على التنازل عن كل أشكال الرقابة على الاستثمار المنجز على أراضيها، وبذلك يمكن لشركة أجنبية وبكل حرية إقامة مصنع، شراء أرض وعقارات واستخراج المعادن...إلخ، وتعدّ التشريعات التي صدرت إبّان

---

[1] – حسين فريجة: "العولمة والهيمنة الأمريكية"(ورقة بحث قدّمت في الملتقى الدولي حول: "الدولة الوطنية والتحوّلات الدولية الراّهنة"، جامعة الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 23–24 مارس 2004م)، ص.522.

[2] – عمار جفال، مرجع سبق ذكره، 35.

[3] – خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص.465.

موجة الاستقلال حول ضرورة إلتزام الاستثمار الأجنبي باحترام بعض المقاييس، كمقاطعة بعض الشركات، الشراكة في بعض القطاعات، التأكيد على نقل التكنولوجية هي بمثابة عراقيل أمام الاستثمار[1].

في ظل هذا التوجه العام لتحريرالتجارة الدولية ، **هناك انتقادات توجّه لمنظمة التجارة العالمية على عدّة مستويات منها:**

أ-**على المستوى الاقتصادي**: إنّ التخوف الأساسي في هذا المجال يكمن في رفع الحماية على المنتجات، ممّا يعرّض الصناعات الناشئة في الدول النامية إلى المنافسة من طرف الشركات المتعدّدة الجنسية، التي تقوم بفرض أسعار احتكارية على السلع التي تتعاطى بها، لذلك فهي تطالب بإعادة النظر في اتّفاقيات الإستثمارات[2].

ب-**على المستوى الإجتماعي**: إنّ للمنظمة منذ تأسيسها إسهام في تركيز الثروة العالمية بين عدد قليل من الأثرياء، فيما رقعة الفقر والجهل في ازدياد ملحوظ، وارتفاع واضح في نسبة البطالة على المستوى الدولي، هذا ما دفع منظّمات المجتمع المدني العالمي إلى إطلاق حملات واسعة عبر ناشطيها في مختلف أنحاء العالم، إذ أن كل مؤتمر وزاري للمنظمة كانت ترافقه حملات دعائية بالإحصائيات والأرقام التي تدعم وجهة نظرها (وهذا ماسيتم تناوله في الجزء التالي)[3].

الفرع الثالث: الحكم على المستوى الإجتماعي ـالمجتمع المدني العالمي-

بدأ الحديث عن المجتمع المدني العالمي في بداية التسعينات، بصفته جزءا من نظرة أوسع لماهية العولمة وبالتالي؛ فإن مفهوم المجتمع المدني العالمي، يرتبط بالمفهوم المعتمد للعولمة وكما يقول **جون آرت شولتر** يمكن لنا تعريف العولمة بطرق متعددة، ولكن يبقى طابعها الرئيسي الميل نحو"نزع الجغرفة"، لا يلغي ذلك الإقليمية لكنه يدخل بعدا فوق إقليمي إلى الجغرافيا الاجتماعية، في هذا السياق يتكون المجتمع المدني العالمي عندما تهتم المجموعات المدنية بقضايا عابرة للحدود، وتستخدم وسائل إتّصال عابرة للأمم ، متمتعة بتنظيم وتضامن عالمي، ولأن الظاهرة جديدة، فقد تم التعبيرعنها بمصطلحات عديدة، كان أبرزرها المجتمع المدني العالمي، والمجتمع المدني عبر القومي، والحركات الاجتماعية الدولية، والشبكات العالمية[4].

---

[1] - عمّار جفال، مرجع سبق ذكره، ص.36.

[2] - خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص.497-498.

[3] - المرجع نفسه، ص.504.

[4] - إسماعيل كرازدي، العولمة والسيادة (رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002-2003م)، ص.192.

برزت في السنوات الأخيرة المنظّمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم، مثلا: يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية مليون منظّمة غير حكومية، وفي الهند مليون منظّمة كذلك، وفي أوربا الشرقية حوالي 100000 منظّمة تشكلت في الفترة 1988– 1995م، ولقد شهدت في السنوات الأخيرة تحولا محوريا ونقلة كمية ونوعية في واقع المنظمات غير الحكومية، هذا ما أدّى بأحد علماء السياسة أن يطلق على هذه الظاهرة "الثورة التنظيمية العالمية"، وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظّمات غير الحكومية في خطاب التنمية، كما تم النظر إليها على أنّها مقتربا حقيقيا وأصيلا لتمثيل الجماعات المهمّشة، وعلى صعيد آخر فهي من وجهة نظر بعض الباحثين تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها أكثر فاعلية بجانب الدولة والسوق في عملية التنمية[1].

ماهي العوامل التي أدت إلى تصاعد دور المجتمع المدني في الحكم، وكيف يؤثّر في قضايا التنمية على المستوى العالمي؟

عوامل تصاعد دور المنظمات غير الحكومية: يمكن تحديد متغيرين أساسين هما:

أ- **دولة الرّفاه وتحولاتها** : يمكن القول أنّ ظهور المنظّمات غير الحكومية مرتبط بتعميم حقوق الإنسان والمواطنة في أوروبا وأمريكا في القرن 19م، حيث أنّه بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م وتحت تأثير إسهامات **كينز** الاقتصادية بدعوته لتدخل الدولة، وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرّفاه الاجتماعية، إذ تحمّلت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب، وحتى بداية السبعينات بدأت أزمة دولة الرّفاه، في ذلك الوقت برز تيار فكري محافظ ينسب هذا الوضع إلى التوسّع في دورالدولة، وجاء نجاح حكومة **تاتشر** في بريطانيا عام 1979م ثم إنتخاب **ريغن** في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980م تأييدا لهذا التيار، الذي يرغب في حكومة "تيار أصغر"، ثم تفجّرت مشاكل الدول الاشتراكية، وبالتالي بدأ الحديث عن ضرورة الأخذ باقتصاد السوق والخصخصة، وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن تأخذ بهذا التوجّه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد، والحد من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية[2].

---

[1] – عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الإجتماعية، تم تصفح الموقع يوم: 13جوان 2008م.

<www.swedenabroad.com/selectlmage/51807/Research20%by20%Howaida20%Adly.doc>

[2] – Randall D.Germain and Michael Kenny , op.cit ,77.

وقد تزامن مع هذا كلّه تحول في مقولات التنمية الكلاسيكية التي كانت تعتمد على دور مركزي للدولة التي لم تصل للمستويات المحلية و لم تشجع المشاركة والإبداع، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية، وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي، والتركيز على إشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين.

وقد برزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل: التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية البشرية المستدامة والوصول إلى أفقر الناس، كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل: المؤسّسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظّمات غير الحكومية.

وقد تبلور لهذه المنظّمات غير الحكومية (القطاع الثالث) دورا اقتصاديا يحل محل الدولة والقطاع الخاص (القطاع الأول والثاني) في وظيفة تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة وعدالة، وهو ما يطلق عليه نظرية سدّ الفجوة **The Gap Filling**، بمعنى إرتباط حجم هذا النشاط غير الربحي عكسيا مع دور الدولة الرعائي، بيد أنّ الأمر الأكثر أهمية هو تجاوز هذه العلاقة إلى بلورة شراكة مؤسّسة ومنظّمة بين الطرفين، وتأكّد أنّ دور المنظّمات غير الحكومية ليس مجرد دور مكمّل لدور الدولة، ولكنّه طرف أساسي في صياغة السياسات العامة.

ب- تحوّلات النظام الدولي ودور المجتمع المدني العالمي في الحكم : لم تكن أزمة دولة الرّفاه هي السبب الأساسي والوحيد للتعويل على المنظّمات غير الحكومية في التنمية، لكن كان بجانب ذلك التحوّلات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي[1].

إنّ المجتمع المدني العالمي يناقش ويهتم ويطرح قيم وقضايا ذات سمة عالمية في ظل سياسة عالمية تؤكّد على السّوق والاقتصاد الحر والحق في التنمية ودعم الديمقراطية، وعلى هذه المحاور وغيرها تشكل شبكات المجتمع المدني العالمي، وهو في كل هذا يؤثّر بشكل كبير على المستوى العالمي وفي المجالات المختلفة.

ومن بين المظاهرالعديدة لقوة المجتمع المدني العالمي في اللحظة الحالية يبرز مظهرين هما:

المظهر الأول: وهو فرض تغيّرات مؤسّسية في آليات النظام العالمي لتستجيب لضغوطه، وهنا تبرز التغيّرات المؤسّسية التي لحقت بالأمم المتحدة منذ بداية عقد التسعينات، والتي تتعامل مع المجتمع المدني العالمي، سواء كان ذلك في منتديات المنظمات غير الحكومية الموازية لعقد المؤتمرات الدولية، أو في المحافل الدولية العالمية للأمم المتحدة، كان واضحا أيضا التأثير في الوثائق العالمية التي تصدر عن الأمم المتحدة، وحدثت أيضا تغيّرات على

---

[1] – هويدا عدلي، مرجع سبق ذكره.

<www.swedenabroad.com/selectlmage/51807/Research20%by20%Howaida20%Adly.doc>

مستوى المؤسّسات المالية والاقتصادية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية، تهدف لإيجاد علاقة شراكة بينها وبين منظّمات المجتمع العالمي ودوره في مواجهة القضايا العالمية، حدث هذا في الأربع مؤتمرات الأولى للوزراء:سنغافورة(ديسمبر1996م)، جنيف(ماي1998م)، سياتل(نوفمبر/ ديسمبر1999م)، الدوحة(2001م) [1].

فعلى صعيد الأمم المتّحدة تمثّل دور المجتمع المدني على المستوى العالمي، من خلال المؤتمرات العالمية التي انعقدت في التسعينات، والتي كانت تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية والمجتمعية مثل: مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992م والذي عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للتنمية والسكان في القاهرة 1994م، ومؤتر القمّة العالمية للتنمية المجتمعية في كوبنهاجن 1995م، والمؤتر الرابع العالمي للمرأة في بيكين 1995م، ومؤتمر الأمم المتّحدة للمستوطنات البشرية في إسطنبول عام 1996م [2].

تمحورت توصيات تلك المؤتمرات حول قضايا وثيقة الصلة بالرّفاه الإنساني مثل: تنظيم النمو السكاني، حماية البيئة، توفير التعليم للجميع، القضاء على الفقر، تمكين المرأة وإنجاز المساواة بينها وبين الرجل، وبناء القدرات والآليات المؤسّسية اللازمة لإدارة التنمية وغيرها من القضايا الأخرى، وقد تم التأكيد في هذه المؤتمرات على أنّ أي سياسة توضع لمواجهة هذه المشكلات لابد أن يشارك فيها المجتمع المدني [3].

من هذه المظاهر للدور الذي لعبته المؤسّسات المالية الدولية خاصة مع دول العالم الثالث من خلال قيامها بتوجيه المعونات مباشرة لهذه المنظّمات، وعلى الصعيد المقابل كانت هناك ضغوطا موجهة من هذه المنظّمات على بعض المؤسّسات المالية الدولية لتعديل أجندتها ومنهجيتها في العمل مع هذه البلدان النامية، فخلال التسعينات استطاعت هذه المنظّمات أن تمنع البنك الدولي من تمويل مشاريع صناعية كانت تضر بالسكان والبيئة في كل من الهند وماليزيا، كما اشتركت 150 منظّمة غير حكومية في حملة قوية لحث البنك على مزيدا من الانفتاح والشفافية وتخفيض الديون، ولقد نجحت في ذلك إلى حد كبير، والأمر ينطبق كذلك على

---

[1] – Randall D.Germain and Michael Kenny , op.cit ,pp.167.

[2] هويدا عدلي، – مرجع سبق ذكره.

<www.swedenabroad.com/selectlmage/51807/Research20%by20%Howaida20%Adly.doc>

[3] – Randall D.Germain and Michael Kenny, op.cit, p.170.

صندوق النقد الذي أصبح يعقد مقابلات مع العديد من منظّمات المجتمع المدني لمناقشة مقترحاتهم وهذا لزيادة شفافيته[1].

المظهر الثاني: لتصاعد قوة المجتمع المدني العالمي، هو التأثير في أجندة القضايا الدولية، والدفع نحو الإهتمام بالأبعاد الاجتماعية والآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الجديدة في ظل العولمة، وتحقيق تغيير جزئي في السياسات التي تخاطب قضية العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان[2].

إنّ مختلف الحركات والتيارات التي عبّرت عن إستيائها من الوضع الحالي ومن تطوّراته المستقبلية، لا تستهدف العولمة في حدّ ذاتها وإنّما شكلها الراهن الإقصائي الذي يبقي غالبية الجنس البشري خارج دورة توزيع الثروة، هذا من جهة ومن جهة ثانية، هذه الحركات تمكّنت من التعبير عن مواقفها بفضل جو العولمة نفسه عن خصوصية قضاياها في مواجهة الأصولية اللّبرالية، التي تسعى لفرض آليات السوق فوق القانون ودون ضوابط، فهي تريد تصحيح النّهج الحالي للعولمة وجعله أكثر إنسانية، ورغم أنّ المجتمع المدني العالمي يدافع في بعض القضايا التي تخص أساسا دول الجنوب، إلا أنّ تحرّكه أيضا يعبّر عن اهتمامات المجتمعات الغربية مثل: تفاقم الفوارق الاجتماعية، تزايد عدد الفئات التي تعيش تحت مستوى الفقر، إرتفاع البطالة، مشاكل الصحّة العمومية كانتشار الأمراض في دورة الإنتاج الغذائي، والأمراض المعدية كالإيدز، وتراجع الحماية الاجتماعية وقوانين حماية العمال أمام أرباب العمل...إلخ، من هنا تكمن قوة المجتمع المدني العالمي وقدرته في التأثير في الحكم العولمي، لأنّه يعبّر عن هموم البشرية وتخوّفها من تنامي اللّبرالية المتطرفة، وقدسية السّوق باسم العولمة[3].

مثلا: انطلقت مظاهرات كبيرة في مدينة بالولايات المتحدة وفي باريس وفي جنيف لتبرز مجموعة من الانتقادات الاجتماعية، فقد وزّع بيان وقعته 1200 منظّمة من بين 87 دولة تندّد بإتّساع الهوة بين الأغنياء والفقراء ممّا أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة والتهميش والبطالة، وأظهر البيان أن اتّفاقيات منظّمة التجارة الدولية قد استهدفت فتح الأسواق للشركات العابرة للقارّات على حساب الاقتصاد الوطني، وأنّ هذه الإجراءات كلّفت الدول الفقيرة 700 مليار دولار، وهو ما يعادل 14 مرّة قيمة المساعدات التنموية التي تحصل عليها هذه الدول الفقيرة، من بين هذه المنظّمات الأمريكية التي اتّهمت الرئيس جورش بوش بازدواجية المعايير، ففي الوقت الذي يطالب فيه بعولمة ذات إنسانية، يساند رجال الأعمال في إيجاد البيئة القانونية الملائمة لنشاطاتهم في

[1] – إسماعيل كرازدي، مرجع سبق ذكره، ص.193.

[2]- Randall D.Germain and Michael Kenny, op.cit ,164.

[3] – عبد النور بن عنتر، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي" شؤون الأوسط 107(2002): ص.83.

الداخل والخارج، أمّا في فرنسا فقد رفضت المنظّمة الفرنسية للمنظّمات غير الحكومية الاعتراف بمنظمة التجارة وطالبت بفرض ضرائب لمساعدة فقراء العالم، وفي اليابان وكوريا طالبت المنظّمات بإيجاد قواعد جديدة لضمان الحفاظ على الأمن الغذائي وتوقف هجرات المزارعين[1].

إنّ ما جاءت به العولمة من تجليات وتحديات أبرزها الثروة الهائلة في الاتّصالات، والتي أدّت إلى كسر احتكار الدولة للمعلومات، وإلى فتح أكثر مناطق العالم عزلة أمام شبكات الاتّصال العالمية، مما فتح المجال أمام البشر ليتحاوروا معا وينظّموا أنفسهم، ويمكن الإشارة هنا إلى مظاهرات سياتل والتي شملت عشرات الآلاف من البشر[2].

إنّ توافر العديد من المنظّمات من قدرة على التواجد في الميدان، والمرونة في التدخل والاحتكاك مع الواقع، أصبح ضرورة لمواجهة جمود الهياكل الرسمية الداخلية والمنظّمات الحكومية الدولية، وبمعنى آخر يقول الكاتب **جون شيزنو jean chezneaux**: "أنّها ذات قدرة على إعادة النظر في أشكال الهيمنة الماكرة...لأنّها ميادين تفكير واقتراح و مبادرة[3].

إذن توجد ظواهر لاتخضع لسيطرة الدولة وتؤثّر فيها، فالدولة لم تعد المرجع المطلق لنظرية السياسة الدولية، وبالمقابل برز مرجعان أساسيان جديدان هما الفرد والإنسانية[4].

من خلال ماسبق يتضح لنا أنّ الحكم الراشد العالمي يهدف إلى الحدّ من دور الدولة، فالدولة في ظل هذا تعدّ فاعلا تكنوقراطيا يسهل عمل السوق فقط، ويهدف إلى حكم قادر على أن يتعامل بكفاءة مع العمليات المرتبطة بالعولمة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي زيادة دور المؤسّسات المالية الدولية في الدول النامية وتعزيز وجود الشركات المتعدّدة الجنسيات، والتي عادة ما تتدخّل في شؤون الدول بشكل سافر، وفيما يلي سنتعرض لدراسة واقع ومتطلّبات الحكم الراشد أو الحكم التشاركي في بناء عملية التنمية البشرية في الوطن العربي.

– خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص.504.[1]

[2] -Tanga Bruhl and Volker Rittberger,op. cit , p.2.

– عمار جفال، مرجع سبق ذكره، ص ص.37.[3]

[4]- مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص.9.

المبحث الثاني: الحكمانية -البعد السياسي للتنمية البشرية-

التنمية تعني أشياء مختلفة لمختلف النّاس، إلا أنّنا جميعا نتّفق على أنّها نتيجة تغيير جوهري في الطريقة التي تتّبعها أية دولة لتوزيع الموارد المادية والبشرية بين مختلف القطاعات، وأيضا طريقة تقسيم منتجات هذه القطاعات على سكان البلد ، سواء كانت هذه التنمية نتيجة للتخطيط المركزي أو كانت تعكس عامل آليات السوق، فهي نتيجة عدد غير محدود من القرارات التي اتخذها عدد كبير من الناس في مختلف مناحي الحياة حول الذي يجب أن نفعله في الموارد التي تحت أيدينا، سواء كانت هذه الموارد هي العمل أو المهارات أو المعرفة أو المواهب التنظيمية أ و رأس المال والممتلكات الأخرى، وبعض هذه القرارات لها نتائج أكبر في تأثيرها من قرارات أخرى، ومن يتحكمون في كم أكبر من تلك الموارد، أو من لهم حق الحصول على المعلومات والخيرات النادرة يكونون في الغالب أكثر قدرة من غيرهم الأقل حظا على التأثير في تلك العملية، و لهذا فإنّ الطريقة التي تتّخذ بها هذه القرارات مهمّة جدا لنجاح التنمية.

وإذا ما نظرنا إلى عملية التنمية بهذه الطريقة ، فسنجد أنها سياسي بلاشك ليس بالمفهوم الضيق للسياسة، و لكن مفهومها الواسع، والمتّصل بهذا الموضوع كعملية تخصيص القيم، لهذا لا عجب من ذكر البعد السياسي في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كعنصر من عناصر التنمية البشرية، ومفهوم الحكمانية هو مفهوم مهم بالنسبة لتحليل التنمية البشرية منذ صدور التقارير الأولى لها[1].

المطلب الأول: أسباب ظهور مفهوم الحكمانية وأهميّته

أصبح استخدام مفهوم **Governance** أو "إدارة شؤون الدولة والمجتمع" شائعا جدا في أدبيات الإدارة العامة، والسياسات العامة والحكومات المقارنة، وقد تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات ، وأصبح شائع الاستخدام من قبل خبراء الإدارة وبشكل خاص من قبل المنظّمات الدولية كالبنك الدولي ومشروع الأمم المتّحدة الإنمائي وغيرها من المنظّمات الدولية والإقليمية والمحلية[2].

الفرع الأول: أسباب ظهور الحكمانية

لقد كان وراء ظهور مفهوم الحكمانية و تبنيه منذ أوائل التسعينات عدة أسباب:

1- بروز ظاهرة العولمة وما يتعلق بها من عمليات، عولمة القيم الديمقراطية، تزايد دور المنظّمات غير الحكومية، عولمة آليات السوق أي زيادة دور القطاع الخاص وارتفاع معدّلات التشابه بين الجماعات والمؤسّسات.

2- شيوع ظاهرة الفساد عالميا ممّا أدّى إلى ضرورة انتهاج أنظمة أكثر شفافية، وكذا الأزمة المالية التي واجهت الدولة وعجزها عن تلبية إحتياجات المواطنين، ممّا أدّى إلى ضرورة إيجاد حكم تشاركي[3].

3- يرى البعض أن مفهوم الحكمانية على مستوى الدولة قد تم نقله من مجال إدارة الأعمال إلى المجتمع الأكبر، لحماية حقوق أصحاب المصالح في الوطن من موظفين و مستثمرين و أصحاب الصوت الانتخابي و دافعي الضرائب.

---

[1] - مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص.39.

[2] - زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص.7.

[3] - الطيب بلوصيف، "الحكم الراشد: المفهوم والمكوّنات" (ورقة بحث قدّمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي".ج. 2، سطيف، الجزائر، 08-09 أفريل 2007)، ص.08-09.

4- وفي الوقت نفسه شهدت الدول النامية ودول الإتحاد السوفياتي موجة من الإصلاحات السياسية ، وأصبح الشكل الديمقراطي هو الشرط لإظهار الشرعية و جذب التمويل الغربي.

5- أنّه بانتشار وزيادة دور الفاعلين غير الحكوميين، كالمنظّمات غير الحكومية سواء المحلية أو الدولية، والشركات متعدّدة الجنسيات و محطّات الأخبار العالمية، والناشطين في مجال حقوق الإنسان ودراسات النوع، والتنمويين وغيرهم، لم تعد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حكرا على الحكومة داخل نطاق الدولة، بل أصبحت تتأثر بجميع هذه الفئات.

6- يرى البعض أنّ هناك تغيّرا حدث في تفسير دور منظّمات الأمم المتحدة ودستورها الذي يمنع التدخل في السياسات الداخلية للدول، فأصبحت الآن مطالبة بالقيام بدور أكثر فعالية في منع الأزمات الإنسانية قبل وقوعها، فلقد أولى مفهوم الحكم الرّاشد مند ظهوره وبعد أن بات يشغل حيزا متناميا من شواغل المحللين السياسيين في الآونة الأخيرة، أهمية كبرى للبعد السياسي، فإن كان البنك الدولي نهاية الثمانينات قد عكس ضرورة تأكيد العلاقة القريبة بين كل من النّمو الاقتصادي من ناحية والإدارة الحكومية من ناحية أخرى بما يكفل العدالة والمساواة ، إلاّ أنّه سرعان ما أشار إلى أهمية البعد السياسي للمفهوم عبر مجموعة من آليات التحول الديمقراطي كالتعددية والمشاركة، إضافة إلى تفعيل مؤسّسات المجتمع المدني ، ومن هذا المنطلق شمل المفهوم أيضا العلاقة بين كل من الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو كمؤسّسات[1].

فالتنمية البشرية المستدامة على وجه التحديد لا يمكن تحقيقها بدون حكمانية جيدة ، فهي تعني: زيادة مجالات الاختيار بالنسبة للناس فيما يتعلق بظروف حياتهم، بما فيها ظروف هذه الاختيارات ، فإذا ما بدأت التنمية في ظل حكومة قمعية توفر لمواطنيها دخلا أفضل وخدمات صحية و تعليمية و لكنها تنكر عليهم الحق في الحرية السياسية، فلن يحتمل الشعب هذه الحكومة بعد مضي فترة قصيرة من الوقت.

الفرع الثاني: أهمية الحكمانية في عملية التنمية البشرية

قبل التطرّق لأهمية الحكم الصالح كآلية لتطبيق التنمية البشرية، نجد أنّ سمات الحكم الشراكي تقترب ممّا أقرّته الأمم المتحدة وهي باختصار:

1- مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره ص ص.418-419.

1- المشاركة وتعني ضمان صوت لكل مواطن بغض النظر عن الجنس واللغة والدين.

2- احترام القانون وتطبيق قواعده.

3- الشفافية :أي السّماح بتدفق المعلومات وإتاحتها لفهم أبعاد أية قضية أو موضوع.

4- الاستجابة: يجب على كافة المؤسّسات والعمليات خدمة كافة شرائح المجتمع.

5- الإجماع: الوصول إلى أفضل صيغ الحلول الوسطية المؤلّفة بين كافة المصالح.

6- المساواة بين كلا الجنسين.

7- الفاعلية والكفاءة: أي الاستخدام الأفضل للموارد.

8- المحاسبة: يجب أن تخضع قرارات الحكومة ومؤسّسات القطاع الخاص ، وحتى مؤسّسات المجتمع المدني لمحاسبة وتقييم الرأي العام.

9- وجود رؤية استراتيجية: يجب أن يكون للقادة والعامّة على حد سواء رؤية بعيدة المدى عن ماهية الحكم الشراكي الجيد وكيف يسهم في التنمية البشرية، وفهم السياق الثقافي والتاريخي الذي يدور في فلكه هذا الحكم.[1]

فالحكمانية الجيدة مطلوبة في كل الدول خاصة في البلدان العربية أكثر من أي وقت مضى لأسباب منه

1- بموجب نصائح المؤسّسات المالية الدولية والجهات التي تقدم المساعدة، فإنّ ه ذه الدول يجب أن تحسّن حكوماتها، وأن تترك كل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، خاصة وأنّهم غارقون في الديون فقد أصبحت موافقتهم على تلك النصائح شرطا للحصول على إئتمانات من تلك المؤسّسات والبنوك.

2- نتيجة لشروط العولمة، لا يمكن لرجال الأعمال من القطاع الخاص في الدول النامية أن يعتمدوا على الطرق القديمة لجني الأرباح، فسوف يتوقف الدّعم الحكومي للقطاع الخاص، مما يجبرهم على المنافسة أو الخروج من السوق المحلي.

[1] - بوجردة ياسين، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي"، (ورقة بحث قدّمت في الملتقى الدولي حول:" الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج. 1، سطيف، الجزائر، 08-09 أفريل2007م)، ص ص.335-337.

3- لن تستطيع الحكومة أو القطاع الخاص القيام بأنشطتها بالكامل متجاهلين الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، أوالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال والفئات الأخرى، وخاصة أنّ معظم دول العالم قد وقّعت وصادقت على اتفاقيتي الأمم المتحدة لهذه الحقوق.

وفي الحقيقة فإنّ الحكمانية الجيّدة هي أفضل خيار أمام الحكومات ، والمجتمع المدني والقطاع الخاص في كل الدول، فهي تضمن استمرار التنمية البشرية في ظل الشرعية والاستقرار السياسي والاجتماعي والكفاءة الاقتصادية والفعالية والأمانة، والعلاقات المتوازنة بين الناس وبيئتهم الاجتماعية[1].

المطلب الثاني: إشكاليات المفهوم

تبيّن من خلال حصر الأدبيات على شبكة الإنترنت أنّ عدد الرسائل العلمية في الولايات المتحدة التي يحتوي عنوانها على المفهوم وصل إلى 136 رسالة، كما أنّ هناك على الأقل 326 كاتبا يتناول كل منها جانبا من جوانب المفهوم أو تطبيقا عمليا له في بلد من البلاد[2].

هذا التعدّد في المفاهيم من طرف المفكّرين والباحثين يمكن إرجاعه إلى عدّة إشكاليات منها مشكلة الترجمة، مشكلة إيجاد تعريف شامل، وأخيرا إختلاف المجتمعات وقيّمها ممّا يصعب إيجاد نموذج موحّد يكون مناسبا لها جميعا، وهذا ما يتم توضيحة كالتالي:

الفرع الأول: مشكلة الترجمة

إنّ العديد من المفاهيم قد لا يكون لها ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدّلالات التي تعكسها باللّغة الإنجليزية أوالفرنسية، ويعدّ مفهوم وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع مثالا حيّا لهذه المسألة، فالمفهوم باللّغة الإنجليزية هو الـــ **Governance** الذي لوحظ عند ترجمته إلى اللّغة العربية ، وجود أكثر من ترجمة لا تعكس دلالة المفهوم والمحتوى والهدف المقصود منه، فعلى سبيل المثال هناك ثلاث ترجمات له حتى الآن وهي: الحكم، أسلوب الحكم ، الحاكمية و إدارة شؤون الدولة والمجتمع[3].

حيث يرى **عابد الجابري** أنّ لفظ الحكم يشير في العربية إلى معنيين رئيسيين ؛ أحدهما الفصل في أمر متنازع فيه، ومنه القرار الذي يتّخذه القاضي لجعل حد لخصومة أو نزاع...إلخ، وهذا يقابله في اللّغات الأور وبية لفظ

[1] - مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص.49.

[2] - سلوى شعراوي جمعة، محرّرا، مرجع سبق ذكره، ص.3.

[3] - المرجع نفسه، ص.7.

آخر Judgement- Jugement وثانيها المنع و الردع، ومن ه ذين المعنيين أخذ معنى الحكم الذي يعني ممارسة السلطة لتدبير الشأن العام والفصل في الخلافات والنزاعات...إلخ، أمّا لفظ Governance الذي وضع لفظ الحكم كترجمة عربية له هنا، فهو أصلا يفيد في الإنجليزية معنى الرقابة والتوجيه والتدبير، وأيضا معنى السيطرة و ممارسة السلطة، وهو لغير الحكومة بمعنى الجهاز المعروف (وزارة Gouvernement) كما أنّه لا يدخل في علاقة اشتقاقية مع اللّفظ الإنجليزي الذي يفيد الحكم بمعنى حكم القاضي[1].

فبينما تبنّت الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية تعبيرا عن الــ Governance إلا أنّه يمكن القول إن هذه الترجمة لا تتفق و المقصود بها في اللّغة العربية، حيث يعكس مصطلح "الحاكمية " الإطار المرجعي لشيء ما، فهو لايشير إلى مصطلح الــ Governance باعتباره يتحدث عن الدولة والمجتمع والفاعلين الأساسيين، بالإضافة فالحاكمية في حدّ ذاتها تحمل صبغة دينية تاريخية.

وهناك محاولة تبنّاها أكثر من مركز بحثي ، منها مركز دراسات واستشارات الإدارة الع امة بجامعة القاهرة، من خلال ترجمتها إلى مصطلح "إدارة شؤون الدولة و المجتمع"، ويرون أنه يعكس العلاقة بين طرفي المعادلة وهما الدولة من جانب والمجتمع من جانب آخر.

الفرع الثاني: مشكلة التعريف

هناك أكثر من تعريف للمفهوم، ويثير تعدّد هذه التعريفات الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم على النّحو الذي دفع بعض الباحثين إلى القول بأنّ الحديث عن المفهوم هو مثل الحديث عن الدّين (حيث المعتقدات قوية للغاية ولكن الأدلّة والبراهين القابلة للقياس معقدة)، كما أنّ التعريف تقابله المشاكل العامة التي تقابل التعريفات في العلوم الاجتماعية التي تتمثّل في تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة يمكن تعميمه على كافة المجتمعات[2].

وتختلف إذن هيئات التنمية فيما بينها في تفسير مفهوم الحكمانية ، **وفيما يلي بعض التعاريف المختلفة التي تتبناها بعض هذه الهيئات الدولية:**

البنك الدولي : في إصداره المعنون "**الحكمانية والتنمية**" لعام 2006م بأنها "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية".

[1] – محمد عابد الجابري ، "هل يمكن الإنتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف ؟"، تم تصفح الموقع يوم: 03 أوت 2007م

<http : WWW . arab- ipu . org / publication /journal /v 81/ jabri – html>

[2] – سلوى شعراوي جمعة، محرّرا، مرجع سبق ذكره، ص ص.7-8.

لجنة المساعدات التنموية: يتفق تعريفها مع التعريف السابق للبنك الدولي في أن الحكمانية تعني : "استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الاجتماعي والاقتصادي من أجل تحقيق التنمية".

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : يرى أن الحكمانية هي : "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسّسات التي يتمكن المواطنون خلالها من التعبير عن مصالحهم و ممارسة حقوقهم و أداء واجباتهم والتفاوض حول خلافاتهم "، وهنا أضيف بعدا إداريا للمفهوم لم يتم التأكيد عليه في تعريفات لجنة مساعدات التنمية أو البنك الدولي.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية : تعرّف الحكمانية على أنّها "قدرة الحكومة على الحفاظ على السّلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام وخلق الظروف الضرورية للنّمو الاقتصادي ، وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي".

الإدارة الدولية للتنمية DFID: وهي هيئة المعونة البريطانية ، نجد أنّه منذ أواخر الثمانينيات بدأ الحديث عن الحكومة الجيدة أو الصالحة وتم دمج هذا المفهوم في أولويات الهيئة، و لم يتم الحديث عن الحكمانية في الإدارة الدولية للتنمية إلا في النصف الثاني من التسعينات، ويتضمّن المفهوم مجموعة من الأفكار بما فيها الشرعية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

صندوق النقد الدولي: أصدر بيانا عام 1996م يحث فيه على ضرورة العمل على الترويج لمفهوم الحكمانية الصالحة في جميع المجالات ، بما تتضمن من سيادة القانون، وتحسين الكفاءة و المساءلة في القطاع العام، والتعامل مع قضايا الفساد، وذلك لتكوين الإطار الملائم الذي يمكّن الاقتصاديات من تحقيق النمو والازدهار.[1]

وبالتدقيق في هذه التعاريف نجد أنّها اشتركت في أربع سمات هي: تحسين الإدارة العامة، الشّفافية، وسيادة القانون.

على الرّغم من التشابه الذي يبدو لأول وهلة بين تعريفات المنظّمات الدولية للحكمانية وبين كثير من عناصر ومكوّنات المفهوم، إلا أنّ هناك أيضا العديد من الاختلافات ، فلجنة المساعدات التنموية دون غيرها ركّزت على تخفيض الانفاق العسكري، و لم يشير صندوق النقد الدولي إلى المساءلة أوالسيطرة على الفساد إلتزاما بتخصّصه في الأمور المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وعدم الرغبة في الخوض في الأمور السياسية الداخلية للدول، أما البنك الدولي فخلافا لصندوق النقد فقد تعرّض للمساءلة وهذا يعكس بداية التغير في الدور الذي

---

[1] - مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص.419- 420.

يلعبه البنك وبداية إدماج البعد السياسي في تناول مفهوم الحكمانية، أمّا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فقد ركّز على المشاركة والتوافق والنظرة الإستراتيجية دليلا على تبني هذا المنظور في تحقيق التنمية، وهو ما يظهر في كافة وثائق مشروعات البرنامج في الإشارة إلى الاتجاه نحو المشاركة لتحقيق التنمية.[1]

وفي هذا الإطار حاول **R.A.Rohdes** أن يصنّف التعريفات التي تناولت المفهوم في الأدبيات المختلفة إلى ستّة محاور نلخصها فيمايلي :

المحور الأول: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وهو عادة ما يتحدث عن مؤشّرات تعبّر عن دولة الحد الأدنى **the minimal state**.

المحور الثاني: يتحدث عن الـ **Governance** من خلال التركيز على المنظّمات الخاصة منظّمات إدارة الأعمال بالذات عند الحديث عن مصطلح **Corporate Governance**، ويركّزون على مطالب الـ **Stoke holders** وكيفية إرضاء العميل و على النظام داخل الشركة.

المحور الثالث: يعبّر عن اتّجاه الادارة الحكومية الجديدة **new public Management**، والقائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظّمات العامة (المنافسة، التمكين) ، والذي يغفل الدور الاجتماعي للدولة بتقديم خدمات للموظفين بصرف النظر عن كون هذه الخدمة تحقق ربحا من عدمه.

المحور الرابع: والذي يعبّر عن الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع **Good Governance** ويحاول الربط بين الجوانب السياسية والإدارية، ويمثل هذا المحور استخدام البنك الدولي للمفهوم في 1989م، و تبنّيه لسياسات مرتبطة به مثل الإصلاح الإداري والاتّجاه نحو القطاع الخاص، و تعظيم دور المنظّمات غير الحكومية...إلخ.

المحور الخامس: النظام السياسي الداخلي وفقا له ذا المحور هو نظام متعدّد المراكز، يكاد يكون دور الدولة فيه مساويا لدور الفاعلين الآخرين كالمنظّمات غير الحكومية والقطاع الخاص في صنع السياسات العامة.

المحور السادس: يرى أنّ جوهر مفهوم الـ **Governances** يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظّمة في عدد من الأجهزة والمنظّمات، ويرى أنصاره أنّ هذا التعريف أوسع من الحديث عن الحكومة لأنّه يشمل

[1] – المرجع نفسه، ص.422.

فاعلين غير حكوميين ، كما أنه يتيح الحديث عما هو عام وخاص وتطوّعي، هناك نوعا من الاستقلالية بين الحكومة من جانب و هذه الشبكات من جانب آخر[1].

الفرع الثالث: مشكلة النموذج

يثير الحديث عن المفهوم كثيرا من الجدل، حيث يتبادر إلى الذهن فكرة النموذج في أدبيات التنمية في الستينات، والتي تعرّضت للنقد من داخل الجماعة العلمية لتبنّيها فكرة وجود نموذج سياسي مثالي غربي يجب الأخذ به من طرف الدول النامية، فإنّ مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع يتعرض لمثل هذه الانتقادات، حيث يتبادر إلى الأذهان منظومة من القيم تعكس خبرة تاريخية غربية، و يصبح الحديث عن تطبيق الأسلوب الجيد للإدارة والحكم كأنّه دعوة للأخذ بالنموذج الغربي.

وحتى نخرج من هذا الجدل، يمكن النظر إلى مجموعة القيم من رقابة وشفافية وعلانية، هل هذه القيم تنطبق على كل المجتمعات أم أنّها قاصرة على مجتمعات بعينها ؟، فالمشكلة ليست القيم في حدّ ذاتها ولكن في آليات تطبيقها، و هنا يمكن المزج بين عمومية القيم وخصوصية آليات تطبيقها لتتلاءم مع ظروف كل مجتمع[2].

نظرا لنقاط الاختلاف بين مختلف الهيئات الدولية في التعاريف التي أعطيت لمفهوم الحكم الرّاشد، يمكننا في هذا الصدد إذن البحث عن المعنى الإجرائي له، والمتمثّل في إيجاد الآليات المناسبة لكل مجتمع لتوظيفه.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للهيئات الدولية في تطبيقها لمفهوم الحكمانية

هناك الكثير من الانتقادات الموجّهة إلى المنظّمات الدولية، سواء في الترويج لمفهوم الحكمانية أو الحكم الرّاشد، أو في توجيه المساعدات إلى الدول النامية من أجل تطبيقه **نذكر منها**:

1- بعض المنظّمات المروّجة للمفهوم لاتطبقه بداخلها، ونخص بالذكر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فمثلا نجد أن هيمنة الدول الصناعية الكبرى على عملية اتخاد القرار تتناقض مع أبسط مبادئ المشاركة التي هي من أهم عناصر الحكمانية الصالحة، كذلك فإنّ اللّجوء إلى أسلوب اتخاد القرارات بموافقة الأغلبية يتعارض مع مبادئ الشفافية والمساءلة.

2- المعونات المكثّفة لفترات ممتدة قد تكون هي العائق وراء تحقيق العناصر الأساسية لمفهوم الحكمانية وليس العكس، وذلك نتيجة اعتماد الدول المتلقية على مبالغ خارجية وغير نابعة من احتياجات حقيقة لهذه الدول، ففي دراسة حديثة حول العلاقة بين الحكمانية والاعتماد على المعونات ، وبعد إجراء مقارنة إحصائية بين حجم المعونات الرّسمية التي تتلقّاها الدول ومعدّلات تحقيق الحكمانية، خلصت الدّراسة أنّه كلما زادت

1- سلوى شعراوي جمعة، محرّرا، مرجع سبق ذكره، ص.10.

2- مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص.13.

درجة الاعتماد على المعونات، كلّما قلّت الفرصة لإيجاد حكمانية جيدة، فاستمرار تدفّق المعونات يكون في بعض الأحيان حائلا دون تكوين الأنظمة المؤسّساتية القادرة على العمل في ظل المشاركة و المساءلة و الشفافية[1].

3 - من المتوقّع أن يكون الإطار الزمني اللاّزم لتطبيق مكوّن الإصلاح الإداري أطول بكثير من ذلك الموضوع من قبل الهيئات المانحة ، فمن أبرز عناصر الحكمانية الصالحة تحسين إدارة القطاع العام، بالابتعاد عن الإدارة العامة الكلاسيكية والتحوّل نحو New public management بكل ما شمله من مكوّنات وخصائص.

وعلى الرّغم من أنّ التجارب السابقة الناجحة في الإصلاح الإداري قد تطوّرت خلال عدد كبير من السنوات وعلى عدة مراحل، إلاّ أن الجهات المانحة عادة ما تصيغ مشروعاتها للإصلاح الإداري في إطار زمني يتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات فقط، ولكن في الدول النامية عادة ما تكون الظروف غير مهيّأة لإعمال اقتصاديات السّوق، ولا تتوفّر المنافسة الحقيقة المطلوبة لتقديم الخدمات العامّة.

4 - بالإصرار على تطبيق الحكمانية كشرط لازم لتحقيق التنمية المستدامة، هناك إغفال لحقيقة وجود أساليب ونماذج و تجارب ناجحة أخرى بإمكان الدول النامية الإختيار من بينها.

فلكل مجتمع ثقافته وخصوصيته، وما يصلح في مجتمع ما قد لا يمكن نقله إلى مجتمعات أخرى وتطبيقه كما هو دون تعديل، فعلى سبيل المثال الإدارة العامة الحديثة نجحت في بعض الدول و لكنها قد تؤدّي إلى تدهور في بعض الدول، هناك تحيّز لنظام الديمقراطية الغربية المبنية على التعدّدية الحزبية، ولقد كان من نتيجة ذلك أنّه في تقرير البرنامج الإنمائي عن مؤشّرات الحكمانية 2002م ظهرت جميع الدول الغربية الأعضاء في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأفضل أداء بالنسبة لمعايير درجة الديمقراطية الحقيقة والحقوق السياسية والمدنية، ولقد أغفلت هذه المعايير ما قد يشوب العملية الانتخابية في هذه الدول من سيطرة أصحاب المال والنفوذ، وكذا الشفافية في تمويل هذه الحملات، و أحرزت هذه الأولى المتقدّمة درجات عالية في حرية الصحافة على الرغم مما هو معروف من سيطرة الشركات العملاقة على وسائل الإعلام، والصورة المتحيّزة التي تعرّض لها كثير من قضايا العلاقة بين الشمال والجنوب، فالإصلاح الفعّال إذن ينبع من الداخل.

5 - هناك عدم دقة في المعايير المستخدمة لقياس جودة الحكمانية، ومن ثمّ قد ينتفي الغرض من وراء الاعتماد عليها في إتّخاد قرارات تخصيص المعونات ، فعلى الرغم من أنّ جميع المعايير والمؤشّرات الدالّة عليها مطلوب تحقيقها في أي دولة، لا يختلف اثنان في وجوب تنفيذها و السعي نحو تطبيقها، إلاّ أنّ هناك بعض المخاوف بشأن أسلوب التطبيق **لأسباب نذكر منها**[2]:

1- المرجع نفسه، ص.440.

2- مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص.441-442.

أ- يشكّك البعض في أحقية بعض بيوت الخبرة الخاصة والعامة في إعداد هذه المعايير وتصنيف دول العالم، كما قد يؤدّي تخصيص المعونات بناء على جودة الحكمانية إلى عدم مساعدة الدول الأكثر فقرا ، مما يتنافى ورسالة هذه المنظّمات، والتي تدعو إلى الحد من الفقر، فكيف إذا سيتم تحقيق التنمية في الدول ذات الأداء المتدني وماهي المسؤولية الدولية تجاه تحسين الأحوال المعيشية لملايين الفقراء...إلخ.

ب- ازدواجية المعايير عند التطبيق خاصة عند التعارض بين الأهداف المعلنة والمصالح الخاصة بالدول المانحة ، مثلا ما يحدث الآن في الولايات المتحدة في حربها مع العراق هو انتهاك لكل مبادئ سيادة القانون والديمقراطية، كيف تؤمّن على إدارة وتنفيذ برنامج التعاون التنموي الذي يدّعي أنّ غاياته تحقيق الحكمانية ، فبحجة أن العراق لا يطبق مبادئ الحكمانية الصالحة لجأت الولايات المتحدة لزيادة نفوذها في المنطقة العربية للسيطرة على مصادر البترول وتأمين إسرائيل، فأزمة العراق الأخيرة أظهرت للعالم أنّ المسألة ليست مسألة حكم صالح، و لكنها مسألة مصالح[1]

المبحث الثالث: آليات الحكم الرّاشد في الوطن العربي -عالمية المبدأ وخصوصية التطبيق-

إنّ أيّ عمل تنموي يجب أن ينطلق على أساس أنّ لكل مجتمع بنائه الثقافي والاجتماعي والتاريخي، هذا وما بالك في بناء البشر وهم الثروة الحقيقية لأي أمة، وفي هذا يقول **مالك بن نبي** " إن القضية ليست قضية إمكانيات أو فقر أو غنى، إنّ القضية في أنفسنا، علينا أوّلا أن ندرس الجهاز الاجتماعي الأول وهو الإنسان، إذا تحرّك الإنسان، تحرّك المجتمع والتاريخ، وإذا سكن الإنسان، سكن المجتمع والتاريخ"، وقوله أيضا: "إذا أردت أن تصلح الدولة فأصلح نفسك"[2].

وما تجربة دول شرق آسيا منّا ببعيد، فتلك الأمم قطعت على نفسها التزامات هامّة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية، ثم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية وأصبحت مثلا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب الأمم حتى دفع البعض للقول أنها أوجدت عولمة خاصة بها، **إنطلاقا من هذا فيما تتمثل خصوصية البناء الاجتماعي والثقافي والتاريخي للوطن العربي، وكيف يؤثّر في بناء التنمية البشرية ؟**

المطلب الأول: عملية التنمية وخصوصية الوطن العربي

---

[1] - المرجع نفسه، ص.444.

[2] - رحيم محياوي، "الأحكام السلطانة وحقيقة الإنسان وترشيد أنساق التغيير-جذر معادلة الفرد والمجتمع-"، ج.1 (ورقة بحث قدّمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 08-09 أفريل2007م)، ص.288.

لقد أدّت العولمة إلى تغيّر في نمط الحكم وظهور فواعل عديدة على المستوى المحلي امتدت إلى المستوى العالمي، سمي بالحكم الرشيد، والذي يكاد يكون عليه إجماع أنّه أساس التنمية البشرية المستدامة، إلا أنّه في الوقت ذاته هناك تفهّم لضرورة خضوع هذا الحكم لتفسير يأخذ في الإعتبار الأوضاع القومية المختلفة للدول المعنية، فالاهتمامات الواقعية من تحسين مستوى معيشة الأفراد، ورفع مستوى دخولهم مثلا، لابد وأن يكون ذا ثقل أكبر في الدول الفقيرة من الاعتبارات الإيديولوجية أوغيرها في دول صناعية غنية، ولهذا فإنّ ما قد يكون صالحا في مجتمع ما قد يكون غير صالح في مجتمع آخر، وما قد يكون رشيدا من وجهة النظر الاقتصادية ليس بالضرورة رشيدا سياسيا، فكثيرا ما انتقدت النظم الشرق آسيوية لطبيعة حكمها، إلا أنّه بنظرة متأنية في تاريخ هذه البلاد، يتّضح أنها حقّقت أعلى معدّلات النّمو الاقتصادي ممّا دفع المحلّلين لوصف هذا الإنجاز بالمعجزة الاقتصادية، ووصف هذه المجتمعات بالرّشادة.

فلقد أشار تقرير التنافسية العالمي عام 2002–2003م والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من احتلال دول شرق آسيا لمراكز متقدمة كأكبر اقتصاديات في العالم، حيث احتلت تايوان المركز الثالث خلال عام 2002م بعد أن كانت المركز السابع في عام 2001م. واحتلت سنغافورة المركز الرابع محافظة بهذا على وضعها التنافسي .[1]

الفرع الأول: معنى خصوصية الوطن العربي

إنّ الخصوصية تعني ربط التفكير في التنمية الشاملة بالمعطيات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن نتعامل معها سلبا أو إيجابا في كل عمل تنموي في البلاد العربية، حيث يقول **عابد الجابري**: "يجب أن نتحرر بقدر الإمكان من الصبغة التعميمية التبسيطية التي طغت على معظم الكتابات في التنمية منذ أن صار هذا الموضوع"موضوع الساعة" ، منذ أوائل الخمسينيات من هذا القرن، لقد هيمن العام على الخاص في تلك الكتابات، حتى أصبحت مقولة التنمية مقولة مجرّدة مطلقة تلغي الخصوصيات، وصارت عبارة البلدان المتخلفة أوالنامية تحيل إلى نموذج واحد ذهني، مثلما تحيل عبارة البلدان المتقدمة إلى نموذج بعينه هو المجتمع الصناعي الأوروبي".

فالتطور الذي حصل في أدبيات التنمية منذ ازدهارها حتى يومنا هذا هو إذن تطور أفقي ، أي الإنتقال من مستوى إلى مستوى آخر (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي) على صعيد واحد، يجمع مختلف البلدان في صف واحد على درجة واحدة مع استلهام نموذج واحد هو النموذج الأوروبي وإسقاطه على الدول النامية.

[1] – مصطفى كامل السيد ،مرجع سبق ذكره، ص.101.

على مستوى أدبيات التنمية، ينظر إلى دول العالم الثالث على أنها دول حديثة، يبدأ تاريخها مع الاستقلال أي بعد الحرب العالمية الثانية، إنّ أدبيات التنمية لاتنظر إلى هذه البلدان كأمم لها خصوصيتها التاريخية والاجتماعية والثقافية، بل تقطع بصورة تعسفية تاريخ هذه البلدان، فتلغي ما قبل خضوعها المباشر للاستعمار، فعملية التنمية لم تبدأ في العالم العربي في الحقبة التي ظهرت في الدول النامية بل ظهرت قبل سقوط هذه الأقطار فريسة للاستعمار بعقود كثيرة، فطرحت من خلال أدبيات النهضة والتقدم[1].

هناك إذن؛ خصوصية في العالم العربي لابد من أخذها في الإعتبار عند التفكير في التنمية سواء على المستوى الوطن العربي ككل، أو على مستوى كل قطر من أقطاره وهي **خصوصية ذات أبعاد رئيسية:**

- إنّ التّفكير في التنمية قد جرى في العالم العربي مع الوعي بالحاجة إلى النهوض وإلى تجاوز معطيات عصر الانحطاط، فالنهضة العربية الحديثة التي تمتد إلى أوائل القرن الماضي كانت تحمل شعار"التقدم" ، وهل التنمية شئ آخر غير تحقيق التقدم ؟ لقد طرحت مسألة التقدم في أدبيات النهضة العربية طرحا عاما شاملا، التقدم الثقافي (تجديد اللّغة والفكر والتخلّص من سلوكيات عصر الانحطاط) ، التقدم الاجتماعي (تحرير المرأة ونشر التعليم)، التقدّم السياسي(بناء الدولة المنظّمة المعقلنة)، التقدم الاقتصادي (التصنيع) ، والتقدم العمراني (إعمار المدن وتجديدها).
- إرتبط التّفكير في النهضة بإحياء التراث العربي الإسلامي والانتظام في جوانبه المشرقة كوسيلة من وسائل التعبئة والنهوض، ذلك أنّ التراث بالنسبة للعالم العربي ليس مجرّد نقوش أو فلكلور، بل هو نصوص قانونية وقيم أخلاقية وتصورات جمعية ، لذلك فإنّ التنمية أو النهضة لا يمكن أن تتجاهل أهمية التراث كمحدّد للتنمية وكموضوع لها في الوقت نفسه.
- إرتبط التّفكير في النهضة بمسألة التحديث والحداثة، وانقسم المفكرون النهضويّون العرب في هذا المجال إلى ثلاث إتجاهات: **تيار سلفي** يرى أن النهضة تعني مقاومة المستعمر قبل كل شئ ، وضرورة الاعتماد على التراث الإسلامي ومخزونه النفسي كوسيلة للتعبئة والبناء، **وتيار عصري ليبرالي** يرى أن الارتباط بالحداثة الأوروبية هو الطريق الواحد للتقدّم، أما **التيار الثالث** فقد حاول التوفيق الاتّجاهين، ولا يمكن التفكير في التنمية اليوم دون مراجعة نقدية لما تراكم من موروث فكري نهضوي يناقش قضية الحداثة والتنمية.

---
[1] – محمدعابد الجابري ومحمّد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص. 3- 4.

- إرتبط الفكر النهضوي العربي بالعالم العربي ككل، فلم يكن رواد النهضة العربية الحديثة يفكرون في نهضة قطر بعينه بمعزل عن الأقطار العربية الأخرى، بل كانوا يفكّرون فيها على أنّها نهضة العرب جميعا، ومن هنا فالتنمية لاتتحقق إلا في إطار من الوحدة بين الأقطار العربية.

هذه الأبعاد التي أسّست فكر النهضة العربية الحديثة ، وهي التي تعطي مسألة التنمية في العالم العربي خصوصية لا يجوز إغفالها، وإلا فقدت بعدها التاريخي، البعد الذي يربط الماضي بالحاضر بالمستقبل[1].

المطلب الثاني: مسألة الهوية في العمل التنموي العربي

إنّ الحديث عن الخصوصية العربية يقودنا إلى الحديث مباشرة عن الهوية ، ففي إطار النهضة بدأ الوعي العربي يطرح مسألة الهوية، واستمر طرحها يغتني ويتأثر بالتطوّرات والأحداث التي تلاحقت وتعاقبت على البلاد العربية، إنتهاء إلى عصر العولمة والذي ظهرت معه التنمية البشرية لتطرح تحديات حقيقية، تتعلق بالدرجة الأولى بمسألة الهوية والانتماء، والتي تتداخل حدودها مع منظومة القضايا الفكرية والاجتماعية الحيوية في المجتمعات العربية[2].

لقد فرضت كلمة الهوية نفسها كمصطلح فلسفي يدلّ على أن يكون الشيء نفسه، وتستعمل كلمة هوية في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى(**Identity-identité**)، التي تعبرعن خاصية مطابقة الشيء لنفسه أوالاشتراك مع شيء آخر بالصفات والخصائص عينها، يعرّف المفكر الفرنسي أليكس ميكشيللي الهوية بأنها: "منظومة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية، تنطوي على نسق من من عمليات التكامل المعرفي وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الاحساس بالهوية والشعور بها...". إنّ الهوية كيان يجمع بين إنتماءات متكاملة، وهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار والطمأنينة، وفي الوقت الذي يكون فيه المجتمع متعدّد الانتماءات فيه جماعات عرقية ودينية وسياسية واجتماعية، يتوجب على السياسيين العمل على دمج هذه الانتماءات المتنوعة، من أجل الوصول إلى هوية مشتركة تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها الطبيعية المختلفة وتصبح بذلك الهوية الفردية جزءا منها[3].

---

[1] – محمدعابد الجابري ومحمّد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص.5.

[2] – المرجع نفسه، ص.7.

[3] – علي أسعد وطفة، "إشكالية الهوية والإنتماء في المجتمعات العربية المعاصرة"، المستقبل العربي 282 (2002): ص.ص.100–101.

فظل السؤال التالي يتردّد: **من نكون ؟وماذا نريد أن نكون ؟ وبعبارة أخرى**: **ماهويتنا**، سواء سلكنا هذه **السبيل أو تلك في التنمية؟** كان هذا السؤال ولا يزال يطرح جملة أزواج أو ثنائيات على رأسها الأزواج التالية: الإسلام/العروبة، الدين/الدولة، الأصالة/المعاصرة، والوحدة/التجزئة.

إذن سؤال الهوية في الفكر العربي المعاصر يطرح الفصل في هذه الأزواج، يطرح مباشرة قضية العروبة والإسلام، قضية الدين والدولة، قضية الأصالة والمعاصرة، وكذا قضية الوحدة والتجزئة.

أ– ثنائية الإسلام/العروبة:

إنّ المشكل الذي يمكن أن تطرحه هذه الثنائية كصيغة الاختيار بين أحد الطرفين: العروبة والإسلام، فالمسألة لا تعمّ الوطن العربي بأكمله، بل هي أصلا مشكلا محليا يخص بعض أقطار المشرق العربي، إنّ المشكل نشأ أساسا في الشام، وكان ذلك كرد فعل ضد الحكم العثماني وسياسة التتريك للّغة والتراث وحفظه من الذوبان، إذ اقترن الدفاع عن العروبة عند بعض الجمعيات للمطالبة بالعلمانية، الأمر الذي كان يعني الاستقلال عن الخلافة التركية الإسلامية وإقامة حكم عربي مستقل عنها، وكرد فعل مضاد لهذه المطالب العروبية رفع الأتراك والمؤيّدين لهم شعار الجامعة الإسلامية، فانزلق النقاش بل الصراع إلى طرح المسألة طرحا خاطئا يختزلها نظريا في الاختيار بين العروبة أوالإسلام، فتم نقل المشكل من المستوى السياسي، مستوى الحكم وحقوق الإنسان إلى مشكل كيان وهوية ، هكذا بصورة نظرية تجريدية تنتقل به من ظروفه التاريخية المحدّدة، ظروف القرن التاسع عشر وسياسة التتريك لتجعل منه مشكلا تاريخيا يرجع البعض به إلى زمن ظهور الإسلام.

ب– ثنائية الدّين/الدولة:

لا تختلف في هذا الصدد عن ثنائية الإسلام/العروبة، ذلك أنّ المسألة عندما تطرح من منظور العلمانية تفقد مبرّرها التاريخي، وهو وجود الكنيسة التي كانت سلطتها في أوربا تزاحم سلطة الدولة، إضافة إلى أن جل البلاد العربية هي في سلوكها وقوانينها وسياستها الداخلية دول علمانية إلى حد كبير، وهذا لايعني أنّ المشكل غير موجود، فما يجب التأكيد عليه هو أن مشكل تنظيم وترتيب العلاقة بين الدّين والدولة ليس مشكلا عربيا يعمّ الوطن العربي بأكمله بنفس الدرجة من المحيط إلى الخليج، بل هو مشكل محلي يخص بضعة أقطار عربية خصوصا تلك التي تضم أقليات غير مسلمة، والمشكل يرجع في أصوله إلى القرن الماضي، إلى الصراع الذي قام بين عرب المشرق عامة والسلطة العثمانية التي كانت تحكم بإسم الإسلام بلدانا عربية فيها أقليات غير

مسلمة، إذن؛ إنّ المشكل في حقيقته ليس مشكل العلمانية بالمفهوم الأوروبي الذي يرتبط بوجود الكنيسة، بل هو في جوهره مشكل الديمقراطية، أي شكل تنظيم السلطة داخل دولة وطنية حديثة[1].

فالتقابل بين العروبة والإسلام لم يكن تقابلا ماهويا ، إنّ المشكل هو تحديد هوية الدولة العربية القائمة اليوم، ذلك أن المطالب بالعلمانية محق في وصفه الدولة اليوم بأنها غير علمانية ، والمطالب بالدولة الإسلامية محق هو الآخر في وصفها بأنها غير إسلامية، وحسب ما يرى **عابد الجابري** أن الدولة العربية الحالية لاتختلف عن الدولة العربية الإسلامية كما عرفها التاريخ منذ معاوية ، أي منذ تأسّست في المجتمع الإسلامي الدولة بمعنى الكلمة، الدولة بوصفها مؤسّسة قهرية تضع نفسها فوق الجلتمع وتحكمه باسم الدّين أو باسم المصلحة العام، هذه الدولة لها خصائص تختلف بها عن الدولة في العصور الوسطى المسيحية أو عن الدولة الأوروبية الحديثة.

ج- ثنائية الأصالة /المعاصرة:

هذه الثنائية تقيم التعارض بين مايسمّى"سلفية" وما يسمّى"حداثة"، سواء كانت هذه الأخيرة ذات مضمون ليبرالي أو اشتراكي، وهذه أيضا مشكلة محلية عمّمت على الوطن كله، مشكلة عرفت في سوريا ومصر حيث نشأ تيار سلفي يدعو إلى الإصلاح باعتماد الأصول الإسلامية ضد الانحراف الديني المتمثل في الطرق الصوفية والشعوذة، ثم ما لبث أن دخل في معركة مع التيار المعروف باسم التيار الليبرالي لكون هذا الأخير كان يدعو إلى اعتماد الأصول الأوروبية أي القيم الفكرية والخلقية والسلوكية التي اعتمدتها النهضة الأوروبية، وسرعان ما بدأ إتّهام السلفية بالرجعية والماضوية، واتّهام الليبرالية بالمقابل بالعمالة للاستعمار والوقوع في التغريب[2]

وأصبحت المشكلة تتغذى بشكل أو بآخر بالطائفية، ونجد أنّ هذا المشكل لم يكن مطروحا في المغرب العربي حيث أن المضمون الذي يعطى للسلفية مضمونا نهضويا إصلاحيا ، وبالتالي كان هناك تداخل وتكامل بين السلفية والليبرالية، حيث كان شعار السلفية يتضمن معاني التحديث، أمّا الرّجوع إلى سيرة السلف الصالح فلم يكن يقصد به الرّجوع بالتاريخ إلى الوراء ولا استنساخ أي تجربة من تجارب الماضي، بل كان يقصد به استلهام معنويات الفترات الزاهرة من ماضينا العربي الإسلامي، فالتقابل بين السلفية والحداثة لم يكن مشكلا عاما بل محليا.

د- ثنائية الوحدة/التجزئة:

---

[1] - محمد عابد الجابري و محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص. 8-10.

[2] - المرجع نفسه، ص. 12.

بوصفها قضايا تحكمها الخصوصية المحلية، فنجد أنفسنا أمام تعميم لمظهر إقليمي عربي على باقي الأقطار العربية، لقد اعتدنا القول أنّ التجزئة التي لحقت بالوطن العربي هي بسبب عامل خارجي هو الاستعمار ، فإذا نظرنا إلى الخريطة العربية كما رسمت بعد الحرب العالمية الأولى وقبلها بقليل نجد أن الاستعمار فعلا قد عمل على تجزئة الأرض العربية، فإضافة إلى توزيع الوطن العربي على عدّة دول أوروبية مستعمرة (إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا)، إستأثرت كل منها بقطعة منه وفصلها على القطع المجاورة وإقامة حاجزين المغرب العربي والمشرق العربي، إضافة إلى تجزئة القطر الواحد إلى عدّة أجزاء، والتجزئة بهذا المعنى الواسع كان الاستعمار هو المسؤول عنها ولكن حينما توضع مقابل كلمة الوحدة، فإنّ الأمر يعني أن البلاد العربية كانت موحّدة قبل الاستعمار وهذا غير صحيح، فإن كانت معظم الأقطارالعربية موحّدة تحت الخلافة العثمانية فمنذ سقوط الدولة الأموية قبل ثلاثة عشر قرنا والدول المستقلة واقع معترف به، وحتى الوحدة التي عرفتها البلاد العربية تحت حكم العثمانيين كانت مبنية على التعدّد ومؤسّسة عليه.

وعليه؛ فإنّ العرب اليوم عندما يطمحون إلى تحقيق الوحدة العربية فهم يسعون بذلك إلى إنجاز مشروع تاريخي جديد تماما يختلف عن التجارب التي عرفها تاريخنا، وهذا المشروع لن يغيّر واقعها فقط بل سيغيّر واقع العالم كله أي خريطته السياسية والاستراتيجية والاقتصادية ، إنّ اختزال قضية الوحدة في مشكل التجزئة التي ورثناها من الاستعمار أو من غيره، هو إذن إختزال يشوّه القضية سواء على المستوى التاريخي أو على مستوى الواقع الراهن، فيجب إذن تشجيع جميع المحاولات والتجارب التي تهدف إلى إقامة التضامن وتكريس العمل المشترك بين بلدين أو أكثر، إنّ الوطن العربي اليوم لا يعدو أن يكون حقيقة جغرافية وحقيقة ثقافية ، فلا بد من جعله يتحول إلى حقيقة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

إنّ فكرة المواطن المرتبطة بفكرة المواطنة وبالحقوق المدنية والسياسية وبغيرها غائبة عن واقعنا، والوحدة العربية المنشودة يجب أن تكون وحدة مواطنين لاوحدة رعايا، والنضال من أجل إقرار حقوق المواطن بالمعنى السياسي للكلمة هو نضال طويل ، ولذلك فإنّ قضية الوحدة ليست قضية ثنائية التجزئة/الوحدة، بل هي مرتبطة بالديمقراطية وضرورتها[1].

إنّ توضيح المعالم الأساسية للهوية العربية على الرغم من بساطته إلا أنّه مهم جدا لتأسيس رؤية سوسيولوجية بالغة الأهمية للخصوصية المجتمع، كما يمكنها أن تقدّم صورة موضوعية لمعنى الهوية يحتكم إليها

---

[1] - محمد عابد الجابري ومحمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص.13.

الوجود الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية، وبالتأسيس على هذا فهي تلقي الضوء عل عملية بناء واقع خاص لتنمية بشرية في الوطن العربي يعكس مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية فيه.

المطلب الثاني: الوسائل التطبيقية لعملية التنمية البشريةفي الوطن العربي-الحكم الرّاشد

إنّ الدولة العربية في ظل العولمة مهدّدة أكثر من غيرها بخطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها كمنظمة التجارة العالمية، والشركات العملاقة متعدّدة الجنسية، والمؤسّسات المالية الدولية، أوكيانات أخرى كالنظام الشرق أوسطي الجديد المقترح أو ترتبات الشراكة الأورو–متوسطية، والخطر الثاني هو صراع الهويات والحروب الأهلية التي تهدّد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية، ومواجهة الدولة لهذين الخطرين رهن بتعديل العلاقة مابين الدولة والمجتمع من علاقة ذات طرف واحد، إلى علاقة شراكة حقيقية ينظّمها عقد اجتماعي، وترتكز على دعامتين أساسيتين لاغنى لأي نظام حديث عنهما، أولهما: علاقات المواطنة بما تعنيه من حقوق متساوية أمام القانون، وثانيهما: مشروع وطني نابع من خصوصية المجتمع، يحظى بقبول سياسي عام، بهذين الدعامتين تستطيع الدولة أن تضطلع بمهامها في التنمية في مواجهة أخطار العولمة[1].

والحكم الصالح هو الذي يسعى إلى تحرير القدرات، وكما قال السيد كوفي أنان، أمين عام هيئة الأمم المتحدة، قد يكون الحكم الصالح بمفرده هو أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية، ويجب أن تصمّم مؤسّسات الحكم في المجالات الثلاثة وهي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كي تسهم في التنمية الإنسانية المستدامة من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللاّزمة لتحرير هذه القدرات البشرية، وبالتالي تعزيز رفاه الإنسان من خلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة[2].

فما هي آليات هذا الحكم في الوطن العربي؟ وهل استطاعت الدول العربية إستيفاء شروطه، وبالتالي النهوض بعملية التنمية البشرية؟

الفرع الأول: دورالدولة في عملية التنمية

تماشيا مع مفهوم تحرير القدرات البشرية تجمع الآراء اليوم على أنّ أكثر الطرق فعالية للقضاء على الفقر، أي بناء التنمية الإنسانية هي تمكين الفقراء لينتشلوا أنفسهم من ربأته، ولذلك فإنّ تمكين الفقراء يتطلب من الدولة الأمينة على مصالح جميع المواطنين، اعتماد سياسات وبرامج توفّر للفقراء القدرات التي تعطيهم صوتا في

---

[1] – محمّد إبراهيم منصور، "العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي"، المستقبل العربي282(2002):ص.149.

[2] – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.103.

جميع القرارات التي تمس حياهم، فإنّ بناء رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية ضروري للتغلب على فقر الإنسان، في حين أن رأس المال المادي ضروري للتعبير المادي عن قدراهم، ولايعني تحمل الدولة لمسؤولية تقوية الفقراء أن تتولى الدولة نفسها مهمة إنتاج السلع والخدمات، فقد أخفق هذا النهج والمطلوب هو أن تكفل الدولة توافر أصناف رأس المال المختلفة من خلال إجراءات العدالة في التوزيع[1].

سنتناول في هذا الجزء من البحث الحديث عن طرف من أطراف المعادلة التنموية وهي الدولة ممثلة في مؤسّساها الثلاث، واقتراح مجموعة عامة من مبادئ الإصلاح لتحسين البيئة التي تمكّن من حدوث تنمية إنسانية، ثم نبرز أهم الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة وذلك بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

1- الدولة العربية كفاعل وحيد في العمل التنموي:

يمكن القول أنّ السياسات الاجتماعية العربية كانت في معظم الأقطار سياسات نشطة، هدف إلى نشر التعليم والخدمات الصحية وكذلك إلى إيصال الكهرباء والماء إلى جميع المناطق...إلخ، وكانت نتيجة هذه السياسات وصول الكثير من الأقطار العربية إلى حالة جيدة من التنمية رغم التفاوت من قطر إلى آخر في الموارد المالية.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الجهود التي بذلت في المجالات الاجتماعية المختلفة لم تترافق مع جهود مماثلة في تطوير البنية التحتية، بل بقي الأداء الاقتصادي العربي بعيدا جدا عما حصل من تطورات عملاقة في كثير من دول شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبقيت الاقتصادات العربية في حالة تبعية لتقلّبات النفط والمساعدات والقروض، رافقتها سياسات تقشفية ممّا أدّى إلى تعاظم مشاكل البطالة بين الخرّجين خاصة، وتطور الفجوة المعرفية وسلبيات اجتماعية واقتصادية أخرى والتأثير على الإنفاق الاجتماعي بجميع أشكاله ممّا أثّر على متابعة الجهود السابقة في التعليم والصحة وغيرها.

رغم ما للدولة من مسؤولية في تحريك العجلة التنموية في الوطن العربي، إلا أنّنا يجب أن نخرج من هذه النظرة التبسيطية وعدم اعتبارها المحرك الرئيسي، فهناك أطرافا أخرى في المجتمع والتي لا تقل مسؤوليتها عن الجهاز المركزي للدولة في نجاح أو إخفاق عملية التنمية البشرية، والتي يمكن تسميتها بأطراف التغيير من مجتمع مدني وقطاع خاص[2].

---

[1] - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.103.

[2] - جورج قرم، "التحديّات التي تواجه التنمية البشرية في الوطن العربي"، تم تصفح الموقع يوم: 15جويلية2007م.

<http://www.balagh.com/woman/h909/2rou&mdo.htm2.>

2- إصلاح مؤسّسات الدولة:

إنّ تقارير التنمية البشرية في العالم العربي تعطي معاينة متعدّدة الجوانب عن حالات العجز والتأخر التي يعاني منها الوطن العربي، وبالتالي يجب البحث عن أحسن السبل والآليات لمعالجة هذه الحالات، وهذا ليس بالأمر السهل لأن هذه السياسات يصعب تغييرها فوطأة التقاليد والآليات المعمول بها منذ عقود طويلة تقف حاجزا منيعا أمام محاولات الإصلاح.

إنّ مؤسّسات الدولة هي الضمانات الأساسية لتقديم خدمات عامة منصفة وشفّافة وتستجيب للاحتياجات، وفي العالم العربي لم تعد شعارات بداية القرن الماضي كافية لتحقيق الرّفاه المطلوب، وبلغ وعي المجتمعات العربية لضرورات التقدّم الحقيقي درجة عالية، تتخطّى الحاجات المادية إلى حاجات أخرى ترتبط بمكوّنات الدولة الحديثة التي تقوم على احترام دور المواطن وحريته وكرامته وحقوقه، إذن فإن مفاتيح الإصلاح المؤسّسي تتمثل في التمثيل السياسي وقدرة الخدمة المدنية وسيادة القانون:

أ)التمثيل والتشريع:

لا يمكن أن توجد إمكانيات حقيقية لإصلاح نظام الحكم أو تحرير القدرات البشرية تحريرا حقيقيا بدون تمثيل سياسي شامل في مجالس تشريعية فعالة، تقوم على انتخابات حرّة وأمينة وكفؤة ومنتظمة، ومؤسّسة التشريع هي حركة الوصل بين نظام الحكم والشعب، ممثّلة ومنتخبة بحرية، تضع القواعد القانونية التي تحكم مختلف الفاعلين في المجتمع وتنظم على وجه الخصوص سيطرة الحكومة التي يرأسها عادة حزب الأغلبية، وأفضل ضمانة لعملية التنظيم هذه ليست الانتخابات فقط بل أيضا وجود أحزاب حرّة وفعّالة في المجلس التشريعي تعارض الحزب الحاكم، وبهذا تصان مصالح الشعب بما في ذلك حماية حقوق الإنسان الأساسية وحرياته وكرامته واحترام الشرعية الدولية لحقوق الإنسان[1].

ب)الإدارة العامة والخدمة المدنية :

الحكومة هي الجهاز التنفيذي الذي يقوم على تسيير لشؤون المجتمع، تتكون من قيادة منتخبة وسلك من الموظفين المدنيين، لذلك يتعين عليها أن تؤدّي وظائفها بوصفها مقدّمة خدمات عامة ومنفّذة للعقود على نحو

---

[1] – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.110.

فعّال، وهو ما تفتقر إليه بلدان عربية عديدة، وبالتالي فإن إصلاح الإدارة العامة مهمّة رئيسية وملحة بالنسبة لهذه البلدان تقع في صميم برنامج الإصلاح المؤسّسي الأوسع، ومن بين أهداف الإصلاح زيادة إنتاجية وكفاءة الخدمات والإدارة، وترسيخ الجدارة كأساس لتعيين الموظّفين وترقيتهم وإنهاء خدماتهم، توجد أيضا حاجة لإصلاح نظام المكافآت ووضع هيكل ورواتب شفافة وأجورمرضية...إلخ. إضافة إلى ذلك يتعين تمويل الإدارة والخدمات العامة من إيرادات الضرائب لتخفيض عجز الموازنة، كما يتوجب أن يشمل إصلاح الإدارة العامة على إصلاح الضرائب على نحو يعزز الإنصاف والكفاءة بما في ذلك كفاءة جباية الضرائب من الأغنياء، وفي الوقت نفسه يجب ترشيد الإنفاق العام وتشذيبه من التبذير.

ج)**حكم القانون والنظام القضائي**:

يتعين أن يرتكز إصلاح النظام القضائي في البلدان العربية على أن يكفل القانون والإجراءات الإدارية المرتبطة به حقوق المواطنين، لاسيما الحقوق المرتبطة بحريّة التعبير والتنظيم برعاية نظام قضائي مستقل فعلا ينفذ حكم القانون بنزاهة، وحيثما كانت النظم القضائية ضعيفة، يكون الإصلاح ضروري لأنّ حكم القانون متجسدا في المؤسّسات القانونية والقضائية فهو الأساس الذي تبنى عليه جميع المؤسّسات الاجتماعية ومؤسّسات الحكم الأخرى بما فيها التمثيل السياسي المنصف والأمين والإدارة العامة الفعالة فاستقلال المؤسّسات القانونية والقضائية وفعاليتها شرطان ضروريان للحكم الجيد[1].

3- **أدوار الدولة في ظل اقتصاد السّوق**:

إنّ الأحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها تهدف إلى إرساء رأسمالية حقيقية وتقاليد إقتصاد السوق، هذه التقاليد القديمة الجديدة ستعيد تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية، والاتّجاه السائد في وقتنا الحاضر هو محاولة زيادة الدور الذي يضطلع به السوق وتقليل الدور الذي تقوم به الحكومة، ولكن لهذه الأخيرة مهام يجب أن تضطلع بها ومهما كانت قوتها وإمكاناتها المادية والبشرية فيجب عليها إشراك المجتمع المدني، وتنحصر أدوار الدولة في ظل إقتصاد السوق ممثلة في الحكومة في[2]:

أ- **دورها في توزيع الدخل**: فالحكومات تدرك عدم مقدرة السّوق الحر على إعادة توزيع الدّخل لصالح الطبقات الفقيرة، ولذا فهي تقرّر التدخل لتحقيق ذلك، على ألاّ يخل ذلك بآليات السوق الحر من خلال وضع

---

[1] - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.111.

[2] - إسماعيل بن قانة، "الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في العالم العربي في ظل إقتصاد السوق"، مجلة الحقيقة 7(2005): ص.481.

حد أقصى لأسعار السلع والخدمات أو وضع حد أدنى للأسعاروالأجور، وإنّما يجب أن يأتي عن طريق منح الدعم لمستحقّيه إمّا في صورة نقدية أو عينية، أوتستخدم الحكومات أساليبا عديدة لتحقيق الأهداف التوزيعية منها:الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية، وتقديم برامج رفاهية لإعانة العاطلين والأطفال والمحرومين ورعاية كبار السّن، وهنا يدخل دور الهيئات غير الحكومية بتوزيع ماحصلت عليه من إعانات من الحكومة وإعطائها لمستحقيها، أو تخصيصها لخلق نشاطات إنتاجية لصالح المعوزين.

ب- **تحقيق الاستقرار السياسي** : تحاول الحكومات فرض نوع من الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة (المالية، النقدية، التجارية...)، قصد القضاء على مشاكل التضخم والبطالة واضطرابات النّمو، وهنا يمكن أن تتدخل تشكيلات المجتمع المدني لتنشيط هذا الدور، فإذا ما اتّبعت الدولة سياسة مالية توسيعية وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي، تقوم الجمعيات بتشجيع أفراد المجتمع على استهلاك المنتجات الوطنية ومن ثم إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وإذا ما اتبعت الدولة سياسة مالية انكماشية على الفجوة التضخمية، فإنّ على هيئات المجتمع المدني أن تبين لأفراد المجتمع أهمية هذا السلوك حتى لا يحدث غليان اجتماعي، أمّا إذا انتهجت الحكومة سياسة نقدية من خلال التغيير في مخطط عرض النقود، فإذا كانت هناك زيادة فيه فإنّذ ذلك سيؤدّي لخفض سعر الفائدة، ومن ثم فإنّ هيئات المجتمع المدني يجب أن تعمل على توعية الأفراد بضرورة الاقتراض وتشجيع الاستثمار.

ج- **دور الدولة في محاربة الاحتكار**: إنّ هذا السلوك يعتبر تهديدا للحرية الاقتصادية ويؤدّي لخفض رفاهية المستهلك، وسوء تخصيص للموارد نظرا لانحراف السعر عن مستوى المنافسة، ويمكن أن يأخذ الاحتكار عدة أشكال منها: الاتفاقات الاحتكارية بين المنشآت التي تهدف إلى تقييد الإنتاج أورفع الأسعار، الاتفاقيات التعاقدية التي تحدّ من مقدرة المشترين على اختيار البائعين، الاندماج الذي يقلّل من الشركات المستقلة في السوق وغيرها من الأشكال، ولقد عانت الدول العربية كثيرا من هذه الأشكال، وعلى المجتمع المدني أن يزيد من الضغط على الحكومات لمكافحة هذه الظاهرة التي تحدّ من رفاه المواطن بالدرجة الأولى.

د- **دورها في حماية البيئة**: فمن أهم مظاهر فشل السوق عدم مقدرته على أخذ الآثار الجانبية في الاعتبار والتي تترتب على نشاط ما، وتصيب الآخرين دون تقاضي مقابل لها وقد تكون نافعة أوضارة، والتي من أبرزها تدهور البيئة نتيجة التلوث، ونظرا لأن السّوق الحر لايستطيع احتوائها لذلك فإنّه يجب إنشاء جمعيات ونوادي لحماية البيئة والمستهلك على السواء تعمل: دعوة المتسبّبين في تدهور البيئة إلى استخدام تكنولوجيا نظيفة من خلال عمليات البحث والتطوير، تكثيف حملات النظافة والتشجير الدائمة والدورية والعمل على

ادراجها ضمن البرامج التعليمية والإشهارية حتى تصبح عادات مكتسبة لدى الفرد العربي، وأخيرا المساهمة في عمليات صرف المياه غير الصالحة للشرب خاصة وأنّ قارتي إفريقيا وآسيا هما القارّتان المهدّدتان بشكل أكبر[1].

و- **دورها في تقديم السلع العامة**: تتّصف السلع العامة أو السلع الاستهلاكية الجماعية ببعض الخصائص التي تجعل من الصعب إشباعها بكفاية عن طريق **آليات السوق ومنها**:

1- عدم المنافسة في الاستهلاك ، فاستهلاك فرد لها لا يقلّل من القدر المتاح منها للآخرين مثل خدمة الدفاع أو بناء سد لمنع الفيضان فهي للجميع.

2- عدم القابلية للاستبعاد، فالأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لهذا النوع من السلع أو الخدمات لا يمكن استبعادهم عن الاستفادة منها.

3- التكلفة الحدية لتقديم الخدمة العامة لشخص إضافي تساوي النصف، وبالتالي فإنّ أعدادا متزايدة من الأفراد يمكنهم الاستفادة من الخدمة العامة دون تحمل أي تكاليف إضافية، ونظرا لهذه الخصائص وغيرها فإنّ المؤسّسات الخاصة لا يمكن الاستثمار فيها للصالح العام لأن تطبيق مبدأ الاستبعاد غير ممكن، لذا يتعيّن على الحكومة أن تتولى مهمّة تقديمها خاصة بالنسبة لغير القادرين عليها كالصحة العامة، التعليم والدفاع، لذلك يتعين على هيئات المجتمع المدني خاصّة الجمعيات ولجان الأحياء أن تساعد الحكومة في تقديمها من خلال دعوة المواطنين للمحافظة عليها وإعادة تهيئتها في كل مرة كالمراكز الصحية والمدارس والمساهمة في بنائها.

ي- **دور الدولة في حماية الصناعات الناشئة**: إنّ الصناعات الناشئة خاصة في البلدان النامية لا تقوى على النّمو في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة في الدول المتقدّمة، ولذا فإن حمايتها من المنافسة الأجنبية حتى تصل إلى مرحلة النضج يصبح ضرورة، ولقد قامت حكومات عديدة من دول السوق بحماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية، وهو ما يشير إلى مشروعية مثل هذا النوع من التدخل الحكومي حتى في ظل اعتناق مبدأ إقتصاد السوق الحر، ويتم حماية هذه الصناعات إمّا بطرق مباشرة بفرض رسوم جمركية، أو بطرق غير مباشرة كنظام الحصص أو المعايير الصناعية، وفي العالم العربي دخلت الكثير من دوله في تكتلات اقتصادية إن على المستوى الداخلي كتكتل دول مجلس التعاون الخليجي أوعلى المستوى الخارجي كإبرام اتّفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، وانضمام وطلب انضمام العديد منها في منظمة التجارة الدولية، ممّا يعني القضاء على مبدأ الحمائية بصفة أو بأخرى، وهنا يدخل المجتمع المدني بكل فاعلياته لتعويض دور الدولة من خلال تنظيم تظاهرات اقتصادية لتشجيع بيع المنتجات المحلية والقيام بحملات إشهارية لصالح المؤسسات الوطنية، إنّ

---

[1] - إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 482-484.

التسارع الكبير الذي تفرضه العولمة تجعل الدول العربية غير قادرة حتى على ضبط الأطر الدولتية التي تنتهجها، أو بمعنى عدم وجود مجال لضبط آليات تسيير الشؤون العامة، الشيء الذي يجعلها تسعى للخارج وبجميع الأشكال، خاصة وأنّ الشّركات متعددة الجنسية تستأثر بنصيب الأسد من التجارة والإنتاج، وتتهرّب من الضرائب ممّا يجعل الدولة لا تجد موارد تفي بدعم الطبقات الفقيرة وسد حاجيات الصحة والتعليم[1].

إن ما نحن بصدده هنا ليس كما يشاع تراجع دور الدولة أو انهيار مكانتها، ولكن تبدل نظرتها لدورها في المجتمع ونوعية الخدمات والمكاسب الجديدة التي تستطيع وينبغي أن تقدمها له وأسلوب عملها، فهي تنسحب من بعض المواقع لتحل مواقع جديدة، من مركز الوصاية على المجتمع إلى دور المنظم والمرشد والمنسق بين نشاطات المجتمع وفئاته وقواه الفعّالة المتعدّدة، وهذا يعني أنّ الدولة أصبحت مركزية في ترشيد النشاطات الاجتماعية المختلفة، وليس في القيام بها كما كان في السابق.

الفرع الثاني: دور القطاع الخاص

إنّ النّظام الاقتصادي لأي دولة أو كتلة من الدول هو الذي يحدّد الدور الذي تقوم به الإدارة الحكومية في النشاط الاقتصادي، والذي ينعكس بدوره على القطاع الخاص وإسهاماته في المجتمع، ففي بداية هذا القرن بدأ العالم يتجه وبشكل كبير نحو اقتصاديات السّوق وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص من خلال آليات الخصخصة والتجارية لتوفير الكلفة للخدمات المقدّمة للمواطنين من القطاع الحكومي، وكذلك فإنّ اتّساع الأسواق واتّساع استخدام تكنولوجيا المعلومات يتطلّب التنافسية العالمية للمنتجات والخدمات التي يؤديها القطاع الخاص والقطاع الحكومي على حد سواء، والذي ينعكس على قدرة الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة[2].

ونظرا لذلك اعتمدت فلسفة التحولات الاقتصادية في الدول العربية على إعمال آليات السّوق، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتحوّل الدولة من دور اللاّعب الأساسي والوحيد إلي دور الحكم، وراسم السياسات، وبعد أن قطعت الدول العربية شوطا كبيرا في رحلة هذه التحولات خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، أصبح القطاع الخاص في معظم الدول العربية هو اللاّعب الأول في النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة كتحرير التجارة والاستثمار، المساهمة في محاربة الفقر والبطالة..[3].

---

[1] – إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره،ص ص. 86- 87.

[2] – زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

[3] – صلاح الدين فهمي محمود، مرجع سبق ذكره، ص. 6.

ولأن هذه المجالات هي أهم المجالات في عملية التنمية البشرية، وبالتالي هل يصبح القطاع الخاص العربي بوابة للرّفاه البشري؟

1) القطاع الخاص العربي من التهميش إلى الصدارة:

نقصد بالقطاع الخاص ذلك "الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرّة، والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهكة، وبالتالي تقليص دور الدولة أو الاستغناء عنه ليبقى دورها شكليا، كما يعرّف أيضا بمجموعة كبيرة من المؤسّسات والشركات التي يمتلكها أفراد أو عائلات، أو جماعات محدودة من الأشخاص"[1].

وقد مرّ هذا القطاع الخاص في العالم العربي بتطورات كبيرة تغيّر فيها دوره في عملية التنمية، من دور هامشي غير فعّال إلى دور هام ورئيسي في النشاط الاقتصادي، وقد تعرّض هذا القطاع لتهميش دوره في الماضي **لعدة أسباب أهمها**:

- طبيعة القطاع الخاص العربي ذاته، حيث لم يكن هذا القطاع منظّما، وكان غير مؤثّر من حيث حجم الاستثمارات أو قوة تأثيره على الحكومات العربية.

- عدم دعم القيادة السياسية في الدول العربية للقطاع الخاص، وعدم وجود إطار تشريعي فعّال وشامل ينظّم عمل القطاع الخاص ودوره في الاقتصاديات العربية.

- إنفراد الحكومات في معظم الدول العربية بوضع الخطط المركزية للتنمية الاقتصادية، ورسم السياسات الاقتصادية، بل واحتكار الحكومات لكافة الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية.

- سيادة الفكر الشمولي في الدول العربية، وانعدام روح المبادرة الخاصة في مجال النشاط الاقتصادي، واتّسام الاقتصاديات العربية بالانغلاق وعدم الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومع التحوّلات الاقتصادية في الدول العربية ، بدأ دور القطاع الخاص يتزايد تدريجيا حتى انتقل من الدور الهامشي إلى دور الصدارة في معظم الدول العربية، وجاء ذلك من خلا ل تنظيم صفوفه، وتشكيل قوى ضغط على الحكومات، وتزايد تركز رؤوس الأموال لدى القطاع الخاص، وتشجيع الحكومة لتوسيع دور ه من خلال إطار تشريعي مشجّع، ومنح مزيد من الحوافز التي هيأت المناخ لنمو وازدهار القطاع الخاص العربي، أيضا نجح

[1] - صفية جدوالي، "مبادئ الإدارة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر"، (ورقة بحث قدّمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج. 1، سطيف، الجزائر، 08-09 أفريل2007م)، ص.433.

القطاع الخاص في الدول العربية في أن يحل محل الحكومات في المشروعات التي لجأت الحكومات لبيعها من خلال برامج الخصخصة، كما نجح في تكوين تحالفات واندماجات جعلته قادرا على الدخول في مشروعات كانت حكرا على الحكومات، لأنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وقد نتج عن كل ذلك أن أصبح القطاع الخاص في الدول العربية هو المستثمر الرئيسي وهو المساهم الأكبر في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي، وهو المستوعب الأكبر للعمالة، وذلك على حساب تراجع دور الحكومات[1].

2) **متطلبات تنمية القطاع الخاص:**

من الواضح في عصرنا أن نظام السوق والقطاع الخاص لديهما دور كبير في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، إلا أنّه من الضروري الدراسة الجيدة لنتائج منهج نظام السوق، والتي تؤدّي إلى نتائج سلبية في بعض المجتمعات وبشكل خاص على طبقة الفقراء، وأنّ ممارسات القطاع الخاص في العديد من الدول النامية يجب أن تعمل على إنجاح ممارساتها ونشاطاتها على المستوى العالمي أيضا، وليس على المستوى المحلي فقط، فالقوى الداعية إلى عولمة الاقتصاد العالمي تغير بشكل جوهري الطرق والأساليب التي يجب أن تتنافس بها الصناعات في السوق العالمي.

إنّ مؤسّسات القطاع الخاص تحقق العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد ككل، مثلما تحققها للأفراد المستثمرين، وبشكل خاص المجتمعات التي تتبنّ في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتّسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات، العديد من الأبحاث العلمية في الدول النامية أيدت أنّ هناك علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنّمو الاقتصادي، وقد حدّدت دراسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عددا من القضايا والتي **تحدّ من تطوير قطاع خاص جيد منها**:

أ- أنّ منح الاحتكارات للمؤسّسات الحكومية لتنفيذ بعض المشاريع والبرامج يعطينا أمثلة حول عدم الكفاية وسوء إستخدامات التمويل المحتكر من قبل الحكومات في التسويق الزراعي والتعدين والصناعة ووسائط النقل الداخلي والخدمات العامة، وبالتالي فإنّ عدم السّماح للقطاع الخاص بالدخول في تلك المشاريع يحرمها من استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي مثلما يحرمها من المهارات والمعرفة والتكنولوجيا التي يمكن أن تصاحب تلك الاستثمارات.

---

[1] – شلبي مغازي، القطاع الخاص العربي ... زحف فوق الأشواك، تم تصفح الموقع يوم: 10 مارس2007م.

<http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/03/article3.shtml>

ب- حيثما لايكون هناك محدّدات قانونية على والمشاركة، تجد أنّ المعيقات البيروقراطية غالبا ما تكون موجودة كالتحكم في الأسعار، التقييد على استخدام العمالة الخارجية، عدم التأكد من عدم حدوث التغيير في التشريعات كالضرائب بعد تنفيذ المشاريع، البطء في اتّخاذ القررات ووجود ظروف مشجّعة على الفساد[1].

ج- إنّ عدم توفر التمويل يعتبر عائقا لنمو القطاع الخاص، وبشكل خاص للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، المشاكل الأساسية توجد في إجراءات الأسواق المالية والتي تعمل على عدم تشجيع البنوك على تقديم القروض للمشاريع الصغيرة، غياب الأسواق المالية والبنوك التجارية، التحكّم بالتبادل الخارجي، المغالاة في الإقتراض الحكومي، الضرائب العالية واحتكار المشاريع العامة الاستثمارية للقروض والمنح الخارجية.

د- التحكم بالأسعار وتحديدها، والذي يضر بالمنتجين المحليين وتقليص ربحيتهم، إنّ تأثيرات هذا التحكم تبدو جلية في القطاع الزراعي، إضافة إلى هذا فإنّ إعادة تسعير العملات المحلية تجعل الأمر أكثر صعوبة على المنتجين للتنافس في الأسواق العالمية وتعمل على تقليص العائد من التصدير.

و- المغالاة في نسب التعريفات المفروضة على المنتجات ذات القيمة المضافة المتدنية، والتي تعمل على الحد من المنافسة وتقليص مستوى الكفاية ونوعية المنتجات، إنّ تلك الممارسات تكاد تكون موجودة بشكل أو بآخر في العديد من الدول النامية منها الدول العربية، والتي تعيق إلى حد كبير القطاع الخاص، ونتيجة لذلك فإنّ تحقيق التنمية الشاملة وإدامتها يصبح أمرا صعبا[2].

3) موقع القطاع الخاص في عملية التنمية البشرية في الوطن العربي:

لقد أصبح إصلاح القطاع العام موضع الاهتمام الأساسي في عدد من الدول العربية، ويجب أن تصمّم الاصلاحات بحيث توفّر حوافز لتشجيع النّمو وزيادة إستثمارات القطاع الخاص، كما يتعين البدء في الاصلاح من الداخل بهدف تشجيع الخدمة المدنية الكفؤة، والمسألة الأهم هي أن يركز الإصلاح على إبعاد الحكومات عن القيام بما هو من اختصاص القطاع الخاص[3].

فإذا كان هذا هو الاتّجاه العالمي ففي البلاد العربية لايزال القطاع الخاص العربي يتركّز في مجموعات عائلية الطابع لا تفتح رأسمال شركتها بسهولة إلى مئات واسعة من المساهمين، و لم تصدر حتى الآن قوانين مكافحة

---

[1] - زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص.65.

[2] - زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص.66.

[3] - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.29.

الاحتكار ومنع سوء إستعمال القروض والنفوذ، وأنّنا كثيرا ما ننظر إليه ومعاناته من البيروقراطية والتشريعات، والحقيقة أن القطاع الخاص هو أهم عنصر في المعادلة التنموية وله نفوذ واسع لدى أجهزة الدولة وكبار المسؤولين، ولكن لغياب النظرة الشاملة للتنمية لايستعمل هذا النفوذ في الاتّجاه الصحيح لتطوير سياسات التنمية بل يوظّفه للإبقاء على حالات التبذير، كما أنّ الفساد ليس مسؤولية جهازالدولة وحده بل يشاركها في هذا القطاع الخاص، ولم يعوّض هذا الأخير حتى الآن إنسحاب الدولة من مجال الاستثمار ولم يف بالتزاماته مقابل ماحصل عليه من إعفاءات وامتيازات، ولم يساهم في خلق فرص حساب الأهداف والمسؤوليات الأخرى للنشاط الاقتصادي في المجال الاجتماعي والبيئي والتطوير المهني وجودة الإنتاج[1].

بالرغم من التغيّر في دور القطاع الخاص في العالم العربي، واتّساع مساهمته في النشاط الاقتصادي، وبالرغم من مراهنة الحكومات على هذا الدور في تحقيق خطط التنمية وبرامج التعاون الاقتصادي مع التكتلات الاقتصادية، والتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة وضعف الصادرات، والمساهمة في علاج الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي كمكافحة الفقر، فبالرغم من كل ذلك إلا أنّ القطاع الخاص العربي مازال يواجه العديد من المعوّقات التي تحول دون قيامه بالدور المتوقّع منه في توثيق أواصر التكامل الاقتصادي العربي، كما فعل القطاع الخاص في التجربة الأوروبية، **ومن أهم هذه المعوقات ما يلي**:

- إعتماد الاقتصادات العربية على صادرات البترول الخام ومشتقاته وبعض المواد الأولية، وهي في الغالب من إنتاج قطاعات تخضع لسيطرة الحكومات العربية بطريقة أو بأخرى، ممّا يحدّ من دور القطاع الخاص العربي في الاستثمار والعمل في هذه القطاعات.

- الإجراءات البيروقراطية المعقّدة التي تحكم مجالات التجارة والاستثمارات في الدول العربية، وضعف التنسيق العربي في هذا المجال مما يعوق انطلاق نشاط القطاع الخاص العربي وتوسّعه.

- وجود العديد من القصور والمعوّقات في مجال البنية الأساسية اللاّزمة لدعم التجارة والاستثمارات العربية البينية من جانب القطاع الخاص، وخاصة في مجال النقل والمواصلات.

- وجود بعض التشريعات التي تعوق انتقال وتملك رجال الأعمال العرب للأصول في بعض الدول العربية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، واشتراط نسبة عالية لمساهمة رؤوس الأموال الوطنية في بعض المشروعات.

---

[1] -جورج قرم، مرجع سبق ذكره.

<http://www.balagh.com/woman/h909/2rou&mdo.htm2.>

- تجاهل معظم الاتّفاقيات المبرمة بين الدول العربية ثنائية أو جماعية لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتّفاقيات، وتحقيق أهداف الحكومات منها، وفي الغالب لا يتم مشاركة القطاع الخاص عند التفاوض وصياغة بنود الاتّفاقية في حين قد يكون القطاع الخاص هو صاحب المصلحة الحقيقي في هذه الاتّفاقية، ومن ثم تأتي الاتّفاقيات غير واقعية.

- استمرار العلاقات الاقتصادية العربية رهينة للعلاقات السياسية بين الحكومات، وهو ما يمثّل قدر ا كبيرا من المخاطرة أمام رؤوس الأموال الخاصة ، لأنّه هو أول المتضرّرين من التذبذب في هذه العلاقات السياسية، خاصة العمالة العربية المهاجرة إلى دول عربية أخرى ، حيث تتعرض هذه العمالة في الغالب للطرد أو التضييق عليها وعدم دفع مستحقاها، والأمثلة على ذلك كثيرة، وأشهرها مستحقات العمالة والمصدّرين ورجال الأعمال العرب في أعقاب الأزمة بين العراق والكويت، والتي لم يتم تسوية أغلبها حتى الآن.

ولذلك فإنّ القطاع الخاص العربي مطالب بالآتي ، حتى يكون له دور فاعل في تحقيق ال نمو الاقتصادي و الرّفاه البشري على المستوى العربي:

- لابد للقطاع الخاص العربي أن يقتنع بأنّه من النسيج الأساسي للمجتمع العربي، وغير منفصل عن الشعوب العربية، وما تعيشه من مشاكل ومالها من طموحات، وأنّه أول من يتأثر بالأزمات التي تتعرض لها الدول العربية في المجالات المختلفة.

- وهو مطالب بأن يأخذ دوره الفاعل في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وأنّه مطالب بملء المساحات الشاسعة التي نتجت عن انسحاب الحكومات العربية من النشاط الاقتصادي.

- عليه أن يركز على ثلاثة محاور لزيادة دورة في العلاقات الاقتصادية العربية، وهي تحسين جودة المنتج أو الخدمة التي يقدّمها للمواطن العربي، وتكثيف عمليات التسويق، والترويج لهذه المنتجات في الأسواق العربية، وتحقيق السعر التنافسي المناسب لمنتجاته حتى يكون لها الأفضلية أمام المنتجات غير العربية.

- لابد من قيام القطاع الخاص العربي ببناء شبكة معلومات عربية للقطاع الخاص ، وذلك لتوفير المعلومات الكافة له، وخاصة فيما يتعلق بالمواصفات القياسية، وفرص التجارة والاستثمار[1] .

---

[1] - شلبي مغازي، مرجع سبق ذكره.

<http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/03/article3.shtml >

فالاستثمار في القطاع الخاص يساهم في تدعيم التنمية بشرط توفر المناخ الملائم لاستمرارية نشاطه بما في ذلك الاستقرار السياسي وتهيئة الأسس لاقتصاد متوازن، فضلا عن التعامل بمعايير جيدة مع الاستثمار استقبالا وإدارة وتشريعا

إنّ العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص العربي يجب أن تكون تكاملية بدلا من أن تكون تنافسية، فتعمل الدولة على تحديد الأسعار وتوزيع الدخل القومي وإلغاء القيود حول انتقال المعلومات، وكذا الالتزام بالشفافية في المناقصات العامة وضمان حقوق أصحاب الشركات، ومن جانب القطاع الخاص يجب أن يتقيد بالقانون، من خلال الخضوع للمساءلة، كما يجب أن يتعامل بالشفافية في استخدام الموارد والابتعاد عن الاستغلال وما يسمّى بالسوق الموازي، وكذا الشفافية في إعطاء المعلومات المتعلقة بالمساءلة[1].

الفرع الثالث: دورالمجتمع المدني العربي في بناء التنمية البشرية

أولا: فكرة المجتمع المدني العربي:

1- **السياق التاريخي**: إنّ معرفة النشأة التاريخية لتطور المنظّمات الأهلية على درجة عالية من الأهمية، وهو يكشف عن ملامح التشكل والاستمرار والانقطاع في مسيرة المنظّمات الأهلية العربية، وعليه فإن أولى المنظّمات في العالم العربي قد تأسّست في مصر عام 1821م، بينما أغلب التشكل التاريخي للظاهرة في العالم العربي كان في الربع الأخير من القرن 19م، في هذه الفترة كانت نظم الأوقاف ومخصّصاته إطارا تنظيميا معروفا في البلاد العربية، لفعل الخير وتقديم الخدمات.

وإذا ما عدنا إلى النشأة الأولى، لأولى المنظمات الأهلية في الدول العربية فهي الجمعية اليونانية بالإسكندرية عام1821م، واستغرق الأمر حوالي ثلاثين عاما لتأسيس منظّمات مصرية، وفي منتصف القرن التاسع عشر أسّس المصريون سلسلة من الجمعيات الثقافية من هذه المنظمات معهد مصر والجمعية الجغرافية والجمعية التاريخية، هذا بينما على الجانب الآخر ارتبطت النشأة التاريخية للمنظّمات الأهلية العربية بالتوجه الديني (جمعية المقاصد الإسلامية في لبنان على سبيل المثال عام 1878م والجمعية الخيرية في الكويت 1913م).

وهناك عدّة عوامل تفسّر معا طبيعة النشأة التاريخية للمنظمات الأهلية في الدول العربية، وتفاوتات توقيتها من أبرزها تأثير الأقليات الأجنبية، وكان واضحا في معظم الدول مثلا تأسيس نادي البريطانيين، نادي البحرين

[1] – صفية جدوالي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 442-443.

الرياضي، منها أيضا تأثير الإرسالیات الدينية التبشيرية ثم تأثير الاستعمار الفرنسي والبريطاني وظهور المنظّمات كآلية دفاعيّة وكقنوات للإصلاح[1].

والجدير بالذكر هو تطور أشكال العمل الأهلي فقبل ظهور المنظّمات الأهلية ليس فقط من خلال الوقف، ولكن أيضا من خلال العادات والتقاليد الخاصة بكل مجتمع (مثلا الفلاوي في السودان والفزعة في الكويت)، ونلاحظ كذلك أنّ هناك ملامح للاستمرارية على مدار التشكل التاريخي لها ، ولعل من أبرزها : مكانة الجمعيات الخيرية وكذلك استمرار السّمة الدينية أو التوجّه العقائدي في قطاع كبير منها.

إنّ لتأثير التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دور بارز في تطورها، فقد أدى تراجع الدولة عن دعم السلع الأساسية والخدمات وتراجع الانفاق النسبي في مجال الرعاية الاجتماعية إلى تهميش الكثير من فئات المجتمع، وأصبحت المنظّمات الأهلية هي مصدر هذه الخدمات، وبالتالي تزايد عددها وعدد المنتفعين بها، وكذلك تأثير المتغيّر السياسي وهو توجّه كثير من الأقطار العربية نحو التحول الديمقراطي.

ولقد انعكست الاعتبارات الاقتصادية والسياسية السابقة الذكر على ظهور أنماط من المنظّمات الأهلية مثّلت جيلا جديدا، فالجيل الأول منها هو جيل العمل الخيري، والجيل الثاني هو جيل الرعاية الاجتماعية والخدمات، والجيل الثالث هو جيل منظمات التنمية، أمّا الجيل الرابع هو جيل المنظّمات الدفاعية[2].

2- أمّا مسألة التعريف بالمجتمع المدني فهو:

من المنظور الوظيفي: يأخذ بعين الاعتبار وظيفة المنظّمات غير الحكومية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدماتية لفئات معينة أو للمجتمع بشكل عام، وتعرف هذه الوظيفة بالرعائية أو الخدماتية، تحمّل المنظّمات في هذا الإطار جزءا من العبئ عن الدولة، وتخفيف التوتّر الناتج عن التفاوت الاجتماعي، وقد تلعب دورا في زيادة الدخل والعمالة.

ومن المنظور البنيوي: فهو يرتبط بدور المنظّمات في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، ويتّصف دورها في هذه الحالة في علاقتها بمؤسّسات المجتمع الأخرى (الدولة والسوق) كعنصرا فاعلا وليس تابعا بالعناصر الأخرى، ويعتبر العمل الأهلي بهذا المنظور مؤسّسة وليس مجرد تنظيم ، وتتجاوز المنظّمات غير الحكومية في هذا الإطار الدور الرعائي إلى الدور التنموي. بمعنى تعزيز القدرات والدفاع عن

---

[1] – الشبكة العربية للمنظمات الأهلية العربية، التقرير السنوي الأول(دار نوبار للطباعة، 2001م)،ص.299.

[2] – المرجع نفسه، ص. 232.

الحقوق للجماعات المستهدفة، بحيث تكون طرفا فاعلا مع الدولة والقطاع الخاص، وبذلك يتّضح مفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمحرّك لعمل المنظّمات غير الحكومية بدلا من فكرة الخدمة الاجتماعية المرتبطة بالرعاية والخير وتقديم الخدمات.[1]

ثانيا: دور المجتمع المدني العربي في محاربة الفقر وفي خدمات الصحة والتعليم:

لقد تزايد عدد المنظّمات الأهلية في الدول العربية ككل إلى ما يقرب من 350 ألف منظّمة عام 2006م، ويتفاوت بين دولة وأخرى، فيصل إلى أقصاه في المملكة المغربية وفي الجزائر إلى حوالي 35 ألف، وينخفض في مصر إلى حوالي 25 ألف، ويبلغ حوالي 100 منظّمة في دول الخليج، ثم بأعداد تقل عن ذلك في الأردن وفلسطين والسودان[2]. **فمامدى مساهمة هذا الكم الهائل من منظّمات المجتمع المدني في بناء وتوظيف وتحرير القدرات البشرية وكيف يمكن تفعيل هذا الدور؟**

1) **خصوصية دور المجتمع المدني في بعض البلدان العربية** : إنّ الحديث عن الاتّجاهات العامة لاينفي التباينات النابعة من خصوصيات بعض الأقطار العربية، ولعل النموذج الأول الذي يمكن طرحه في هذا السياق هو النموذج الفلسطيني ، حيث يتميز بانعكاسات انتفاضة الأقصى على أوضاع الشعب الفلسطيني ، فالمؤسّسات الفلسطينية الأهلية قد حرصت في السّنوات الأخيرة على الانتقال من الرعاية إلى التنمية المستدامة، وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، إلاّ أن واقع الشعب الفلسطيني بعد أحداث الانتفاضة قد فرض عليها التركيز على برامج الإغاثة والطّوارئ.

من النماذج الأخرى التي تعكس خصوصية الدور وخصوصية القضايا دور هذه المنظّمات في السودان في مكافحة التصحر، بالاضافة إلى دورها المتميز في مكافحة الفقر، ففي موريتانيا شكّل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الذي صادقت عليه موريتانيا عام 2000م الإطار الأمثل للشّراكة بين الدولة والمنظّمات الأهلية، وكانت برامج التغذية ومكافحة التصحر والإغاثة من بين أولويات نشاط المنظّمات الأهلية عام 2001م، وكانت شبكات الإدّخار والقروض التي أسّستها آلية لدعم الفقراء في المناطق المحتاجة، من ناحية أخرى فإنّ تقرير السودان يوضّح التكثيف الشديد للمنظّمات الأجنبية ويربط بين الظاهرة الخاصة وبين نداء الحكومة السودانية للمجتمع الدولي للتكاتف من أجل مواجهة موجات الجفاف والتصحر التي أتت على 80% من السكان في السودان، إضافة إلى هذا العامل هناك عوامل أخرى ذات خصوصيّة، منها تدفق مليون لاجئ من الدول

---

[1] – كليب سعد كليب، مرجع سبق ذكره، ص.276.

[2] – التقرير السنوي السادس للمنظمات الأهلية العربية للعام 2006م، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

المجاورة خاصة إثيوبيا وتشاد إلى السودان واندلاع الحرب في الجنوب، وهي عوامل أدّت إلى زيادة مضطرة في المنظّمات الأهلية في السودان.

وهناك نموذج آخر نسوقه من الكويت، حيث تتمتع المنظمات الأهلية بوضعية قانونيّة متفرّدة وهي إمكانية التحويل والدّعم المالي من الكويت إلى الخارج، فإنّه بعد وقوع أحداث 11سبتمبر وصدور قرار مجلس الأمن الخاص بمكافحة الأنشطة الإرهابية، قامت الحكومة الكويتية بإصدار قرار 2001م بشأن تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسّسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري، وتشكيل لجنة عليا للعمل الخيري لوضع السياسات واللوائح المنظّمة لجمع التبرّعات وإنفاق الأموال داخل الكويت وخارجها.

وفي إطار نماذج الخصوصية أيضا، حيث نجد في المغرب ارتفاع عدد المهاجرين المغاربة إلى الخارج (خاصة فرنسا وأوربا) إذ تترتفع الهجرة غير الشرعية من جانب الشباب، في هذا السياق نجد أنشطة بعض المنظّمات الأهلية المتخصّصة في هذا المجال[1].

2) دور المنظمات الأهلية في محاربة الفقر بين التوجه الخيري والتوجه التنموي:

تعاني البشرية من مشاكل كبرى على جميع الأصعدة، إلا أنّ مشكل الفقر يبقى المعضلة الأكثر أهمية نظرا لتعدّد أبعاده، وأنّ نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش في ظروف أقل ما يمكن أن نقول عنها أنها ظروف غير إنسانية، يمكن القول إذن؛ أن الفقر هو أحد المعوّقات الرئيسية لعدم تحقيق تنمية بشرية ذلك أنّ مدى التخلص منه يعدّ مقياس نقيس به ارتفاع أو انخفاض التنمية البشرية في بلد ما، "والفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكّن للفرد أن يحيا حياة كريمة"، وله **أشكال متعدّدة منها**:

- الفقر الاقتصادي: الذي يعني عدم القدرة على كسب المال، على الاستهلاك ،على التملك والوصول إلى الغذاء...إلخ.

- الفقر الإنساني: هو عدم تم كن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، والتي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد.

- الفقر السياسي: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية.

- الفقر السوسيوثقافي: الذي يتميّز بعدم القدرة على المشاركة، على اعتبار أنّ الفرد هو محور الجماعة والمجتمع في جميع الأشكال الثقافية والهوية والإنتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

---

[1] - التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية للعام 2001م، مرجع سبق ذكره، ص ص.234-235.

– الفقر الوقائي: هو عدم القدرة على معالجة الصدمات الاقتصادية والخارجية[1]، ويكفي إذن في هذا السياق الإشارة إلى الفقر الأوّلي أو الأساسي الذي يشير إلى العجز عن امتلاك الدّخل الذي يكفي لشراء الضروريات الأساسية للحياة كالطعام والمأوى، وهناك تنميط آخر للفقر يستند إلى متغير مدى امتلاك البشر للقدرات التي تساعدهم على مواصلة الحياة بصورة ملائمة، وهناك تنميط إلى فقر مطلق وفقر نسبي.

إنّ بيانات الفقر عن العالم العربي تكشف عن اتّجاه لتزايد نسبة الفقراء في العالم مع اقتران ذلك بغياب العدالة التوزيعية للدّخل القومي واتّجاه مساحة الفقر للاتّساع في أغلب الأحيان في الريف، بحيث جاءت الألفية الثالثة تحمل معها الفقر بصفته ظاهرة بنائية وليست ظاهرة اجتماعية، ولعل العوامل التي ترتبط بالعولمة من جهة وبالسياسات الاجتماعية والاقتصادية هي التي تفسّر لنا الفقر كظاهرة بنائية، فهناك تباطؤ وتراجع للنّمو الاقتصادي وهناك التضخم من ناحية أخرى ، إلى جانب ارتفاع معدّلات البطالة خاصة بين خرجي الجامعات وبين المؤهّلات المتوسطة، وتراجع الإنفاق الاجتماعي للدولة.

الحرمان واللاّمساواة في القدرات والفرص هو أكثر استشراء من فقر الدّخل أو اللاّمساواة الاقتصادية ، نسب الحرمان بمعايير التنمية الإنسانية الأساسية تبلغ 32,4% مقاسة بمؤشّر الفقر الإنساني، الذي يعرف الحرمان بقصر الأعمار وغلبة الأمية ونقص الخدمات الأساسية، لقد تصاعد إذن الوعي العالمي مطلع الألفية الجديدة بظاهرة الفقر وهذا ما عكسته المواثيق العالمية والتقارير البشرية في البلدان العربية[2]، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التعاون مع الأطراف المعنية القادرة على لعب أدوار فاعلة في هذا المجال وأهمّها المجتمع المدني، فإلى أي مدى إذن تم إشراكه مع الفواعل الأخرى في الوطن العربي ليؤدّي دوره ؟

التوجّه الخيري: هو علاقة مباشرة بين طرفين مانح ومتلق، وهي علاقة تستهدف مساعدة الطرف الأول للطرف الثاني في مواجهة أعباء الحياة وضغوطها ، أما التوجه التنموي: فيشير في مضمونه إلى مفهوم التمكين بمعنى؛ مساعدة الطرف الأول للطرف الثاني لأن يزداد اعتماده على نفسه بما يؤدّي إلى تحسين نوعية حياته، من خلال التعليم والتدريب والتأهيل للحصول على فرصة عمل.

إنّ التوجّه الخيري برز في إطار تاريخي ثقافي منذ أوائل القرن 19م، وتمثّلت دوافعه الرئيسية في الدّين كالصّدقات والزّكاة والعشور، إنّ هذه المنظّمات ذات التوجه الخيري لا تزال على مدى قرنين من الزمان تمثل استمرارية العمل الأهلي العربي، فهو نشاط لا يثير الدولة ولا يخلق توتّرات أو مصادمات ، كما أنّه نشاط

---

[1] – الهواري بن لحسن وزايري بلقاسم، "دور المجتمع المدني في تقليص الفقر وتحقيق التنمية"، مجلّة الحقيقة 7(2005): ص.148.

[2] – التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره، ص.12.

تسكيني للأوضاع على ما هي عليه ولا يرتبط برؤية نقدية لواقع المجتمع وخريطته الطبقية ، وفي مقابل ذلك فإنّ التوجّه الخيري برز في العقدين الأخيرين من القرن العشرين على وجه الخصوص مع ظهور أجيال جديدة من المنظّمات الأهلية العربية، يشير التقرير الثالث للمنظّمات الأهلية العربية 2003م للدول محل البحث إلى غلبة التوجّهات الخيرية والرعائية على نشاط المنظّمات الأهلية العربية، إنّ تقدير إجمالي للمنظّمات العربية قد وصل سنة 2002م إلى أكثر من 320000 منظّمة، أمكن القول أن المنظّمات الخيرية وبنسب توزيعية مختلفة تشكّل 50% من النسيج الكلي، ثم تأتي منظّمات رعائية خدمية لتشكل 25 %، وأخيرا فإن منظّمات التنمية التي تتبنى فلسفة التمكين لا تزيد على 25 %.

وفي المقابل تطور خلال العقدين السابقين من القرن العشرين منظّمات تتبنى مفهوما تنمويا تمكينيا تستهدف تقوية الاعتماد على النفس وتنمية المجتمعات المحلية ، وهي وإن كانت تشكّل ما يقرب من ربع المنظّمات في كثير من الأقطار العربية، إلا أنّها تقوم بدور مهم ورائد في الدول العربية وعموما **نلاحظ أنه**:

1- هناك تصاعدا في حجم وفاعلية المنظّمات الحقوقية والدفاعية، والتي تؤكّد أنّ الحريات السياسية وحقوق الإنسان مكوّنا رئيسيا في التنتمية البشرية.

2- سجّلت تقاري الدول العربية مظاهر شراكة فاعلة وجادّة بين الحكومة والمنظّمات الأهلية، كان أبرزها مصر خاصّة فيما يتمثل في تنمية العشوائيات والتعليم، ولبنان في مكافحة الفقر، والأردن في التنمية الريفية وتونس في قضية مواجهة البطالة...إلخ.

3- سجّلت التقارير أيضا أعدادا ضخمة من المستفدين في النشاط التنموي للجمعيات الأهلية (ثلاثة ملايين في مصر ومليون مستفيد في اليمن).

4- سجّلت تقارير التنمية البشرية أيضا ظاهرة الفقر في الريف، وما يصاحبه من تدني مستوى التعليم والخدمة الصحية والبطالة والمرأة المعيلة، وهو مايقود إلى ضرورة التوزيع الجغرافي المتوازن للمنظّمات الأهلي التي تستجيب لاحتياجات الريف، إلا أنّ الواقع العربي يشهد في أغلب الأحوال تركّز المنظّمات الأهلية في العاصمة والمراكز الحضرية، ويخرج عن هذا الاتّجاه العام حالة المملكة الأردنية ، التفسير لهذه الظاهرة هو أنّ المنظّمات الأهلية مازالت تتميز بالنخبوية ، حيث يوجد الوعي والتعلّم والقدرة المؤسّسية تنشأ المنظّمات، وفي المقابل نجد أن هناك دورا تلعبه منظّمات وسيطة تجمع بين الاقتراب الشعبي والاقتراب النخبوي[1].

---

[1] – التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية للعام 2003، مرجع سبق ذكره، ص.13-15.

وعموما يمكن إجمال **مدى إهتمام الدول العربية في إشراك** المجتمع المدني في مكافحة الفقر والتنمية البشرية فيمايلي:

1- أعلنت دولا عربية كثيرة استراتيجيات لمكافحة الفقر ظهر ذلك من عدة قضايا شارك في اعدادها ممثّلو المجتمع المدني في القيام بأدوار عديدة، وقد تلى ذلك الالتزام بأهداف الألفية والتي صدر منها تقارير مصر ولبنان مثلا، وقد أفردت هي الأخرى مكانة مهمّة للمجتمع المدني.

2- برز في التقارير مشروعات ومبادرات أهلية مهمّة استفاد منها ملايين من الفقراء في العالم العربي، كان أبرزها ماتعلق بالاقراض الصغير الذي استفاد منه ما يقرب من 2 مليون مواطن في مصر و170 ألف مواطن في الأردن وأعداد ضخمة في كل من تونس والمغرب والسودان واليمن .

3- توجّه قوي في بعض الدول العربية نحو مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع، ظهرت في مصر عام 2003م مبادرة "أطفال بلا مأوى"، تأسّست شبكة من الجمعيات الأهلية المعنية في شراكة مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، وفي تقرير السودان ما يفيد توجه للحد من الظاهرة، وفي المغرب حيث ظهرت مبادرات جديدة عام 2003م مثل جمعية "بيتي" و مراكز "سقف لكل بيت"

4- بروز ملامح توجّه نحو التنمية الريفية والفقر في الرّيف، وذلك في بعض الأقطار العربية مثل مصر كالاهتمام بشبكات الجمعيات الأهلية في الريف ، وفي المغرب والأردن: مشروع خدمات القرية المجمّعة ، وتونس: 193 جمعية نحو مشروعات مكافحة الفقر والتنمية الريفية.

5- إهتمام غير مسبوق بالمرأة المعيلة للأسر، ففي مصر حيث تشكّل النّساء المعيلات ما يقرب من 16,7% من الأسر المصرية، حدث توجّه قوي بين المجلس القومي للمرأة و 300 جمعية أهلية نحو النهوض بأوضاع المرأة المعيلة.[1]

3)مساهمة المنظّمات الأهلية العربية في مجالات الصحة والتعليم:

---

[1] – التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره ، ص.17.

إضافة إلى الدور الذي تلعبه المنظّمات الأهلية العربية في محاربة الفقر، تستهدف أيضا التعليم والصحة كمجالات لها أولوية على جدول أعمالها ، حيث أنّ قضايا التعليم مازالت تشكل مع مطلع الألفية الجديدة تحديا ضخما، سواء على مستوى القيد في التعليم الأساسي، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين أو على صعيد مواجهة مشكلات التسرّب من التعليم وتحسين نوعيته، منها حالة السودان حيث تنشط منظّمة أهلية من إجمالي 1500 منظّمة في عملية تشييد المدارس، الاشراف عليها، تدريب المعلّمين، التطوير التكنولوجي، وبرزت شراكة فاعلة بين وزارة التربية والتعليم والمنظّمات الأهلية (لجان تنسيق وإدارات وزارية)، وفي تونس أيضا توفرت شبكة من الجمعيات المعنية بمكافحة الأمية حيث قامت 74 جمعية بدور محو أمية 110 آلاف دارس خلال عام واحد، في لبنان أيضا تبرز خصوصية المنظّمات ذات السّمة الطائفية والتي تمتلك القسم الأكبر من المدارس في لبنان، والتي بدأت تتوجّه بجهود ضخمة نحو العمل التعليمية، وفي الكويت برزت خصوصية التوجّه لتعليم الفئة المهمّشة وكفالة الطلاب الفقراء والأيتام كجمعية النجاة الخيرية ، وعلى الجانب الآخر فإنّ خدمات الرعاية الصحية قد استقطبت المئات من المنظّمات الأهلية العربية، والتوجّه المتزايد نحو التحديات الصحية في الأقطار العربية التي تشهد ظروفا استثنائية مثل فلسطين أو السودان، وفي الدول التي يتعرض قطاعها الصحي لإجراءات الخصخصة.[1]

ثالثا: تحديات المجتمع المدني العربي وشروط إنجاحه في عملية التنمية البشرية:

1- تحديات المجتمع المدني :

نقوم بمحاولة رصد وضعية المجتمع المدني وفهم الواقع الراهن الذي يعيشه من خلال إستقصاء مختلف تحدّياته، ومن ثم يمكننا معرفة شروط إنجاحه لأداء دوره المناط له في التنمية البشرية:

أ) التحديات المحلية: وتتركز في:

- **تحديات سياسية** : تواجه المجتمع المدني والتي تتمثّل في مشكلة العلاقة مع الدولة و أجهزتها وسلطاتها المختلفة، فلا تزال العديد من الأنظمة العربية بالرغم من الانفتاح الديمقراطي منذ أواخر الثمانينات تسعى إلى عرقلة وقمع عملية تكوين مؤسّسات المجتمع المدني بوسائل قانونية كتحديد بنية التنظيمات وأهدافها، فرض حالة الطوارئ، توظيف القضاء في إصدار أحكام ضد أعضائها، ووسائل سياسية: كرفض الترخيص بإنشاء جمعيات و حلّها إن أبدت ممانعة من احتواء السلطة لها، القيام بإختراقها قصد إضعافها، مفاضلة بعضها عن بعض في التمويل وإغراء قياداتها لتحويلها إلى مجرد جمعيات نفعية

---

[1] – التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية للعام 2003م، مرجع سبق ذكره، ص.19.

- **تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية :** يتميّز المجتمع المدني بوجود ازدواجية داخل مكوّناته البنيوية، فبالإضافة إلى وجود مكوّنات ورموز المجتمع التقليدي توجد أيضا فيه رموز ومكوّنات المجتمع الحديث، ومن الملاحظ أنّ التنظيمات الحديثة للمجتمع المدني في العديد من الدول العربية تتأثّر بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بالتكوينات التقليدية العشائرية والقبلية والطائفية ، على الرغم من أنّها ترتبط في الأساس بالتكوينات الاجتماعية التي تقوم على أسس إنجازية حديثة كالتعليم والمهنة والدّخل والطبقة...إلخ ، إلا أنّ الواقع الاجتماعي العربي قد انعكس على بنية تنظيمات المجتمع المدني، فأدّى إلى قيام نمط هجين وهو نمط المجتمعات مقطوعة الرأس المرهونة بحركة غيرها ، إضافة إلى وجود **تحديات اقتصادية**؛ فالدولة العربية هي دولة تدخلية وترتبط بالوظيفة التحديثة ونتيجة لذلك اتّسمت بطبيعة أبوية أدّت إلى تحويل دور الأفراد إلى كيانات عاجزة تفتقد إلى روح المبادرة، إضافة إلى أنّ معظمها دولا نفطية لا تعتمد على الجباية والضرائب في مداخيله، فضآلة حجم الأعباء المفروضة على الأفراد تدفع إلى سلبية مقيتة للمطالبة بدمقرطة الحياة السياسية والمشاركة في الحكم، وهناك أيضا **تحديات ثقافية**؛ من أبرز مظاهرها: إنتشار ظاهرة الاغتراب السياسي، ممّا أدّى إلى ظهور الثقافات المضادّة للدولة التسلّطية التي تجابه غالبا بقطع جسور التواصل بينها وبين المجتمع المدني، والقيام بتغذية مجموعة من السلوكيات أهمها غياب أو ضعف قيمة العمل الجماعي وترجيح الفئوية والعصبية بدلا من الخبرة وضعف العمل التطوعي.[1]

ب) التحديات الإقليمية:

كان يمكن لتبلور مجتمع مدني على مستوى قومي أن يكون له الأثر الفعّال في دفع عجلة التنمية البشرية في الوطن العربي، لكن حالت مجموعة من المعوّقات دون ذلك وأبقت على هشاشة التنظيمات المدنية ومن ثم تقليص الخيارات أمام الأفراد، تتمثل **أهم تلك المعوقات في:**

- التباينات الاجتماعية والاقتصادية بين الأقطار العربية، وهذا يعني عدم وجود مستوى متقارب من التطور في مجال مأسسة العمل التطوّعي ممّا يحول دون استفادة الدول من بعضها البعض.

- حالة الانقسام والتشرذم الذي يطبع علاقة الدول العربية بعضها البعض، وبالتالي أدّى هذا إلى غياب التنسيق بين تنظيمات المجتمع المدني وعدم تبادل التجارب، وانكفاء كل تنظيم ضمن حدوده الوطنية مع ضعف وسائل الإعلام العربية في تغطية نشاطاتها.

---

[1] - وهيب بوسعدية،" التحدّيات الراهنة للمجتمع المدني العربي وآفاق التطوّرط، مجلة الحقيقة،7(2005): ص ص.511-512.

- رفض جل الدول العربية (الثلثين تقريبا) وجود أي منظّمة مدنية إقليمية على أرضها تسترشد بتوجهات أوعقيدة سياسية تختلف عن عقيدة الجماعة الحاكمة، وحتى التي تسمح بوجودها عادة ما تقوم باحتوائها فلا يتم التعايش طويلا[1].

- تعتبر قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني من أهم القضايا ذات الصلة بأهدافها وأنشطتها ومستقبلها، ولذلك وفي دول عربية عديدة أثيرت على مدى السّنوات الأخيرة قضية التمويل الأجنبي لبعض التنظيمات خاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان والبحث العلمي وهذا خدمة لمصالح وأجندات الدول الخارجية، ممّا يفقد هذه التنظيمات استقلاليتها واستخدامها لاختراق المجتمعات العربية[2]، حيث نجد مثلا وكالة التنمية الأمريكية وغيرها من المانحين تحوّل مساعداتها إلى هذه المنظّمات، وتقدّم لنا جمعيات رجال الأعمال العربية نموذجا لحليفا اجتماعيا محليا للمنظّمات العالمية المانحة، حيث تلقت نحو 30% من الهبات، وحتى أنّ اتّفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية تتضمّن نصوصا تعطي للاتّحاد الأوروبي حق إقامة الصلة المباشرة مع المنظّمات غير الحكومية العربية[3].

ج- **التحديات العالمية**: ترتبط التحديات العالمية لما أصبح يعرف اليوم بظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة:

- **التحديات السياسية**: والتي تتمثل في:

- أزمة الدولة القومية العربية التي تتعرض لهزّات نتيجة التحول في مفهوم السيادة، وبالتالي بروز مؤسّسات عالمية حديثة تخترق الحدود السياسية والجغرافية ، والوطن العربي لم يستكمل بعد بناء مؤسّساته، فالمؤسّسية تتطلب مؤسّسية مماثلة وإلا فإنّه لا يمكن مواجهة هذا التحدي.

- قضية نشر الديمقراطية من أهم الشعا رات التي واكبت العولمة وبالرغم مما يبدو أن هذا التوجّه هو في صالح المجتمع المدني العربي في مواجهة الأنظمة، ولكن في الحقيقة هو استهداف له، حيث أنّ نشر الديمقراطية لايتعلق فقط بتكريس المبادئ والقيم وإنّما بفرض آليات تطبيقها بالرغم أنّها نتاج خصوصيات تاريخية وثقافية مغايرة، وكذلك سعي الدول المهيمنة لتذويب الخصوصية الوطنية من خلال منظو رها للديمقراطية باعتبارها مفهوما مجردا صالحا لكل زمان ومكان، وهذا يطرح بحدّة النزعة التغريبية للهوية القومية، ممّايؤدّي إلى تصاعد

---

[1] - المرجع نفسه، ص.517.

[2] - حسين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص.188.

[3] - محمد ابراهيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص.147.

الهويّات الخاصة سواء كانت عقيدية أو قومية أو إثنية، إنّ لجوء أفراد المجتمعات العربية للاحتماء بتلك الهويّات الخاصة يساعد على تنامي التكوينات التقليدية.

– المشاريع الإقليمية الموجّهة للمنطقة سواء تعلق الأمر بمشروع الشّراكة المتوسطية أو مشروع الشرق الأوسط الكبير، فكلا المشروعين ينطوي على تجزئة الطرف العربي بقصد إضعافه، سواء عن طرق استبعاد بعض الدول من المشروع الأول، أو عن طرق تمييع الهوية القومية في المشروع الثاني (بإدخال إسرائيل في الجسم العربي الإسلامي)،إنّ التحدّي هنا هو تهديد المجتمع المدني العربي بتذويب هويته القومية الواحدة وتفتيته على أسس عرقية وطائفية.

– **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:**

يرتبط التحدي الاقتصادي والاجتماعي للعولمة بمبدأ الحرية و اقتصاد السّوق، وما يترتب عنه من إعادة هيكلة اقتصاديات الدول العربية وتفكيك القطاع العام، ملمّينطوي عنه تقليص سيطرة الدولة، وبالتّالي هي تقع في صميم بناء المجتمع المدني، إلا أن محاولة فرض هذا الخيار دون مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ينجرّ عنه مشكلات منها: تقليص الطبقة العمّالية التي هي عماد التكوينات المدنية والنّضال في إطارها، سوء توزيع الثروة داخل المجتمع ممّا يؤدّي إلى استقطاب اجتماعي حاد ، نتيجته الحتمية الصراعات والانقسامات التي تضعف مكوّنات المجتمع المدني[1].

– **التحديات المعرفية (ثورة المعلومات):**

– نتيجة لتأثيرات الثورة المعلوماتية على إدراك المرء للزّمان والمكان، فإنّها تكوّن نوعا من الاحساس بالولاء والمشاركة، وهو ما يطلق عليه "المجتمعات الافتراضية" من شأن ذلك أن يضعف من ولاء الشعوب للدول التي توجد داخل حدودها.

– تفتيت الثقافة الوطنية عن طريق السيل الباهر من الصور والأفلام المروّج لنمط معيشي يقدّم نموذجا للحداثة، وهذا يؤدّي إلى إفراغ الهوية الوطنية من محتواها، وبالتّالي تنشأ قطيعة بين القيم الثقافية والنظام الاجتماعي، ممّا يعني في النهاية تصدّع البنى الاجتماعية القائمة وبالتّلازم مع ذلك انحسار المجتمع المدني.

---

[1] – وهيب بوسعدية، مرجع سبق ذكره، ص.520-519.

- ساعدت الثورة الاتّصالية الحديثة في إطار الترويج للتعدّدية الثّقافية على اكتشاف الهويّات الجزئية ضمن الدولة القومة، والتي قد تتحول إلى محاولة إثبات ذاتها كقوميات منفصلة ذات مطالب سياسية، وفي هذا خطر على وحدة المجتمع المدني وإضعاف لقوّته[1].

2- شروط إنجاح المجتمع المدني في بناء التنمية البشرية:

ينطلق تحليل عمل مؤسّسات المجتمع المدني من خلال دورها التنموي، وجدير بالذكر أنّ أوّل الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني هو الانتماء للمجتمع والالتزام بتنميته، بحيث يكون الهدف العام هو رفع مستوى المجتمع في جوهر رسالته التنموية، لذا فإنّ مؤسّسات المجتمع المدني تمكّن الإنسان من المشاركة، ومن إعلان رأيه وتلبية حاجاته وتنمية طاقاته، ومن المتوقّع أن يتعزّز دور المجتمع المدني عالميا مع مرور الوقت، لذلك فإنّ دعم القدرات الذاتية له للارتقاء به للتعامل مع القضايا الاجتماعية الملحّة لا يعدّ حاجة فحسب، ولكنّه أيضا ضروري للتّعامل الملائم في الوقت المناسب للتّعرف على القضايا والمسائل الاجتماعية والتواصل مع الفئات المستهدفة والتنفيذ الفاعل للبرامج والمشاريع، حيث تتحمّل الحكومات والجهات الدولية المانحة مسؤولية مشتركة لتحقيق هذا الهدف بفعالية مستديمة[2].

يمكن للعمل الجمعوي أن يضطلع بأدوار اقتصادية هامة، ويكون قاطرة أساسية لتحقيق تحوّل ديمقراطي ناجح، فالتراث النظري في علم السياسة يقدّم لنا أبحاثا هامّة ضمن سياق علاقة المجتمع المدني بالتنمية، وأكّد **روبرت بوتنام** على هذه العلاقة في إيطاليا المعاصرة وهو ما أسماه"رأس المال الاجتماعي" [3]. وبالتالي فإنّه لا يمكن أن نغفل الدّور الذي تقوم به المنظّمات الأهلية في مجالات عديدة والتي تم ذكرها آنفا، إلا أنّه كي تتمكن من الإسهام أكثر في رفع مستوى التنمية البشرية في البلدان العربية لابد من توفير **بعض الشروط منها:**

1- إشراك منظّمات المجتمع المدني في دراسة وصياغة السياسات والبرامج التنموية، ويمكن أن يأخذ ذلك شكل اللّجان المشتركة بين الحكومة وهذه المنظّمات.

---

[1] - المرجع نفسه، ص.522.

[2] - لعلي بوكميش و أحمد الليل، "دور المجتمع المدني في رسم السياسة العامة"، مجلة الحقيقة 7(2005): ص ص.80-81.

[3] - صالح زياني، "موقع مؤسّسة المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 16(2007): ص.16.

2- أن تتعدّى منظّمات العمل الأهلي دورها التقليدي، الذي كان مقتصرا على النشاطات الخيرية والخدمية إلى دور تنموي عبر تشجيع المواطنين على تنظيم أنفسهم ضمن إطار مجتمعاتهم المحلية في نشاطات تطوعية ذات منفعة عامّة.

3- زيادة صياغة تنفيذ البرامج والمشروعات المشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني في المجالات التي تمثّل جماعات معينة أو لتنمية قطاعات محدّدة، مثال المهام المتعلقة بالتدريب التحويلي للعاطلين عن العمل وبرامج الائتمان وبناء القدرات وتنفيذ المشروعات الصغيرة، إلى جانب خدمات الصحة والتعليم.

4- قيام هذه القطاعات أو المنظمات على رابطة المواطنة كبديل عن الانتماءات الموروثة ما قبل المدنية.

5- تغيير الفلسفة الاجتماعية التي ترى في المنظّمات الأهلية مجرّد امتداد أو صدى للدولة ووظائفها، وتوفر سلطة شفّافة وقوية تحظى باحترام المواطنين وثقتهم يكون بإمكانها حثّهم على حمل جزء من المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة.

6- المشاركة الكثيفة للباحثين العرب عبر دراسات نظرية وبحوث ميدانية تغني المناقشات العلمية والخبرات العملية اللاّزمة لتطوير عمل هذه الهيئات[1].

إنّ قدرة المجتمع المدني وإمكانياته للارتقاء بمستوى الأداء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للفرد والمجتمع، مشروطة بمدى ارتباط هذه التنظيمات بمجتمعاتها خطابا وفعلا وثقافة في إطار من الانسجام بين حركة المجتمع وحركة القيم.

المطلب الثالث: التعاون العربي المشترك

يقول **أحمد سيد مصطفى** : "لماذا يسعى الآخرون لتوسيع وانعاش صناعاتهم ونقع نحن؟ ولماذا تتزايد التكتّلات الإقليمية وتسري عدواها من أوربا إلى الأمريكتين، إلى آسيا وإفريقيا ؟ ولا تنتقل هذه العدوى الجميلة إلينا كعرب ؟ ولماذا يتعثر انتقال السلع بين الدول العربية بحواجز جمركية، ويتعثر انتقال رؤوس الأموال بحواجز نقدية وضريبية، بينما تنتقل كل هذه الموارد بيسر بين من كوّنوا أسواقا مشتركة وتكتلات اقتصادية؟

[1] - كليب سعد كليب، مرجع سبق ذكره، ص.277.

ولماذا كنا سبّاقين منذ الخمسينيات والستّينيات في إطار الجامعة العربية عندما أبرمنا اتفاقيات مثل "تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال" و"اتّفاقية الوحدة الاقتصادية" و"الاتّفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية"، فإذا بالتكتّلات الأحدث لدى غيرنا تنمو وتزدهر وإذا باتفاقياتنا تضعف، لماذا لا نكون فاعلين بسوقنا المشتركة مثلا، بدلا من أن نكون مفعولا بنا بما يراد تشكيله في منطقتنا من خريطة اقتصادية لا تحقّق أهدافنا بقدر ما تحقق أهداف راسميها[1].

فالسؤال الذي يمكن طرحه إذن؛ هو كيف يمكن تحديد رؤية مستقبلية للعمل العربي المشترك القطري والقومي لتحقيق هذه الأهداف، وهل يمكن أن تقود ذلك توجّهات استراتيجية محدّدة في ضوء المعطيات العربية التي تتّسم بالخلاف أكثر من الاتّفاق؟.

الفرع الأول: أهمية التعاون العربي في تحقيق التنمية

من ينظر بعمق ورويّة إلى الخارطة الاقتصادية العربية وإلى الأوضاع الاجتماعية يدرك أهمية العمل التنموي العربي، الوسيلة والمرتكز للتحرّر وامتلاك الحريات الفردية والعامة، والانطلاق نحو غد خال نسبيا من الشوائب، عامرا بالتطوّرات في جميع مناحي الحياة، خاصة أنّه لا تتاح لمجموعة من دول العالم مقوّمات التعاون والتكامل بل والتوحّد قدر ما يتوافر للبلدان العربية، في حين تسعى بلدان العالم جميعها للانتماء لكيانات كبرى خاصة في عصر العولمة، فإنّ الربع مليار مواطن عربي ليس أمامهم إلا البحث عن القوة والمساندة والدّعم من خلال تجمعهم وتكتّلهم وتكاملهم وما يستوجبه من ضرورة اليقين بأنّ ثروتهم هي الدعامة الرئيسية للوحدة الاقتصادية العربية، وأنّ تحويل هذه الثروة البشرية إلى قوة معرفية منظّمة ومنتجة وتوفير كل مقتضيات الأمن والأمان وكل مناخ الانطلاق والإبداع والمشاركة الإيجابية أمامها في العمل والنشاط يعد بجميع المقاييس مفتاح للقوة العربية، وهو ما يستوجب تحرير رأس المال البشري من جميع القيود وعوامل الاحباط والإذعان التطبيقي لمقتضيات تقديم الكفاءة والمهارة والقدرة على ما عداها من المقاييس، باعتبارها الوسيلة الوحيدة للّحاق بعصر المعرفة الاقتصادية والانسانية والتكنولوجية التي تحدّد مصير الأمم والدول، والتأكيد أنّ الموضوعات المرتبطة برأس المال البشري والاستفادة من الطاقة والقدرة المعرفية أصبحت في ظل متغيّرات العصر في مقدّمة محاور التعاون العربي، وفي مقدّمة حوافز التكامل والتجمع والتكتّل العربي، وهو ما يحتّم أن يتصدّر التعاون التكنولوجي والعلمي أولويات العمل العربي المشترك، وأن يتم الإعلان عن منظومة عربية تكنولوجية للعمل المشترك في مجال الاتّصالات والمعلومات والتكنولوجيا فائقة التقدم والفضاء والذرة والهندسة الوراثية

---

[1] – كمال الدين عبد الغني مرسي، الخروج من فخ العولمة، ط.1(الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002م) ، ص. 177.

والحاسبات الآلية العملاقة، وكل الأنشطة والمجالات التي تضمن التنمية والتحديث في ظل الصراع الذي يتعرّض له الأمن القومي العربي الذي يعتمد على نوعية جديدة من الخيارات والمعارف الانسانية والمنافسة الشرسة، فمازالت الدول العربية تواجه العالم الخارجي وتحديات المنطقة فرادى، الأمر الذي يفوّت على العرب ثمار التعاون الوثيق في مضمار التنمية الإنسانية والأمن القومي[1].

لم يعد من السهل إذن على كل دولة أن تقوم بمفردها بإدارة قضايا التنمية والبنود المتزايدة على جدول أعمالها من السياسة والأمن إلى الصحة العامة، ومن مكافحة الجريمة إلى حماية البيئة، من هذا المنطلق بدأت تنشأ تحالفات دولية وإقليمية ومحلية للاتّفاق حول عدد من القضايا الهامة والبحث عن وسائل مبتكرة لمواجهتها، وهذا ما حدث في قمة الألفية التي عقدت في الأمم المتحدة، حيث وضع قادة العالم هدف التنمية البشرية في صدر جدول الأعمال العالمي، من خلال تبنيهم للأهداف التنموية للألفية والتي تحدّد أهدافا واضحة للحدّ من الفقر، الجوع، المرض، الأمية والتمييز ضد المرأة، وذلك بحلول العام 2015م[2].

الفرع الثاني: الإطار المؤسّسي للعمل العربي المشترك ومساهمته في التنمية البشرية

حظي التعاون العربي باهتمام واسع على مختلف المستويات العربية الرّسمية والأهلية منذ نيل الدول العربية لاستقلالها، وذلك نتيجة لما يجمعها من مقوّمات وروابط مشتركة تتمازج فيها اللّغة والحضارة والتاريخ المشترك والتواصل الجغرافي، وقد تعدّدت صيغ التعاون والالتقاء العربي في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تعدّدت أيضا مستوياته سواء على أساس ثنائي بين دولتين أو بين مجموعة من الدول ذات انتماء جغرافي لمنطقة معينة، سواء بواسطة أجهزتها الرسمية أو مؤسّساتها الأهلية أو على أساس عربي إقليمي أوسع يضم كل الدول العربية، وهذا هو الحال في جامعة الدول العربية التي تعتبر من أقدم التجارب الإقليمية في العالم من حيث السبق التاريخي، حيث بدأت عام 1945م، فقد تمكّنت الجامعة العربية خلال مسيرتها من إقامة بنى أساسية للعمل العربي المشترك بغرض تصريف الأعمال الوظيفية لهذا التعاون، والذي لم يعتمد في مداخله وصيغه المتعدّدة على إطار مرجعي مفهومي محدّد للتنمية الإنسانية، وإنّما استند في كل هذا على إطار مؤسّسي من الناحية الوظيفية تناول عددا من المجالات الصحية والتعليمية والثقافية والتدريبية والبيئية

---

[1] - كمال الدين عبد الغني المرسي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 174-175.

[2] - الطاهر لبيب، محرّرا، مرجع سبق ذكره، ص.61.

ومكافحة البطالة والفقر، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الغايات الأساسية للتنمية الشاملة المتعلقة ببناء الإنسان العربي، ورفع مستوى معيشته[1].

1) **الأطر المؤسّسية للعمل العربي**: وهي نوعان:

أ- **الإطار المؤسّسي الحكومي**: يتجسّد الإطار المؤسّسي الحكومي في بعدين أساسيين:

أولهما سياسي: يتّصل بمؤتمرات القمة التي استدعت الأحداث والمتغيّرات التي مرّت بها الدول العربية في عقد الستينات من القرن الماضي عقدها من حين إلى آخر، وتقرّر مؤخّرا أن تصبح دورية وثابتة.

ثانيهما وظيفي: وقد ترتّب عليه ضرورة إيجاد أجهزة رئيسية لجامعة الدول العربية، تقوم كل منها بوظيفة محدّدة.

ويمكن التعرف على فاعليتها باستجلاء ثلاثة محاور أساسية هي:

أ-1) **المجالس الوزارية المتخصصة** : كوزارة الإعلام والداخلية والعدل والإسكان والصحة والشّباب والرياضة والاتّصالات وغيرها، وهي تجتمع بصفة دورية لتنسيق السياسات العربية واقتراح وضع سياسات واتفاقيات وإجراءات موحّدة، رغم أهمية هذه المجالس إلا أنّ انجازاتها متواضعة، و لم ترق إلى المستوى المطلوب لتنسيق السياسات المختلفة وتعزيز التضامن العربي.

أ-2) **المنظمات العربية المتخصّصة**: تعمل في مجالات كثيرة منها: التربية والثقافة والعلوم والزراعة والصناعة والعلوم التقنية، ولقد ازداد عددها على شكل منظّمات متفرّقة من دون نظرة شمولية توجه مجالات عملها أو خطط محدّدة متفق عليها، ممّا استدعى لجنة للتنسيق مابين هذه المنظّمات وإجراء تعديلات أخرى، إلا أنّ تحقيقها بشكل إيجابي لم يتم، وذلك لأسباب منها الضغوط التي مارستها الكثير من الدول العربية لإبقاء بعض المنظّمات كما هي، ونظرا لطبيعة المرحلة التي أفرزتها قرارات إعادة الهيكلة، وأيضا مواجهتها لصعوبات مالية معقّدة، كانت محصّلة ذلك كله ضعف التكامل والتنسيق وأداء أجهزة العمل العربي المشترك وعلى الخصوص بين المؤتمرات الوزارية والمنظّمات العربية المتخصّصة.

أ-3) **الصناديق الإنمائية العربية** : تتألف من صناديق إقليمية مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومن صناديق وطنية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وصندوق أبو ظبي للتنمية...إلخ، وهناك أيضا مؤسّسات تمويلية دولية كالبنك الإسلامي للتنمية الذي يستمد نحو %70

---

[1] – تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص 118.

من موارده من الدول العربية، وصندوق الأوبك للتنمية، وهذه الصناديق تساهم مساهمة فعّالة في تمويل عدد من المشاريع في القطاعات الأساسية في الدول العربية، فضلا عن مساهمتها في الحد من الاختناقات التي تعاني منها الدول والمساهمة في بناء القدرات البشرية والمؤسّسية لهذه الدول.[1]

ب-**الإطار المؤسّسي غير الحكومي**: ويشمل هذا الإطار على:

ب-1)**الاتّحادات النوعية**: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- **اتّحادات مهنية**: تنحصر عضويتها في المواطنين العرب العاملين في المهن المختلفة كالطب والمحاماة...إلخ

- **الاتحادات النوعية الإنتاجية** : يتعلق نشاطها بالإنتاج السلعي مثل الشركات والمؤسّسات العاملة في صناعة محدّدة كصناعة الحديد والصلب والنسيج والاسمنت...إلخ

وقد تمكّنت بعض الاتّحادات النوعية الإنتاجية من تحقيق بعض الانجازات المهمّة خلال العقود السابقة، لكنّها في المحصلة لم تتمكّن من تنمية الأنشطة الصناعية المتعلقة بها، ومساعدة أعضائها على التعامل في السّوق الدولية كوحدة متكاملة، وهذا يرجع إلى نقص الخبراء المختصين وضيق عضويتها، وضعف مواردها المالية، ممّا أوجب مطالبتها المتكرّرة باستحداث تشريعات في كل دولة عربية تفرض انخراط المشروعات العامة والخاصة في هذه الاتّحادات.

ب-2)**المشروعات الاستثمارية الخاصة** : إهتمت الدول العربية طيلة العقود الثلاثة السابقة بتوفير مناخ استثماري بإصدار التشريعات الملائمة وتقديم التيسيرات الضريبية والنقدية وتوفير الأطر المؤسّسية، وقد مكّن ذلك المستثمرين العرب في عدد من الدول من إقامة عدد من المشاريع العربية تتوزع في القطاعات المختلفة، ويقدّر أنّ المشروعات الاستثمارية المشتركة الخاصة تحتل نحو 25% من إجمالي عدد المشروعات الاستثمارية الخاصة، تم إقامتها مابين طرفين عربيين أو أكثر على شكل شركات قابضة ومؤسّسات مالية ومصارف وفنادق وشركات سياحية لها أهميتها في دعم وتعزيز العمل العربي المشترك.

وبالرغم من ضآلة الانجازات التي تحقّقت في إطار العمل العربي المشترك، ثمة ظواهر ملفتة وعلامات مضيئة تبرز في أجهزته وبنائه الهيكلي تتمثل حصيلتها **فيما يلي**:

1- إنشاء مؤسّسات اقتصادية مهمّة أدّت دورا بارزا في خدمة الاقتصاد العربي.

---

[1] - تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.120.

2- زيادة الاهتمام بالمشروعات العربية المشتركة وقدرتها على خلق المصالح الاقتصادية المتشابكة في البلدان العربية، واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفرات المالية، وكذلك قدرتها على جذب برامج استثمارية على المستويين القومي والقطري.

3- استطاعت العديد من الدول العربية تحقيق إنجازات هامة في مجالات حرية انتقال المواطنين فيما بينها (دول مجلس التعاون، ودول الخليج العربية)، ومزاولة الأنشطة المهنية والتجارية...الخ

4- ظهور الجمعيات الأهليّة العربية المشتركة، وممّا لا شك فيه أنّها أنجزت الكثير في تنمية الدول العربية، وكانت أسبق في العمل الحكومي، وأسرع استجابة لمطالب كثير من الفئات الاجتماعية.[1]

وأمّا مساهمة هذه الأطر المؤسّسية للتعاون العربي المشترك في عملية التنمية البشرية فيمكن إجمالها كالتالي:

- رغم ما أصاب التعاون العربي المشترك من ضعف إلا أنّه بجانب إهتمامه بجوانب التنمية الاقتصادية، ساهم في التنمية الإنسانية وفيما يلي بعض الأمثلة : إهتمت المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعدد من القضايا التعليمية، بما فيها تطوير المناهج وتقانات التعليم، وبرامج محو الأمية، وتعليم الكبار،كما عزّزت استخدام الحواسيب، خاصة فيما يتعلق بالتعريب، وتشجيع البحث العلمي على المستوى العربي القومي، رغم أنّ الانجازات في هذه الميادين على العموم يبقى قليلا ومحدود النطاق.

- عمل المجلس الوزاري العربي المسؤول على تطوير حلول للمشاكل البيئية على المستوى العربي القومي، فقد نظّم المجلس دورات تدريبية وندوات متخصّصة وفنية، وأدار مشاريع البحث والدّراسة حول مشاكل البيئة وحالة التنوع البيئي في البلدان العربية، كما قام بالتعامل مع مواضيع التصحر والأحزمة الخضراء والتلوث الصناعي، وشكّل لجانا قومية لجمع واستخدام المعلومات عن البيئة العربية، وأسّس شبكة عربية للتنمية المستدامة بيئيا، وأنشأ منظّمة عربية لتشجيع التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية المعنية العاملة في البلدان العربية، وكذلك دعا المجلس خبراء البيئة العرب لاتّخاذ مواقف مشتركة في المؤتمرات وتجاه المعاهدات الدولية كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر أطراف الاتّفاقية الإطاري ة للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ، والاتّفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة.

---

[1] - تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص.21-22.

- وقد عملت منظّمة العمل العربية والصناديق العربية على تحسين ظروف العمل وزيادة مستويات الإنتاجية، وتحسين شبكات النقل لتيسير حركة العمالة وتحسين مؤهّلات ومهارا ت العمال لتتيح لهم المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتشمل الجهود التي تبذل لتحقيق هذه الأهداف، زيادة موارد التعليم والتدريب ورفع مستويات المهارات وتشجيع أخلاقيات العمل ومكافحة الأمية، والغرض من هذه الجهود هو تمكين القوى العاملة العربية من استخدام واستيعاب التقنية الحديثة.

إنّ تناول مسيرة العمل العربي المشترك بإنصاف لا يمكن أن يتجاهل الإنجازات العملية التي تمت في إطار هذا العمل، إنّ الشعور السائد بضآلة هذه الإنجازات نابع من عدّة حقائق، أولها: بطء تحقيق تلك الإنجازات، واستغراق وقت طويل لخروج مشروع ما أو تنفيذ سياسة مشتركة، ثانيها: المقارنة بالطموحات العريضة التي يأمل العرب مواطنون ومسئولون الوصول إليها، ثالثها: المقارنة بما تحقق في مجموعات إقليمية أخرى وخاصة دول الاتّحاد الأوروبي[1].

الفرع الثالث: واقع التعاون الاقتصادي العربي

إنّ التحوّلات الدولية المتسارعة تفرض على العالم العربي التوصل إلى اقتصاد قومي تتفاعل في إطاره، وعبر توحّده وتكامله كافة أشكال النشاط الإنتاجي والمالي والتجاري للاقتصاديا ت القطرية التي تتموضع وسط الأزمات البنيوية المتفاقمة في اللّحظات الراهنة. ونظرا لأن الوطن العربي لا يعدو أن يكون حقيقة جغرافية **وحقيقة ثقافية، فما هو واقع التعاون والتوحد في الجانب الاقتصادي ؟**

1- الاستثمارات العربية:

إنّ الاستثمارات العربية في العالم العربي رغم أهميتها وضرورة العمل على تشجيعها لمعالجة شيء من الخلل في البنى الاقتصادية، فحجم مبلغها لا يتجاوز 15 مليار دولار، والدول العربية بحاجة إلى إضافة 70 مليار دولار سنويا لحجم هذه الاستثمارات، والباعث على الأمل تحقيق زيادات في الاستثمارات العربية في المشاريع المرخّصة، ففي السعودية إرتفعت من 958 مليون دولار عام 2004 إلى حوالي 28.797 مليار عام 2005م، وفي السودان من 657 مليون إلى 2341 مليون دولار، وفي سوريا من 427 مليون دولار عام 2004م إلى حوالي 28,797 مليار عام 2005م، وفي السّودان من 657 مليون إلى 2341 مليون دولار، وفي سوريا من 427 مليون دولار إلى 1673 مليون، لكن ما يقلّل من أهميتها أنّ قطاع الخدمات إستحوذ على %84,5 من هذه الاستثمارات، بينما إستحوذ القطاع الصناعي على ما نسبته %06 من إجمالها، والقطاع الزراعي على نسبة أقل

---

[1] - تقرير التنمية البشرية للعام 2002م، مرجع سبق ذكره، ص. 123.

من 01%، والإمارات تأتي في طليعة الدول العربية المصدرة للاستثمارات فوصلت نسبتها إلى 78,8% من الإجمالي، تليها السعودية بنسبة 605%.

الأموال المهاجرة العربية إلى خارج الوطن تصل إلى 800 مليار دولا حسب إحصائيات غير رسمية، هذه الأموال توظّف في الاتّحاد الأوروبي على شكل عقارات أو امتلاك سندات في الخزينة أو أسهم في شركات عالمية، والنزيف الأهم هو هجرة العقول العربية، فبالإضافة إلى خسارة هذه الإمكانات والطاقات العلمية لبناء مرتكزات الأبحاث والدراسات وتوسيعها، فإنّ خسارة أخرى تتمثل في الإنفاق الضائع على هذه القدرات، وعلى الرغم من الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي وعن السوق العربية المشتركة، فأرقام التجارة البينية (العربية–العربية) تظهر عكس ما يتطلع إليه المواطن العربي، ففي عام 1980–1988م حصة التجارة العربية انتقلت من 1,9% إلى 1,7% من التجارة العالمية، وفي عام 1999م قدّر حجم التجارة البينية العربية نحو 27,1 مليار دولار أي 8,6% من حجم التجارة الخارجية الكلية، بينما إرتفع في عام 204 إلى نحو 5 مليار مقابل نحو 41 مليار عام 2003م.[1]

2-أسباب ضعف التعاون العربي:

إنّ التعاون الإقليمي أصبح ضرورة مؤكّدة، وعمر بداياته في الوطن العربي يعود إلى إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945م، والنتائج المبدئية أمامنا ضعيفة، فنرى التسريع في تطبيق اتّفاقيات "الكويز"، وهي إقامة مناطق صناعية مشتركة مع العدو الصهيوني في مصر والأردن، وإنهاء لنظام المقاطعة بناء على أوامر أمريكية[2]

فمع ظهور بوادر الانفتاح السياسي والاقتصادي في الوطن العربي **أصبح التعاون العربي يتميز**:

من ناحية أولى : حلّت نهاية السبعينيات صعودا تدريجيا لما سمي بالسياسات الواقعية، حيث إختفى تقريبا الحلم القومي–العروبي بالشكل الذي كان عليه إبّان الفترة السابقة، ذهب عبد الناصر وعدم الانحياز والجمهورية العربية المتّحدة، وصعد السادات و المنطق القطري، وتحوّلت الواجهة من العدو الصهيوني إلى قضايا ثنائية مصر–إسرائيل، الأردن–إسرائيل...إلخ ، الشّيء الذي خلّف بدوره تقوقعا حادّا حول المفهوم القطري

---

[1] – غالب عامر، الاقتصاد العربي والعولمة، تم تصفح الموقع يوم: 28 جانفي 2008م.

< http: // www.dandec. Org/ preview.php?id=1942& kind=mid.>

[2] – محمد علي الحلبي، التعاون العربي، تم تصفح الموقع يوم:03 مارس2007م.

< http: // www.eddarb.com/modules/nezzs/artile.php?storyid=693>

للأمّة (التونسية، المصرية، الجزائرية)، ومحاولة النخب إيجاد مخارج تاريخية أخرى (بربرية، قرطاجني ة، فرعونية) مضادة ومتنافسة مع الثقل الاجتماعي للهوية العربية الإسلامية.

من ناحية ثانية : صاحب هذه الموجة تقلص شديد للمشاريع الكبرى في جل البلدان العربية (الإصلاح الزراعي، التصنيع الثقيل ،التصنيع الحربي) و التوجّه إلى الصناعات التحويلية و الشراكات الثنائية مع الوحدة الأوروبية، والإعتماد على التصدير على طريقة جنوب شرق آسيا [1]. **هذه الظروف بدورها أفرزت سببين لتدني التجارة العربية البينية هما**:

السبب الأول: هو ضعف قاعدة الصناعات التحويلية، فوجّهت صادراتها إلى الدول المتقدّمة كي تحصل على احتياجاتها، وكذلك ضعف التجارة، وبالتالي يبقى النفط وبعض المواد الخام ضمن التبادل التجاري العربي.

السبب الثاني: هو ضعف البنية التحتية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين الدول العربية، بالإضافة إلى وجود خلافات سياسية[2].

أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تقرير قدّمه إلى مؤتمر القمة يقول فيه: "ليس من المنتظر أن ترتفع قيمة المعاملات التجارية العربية رغم تحرير التجارة البينية العربية بسبب عدم توافر السلع التي يمكن الاتّجار بها، وإقامة مناطق صناعية ضخمة تتيح المجال أمام ذلك، والناتج المحلي العربي يبلغ 02% من إجمالي الناتج العالمي، وحجم التجارة العربية بنحو 03% من إجمالي حجم التجارة العالمية، ولنذكر هنا أن صادرات النفط تشكّل رقما مهمّا في حجم التصدير، وبالتالي في حجم التجارة العربية، ونظرة متأنية إلى ما يعتريها من خلل تظهر بوضوح العيوب في التكوينات الاقتصادية[3].

وفي الأخير يمكن القول أنّ ما ينبغي على الدولة القطرية العربية أن تقوم به في وجه التحديات التي تفرضها عليها الكيانات الكبرى في مسيرتها نحو بناء قدرات الفرد العربي وتحريرها وتوسيع مجال اختياراته، من شركات

---

[1] - طارق عبدالله، "التنمية مطلب حضاري أم استمرارية وهم؟رؤية نقدية"، المستقبل العربي 246 (1999):ص.19.

[2] - محمد علي حوات، مرجع سبق ذكره، ص ص.207-208.

[3] - محمد علي الحلبي، مرجع سبق ذكره.

< http: // www.eddarb.com/modules/nezzs/artile.php?storyid=693>

متعددة الجنسية، أو المنظّمات الدولية الكبرى وغيرها أو حتى الترتيبات الإقليمي ة أو فوق إقليمية الجديدة كالسّوق الشرق أوسطية، هو أن تنخرط في سياق تجمعي إقليمي عربي، يشحذ قدراتها منفردة ومجتمعة على كسب رهانات المنافسة التي أطلقتها العولمة، ويؤدّي إلى تعظيم مصالحها الاقتصادية، وصيانة الهوية القومية الحضارية، فإنّ النظام العربي يمتلك كل مقوّمات تكامله المادية والثقافية التي لاتتوافر لغيره من النظم الإقليمية، لكنه بحاجة إلى تطوير منظّمات وأشكال مؤسّسية فدرالية عليا فوق قطرية ذات سيادة في مجالات التكامل العربي، تحمي العمل العربي المشترك من تقلّبات المزاج السياسي العربي، كما أنّه بحاجة إلى آليات تضمن توزيعا عادلا لمنافع التكامل العربي، وهذا بتفعيل دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.

من خلال تناول موضوع: **واقع وآفاق التنمية البشرية في ظل العولمة** "دراسة حالة الوطن العربي "، ومحاولة دراسة جميع الجوانب المتعلقة بإشكاليته المصاغة باختصار كالآتي:" **كيف يمكن إيجاد نموذج لنشوء بنية شاملة للعولمة، انطلاقا من تفاعلات محلية للتنمية البشرية؟**

نتناول في هذه الخاتمة وعلى الترتيب، إجابة مباشرة عن الإشكالية، ثم نحاول إعطاء معظم الاستنتاجات بعد دراسة الموضوع وأخيرا نخرج باقتراحات وتوصيات ارتأيناها تخدم الموضوع علميا وتوسع آفاقه عمليا.

الإجابة المباشرة عن الإشكالية:

يمكن إيجاد نموذج لنشوء بنية شاملة للعولمة، وهذا انطلاقا وأخذا في الاعتبار التفاعلات المحلية للتنمية البشرية في الوطن العربي عن طريق الأخذ بما أفرزته العولمة من أنماط للحكم على المستوى العالمي وهو ما يسمّى بالحكم الرّاشد، وتطويعه وفق خصوصية عملية تنمية الفرد في الوطن العربي التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرّوحية وهذا لإيجاد بنية شاملة للعولمة يتفاعل فيها كل من المحلي(التنمية البشرية) والعالمي (العولمة)، بمعنى تعميم ما هو مشترك فقط وترك ما هو خصوصي على مستواه المحلي، فببروز ما يسمى بالحكم العولمي بفواعله العديدة، حمل معه مفهوم الحكم الراشد أو التشاركي، الذي أولى منذ ظهوره بعد أن بات يشغل حيّزا متناميا من شواغل المحللين السياسيين، أهمية كبرى للبعد السياسي عبر مجموعة من الآليات كالتحول الديمقراطي والتعددية السياسية، إضافة إلى تفعيل مؤسّسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

من هذا المنطلق شمل العلاقة بين كل من الحكومة والمواطنين ومدى قدرة كل هذه الفواعل في التأثير على قرارات توزيع الموارد المادية والبشرية بين مختلف كل القطاعات، فإذا نظرنا إلى التنمية البشرية من هذه الزاوية فسنجد بأنها عملية سياسية بلا شك، ليس بالمفهوم الضيق للسياسة، ولكن في مفهومها الواسع والمتصلة بهذا الموضوع كعملية تخصيص القيم، لأن التنمية البشرية تعني زيادة مجالات الاختيار بالنسبة للناس فيما يتعلق بظروف حياتهم فمثلا لو جرت عملية التنمية البشرية في ظل حكومة قمعية توفر لمواطنيها دخلا أفضل وخدمات صحية وتعليمية، ولكنها تنكر عليهم مثلا الحق في الحرية السياسية، معناه أنه لا يوجد توازن بين فعاليات الإنسان وقدراته من جانب والفرص المتاحة من جانب آخر، حيث أنه يتمتع بقدرات صحية وتعليمة وحتى دخلا جيدا، ولكن في المقابل لا تتاح له فرصة توظيفها ، ممّا يعني أنه لايمارس خياراته اللاّمحدودة.

وإنّ البلدان العربية في انتقالها من تنمية ترتكز على خلق السلع والخدمات وتحقيق الرّفاه المادي للمواطن العربي مع سياسات الإصلاح الهيكلي، إلى تنمية بديلة توجّه لبناء وتوظيف فتحرير قدرات الفرد، لم تستطع استيفاء الميكانيزمات اللاّزمة لإنجاح عملية التنمية، لتجنب بذلك شعوبها مخاطر العولمة، وتستغل فرصها، إن ظهور الحكم الراشد في إطار العولمة، الذي تعدّدت فواعله، بدءا بالتكامل والاندماج على المستوى السياسي، إلى ظهور مؤسّسات كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، وكذا ظهور الشركات متعدّدة الجنسيات على المستوى المالي والتجاري والاقتصادي، انتهاء ببروز المجتمع المدني العالمي على المستوى

الاجتماعي، لم تستطع الدول العربية من خلق مكانيزماته على المستوى المحلي لبناء تنمية بشرية عمادها وغايتها الفرد وحريته، وذلك بالانتقال من حكم الدولة التنموية الاجتماعية أو الرخوة التي كانت تعمل على بناء تنمية اقتصادية مادية بتوفير السلع والخدمات إلى حكم تشاركي حقيقي بين الدولة ممثلة في حكومتها ومؤسّساتها وقطاع خاص ومجتمع مدني.

يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1– مهما تعدّدت المفاهيم والتسميات التي تطلق على الواقع الذي نعيشه اليوم، سواء أطلق عليه الاعتماد المتبادل أو ما بعد الحداثة أو نهاية التاريخ أو الاندماج المكثّف أو العولمة، فإنّ نقطة الانطلاق لكل هذه التسميات هي أنها جميعها، تصف حالة معقّدة من الروابط والعلاقات وتشير إلى العملية التي يتم من خلالها تأثر المجتمعات والأفراد في كل مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة حتى في أبعد نقطة من نقاط العالم، وحتى لو نظر المفكرون للعولمة على أنّها حقبة تاريخية أو ظاهرة اقتصادية أو هيمنة أمريكية أو ثورة معلوماتية وتكنولوجية، فإنّ الأمر الواضح الجلي أنّ هذه المدلولات جميعا، تجمع على أنّه في عالم اليوم أصبح من العسير فصل الداخل عن الخارج، أو الوقوف عند حدود سياسية أو ثقافة أو حتى فصل التشابك بين المجتمعات، الحد الذي دفع الكثيرين لوصف العالم على أنّه قرية كونية أو عالم بلا حدود.

2– في هذه القرية الكونية أصبح الفرد هو محور التنمية، وسيلتها وغايتها في ظل ما يسمى بالتنمية الإنسانية، وذلك بإيجاد التوازن بين قدراته من جانب، وإتاحة الفرص لممارسة جميع خياراته اللاّمحدودة من جانب آخر، فبالفرد إذن ومن الفرد ولأجل الفرد تكون الجهود التنموية في كافة أنحاء العالم، مما خلق تحديات بالنسبة للوطن العربي في مهمّة بناء نموذج لفرد عربي مسلم، واستغلال بذلك فرصة صعود الخصوصية والمحلية بفضل العولمة، وهذا في مقابل مواجهة نموذج لفرد غربي، يفرض نفسه بقوة العولمة نفسها

3– إنّ التطبيقات التنموية في الدول المتقدمة التي وصلت بالفرد إلى مستويات عالية من توسيع خياراته المادية والمعنوية، وهذا إن صح التعبير كان على حساب تضييق خيارات الآخرين، فمن مساوئها أنّها وسّعت الهوة بين الأغنياء والفقراء وتمركز الثروة في يد القلة منها، إضافة إلى أن الرّفاهية التي ينعم بها الفرد الغربي، قد تمت نتيجة النهب الذي مورس ضد الشعوب الأخرى في أمريكا اللاتينية وقارتي آسيا وإفريقيا.

وقد كرست عملية بناء التنمية البشرية في الغرب تبعية الدول النامية ورهنت استقلالها من خلال العمليات التنموية والاعتماد المتبادل على الموارد الخارجية أو القروض والإعانات، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتكنولوجيا فقد أدى الهوس باستيرادها إلى ربط اقتصاديات كثير من الدول النامية بمصالح الدول المتقدمة، ممّا يحد من حرية الفرد التي تعتبر صلب التنمية البشرية.

إنّ تعميم نموذج التنمية البشرية في ظل العولمة على باقي الشعوب الأخرى منها البلدان العربية أدّى بالبعض إلى نتيجة مفادها أنه لبناء الفرد العربي، يجب اقتلاع قيمه الاجتماعية بدلا من تطهيرها مما علق بها من انحراف، لأنها تجسد ثقافة المجتمع وخصوصيته وتعبر عن هويته، فهي تنتمي إلى الجوهر لا إلى الشكل.

ومن المظاهر القاصرة أيضا لتطبيقات التنمية البشرية في الغرب، أنها تتم في معظم الأحيان على حساب البيئة، وبالتالي على حساب الأجيال القادمة، فقد صاحب معظم العمليات التنموية، إخلال للتوازن في الأنظمة البيئية، ممّا أدّى إلى حدوث مشكلات بيئية، أبرزها: فقدان التنوع البيولوجي وإحداث التصحر التي من أسبابها الإختلالات المناخية والأنشطة البيئية، وكذا إحداث التلوّث في الكرة الأرضية بسبب نفايات التصنيع أو كثرة الاستعمال للأسمدة الآزوتية.

4- إنّ الآثار المختلفة الإيجابية والسلبية التي تحدثها العولمة في التنمية البشرية يمكن مشاهدتها في مختلف مناطق العالم التي تعرّضت بدرجة أو بأخرى لظاهرة العولمة، وهذا حسب طبيعة التجربة التاريخية لكل منها، وظروفها الاقتصادية ومواردها الطبيعية والبشرية، ومع أن الوطن العربي يشترك مع بقية دول العالم في معظم الآثار أو كلها، فإن تجربة الوطن العربي في بناء تنمية بشرية لها سمات معينة تميّزها عن بقية التجارب.

5- يشير تتبع تطور التنمية البشرية في البلدان العربية في السنوات الأخيرة إلى تحسن مستواها منذ التسعينات إلى يومنا هذا، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، فالكويت مثلا تصدّرت مجموعة الدول العربية من حيث ارتفاع مستوى الإنجاز في مجال التنمية البشرية، وذلك باستخدام مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة منذ سنة 1990م.

على الرغم من أنّ مختلف المؤشّرات التي استخدمناها في عمومها كمؤشّر الصحة والتعليم والدخل ومؤشّر الحكم الصالح والحريات في الوطن العربي، تشير إلى تحسن مستوى التنمية البشرية، إلا أنّ معظم الدول العربة تدخل ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة أو المنخفضة، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، البحرين. ويمكن ترتيب الدول العربية من حث مستوى التنمية البشرية باستخدام مقياس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب تقرير 2006م على النحو التالي:

- مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وتضم: الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عمان، السعودية.

- مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وتضم: الأردن، ليبيا، تونس، الجزائر، جزر القمر، سوريا، السودان، مصر، المغرب.

- مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وتضم: اليمن، جيبوتي.

6–كان وراء بروز المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب الدولة في النهوض بتنمية الفرد العربي عوامل؛ عديدة بعضها متعلق بدولة الرّفاه الاجتماعية وتحولاتها، وما طرأ من تحوّلات على الدولة الرعائية في الوطن العربي وبخاصة منذ الثمانينات، وما صاحب ذلك من إعادة النظر كلية في مفاهيم التنمية الكلاسيكية التي كانت تهتم بالبعد الاقتصادي للفرد واعتباره وسيلة التنمية، إلى مفهوم آخر للتنمية تعتبر الفرد المركز والغاية والوسيلة، كما كانت التغيرات الجذرية التي لحقت بالنظام العالمي من حيث هيكلة وديناميات عمله وطبيعة العلاقات بين الفاعلين المختلفين لها تأثيراتها الضخمة على إعادة النظر في أدوار الدولة، وبالتالي إقامة حكم تشاركي في إطار الحكم الراشد بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وبالطبع لم تقتصر هذه التأثيرات على العالم الغربي، بل امتدت إلى العالم الثالث ومنه الوطن العربي، في الوقت الذي كان فيه هذا الأخير غير مهيّأ للتفاعل مع هذه التحوّلات ما انعكس سلبا على عدم قدرته حسم العلاقة بين الدولة والأطراف الأخرى.

و لم تكن الدولة في الوطن العربي هي الوحيدة التي تواجه مأزق التفاعل مع هذه التحوّلات، بل أيضا المنظّمات الأهلية، التي وجدت نفسها فجأة ودون تمهيد مطالبة بسد الفراغ الذي انسحبت منه الدولة في مجالات الإنفاق العمومي، فمعظمها كانت ذات طابع خيري، فضلا عن ضعف الأطر المؤسّسية والقدرات والمهارات التنظيمية، وكذلك على صعيد آخر كان هناك ضعفا في الأطر القانونية، نتيجة أزمة الثقة بين الطرفين، فالعلاقة بين الأطراف الثلاثة لم تقم أبدا على أساس الاعتماد المتبادل، فعديد من مجالات التنمية البشرية مثل التعليم والصحة ومواجهة الفقر والبطالة وممارسة الحقوق السياسية والمدنية وغيرها، وتدريجيا بدأت إرهاصات بناء شراكة، ولكنّها مازالت قليلة.

7– لقد أفرز مصطلح التنمية البشرية في إطار العولمة ما يسمى بالحكم الشراكي، وفي تعريفه يتم التركيز على اتّجاهين، الأول يعرّف الحكم الشراكي على أنّه تلك العلاقات التي تربط الدولة بالمجتمع المدني أي بين الحكام والمحكومين، والثاني يركز بالأساس على كيفية استخدام السلطة السياسية للسيطرة على المجتمع أو لإدارة موارده من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد ظهر هذا المصطلح في كتابات البنك الدولي 1989م استكمالا للوصفة السحرية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإقامة الديمقراطية في دول العالم الثالث من خلال تطبيق العدالة والمساواة، وليس فقط الرشادة الاقتصادية، فقد اكتسب المفهوم بعدا سياسيا من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني، و لم يعد المفهوم يقتصر على فعالية المؤسسات الحكومية إداريا، ولكنّه امتد ليشمل مجموعة من العلاقات بين الحكومة والمواطنين، فيبدو أن الحكم الراشد لا يعني فقط الجانب الإداري، والذي يولي الاهتمام بتنفيذ القرارات الاقتصادية والسياسية بكفاءة وفاعلية، كون هذا المفهوم يهتم بالسياق السياسي لصنع القرار ، ويؤكد هذا البعض حين يعرفه بأنه "عقد جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار شراكة ثلاثية بهدف تعبئة أفضل لإمكانيات المجتمع وإدارة أكثر رشاده لشؤون الحكم " وبالتالي فهو مفهوم يهدف لتحقيق التنمية البشرية والمجتمعية، وليس فقط التنمية الاقتصادية القائمة على مفهوم الرّشادة.

8- بتطبيق المعايير التي تشكل مبادئ الحكم الراشد على الدول العربية نخرج بعدة **استنتاجات منها**:

- فيما يخص سيادة القانون: فالدول العربية لا توفّر ضمانات لمحاكمات عادلة ، وتكرّس القوانين القوة في يد السلطة التنفيذية وعلى قمّتها رئيس الدولة الذي يحظى بسلطات خالدة وهائلة، وتشهد هذه الدول إعلان متكرّر لحالات الطوارئ، وتدهور في أهمية ومغزى النصوص القانونية والدستورية، وفجوة واسعة بين ما ينص عليه القانون والدستور وبين الواقع السياسي الفعلي.

- لامركزية السلطة الحكومية: حيث المركزية الواضحة للسلطة في معظم الأقطار العربية، وتبرز مؤسّسة الرئاسة أو المؤسّسة الملكية في النظم العربية مسيطر على البرلمانات والدستور وعلى الحزب السياسي، محقّقة خللا مؤسّسيا مزمنا، وتحفل النظم العربية بآليات تكريس سلطة رأس الدولة، من الأساس الديني إلى ندره تفويض السلطة وشكلية الإصلاحات السياسية والمؤسّسية، وفقدان المؤسّسات لاستقلاليتها أو تماسكها.

- عملية اتخاذ القرارات في الدول العربية المتعلقة بالسياسات ذات الأهمية والمشروعات القومية أو الإستراتيجية، معظمها تتخذ بناء على اعتبارات تبعد عن الرشادة أو العقلانية، وتغليبا للجانب السياسي أو تحقيقا لأماني كبار المسئولين.

- هناك أيضا تقييدا كبيرا لتدفق المعلومات، ويعمل الصحفيون تحت تهديد النظام، وتعاني النظم العربية من غموض مقصود أو غير مقصود في العملية السياسية وتفشي الفساد بدرجة أو بأخرى.

- المساءلة: تتم المساءلة في الدول العربية عن طريق البرلمانات وأجهزة القضاء والأجهزة الرقابية الأخرى والرأي العام، وتعاني المؤسّسات التشريعية و القضائية في معظم الأقطار العربية من ضعف وتدهور مستوى المؤسّسية بها، ويعزز من هذا الضعف ندره المعلومات وعدم دقّتها، والميراث التاريخي الذي شهد تفوّقا دائما للسلطة التنفيذية، والتي تعاني أجهزتها عجزا واضحا في أدائها، ويأتي قادتها عادة بترشيح من رئيس الدولة.

- بعد عرض مجمل الاستنتاجات عن موضوع الدراسة، نقوم فيما يلي إعطاء أهم الاقتراحات والتوصيات خدمة وإثراء للموضوع:

1- في التعريف بمصطلح التنمية البشرية، الذي تم تبنّيه من طرف تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنه "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس"، وهو يتضمن توسيع خيارات الأفراد، وهي من حيث المبدأ غير محدودة، وتتغير بمرور الزمن، فبالإضافة للخيارات الأساسية المعروفة: "أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللاّزمة لتحقيق مستوى لحياة كريمة"، هناك أيضا خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى خلق فرص الخلق والإبداع، وتمتع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان.

إنّ النّظر إلى التنمية البشرية بهذا الشكل، هو نظر إليها كعملية تتصل بالحكم والسياسة، فإضافة إلى هذا نقترح في هذا الصدد أن يتوجّه لهذا المصطلح كعلم له أسس ومبادئ وله علماء ومختصين واستشاريين، يهدف هذا العلم إلى الاستثمار في الإنسان، والعمل على إيجاد نموذج بشري راقي يمكن تقليده للوصول بالإنسان إلى استغلال أقصى قدراته ومهاراته وممارسة جميع خياراته

2- ناء على ما سبق، أقترح أن تعمل جامعاتنا على المستوى الوطني ولما لا على المستوى العربي على إدراج علم التنمية البشرية كمقياس، يدرّس في جميع التخصّصات دون استثناء، بهدف المساهمة في بناء شخصية الطالب، وتنمية قدراته ومهاراته ومواهبه، والتخطيط لجميع جوانب حياته...إلخ ، فنكون بذلك ساهمنا في بناء التنمية البشرية في الوطن العربي على المستوى الفردي، تكملة لعملية بنائها سياسيا عن طريق الحكم الراشد.

3- إنّ مفهوم التنمية البشرية الذي وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على هذا النحو هو إذن مفهوم شمولي ديناميكي، يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها، ويوسّع الخيارات اللاّمحدودة أصلا أمام البشر، إلا أنّه لابد من التأكيد على أهمية التطبيق بشكل خلاّق في ضوء الواقع الملموس بما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج في مستوى الطموح المستهدف، كما لابد من تطوير المفهوم نفسه، بحيث يراعي الأبعاد الثقافية والحضارية وانعكاساتها.

4- إنّ تحديات التنمية البشرية على المستوى العالمي كالتدهور البيئي والاقتصادي والإرهاب الدولي والجريمة العابرة للحدود وغيرها، يمكن النظر إليها على أنّها اهتمامات ومساعي مشتركة، وبالتالي وجب استغلالها في تجاوز الفروق والعمل على بناء نظام تلاحمي ناجح للموازنة بين مصالح الشعوب وتحقيق تنمية مستدامة، بأن ترث الأجيال المقبلة بموجبها بيئة ذات مواصفات مشابهة في أقل تعديل لما ورثته الأجيال السابقة، مما تفترض هذه التنمية، العناية بالبيئة والتضامن بين الأجيال وبين شعوب الأرض كافة، ومشاركة مجمل الأطراف في آليات القرار، بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وكل المجموعات الرئيسية، وتطوير الحكم الراشد على المستوى المحلي، هذا مع تدعيم قضية الحوار بين الشعوب وجميع الحضارات والأديان والثقافات، في ظل الاتّجاه المتنامي للتسلح، ذلك أنه يقف أمام جهود التنمية، كما يتعين محاربة الإرهاب والجريمة المنظّمة بشكل فردي وجماعي، وإعادة التأكيد على معارضة الاحتلال الأجنبي، وإقرار حق الشعوب في إدارة مواردهم الطبيعية مع إدانة حرمان الشعوب من الاحتياجات الأساسية لتحقيق أهداف سياسية.

5- فيما يخص مؤشّرات التنمية البشرية التي وضعها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أو ما يسمى بدليل التنمية البشرية، الذي أضيفت له مكوّنات أخرى كدليل التنمية البشرية والفقر البشري، إنّ هذه المؤشّرات وإن كانت في مجملها صالحة أن تكون مقاييس عالمية لمستوى التنمية البشرية في مختلف البلدان، إلا أنّني أعتقد بالنسبة للوطن العربي من الممكن إضافة مؤشّرات أخرى كحجم الترابط في العلاقات الاجتماعية والأسرية مثلا، أو أهمية البعد الروحاني في إطار تمكّن الفرد من ممارسة خياراته...إلخ ، وبالتالي هناك ضرورة ملحة

للدّعوة لإيجاد مؤشّرات تنمية بشرية خاصة بالوطن العربي، تعكس واقعه، وتتلاءم وخصوصيته وأبعاده
الاجتماعية والروحية والتاريخية

6– العولمة ليست فقط تهديدا للتنمية البشرية كما يعتقد البعض، وأنّها تحاول عولمة نموذج معين لفرد أمريكي فقط، بل هي التي عزّزت التنمية البشرية، وذلك بتعزيزها لخصوصيات الشعوب، وهذا ما يظهر جليا في بروز ما يسمى بالعولمة المحلية، فمع العولمة ظهر الفكر ما بعد حداثي، والذي ركّز اهتمامه بالإنسان في كل مناحي العلوم سواء الاجتماعية أو التقنية بمراعاة الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في هذه العلوم، فما على الشعوب العربية إلا استغلال هذه المكاسب التي جاءت بها العولمة، والعمل على بناء فرد عالمي، وفق خصوصيته كعربي مسلم.